منشورات
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
(١٥)

الوحدة اليمنية
حاضرًا ومستقبلا

خالد بن محمد القاسمي

الكويت
(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)

الاهـــــداء . . .

الى الدكتور الفاضل
غانم محمد الصالح مشرف البحث
فقد كان خير مرشد وخير معين

والى الدكتور الفاضل
محمد علي العويني مناقش البحث
فهو خير موجه وخير دليـل

شكـــر وتقديـــر . . .

الى الدكتور عبد العزيز الدالي وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية والدكتور أحمد محمد الاصبحي وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية والدكتور عبد الكريم الارياني رئيس المجلس الأعلى لتعمير المناطق المتضررة من الزلازل بالجمهورية العربية اليمنية .

والأخ محمد حاتم الخاوي سفير الجمهورية العربية اليمنية لدى الامارات والأخ أحمد عوض حيدرة سفير جمهورية اليمن الديمقراطية لدى الامارات وجميع العاملين بسفارتي اليمن لدى الامارات .

كما أشكر الإخوة العاملين بوزارة الخارجية بالدولة .

وأيضاً الإخوة العاملين بالصحف المحلية : الخليج ، الاتحاد ، البيان ، الوحدة ، الفجر وأيضاً أستاذي الفاضل الدكتور غانم محمد الصالح المشرف على البحث والدكتور محمد علي العويني مناقش البحث .

أتقدم بخالص التحية شكر وتقدير لجميع هؤلاء المسؤولين الذين كانوا يد العون في انجاز وانجاح هذا البحث .

والله الموفق ، ، ،

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تمثل قضية الوحدة اليمنية الاهتمام الأول للمسؤولين في شطري اليمن وهم يعتبرون مسألة انجاز الوحدة هي طريق الخلاص من المشكلات والخلافات التي يعانيها البلدين

ويؤمن الشعب بأن الوحدة قدره ومصيره وإن طال الطريق . ورغم اصطدام الشطرين في معارك حدودية ، أكثر من مرة ، فإنهما بعد هذه الصدامات يبديان تحمساً أكبر للوحدة ويوقعان اتفاقات تستهدف توحيد الشطرين . كن القول أنه رغم بطء عملية الوحدة بين الشطرين فإن لجان الوحدة حققت تقدماً ملموساً في هذا المضمار ، خصوصاً بعد الانتهاء من إعداد مشروع الدستور .

ولا تعتبر العقبات التي تعترض وحدة الشطرين من النوع الذي يستعصي حله فمن خلال الحوار الديمقراطي يمكن حل كل الخلافات وإزالة هذه العثرات والضغط على العناصر غير الوحدوية لتغيير مواقفها وإقناعها بأن مصلحة الوطن فوق مصلحة أي فئة معينة . وقد تفتح وحدة شطري اليمن ، حال وقوعها ، الطريق أمام توحيد الأمة العربية انطلاقاً من القول بأن وحدة اليمن تعد دافعاً نحو وحدة الخليج والجزيرة .

فمن هذا المنطلق ولمدى أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن رغبت أن يكون موضوع هذا البحث عن : الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً . وسوف

نتعرض فيه للوحدة اليمنية حتى آخر تطوراتها في عام ١٩٨٤م ، وسوف يكون تقسيمنا للبحث وفق المضمون التالي :

الفصل الأول : التاريخ السياسي لليمن .

الفصل الثاني : اليمن نحو طريق الوحدة .

الفصل الثالث : معوقات الوحدة اليمنية .

الفصل الرابع : مستقبل الوحدة اليمنية .

أما عن بعض الصعوبات التي واجهتني أثناء كتابة البحث فهي تتلخص في قلة المراجع عن الوحدة وخاصة فيما يتعلق بمعوقات الوحدة اليمنية الذي يتضمنه الفصل الثالث حيث أن الكتابات عنها قليلة من قبل الباحثين والكتاب المهتمين بموضوع الوحدة اليمنية ، وحاولت بما توصلت إليه من تقارير ومقابلات مع كبار المسئولين اليمنين في الدولة ، أن أغطي هذا الموضوع بقدر ما جمعته من مصادر .

وأخيراً أتمنى أن ينال هذا العمل رضى الجميع وأن يجد فيه القارىء بعض ما يسد رمقه حول موضوع الوحدة اليمنية .

والله ولي التوفيق ، ، ،

الباحث

الفصل الأول

التاريخ السياسي لليمن

(١) أهمية الموقع والواقع السياسي :

تشير الدراسات التاريخية المتعلقة بمنطقة الجنوب العربي الى حقيقة الوحدة التاريخية والجغرافيه لشطري اليمن منذ العصور الأولى للتاريخ .

ويقصد بمنطقة الجنوب العربي تلك المنطقة الجغرافية الواقعة في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية والتي تشمل أراضي حضرموت والمهرة المتاخمة لسلطنة عمان شرقاً وعدن حتى باب المندب غرباً بامتداد ساحل المحيط الهندي جنوباً كما تشمل كل أراضي اليمن العربية التي تحدها المملكة العربية السعودية من الشمال والشرق ويحدها البحر الأحمر بامتداد الطرف الجنوبي من ساحله الشرقي حتى باب المندب[١] .

فمن هنا كانت الأهمية الاستراتيجية لليمن بإطلالها على الضفة الشرقية لمضيق باب المندب الذي يتحكم بحركة النقل والتجارة البحرية ويصل آسيا بأوروبا عبر المحيط الهندي فالبحر الأحمر نافذاً الى البحر المتوسط عبر قناة السويس ، وبعد الاكتشافات النفطية زادت أهمية باب المندب نتيجة لمرور ناقلات النفط عبره الى الدول الغربية .

تبلغ مساحة شطري اليمن ٥٣٣ ألف كم^{٢} منها ٣٣٣ ألف كم^{٢} يشغلها الشطر الجنوبي . ويصل عدد السكان الى عشرة ملايين نسمة منهم ٧,٥ مليون نسمة في الشطر الشمالي ومليونان اثنان في الشطر الجنوبي ، ويوجد في الخارج أكثر من مليون يمني يعملون في دول النفط العربية[٢] .

وهذا الواقع الجغرافي يجعل شطري اليمن امتداداً طبيعياً لبعضهما وكلاهما معاً يعدان امتداداً أو عمقاً استراتيجياً للمملكة العربية السعودية وللامارات

الشرقية بالجزيرة العربية . وهذه الطبيعة الجغرافية المميزة دفعت الى القول بأنه مع توافر الامكانيات المادية والعسكرية والمعنوية والسياسية يمكن لليمن الموحد أن يتزعم كل المنطقة الجنوبية من الجزيرة[٣] .

ومن هنا يفهم دأب القوى الاستعمارية البريطانية في خلق المحميات البريطانية في جنوب الجزيرة منعاً من قيام هذه الكتلة المحلية التي تستطيع فعلاً السيطرة الكاملة على كل الساحل العربي الجنوبي الواقع على البحر العربي والمحيط الهندي والذي يشرف بالتالي على كل مداخل خليج عمان والخليج العربي من الشرق وعلى مدخل البحر الأحمر من الغرب والذي يزيد عملياً من القيمة الاستراتيجية للجزيرة العربية في النطاقين الدولي والاقليمي على السواء .

ومن هذا المنظور يفهم أيضاً تعثر محاولات الوحدة بين شطري اليمن ومبررات تدخل القوى الدولية والاقليمية[٤] .

وتاريخياً ، يرتبط كلا الشطرين حيث كانا يكونان ما يعرف باسم اليمن السعيد فقد شهد الألف الثاني قبل الاسلام حضارة عربية راقية في جنوب الجزيرة وقد وصلت هذه الحضارة الى أوجها في بداية الألف الأول قبل الميلاد أي في عهد الملكة بلقيس التي كانت تسيطر على اليمن والحبشة في آن واحد عندما تم لقاؤها بملك أورشليم سليمان الحكيم في أحد موانى البحر الأحمر .

وإننا وإن كنا نجهل الشيء الكثير عن المراحل السابقة التي مرت بها تلك الحضارة اليمنية قبل وصولها الى تلك الحقبة المتطورة بعهد ملكة سبأ التي خلد ذكرها القرآن الكريم فإننا نعلم من الخطوط العريضة التي اطلعنا عليها والخاصة بممالك معين وسبأ وحمير وسائر الدول المتفرعة عنها بأن الحضارة التي عرفها العرب في اليمن تعتبر من أقدم الحضارات العالمية ، وأن بني قحطان من الساميين ، وكانوا من قادة الحياة المتطورة في بداية معرفتنا للتاريخ كما أن بعضهم وصل الى

سدة الحكم وأصبح من الأسر المالكة في العهد الفرعوني القديم بوادي النيل وفي عهد حمورابي في بلاد ما بين النهرين[٥] .

وكما نعلم أن الموجات البشرية التي صعدت من الجنوب وانتشرت في سائر أنحاء الشمال من شبه الجزيرة العربية جاءت من بلاد اليمن منبع القحطانيين وأصبح من الواضح لدينا اليوم أن الممالك المتحضرة التي قامت في مختلف أنحاء الجزيرة العربية على أطراف العراق وفي نجد وعلى الخليج وفي صحراء سوريا وشرقي الأردن لم تكن في الأصل سوى مستعمرات عربية يمنية تطورت الى مستوى الممالك في وقت من الأوقات وتركت لنا أخبار مدنيتها وآثارها الرائعة[٦] .

ويقدم تاريخ اليمن القديم مثالاً واضحاً في تاريخ الشعوب على دور الموقع والمناخ فموقع اليمن جعلها منذ القدم ممراً لأهم الطرق الرئيسية وتمكنت بفضل هذا الموقع ونشاط اليمنيين وبعض منتجاتها مثل البخور انتاجاً وتسويقا والذي كان سلعة دولية ، لارتباطها ببعض الطقوس الدينية من السيطرة على حركة التبادل التجاري في العالم القديم ، وقد ساهمت هذه الحركة التجارية في تنشيط الزراعة وكانت الدول اليمينة القديمة مشهورة بإنشاء السدود وتنظيم الري في بيئة قابلة للانهيار ، إذا ما تعرضت ولو لبعض الإهمال مما عقد طبيعة التحدي الذي واجهه اليمن القديم ، وتحدي البيئة الذي كثيراً ما تمثل في تهديد القوى الامبراطورية «الدولية» وطمعها في السيطرة على اليمن للاشراف على التجارة الدولية في تلك العصور ، هذه البيئة التي لا تسلس قيادها إلا لنظام قوي يرتكز على أسس وطيدة من النظام والوحدة الروحية التي تتمثل في العقائد المشتركة في صورها المختلفة ، وأما الغزو الخارجي فلم يكل اليمنيون عن مقاومته في شتى أشكاله وصوره فقد حاول اليونان والبطالمة ، والروم (البيزنطيين) ، والفرس ، الحد من سيطرة اليمن على طرق التجارة أو الاستيلاء عليها[٧] .

وكان ازدهار اليمن داخلياً ، ودوره في العالم القديم ، مرتبطاً باستتاب أحواله الداخلية وفي ظل دولة مركزية قوية ، تعنى بالمرافق العامة ، وتحسن تنظيم تجارتها وإدارة علاقاتها بالدول الأخرى ولذا جاء الازدهار الذي شهده اليمن في القرن الثاني والثالث والخامس بعد الميلاد ـ وفي أكثر الأحيان ـ مصحوباً بفشل القوى الخارجية الكبرى في السيطرة على طرق القوافل ، وقدرة اليمنيين على توظيف هذا الفشل لتدعيم عوامل القوة والازدهار والسيادة في أرضهم ، كما حدث بعد فشل حملة اليوس جاليوس (٢٤ ق . م)[٨] .

ولقد أنهك اليمن القديم سلسلة طويلة من حروبه وحروب الآخرين فكان يقف مرة الى جانب الروم (بيزنطة) ليدافع عن حريته واستقلاله ، وأخرى مع الفرس ، أو يقف وحيداً تارة أخرى ليدافع عن استقلاله وسيادته ووحدته ، في خضم الصراع الدولي الذي لم يهدأ من حوله . وكان وقوع اليمن في يد الغزو الحبشي (٥٢٥م) نهاية تاريخ مجيد طويل حافل بالصراع من أجل الاستقلال في السيطرة على طرق القوافل والتجارة الدولية . ودوافع هذا الغزو اقتصادية سياسية بالدرجة الأولى ، وإن تذرعت بالدين المسيحي ، فقد كان هدفها احكام سيطرة الرومان وحلفائهم الأحباش ، على جزيرة العرب وطرق التجارة ، ومن هنا كانت محاولات ابرهة للسيطرة على الكعبة ، وبناء كعبة القليس في صنعاء لمنافسة كعبة مكة ، التي بدأت تشكل مركزاً جديداً لطموح القبائل العربية ، ودورها الجديد في التجارة الدولية ، بعد أن انتقل مركزها من جنوب الجزيرة الى شمالها . وبسقوط «ذى نواس» آخر ملك يستقل في اليمن القديم ، غربت شمس الدولة اليمنية المستقلة ، ولكن لتسترد اليمن حريتها على يد سيف بن ذي يزن ليسقط في يد الفرس من جديد ولتشرق مع الدولة العربية الاسلامية[٩] .

ومع سير اليمن في ركب الاسلام انظوت قوى العرب المتمدنين ذوي الحضارة العريقة تحت لواء الدين الجديد وأصبحت اليمن سنداً لهذا الدين ودرعاً عظيم الأثر في انتشار الاسلام وتنظيم أمور المسلمين وامبراطوريتهم الضخمة

ويمكننا القول أن سير اليمن في ركب الاسلام منذ فجره أعطى لقافلة الدين الحنيف قوة ومنعة[١٠] .

وبعد الهجرة النبوية بدأت وفود أهل اليمن تصل الى المدينة المنورة للدخول في الدين الجديد ولا شك أن عدد الوفود وأسماء رؤسائها الذين وفدوا الى المدينة المنورة يدل دلالة واضحة على غياب الدولة المركزية في ذلك العصر ، ولما لم يكن الهدف من بحثنا هذا هو دراسة وتحليل هذه الظاهرة فسنكتفي بالاشارة هنا الى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد توفي وعامله في صنعاء هو ابان بن سعيد بن العاصي وفي الجند معاذ بن جبل وفي حضرموت زياد بن لبيد البياضي وفي نجران عمرو بن حزم الأنصاري وفي مأرب أبو موسى الأشعري وما بين زبيد ونجران من اقليم تهامة خالد بن سعيد بن العاص فهؤلاء هم عمال الرسول على اليمن عند وفاته كما يوردهم المؤرخون[١١] .

وما جاء عهد أبي بكر بعد وفاة الرسول حتى وصل إليه من اليمن أحد وعشرون ألفاً من المجاهدين ألفوا الركيزة الأولى لجيوش الاسلام المنظمة وقد وجه أبو بكر نصف هذا الجيش الى العراق والنصف الآخر الى الشام وعندما تمت انتصارات المسلمين الأولى اتجهت أنظار جميع اليمانيين ، وهم الذين اعتادوا الأسفار ثم الفتوحات الاقليمية بعد الحميريين ، الى البلدان الخاضعة للاسلام لمتابعة المساهمة في الفتوحات والأعمال التنظيمية لها وكذلك إنشاء الممالك في مختلف الأنحاء وكانوا قبل الاسلام قد أسسوا لهم المستعمرات الواسعة ومنها الحبشة التي حولوها فيما بعد الى مملكة زاهرة ثم امبراطورية فاتحة كما أسسوا دولة بني غسان في حوران وشرقي الأردن وغيرها في العراق وفي نجد[١٢] .

وكان من الطبيعي في عهد بني أمية أن يستند خلفاء دمشق الى نبوغ اليمن في الحروب والأعمال الادارية وكذلك في النشاط الزراعي والصناعي وقد اعترف بهذا الواقع المؤرخ جرجي زيدان حين قال في مؤلفه القيم «التمدن الاسلامي» أن أكتاف اليمانية هي التي رفعت عرش الدولة الأموية[١٣] . واستمر تعيين الولاة على

اليمن في عهد الخلفاء الراشدين والعصرين الأموي والعباسي حتى عين الخليفة المأمون سنة ٢٠٣هـ محمد بن عبد الله بن زياد الذي انتسب الى بني أمية عاملاً على تهامة ولكن سلطانه امتد فيما بعد حتى ملك اليمن بأسرها وحكم التهائم من عدن الى حلى بن يعقوب شمال المخلاف السليماني كما امتد حكمه الى صنعاء ونجران والشحر وهو أول من اختط مدينة زبيد وجعلها عاصمة ملكة ، ويعتبر محمد بن عبد الله بن زياد أول وال على اليمن في الاسلام تنتقل السلطة منه الى ذريته وأخيراً الى موالي بني زياد ، وبذلك نشأت أول دولة شبه مستقلة في اليمن في العصر الاسلامي على الرغم من استمرار ولاء بني زياد ومولاهم الحسين بن سلامة للخلافة العباسية كما نشأت في عهد بني زياد الذي امتد قرابة مائتي عام دولة بني يعز وعاصمتها صنعاء عندما استولى الأمير محمد بن يعز على صنعاء والجند وحضرموت في عام ٢٥٦هـ ، ولعل ظهور هاتين الدولتين في اليمن خلال النصف الأول من القرن الثالث للهجرة قد جاء نتيجة لضعف ووهن بدأ يدب الى عاصمة الخلافة الاسلامية ببغداد بعد وفاة المأمون فلم ينقضي هذا القرن حتى أصبحت اليمن ساحة مفتوحة للصراع السياسي والفكري لعديد من العقائد والآراء التي كانت شائعة في ذلك الحين[١٤] .

ولقد تمكن آخر من حكم اليمن من بني زياد وهو مولاهم الحسين بن سلامة ٣٧٣ ـ ٤٠٣هـ من بسط نفوذه على كامل اليمن وامتد سلطانه من الشحر حتى مكة المكرمة .

وبعد وفاة الحسين بن سلامة عادت أحوال اليمن الى الاضطراب والتمزق حتى قيام الدولة الصليحية التي كان ولاؤها المذهبي للفاطميين في مصر وقد تقطعت أوصال البلاد بعد الحسين بن سلامة وتغلب الأمراء على جميع الجهات وفي هذا الجو المضطرب ظهر أبو الحسن على بن محمد الصليحي في عام ٤٣٩هـ والذي نجح في القضاء على الدويلات المستقلة في صنعاء وفي الجند وفي حضرموت وفي عدن وفي تهامة بعد أن قضى فيها على السلطان نجاح الحبشي الذي خلف بني زياد في الحكم ولكن هذه الدولة المتماسكة التي امتد نفوذها من الشحر

الى مكة لم تدم وحدتها الاقليمية إلا سنوات قليلة عندما تألب أنصار الدولة العباسية والأئمة الزيدية والأغلبية السنية في البلاد عليها وأنهكوها بالحروب المستمرة فقضى عليها في عام ٥٣٢هـ .

وبسقوط الدولة الصليحية التي دامت قرابة مائة وأربعين عاماً عادت أحوال اليمن الى الاضطراب وعاد أمراء الأقاليم والأئمة الهاديون «الزيديون» الى التنافس والتناحر وسادت في البلاد الفوضى والقلاقل حتى استنجد أمراء المخلاف السليماني بالملك الناصر صلاح الدين الأيوبي عام ٥٦٩هـ ولم يمض على حكم الأيوبيين في اليمن سوى سبعة وخمسين عاماً حتى خلفهم في السلطة عام ٦٢٠هـ أحد قادة جيوشهم وهو عمر بن على بن رسول مؤسس الدولة الرسولية[١٥] . وكان أول ملوكهم هو المنصور عمر بن علي الذي حكم اليمن بأسره وامتد سلطانه من حضرموت الى مكة خلال الفترة من ٦٢٦هـ حتى ٦٤٧هـ ولا شك أن أشهر ملوكهم هو الملك المظفر يوسف بن علي رسول الذي امتد حكمه قرابة نصف قرن ٦٣٧هـ ـ ٦٩٤هـ توحدت تحت لوائه البلاد اليمنية قاطبة ووصلت أطراف مملكته الى عمان شرقاً واقليم الحجاز غرباً .

ولما تضعضع سلطان بني رسول وسيطر على شؤون البلاد عبيدهم ومواليهم انقض على الدولة المتحفزة أشهر عمالها وهم بنو طاهر وقضوا عليها سنة ٨٥٨هـ ، وقد كان بنو طاهر وعلى وجه الخصوص أشهر ملوكهم عامر بن عبد الوهاب شديدي الطموح لتوحيد اليمن تحت رايتهم وفي سبيل ذلك خاض السلطان عامر حروباً طاحنة ضد مناوئيه في مختلف أنحاء اليمن والحق بهم هزائم ساحقة . وقد كان الأئمة المتمركزون في صنعاء وفي عاصمتهم الروحية صعدة ألد أعداء الدولة الطاهرية ولكن عامر بن عبد الوهاب تمكن من هزيمة الإمام وأخذه أسيراً الى تعز كما تمكن من الاستيلاء على العاصمة صنعاء فوفد إليه أشراف صعدة في عام ٩٢٠هـ وعاهدوه على السمع والطاعة وتسليمه مدينة صعدة[١٦] .

ولم يكن يخطر على بال أحد أن هذه الدولة الفتية بزعامة السلطان عامر كانت تشهد آخر أيامها فقد حدثت تطورات هامة شملت الشرق بأسره وذلك عندما اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح في عام ٩٠٥هـ (١٤٩٨م) مشكلين بذلك خطراً مباشراً على المصالح التجارية لكل من مصر واليمن وقد هاجم البرتغاليون ميناء عدن سنة ٩٢٠هـ (١٥١٣م) وعلى الرغم من أن قوات السلطان عامر تمكنت من صدهم إلا أن قلق سلطان قانصوه الغوري لهذا الحدث جعله يقرر التصدي للبرتغاليين في البحر الأحمر فأرسل حملة من جنوده المماليك والمصريين الذين وصلوا الى جزيرة كمران عام ٩٢١هـ (١٥١٥م) وطلبوا من السلطان عامر مدهم بالمؤن اللازمة لمواجهة العدو المشترك ولكنه رفض ذلك فوجد الامام شرف الدين الذي كان يدعى الامامة منذ فترة وجيزة مع بعض أعداء السلطان عامر في تهامة أن الفرصة مواتية للتعاون مع المماليك ضد السلطان اليمني .

وتتالت الأحداث بعد ذلك بسرعة فائقة انتهت بمقتل السلطان عامر وأخيه على أبواب صنعاء سنة ٩٢٤هـ في معركة ضارية ، فانقضت بذلك الدولة الطاهرية التي سعى ملوكها جاهدين الى توحيد اليمن بأسره تحت رايتهم واضطربت أحوال اليمن بعد زوال الدولة الطاهرية ودخل الامام شرف الدين في صراع مع حلفائه المماليك والعديد من أعدائه في مختلف أنحاء اليمن حتى حصل الغزو العثماني الأول لليمن في سنة ١٥٣٨م[١٧] .

(٢) اليمن بين السيطرة العثمانية والاستعمار البريطاني :

وهكذا فتح الباب أمام الغزو العثماني من الداخل ، فاحتل قائدهم سليمان باشا الأرناؤوطي عدن وقضى على آل طاهر الذين دعوه لمناصرتهم ضد الامام شرف الدين ١٥٣٨م وفي عام ١٩٤٧م احتلت القوات العثمانية صنعاء ، ولجأ الامام شرف الدين الى كوكبان وابنه المطهر الى ثلا وهنا بدأت الحروب بين الأئمة والعثمانيين وتطورت الى حرب قومية عربية ضد الأجنبي وأصبحت القيادة رمزاً للوطنية اليمنية والقومية العربية[١٨] .

وبالرغم من تفوق الأتراك بالمعدات الحديثة وحسن النظام ، فقد خسروا بالنهاية الحرب مع الوطنيين الذين استعادوا عاصمتهم صنعاء بعد معارك وقتال عنيف وبطولات خارقة ، ومعلوم أن العثمانيين لم يكونوا ممن يقبلون الاندحار وبطولاتهم الحربية مدونة في تاريخ العالم ، ومع ذلك غادروا البلاد مدحورين بعد معركة شعوب على أبواب صنعاء حيث قتل قائدهم مراد بك ، ولاحق المطهر الأتراك المهزومين الى تعز وعدن (١٥٦٨م) لكن أسياد القسطنطينية وسائر المشرق عاودوا الكرة على اليمن بعد أن جمعوا قواتهم المرابطة في مصر ، فاحتلوا صنعاء مجدداً عام ١٥٧٠م بعد معارك طاحنة خاضوها ضد المطهر في طريقهم الى صنعاء ، تبعتها معارك أخرى بعد احتلالها ، ودامت الحرب بين الطرفين الى أن توفي المطهر ١٥٧٣م[١٩]

لكن الشعلة الوطنية القومية العربية لم تنطفىء بموت المطهر ، فقام الامام المنصور القاسم بن محمد عام ١٥٩٨م بحشد القبائل وتعددت المعارك ضد الأتراك في الشمال ، وتعددت البطولات وغلب الأتراك على أمرهم للمرة الثانية ١٦٣٦م وكان ذلك بعهد الامام محمد بن القاسم الذي طرد العثمانيين أخيراً وتابع ولداه المؤيد ثم المتوكل رسالته ، فوحدا اليمن الطبيعية الى حد كبير ، ووصل نفوذ الأخير الى حضرموت[٢٠] .

وما أن تخلصت اليمن من الأتراك وبدأ الأمل باستمرار الوحدة الوطنية مجدداً ، حتى عادت الخلافات الداخلية وخاصة الخلافات حول البيعة للامامة ، إذ قلما تمكن امام واحد من الحصول على بيعة كاملة ، وقد حصلت مبايعات لعدد من الأئمة في وقت واحد كما بويع في احدى الحالات خمسة أئمة وذلك بعد وفاة المهدي عبد الله بن المتوكل أحمد ١٢٥١هـ ودخلت اليمن مجدداً في خلافاتها التقليدية وتفككها وعدم استقرارها المؤلم . وظل الأمر كذلك الى أن عاد العثمانيون الى اليمن ١٨٤٩م وعاودوا الكرة مجدداً بالحروب مع أهل اليمن الذين لم يخضعوا لهم وخاصة في شمال البلاد بالمناطق الزيدية حيث اضطر الأتراك في النهاية لتوقيع صلح مع الامام يحي بن حميد الدين ١٩١١م .

وكانت بعد ذلك خسارة الأتراك لمعركة شهارة التي غنم فيها اليمانيون الكثير من الأسلحة والعتاد لذا اضطر الباب العالي أن يرسل الى صنعاء المشير عزت باشا الألباني ليفاوض أهل اليمن على الصلح وتم الاتفاق بين الامام يحيى المقيم بشهارة وهي المعقل اليمني الذي اندحر الأتراك أمامه وبين المشير عزت باشا على اجراء المفاوضات في نقطة وسط بين صنعاء وشهارة تم اختيارها في دعان التي تعطى للامام حق الأشراف على شؤون القضاء والأوقاف وتعيين الحكام والمرشدين وتشكيل هيئة شرعية كما تقرر مبدأ جباية الواجبات «العشور» وغيرها على الطريقة الشرعية ونصت الاتفاقية على ما يظهر بلزوم دفع مبلغ من الجنيهات الذهبية شهرياً الى الامام مقابل هذا الصلح الذي أطلق يد الامام في المجالات المحددة وفي المناطق الشمالية التابعة للمذهب الزيدي الذي يجعل من الامام رئيساً روحياً للزيود مع العلم بأن هذا التدبير العثماني لم يحرم السلطة في صنعاء من ممارسة الشؤون الادارية على كامل اليمن وخاصة المناطق الجنوبية منه ولم تسقط هذه السلطة الادارية فعلاً إلا بعد معاهدة فرساي عام ١٩١٩م عندما اضطر الأتراك للنزوح عن اليمن بطريق عدن تلبية لأوامر من الأستانة[٢١] .

أما في الشطر الجنوبي فنلاحظ تغير سير الأحداث حيث أن الاستعمار الذي كتب له النجاح في جنوب اليمن هو الاستعمار البريطاني الذي أبعد البرتغاليين أولاً عن الخليج العربي وتابع العمل على تأمين طريق الهند درة التاج البريطاني في أوج ازدهاره الاستعماري وحصر همه في السيطرة على جنوب اليمن بكامله[٢٢] .

فبعد أن احتلت انجلترا ميناء عدن عام ١٨٣٩م وهو الميناء الطبيعي الذي يعتبر المنفذ الوحيد على المحيط الهندي لكامل المنطقة العدنية من اليمن التي تعتبر أغنى مقاطعات جنوب بلاد العرب استغلت لندن انشغال اليمن بمحاربة العثمانيين وحرص الأستانةعلى عدم اغضاب الانجليز خوفاً من الفرنسيين في ذاك الحين فبدأت بريطانيا العظمى بتوسيع سلطانها على المناطق المجاورة لعدن وجميع البلدان التي تقع بجنوب اليمن على طريق الهند من باب المندب الى عمان فكان

لها ما أرادت على مراحل وبطرق استعمارية فيها الكثير من الدهاء والمرونة ولم تعف الجزر اليمنية من مخططها الاستعماري ثم حملت الامام يحيى عام ١٩٣٤م على توقيع معاهدة قاصدة من ورائها التمركز على الأراضي اليمنية في الجنوب الى الأبد كما نصت عليه بعض المعاهدات غير المتكافئة التي وقعتها بريطانيا مع بعض الزعماء المحليين أو بعض الأشخاص الذين جعلت منهم بريطانيا حكاماً وسلاطين[٢٣] .

لكن انتفاضة الشعوب المستعمرة في العالم بأسره وانتباه الرأي العام وعزمه على تخليص العالم المتطور من عار الاستعمار وخاصة الحركات الثورية التي قام بها أبناء اليمن في الجنوب المحتل واتساع الوعي القومي عند بعض الزعماء المناضلين وتأسيس الأحزاب السياسية القومية والمنظمات العمالية المناضلة وازدياد الفئات المثقفة ، كل ذلك جعل الوثائق الأبدية المذكورة عديمة الأهمية ومدعاة للسخرية والهزل ، ولما قررت الأمم المتحدة ١٩٥٥م تصفية الاستعمار وأرسلت لجنة استقصاء الحقائق في جنوب اليمن المحتل اضطرب الاستعمار الانجليزي ومنع اللجنة من الدخول الى الأراضي المحتلة ، وبدأ يسرع الى اعطاء المنطقة الواقعة تحت سيطرته صفة البلد المستقل بصورة سطحية تضمن استمراره كما أن خوف بريطانيا من تفشي الحركة التقدمية الواعية في البلد الأم بعد قيام الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢ فيها منعها من الاعتراف بعهد جديد لأنه يمثل خطراً واضحاً على استمرار حكمها للجنوب واحتلالها له والابقاء على سلخه عن أصله وتجزئة البلد الواحد ، خاصة بعد أن سار العالم العربي والبلدان المتحررة منه في طريق الوحدة الكبرى[٢٤]

ومن البديهي أن عدم اعتراف المملكة المتحدة بالجمهورية العربية اليمنية التي أصبحت عضواً في الأمم المتحدة وبعد اعلان قيامها بسنة كاملة جعل معاهدة عام ١٩٣٤م فاقدة المفعول وأعطى للجمهورية العربية اليمنية الحق القانوني الى جانب حقها الطبيعي بالمطالبة بالجزء المحتل من أراضيها .

والجدير بالذكر هنا أن بريطانيا كانت قد حاولت أيضاً عقب الحرب العظمى احتلال الساحل التهامي على البحر الأحمر فأنزلت بعض قواتها بعد الحرب مباشرة في «اللحية» وفي الحديدة لكنها عادت عام ١٩١٩م للانسحاب من اللحية وعام ١٩٢١م انسحبت نهائياً من ميناء الحديدة[٢٥] .

كما أنه بعد العثور على النفط في العربية السعودية بكميات ضخمة وتوسع أعمال البحث عن الذهب الأسود في مناطق الربع الخالي الداخلة ضمن اليمن الطبيعية حاولت انجلترا مد نفوذها الى المناطق الداخلية من اليمن باتجاه الربع الخالي ، مما جعلها تصطدم عسكرياً مع المراكز اليمنية ، الأمر الذي حمل على عقد مؤتمر في لندن عام ١٩٥١م وأدى الى توقيع اتفاقية تلتزم بريطانيا بموجبها المحافظة على الوضع الراهن في المناطق المحتلة ، لكن انجلترا لم تحافظ على الوضع الرّاهن هناك بل عملت على تغييره بطريقة تأمل أن تؤمن لها دوام السيطرة على تلك المناطق المنسلخة عن اليمن باسم استقلال تلك الأجزاء المبتورة عن أصلها وجميع المحاولات هذه لم تنقذ الاستعمار الذي حكم عليه بالموت نهائياً والذي قررت الأمم المتحدة تصفيته[٢٦] .

ومن خلال استعراضنا لتاريخ اليمن السياسي خلال فترة الاستعمار البريطاني والسيطرة العثمانية لابد أن نشير الى حوادث عام ١٨٧٣م حيث كانت ذات أهمية بالغة في تاريخ اليمن لأنها أدت في النهاية الى تقسيم اليمن الى جزأين منفصلين تفصلهما حدود دولية وإن لم تكن قد رسمت بعد ودليل ذلك أن ارهاصات الحرب العالمية الأولى في مطلع القرن العشرين لم تكد تظهر على المسرح الدولي حتى كانت بريطانيا قد تغلغلت الى المناطق الداخلية من اليمن ووقعت عدة اتفاقيات مع شيوخ القبائل فيما عرف بعد ذلك باسم المحميات التسع أومحميات عدن الغربية كما وقعت اتفاقية حماية مع سلطان حضرموت عام ١٨٨٨م والتي عرفت فيما بعد بالمحميات الشرقية وقد استغلت بريطانيا وهن الامبراطورية العثمانية فاجبرتها على التصديق على اتفاقية الحدود النهائية بين اليمن والجنوب

العربي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ببضعة أشهر أي في ٩ مارس ١٩١٤م[٢٧] .

وتجدر الاشارة هنا الى أن خط الحدود المذكورة كان قد بدأ ترسيمه من قبل مندوبين عن الطرفين منذ عام ١٩٠٣ وفرغت اللجان من أعمالها سنة ١٩١٢ ولكن تركيا كانت تماطل في التصديق النهائي عليها حتى التاريخ المذكور أعلاه[٢٨] .

اندلعت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ وفي ربيع العام التالي عبرت القوات التركية بقيادة علي سعيد باشا الحدود بهدف الاستيلاء على عدن وقد تمكنت هذه القوة ومعها حلفاؤها اليمنيون من الوصول الى مشارف المدينة ولكنها عجزت عن تحقيق هدفها لأنها لم تحصل على الدعم الكافي لا من أمير ولاية اليمن بصنعاء محمود نديم ولا من الحاكم الفعلي للبلاد حينذاك الامام يحيى حميد الدين . ولما وقعت تركيا على اتفاقية هدنة موندراس في عام ١٩١٨م اضطرت القوة التركية الى مغادرة اليمن عن طريق ميناء عدن وتحت حماية الوالي البريطاني .

منذ جلاء القوات التركية عن اليمن وبعد اعتراف عصبة الأمم باليمن دولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٢٣م لم تأل بريطانيا جهداً في استخدام وسائل الترغيب مع الامام يحيى مثل عرضها الاعتراف بسيادته على لحج وحضرموت مقابل عدم التعامل مع أية قوة أجنبية أخرى والترهيب مثل احتلال القوات البريطانية لميناء الحديدة عام ١٩١٨م أو قصف بعض المدن اليمنية بالطيران في الأعوام التالية وكل ذلك على أمل الوصول مع الامام يحيى الى اتفاق على السيادة البريطانية في عدن بالذات ولكن ذلك كله لم يؤد الى نتيجة فقد أصر الامام على عدم شرعية خط الحدود بين جزأي اليمن واحتلت القوات اليمنية بعض المناطق التي تقع في المحميات التسع بمجرد خروج الأتراك منها كما استمرت الاشتباكات

والمناوشات منذ عام ١٩١٩م حتى بلغت ذروتها عام ١٩٢٥م عندما استولت القوات اليمنية على الشعيب والعوالق والضالع وبلاد يافع مما أدى الى استخدام بريطانيا لقواتها الجوية فقصفت العديد من المدن اليمنية بالطائرات الحربية التي شاهدها اليمنيون لأول مرة فاضطر الامام الى طلب الهدنة ثم أذعن في النهاية للأمر الواقع ووقع مع بريطانيا معاهدة الصداقة والتعاون عام ١٩٣٤م[٢٩] . وحددت مدة العمل بها بأربعين سنة وقد نصت المادة الثالثة منها على أن يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية الى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة ، وبذلك حصلت بريطانيا على أكثر مما كانت تطمح إليه بعد جلاء الأتراك مباشرة وحصرت السيادة اليمنية عند خط الحدود الذي اتفقت عليه مع تركيا ما عدا منطقة البيضاء التي يقول بعض المعاصرين لعهد الامام يحيى أنه هدد ذات يوم بأنه مالم تغط ايرادات البيضاء ونفقاتها فسيلحقها بأخواتها ويقصد بذلك المحميات التسع .

لقد احترم الجانبان هذه المعاهدة طول فترة الامام يحيى وإن كان اللبس في تفسيرها قد ظل قائماً وكانت لها قيمتها بالنسبة لبريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية فلم يستجب الامام يحيى الى محاولات الاستقطاب الى قوات المحور التي كانت تمثلها ايطاليا على الشاطىء الآخر من البحر الأحمر وظل على الحياد حتى هزم رومل في معركة العلمين عندما خضع للضغط البريطاني وأعلن الحرب على المحور[٣٠] .

لقد تباينت الآراء حول تفسير اتفاقية التعاون والصداقة بين اليمن وبريطانيا فقيل أنها كانت مجرد خط حدود عسكرية ، ورأى البعض أنه وإن كان يشوبها بعض الغموض إلا أنها قد رسمت خطاً للحدود الدولية بين جزأي اليمن ، بينما يرى البعض الآخر المسألة قيد البحث قد أجل البت فيها لمدة أربعين عاماً شريطة عدم احداث أي تغيير في الوضع القائم ليس عند خط الحدود فحسب ولكن في الوضع السياسي القائم في المنطقة المتنازع عليها ولعل هذا

اللبس هو الذي جعل الطرفين وعلى وجه الخصوص بريطانيا ، يحجمان عن وضع أية قيود على حركة المواطنين والبضائع بين جزأي اليمن وقد مكن هذا الوضع زعماء حركة المعارضة ضد الامام يحيى من الانتقال الى عدن في عام ١٩٤٤م واعلان معارضتهم عبر الصحف الأهلية في عدن ثم تأسيس حزب «الأحرار اليمنيين» وقد احتج الامام لدى البريطانيين الذين حذروا الأحرار وطلبوا منهم ايقاف انتقاداتهم وذلك هو السبب الذي جعلهم يغيرون اسم الحزب الى الجمعية اليمانية الكبرى وتسجيلها كناد ثقافي لتغطية نشاط الحزب الذي أصدر صحيفة ناطقة باسم الجمعية ابتداء من عام ١٩٤٦م وحتى مقتل الامام يحيى عام ١٩٤٨م[٣١] .

لعلها من مفارقات القدر أن تصبح عدن المستعمرة البريطانية هي المتنفس الرئيسي لأول حركة معارضة منظمة ضد الحكم الامامي في اليمن تلك الدولة التي غطتها دول العالمين العربي والاسلامي على حريتها واستقلالها عقب الحرب العالمية الأولى وعدم خضوعها لسيطرة الاستعمار الغربي ولكن الحقيقة التي لا مفر منها هي أن حرية النشر وحق تكوين الجمعيات والنوادي كان مباحاً في مستعمرة عدن بينما كان حكم الامام يحيى وبعده ابنه أحمد حكماً استبدادياً مطلقاً [٣٢] .

بعد مرور أربعة أعوام على انتقال زعماء المعارضة ضد الامام الى عدن تمكن أعضاء حركة الأحرار اليمنيين في الداخل من وضع خطة للقضاء على الامام واعلان (ملكية دستورية) بامام جديد هو السيد عبد الله بن أحمد الوزير ولكن هذا النظام الملكي والدستوري الذي أنشأته أول حركة ثورية داخلية في الوطن العربي يوم ١٧ فبراير ١٩٤٨م لم يعمر طويلاً فقد سقط بعد أقل من شهر عندما الب الامام أحمد القبائل المستنكرة لقتل الامام يحيى وأباح لها مدينة صنعاء عاصمة اليمن وتجدر الاشارة هنا الى أن عدداً من الفدائيين كان قد تطوع في عدن للدفاع عن ثورة ١٩٤٨ ونقل بعضهم جواً الى صنعاء ولكن ذلك العدد القليل منهم لم يستطع أن يغير مجرى الأحداث فسقطت العاصمة صنعاء يوم ٩ مارس من ذلك العام[٣٣] .

شهدت العلاقات اليمنية البريطانية تحسناً مؤقتاً بعد تولي الامام أحمد لحكم اليمن أدت الى توقيع اتفاقية الحفاظ على الوضع الراهن واقرار تبادل التمثيل الدبلوماسي في عام ١٩٥١م ولكن هذا الوئام لم يدم طويلاً فقد بدأت بريطانيا سياستها الجديدة التي عرفت باسم سياسة نحو الامام في الداخل ثم اتبعتها في عام ١٩٥٤م بالدعوة الى تكوين اتحاد للامارات الخاضعة لحمايتها مستبعدة في نفس الوقت مدينة عدن والمحميات الشرقية وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة في مهدها إلا أن الامام أحمد قد اعتبر ذلك مخالفة صريحة لاتفاقية عام ١٩٣٤م مما دفع الى تشجيع قبائل المحميات وتزويدها ببعض المال والسلاح للعمل ضد المستعمر . وقد ردت بريطانيا بالقصف الجوي لبعض القرى اليمنية بينما استأنفت اليمن مطالبتها بعودة أراضي الجنوب الى الوطن الأم مستخدمة الجامعة العربية ومجلس الأمن واللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار في الأمم المتحدة وكانت آخر مذكرة قدمت الى الأمم المتحدة بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٦٢م أي قبل قيام الثورة واعلان الجمهورية بثلاثة عشر يوماً[٣٤] .

أما في عدن نفسها فقد أدى التسامح النسبي الذي أجازته وزارة المستعمرات في مجالات الصحافة والنشر وتأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية والنقابات العمالية الى ظهور نشاط ثقافي وسياسي ونقابي ملحوظ ابتدأ من عام ١٩٥٠م ففي ذلك العام تأسست الجمعية العدنية التي نادى مؤسسوها بالحكم الذاتي لمدينة عدن وانضمامها الى الكومونولث ثم تأسست بعدها بعام تقريباً ١٩٥١م رابطة أبناء الجنوب وهي أول منظمة سياسية تنادي بوحدة الجنوب العربي واستقلاله فقد نص دستور الرابطة على ما يلي :

«اعتبار الجنوب وحدة سياسية واقتصادية لا تقبل التجزئة ولا التقسيم وهو المجال الحيوي الضروري لجميع أبناء الجنوب على السواء دون تمييز أو تفريق للحدود والاقليم كما صدر في عام ١٩٤٩م قانون النقابات العمالية فتكون العديد منها ثم اتحدت تحت مظلة المؤتمر العمالي العدني عام ١٩٥٧م وكان للمؤتمر دوره

الهام في حركة التحرر وفي يوليو ١٩٦٢م تأسس حزب الشعب الاشتراكي الذي رفض فكرة انشاء اتحاد امارات الجنوب العربية وطالب بوحدة اليمن الطبيعية أما بالنسبة لوزارة المستعمرات البريطانية فقد عاودت الكرة لانشاء اتحاد الجنوب العربي في عام ١٩٥٩م مستبعدة من الاتحاد في البداية حضرموت (المحميات الشرقية) ثم قررت ضم عدن الى الاتحاد في عام ١٩٦١م[٣٥] .

(٣) حكم الأئمة في الشمال وتطور الحركة الوطنية في الجنوب :

لقد توالى على حكم اليمن منذ بداية القرن الثامن عشر وحتى ثورة سبتمبر ١٩٦٢م حكم أئمة كان شغلهم الشاغل تقوية أنفسهم وتدعيم سلطانهم للتغلب على الحركات التي كانت تظهر بين حين وآخر والتي كان يقوم بها الطامعون في الامامة من أقاربهم واخماد الفتن الداخلية التي كانت تنشب بسبب الحركات الانفصالية والاستقلالية التي يقوم بها حكام الأقاليم البعيدة عن العاصمة فانفصلت حضرموت وغيرها من المناطق[٣٦] .

وفي عام ١٨٩٠م انتخب شيوخ الزيدية محمد حميد الدين اماماً وأطلق على نفسه لقب المنصور بالله ، وكان سلطانه قاصراً على المنطقة الشمالية ، وتوفي عام ١٩٠٤م وتولى بعده ابنه يحيى ، الذي بويع بالامامة بعد خلافات بين شيوخ الطائفة ، وحارب الأتراك طويلاً وانتصر عليهم ، وسميت اليمن في عهده «بمقبرة الأناضول»[٣٧] .

وهكذا فإن الشعب اليمني أنفق حوالي سبعين عاماً (ما بين ١٨٤٩ حتى ١٩١٩) وهو يخوض غمار حرب الخلاص من التبعية الذليلة للامبراطورية العثمانية ، غير أنه لم يمض وقت قصير حتى شعرت جماهير الشعب اليمني بخيبة أمل مريرة في حكامها الجدد الذين اعتمدوا التضليل الديني وصوروا له «أن اليمن وحدها دار الاسلام وما عداها كفر وأن الاتصال بالعالم الخارجي من شأنه أن يؤدي الى فساد الأخلاق والعقيدة»[٣٨] .

وفي مدة حكم هذا الامام ضاعت مناطق واسعة شمالاً وجنوباً لسوء سياسته حيث وقع معاهدة مع بريطانيا انسحبت بموجبها القوات اليمنية من عدة مناطق من الشطر الجنوبي كانت مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات حماية ، ليتسنى لهذه الأخيرة حماية مصالحها بمستعمرة عدن واحكام قبضتها على تلك المنطقة ، كذلك وقع اتفاق الطائف مع المملكة العربية السعودية عندما تقهقرت القوات اليمنية أمام القوات السعودية في تهامة[٣٩] .

فمن هنا بدأ عرش الإمام يهتز ويتهاوى كما كان أول بذور المعارضة له قد نشأ ضمن الطبقة الاستقراطية القبلية التي أراد الامام تقليص قوتها بنظام الرهائن لمنعها من أي تحرك سياسي وزاد المعارضة المكتوفة بعض رجال البيوت الهاشمية الذين حرموا في ظل الامام من امتيازاتهم الوظيفية حين بدل بهم طبقة جديدة من البيوت الاقطاعية وحين شكل جيشاً نظامياً من أفراد «الطائفة» وآخر قبليا هو «البرانى» من مختلف القبائل الزيدية صار أداته في الحملات التأديبية الرهيبة ضد كل متمرد . وفي ظل هذا القمع والقهر احتكر التجارة بعض الأمراء والموظفين الكبار فلم يبق أمام الجماعات البورجوازية الصغيرة في المدن سوى الهجرة . . كانت المنقذ الوحيد . وكانت عدن أقرب وأهم المحطات ولهذا تكونت فيها خميرة سياسية نشطة كانت نواة المعارضة الحقيقية للحكم الامامي . واستقطبت قوى ناقمة متعددة : بورجوازية واقطاعية وقبلية ودينية وعسكرية ومدنية ومثقفة . وفي هذا المناخ نشأت حركة الأحرار اليمنيين أثر هزيمة الامام في الحرب مع السعودية سنة ١٩٤٣م[٤٠] .

وهكذا بدأت حركات الثورة على الأئمة في اليمن الشمالي منذ عام ١٩٤٨م ففي ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٨م دبر عبد الله بن أحمد الوزير عضو ديوان الامام ثورة ضد الامام يحيى ، ويعزو أحد المؤرخين اليمنيين المحدثين سبب تزعم ابن الوزير لتلك الثورة الى «ما كان يضمره من الكراهية لشخص الامام والعداء لحكمه ثم أن مركزه المرموق جعله يغتر بنفسه ويعتقد أولويته للامامة وجدارته بها

من الامام الذي كان قد ناهز القبضة من عمره ومن ابنه الذي كان قد عرف بعنفه ، مع ما أضيف الى ذلك من رواسب حقد قديمة بعد عزل ابن عمه ثاني شخصية مرموقة في آل الوزير ، وكان الامام قد ولاه امارة لواء تعز حيث لبث بها ما يقرب من خمسة عشر عاماً ثم نحاه عنها وأسند امارتها الى ولده ولي العهد ، وكان يقف الى جانب عبد الله الوزير حسين الكبسي مبعوث الامام السياسي الخاص الى دول الخليج والفضيل الورتلاني ، ومحمد محمود الزبيري ، وأحمد محمد النعمان ، وعدد من رجال اليمن الأحرار الذين كانوا ينتمون الى الجمعية اليمنية في عدن بزعامة سيف الحق ابراهيم ابن الامام ولما قتل الامام يحيى باطلاق النار عليه انتقل عبد الله الوزير الى قصر صنعاء ولكن الأمير أحمد «ولي العهد» انتقل عقب سماعه باغتيال أبيه من تعز الى حجة حيث تمكن من حشد قوات اتجه بها الى صنعاء وانتهى الأمر بتسليم عبد الله الوزير ومن معه ونقلهم الى «حجة» حيث أعدم بعضهم واتخذ الامام أحمد تعز عاصمة ثانية ، وتمكن محمد محمود الزبيري والفضيل الورتلاني من الفرار ، وزج بعبد الله السلال رئيس الجمهورية فيما بعد وأحمد الثلايا قائد ثورة مارس ١٩٥٥م فيما بعد وحمود الجائفي أحد أركان ثورة سبتمبر ١٩٦٢م وحسن العمري رئيس وزراء الجمهورية اليمنية (يناير ـ ١٩٦٨) وعبد الرحمن الأرياني رئيس المجلس الجمهوري (يناير ـ ١٩٦٨م) وأحمد محمد نعمان رئيس وزراء الجمهورية اليمنية فيما بعد وغيرهم في السجن[٤١] .

وفي ٢٥ مارس ١٩٥٥م تزعم أحمد يحيى الثلايا وهو أحد زعماء عبد الله السلال في البعثة التي أوفدت الى العراق عام ١٩٣٤م لتلقى العلوم العسكرية وتزعم أحد زعماء ثورة ابن الوزير عام ١٩٤٨م ثورة أخرى ضد حكم الامام أحمد وكانت هذه الثورة بالاتفاق مع عبد الله ابن الامام يحيى وشقيق الامام أحمد الذي يظهر أن كثرة تنقلاته ورحلاته المستمرة في أوروبا والولايات المتحدة واقامته الطويلة في مصر وما شاهده من نهضة عمرانية وصناعية كبرى في ربوعها وما لاحظه من حرية سابغة تتمتع بها شعوبها ، أثر في نفسه وجعله ينتقد الحالة الداخلية التي عليها بلاده والأساليب التي تسير عليها حكومتها ويجاهر بأنها في

حاجة الى التقويم والاصلاح ولم يقف الأمر عند الانتقاد بل تعداه الى العمل ، فاتصل ببعض الشخصيات وبعض الهيئات التي آنس منها ميلاً الى تأييده وكان من جملة الشخصيات التي اتصل بها المقدم أحمد الثلائي الذي انتقض على الامام أحمد وطالب بتنازله عن العرش ثم أرسل قوة حاصرت قلعة الأوردى بجوار تعز مقر الامام وقاعدته[٤٢] . فوقع الامام وثيقة التنازل لأخيه الأمير عبد الله ، وأرسلت وزارة الخارجية اليمنية على أثر توقيع هذه الوثيقة الى وزارات الخارجية للدول العربية والى جامعة الدول العربية بلاغاً بذلك التنازل ولم يكن الأمير محمد البدر النجل الأكبر للامام أحمد في تعز حين وقوع الثورة ، فلما عرف طار الى حجة وهي المقاطعة التي لجأ إليها والده في سنة ١٩٤٨م حين وقعت ثورة ابن الوزير ، وشرع فور وصوله إليها في حشد الأنصار واستجابت قبيلتا حاشد وبكيل وتمكن البدر من الوصول الى تعز واسترداد السلطة واعتقال الأمير عبد الله وكان هناك عاملان جوهريان في اطفاء الثورة أولهما أن البدر نزل الى الميدان بسرعة زائدة فطار الى حجة ، حيث كان له ولوالده الكثير من الأنصار ، وثانيهما عدم وجود قوة عسكرية كبرى لدى الأمير عبد الله ، فقد كان مجموع الجنود الذين انضموا إليه في الساعة الأولى بقيادة المقدم الثلايا نحو ٦٠٠ جندي تنقصهم المعدات والمهمات كما تنقصهم السيارات ، وقامت قوات الامام أحمد باعتقال الأمير عبد الله وشقيقه الأمير عباس رئيس وزرائه والأمراء يحيى بن الحسن والحسن بن علي وقد أعدم الأولان كما أعدم زعيم الثورة أحمد الثلايا ، وأصد الامام أحمد عقب اخماد الثورة مرسوماً عهد بموجبه بولاية العهد الى نجله محمد البدر[٤٣] .

وفي ٦ من مارس «آذار» ١٩٦٠ قام بعض الضباط اليمنيين بزعامة محمد ابن عبد الله العلفى واشترك عبد الله السلال وغيرهم بمحاولة اغتيال الامام أحمد ولكن المحاولة أخفقت فانتحر زعيمها باطلاق الرصاص على نفسه وأعدم اثنان من المشتركين فيها ، ولم يتبين اشتراك عبد الله السلال إلا فيما بعد ولما توفي الإمام أحمد في ١٩ من سبتمبر ١٩٦٢م بادر محمد البدر وكان بصنعاء باعلان امامته ولكن بعض ضباط الجيش اليمني بقيادة عبد الله السلال وحمود الجائفى اللذين اشتركا

في حركات ثورية سابقة كما أشرنا وعبد الله جزيلان وغيرهم كانوا قد رسموا خطة الثورة ، فقامت فرقة من الدبابات نحو قصر البدر المسمى بدار البشائر فنسفته بمدفعيتها ، وتمكن البدر بمساعدة بعض أعوانه من التسلل من باب خلفي ، واستولى قادة الثورة على جميع المراكز والمباني الحكومية في صنعاء وما حولها ، وأعلن مع الفجر قيام أول جمهورية عربية في اليمن تضمنت أهدافها : القضاء على الحكم الفردي المطلق والنفوذ الأجنبي في اليمن ، وانهاء الحكم الملكي واقامة حكم ديمقراطي اسلامي أساسه العدالة الاجتماعية في دولة موحدة تمثل ارادة الشعب واعادة تنظيم الجيش على أساس حديث ، واحداث ثورة ثقافية وتعليمية تقضي على مخلفات العهد البائد ، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق نظام اجتماعي يتلاءم مع واقع الشعب ومع روح الشريعة الاسلامية والتقاليد الوطنية وتشجيع عودة المهاجرين والاستفادة من خبرتهم وأموالهم ، والايمان بالقومية العربية والعمل على تحقيق الوحدة الشاملة في دولة عربية واحدة على أساس شعبي ديمقراطي[٤٤] والتزام سياسة عدم الانحياز ، ومقاومة الاستعمار والتدخل الأجنبي بجميع أشكاله ، والتقيد بميثاق الأمم المتحدة وتأييد موقفها من أجل السلام[٤٥] .

وفي ٣ من أكتوبر ١٩٦٢م أعلن مجلس الثورة اليمنية دستوراً مؤقتاً يعمل به في فترة انتقال مدتها خمس سنوات تضمن مبادىء : العودة الى شريعة الاسلام الحقة ، والغاء العنصرية واعتبار اليمنيين سواء أمام القانون ، وازالة الأحقاد بين الزيود والشوافع ، ورفع مستوى معيشة الشعب بالبدء فوراً في وضع وتنفيذ خطط اقتصادية لاستثمار موارد البلاد البشرية والطبيعية كافة ، وأن جميع السلطات مصدرها الشعب اليمني وأن جميع القوانين تستمد من الشريعة الاسلامية التي هي دين الدولة الرسمي وأن يتولى مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا .

وقد استنجدت الجمهورية العربية اليمنية عقب اعلانها بالجمهورية العربية المتحدة ، فسارعت الى نجدتها ، ومدت لها يد العون منذ قيامها حتى منتصف ديسمبر ١٩٦٧م عندما جلت قوات الجمهورية العربية المتحدة عن اليمن بعد

تأليف اللجنة الثلاثية من وزراء خارجية السودان والعراق والمغرب وهي اللجنة التي عهدت إليها الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بمهمة اقتراح ما تراه كفيلاً بتحقيق ارادة الشعب اليمني وباقرار السلم في ربوع اليمن والمصالحة الوطنية بين طوائفه[٤٦] .

* * *

وتستحق الأوضاع في عدن كمركز للحركات السياسية اليمنية التي أثرت في الشمال والجنوب أن نقف عندها لأن الأحداث السياسية في الجنوب منذ احتلال الانجليز لعدن ١٨٣٩م كانت من عوامل التأثير الداخلية في الحياة السياسية في شمال الوطن سلباً وايجاباً وتاريخ المنطقتين رغم الانفصال الذي وطده الانجليز بقوة السلاح والامامة بالعجز وعدم القدرة عن القيام بدور وطني مترابط أشد الارتباط الى درجة يتعذر معها كل محاولة لفهم أحدهما بمعزل عن الآخر ، وهذا إنما يؤكد وحدة المصير والتراب التي لا تزال حية في النفوس ، وراسخة في الأرض والتاريخ رغم كل عوامل التجزئة[٤٧] .

لم يدخل الانجليز عدن إلا على جثث المقاومين الذين ما زالت قبورهم الى الآن تطل على رمال ساحل صبرة في عدن ، واحتفظ البريطانيون بعدن والمحميات كاحتياطي في امبراطوريتهم ، وكانت الطريق الى الهند هي محور سياستهم في عدن وعندما بدأ الاهتمام بعدن لذاته يأخذ مكانه في وزارة المستعمرات الحقت عدن في ١٩٣٦ بإدارة المستعمرات ، بعد أن ظلت الى هذا التاريخ تابعة لادارة الهند وبدأ الاهتمام الحقيقي باستعمار لمنطقة الجنوب المحتل ، بعد نهاية الحرب الثانية وأن كان المشروع المعروف فيما بعد باسم الاتحاد الفيدرالي قد اقترح في ١٩٣٦م ثم ١٩٤٠م فقد خرجت بريطانيا من الحرب محطمة وأصبحت في حاجة الى دعم الدولار الأمريكي لتداوي جراح الحرب كما أن الحركة الوطنية في الهند ومصر وغانا وشرق افريقيا بدأت تحقق دويها فظهرت مشروعات لجان القطن في «ابين» ثم «لحج» .

ونحن إذا استثنينا منطقة حضرموت فإن أكثر المؤرخين حماسة في الدعوة الصريحة للاقليمية الجنوبية كان الأمير أحمد فضل العبدلي وقد سخر شعره ونثره لهذه المهمة وكانت الطائرات في ١٩٢٧م ، ١٩٢٩م ، ١٩٣٤م تلقى مع القنابل منشورات تطالب المواطنين أن يكونوا ضد الزيود وعند ذلك لن يصيبهم أي ضرر ، وفي حضرموت نفسها لم تأل جهداً في تأجيج الخلاف بين العلويين والرشيديين وبين المحميات الشرقية والغربية في مستوى الجنوب ، وبين عدن والجنوب على مستوى آخر كل هذا والامامة تزداد عجزاً يوماً بعد يوم ، مما أغرى الاستعمار البريطاني في ضم أجزاء جديدة الى المحميات كالعواذل وبيجان[٤٨] . وقد كانت ثورة الأمير الكثيري المسلحة ابن عبدات ضد السلطات المحلية والبريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية اعلاناً عن ولادة أول حركة وطنية في حضرموت .

إلا أنه على الرغم من كونه قد نجح في اثارة قسم من القبائل عام ١٩٤٥م فقد أخذت حركته منذ البدء شكل تيار معزول ومحدود النطاق ، فقد كان للتكوين العشائري للمجتمع ولتخلف السكان أثرهما في خنق آثار هذه الحركة وعدم شمول تأثيرها في باقي مواصلات واتصالات في ذلك الحين من شأنها أن تشجع انتشار الشعور الوطني بدلاً من العزلة والتقوقع والتجزئة لذلك لم يحتج الانجليز في مثل هذه الشروط الى بذل عناء كبير في سبيل خنق هذه الاندفاعات الوطنية في مهدها[٤٩] .

وكانت الجمعية العدنية التي تكونت عام ١٩٤٨م في دعوتها عدن للعدنيين لا تخرج عن الاطار الذي رسمته بريطانيا حينذاك لسياستها تجاه عدن ، فلم تكن قد فكرت بعد في توحيد امارات الجنوب واكتفت بمعاهدات الاستشارة التي تفرض نفوذها على السلاطين وكانت دعوة الجمعية العدنية مما يتفق وهذا الاتجاه ، وحين تكونت رابطة أبناء الجنوب عام ١٩٥٠م لمواجهة دعوة عدن للعدنيين بالدعوة الى وحدة الجنوب العربي كانت بريطانيا قد أخذت تفكر في إقامة اتحاد

الجنوب العربي وانفردت الرابطة بالعمل على الصعيد العربي نيفا وعشر سنوات تتلقى التشجيع والعون من الدول والهيئات العربية في الخارج حتى أجريت انتخابات المجلس التشريعي لعدن عام ١٩٥٥م ، فبينما أعلنت الهيئات العديدة في عدن مقاطعتها للانتخابات اشتركت هي فيها فانفض عنها مؤيدوها وبعض قادتها وكونوا مع آخرين الجبهة الوطنية المتحدة ، وبدأت الحركة الوطنية في الجنوب تستقيم على هدف واضح محدد منذ عقد المؤتمر العمالي اجتماعه لمقاطعة انتخابات المجلس التشريعي في عدن فاجتاحت المظاهرات أنحاء البلاد وسقط خلالها مائة وعشرون شهيداً وأعلن المؤتمر العمالي عن قيامه في ٦ مارس «آذار» ١٩٥٦م داعياً الى وحدة اليمن ، واجتاحت عدن حمى تكوين الأحزاب السياسية حتى بلغ عددها خمسة عشر حزباً في مدينة عدن وحدها لم يسمع لها صوت خارج حدودها مما حمل هذه الهيئات والأحزاب العديدة الى محاولة توحيد صفوفها وقياداتها وكثرت المحاولات فتكون المؤتمر الوطني عام ١٩٥٦م والاتحاد الشعبي عام ١٩٥٨م ، والاتحاد القومي عام ١٩٥٩م والتجمع القومي عام ١٩٦٠م ، وتجمع الهيئات الوطنية الشعبية عام ١٩٦١م وحزب الشعب الاشتراكي عام ١٩٦٢م[٥٠] .

وعقّب أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية على تلك الظاهرة بأنه من المؤسف حقاً أن هذه الهيئات الوطنية على ضعفها وضعف مخططاتها وبساطة أهدافها ، بل وانحراف هذه الأهداف أحياناً عن الخط القومي السليم ، قد اختلفت فيما بينها وشغلت نفسها بالتناحر والمنافسة تاركة الاستعمار في بحبوحة من أمره ينفذ مشاريعه الواحد بعد الآخر وعلى ضوء هذا الواقع المؤلم بدأ الشباب العربي الواعي المخلص في المنطقة يعي دوره ، ووجد أنه لا بد من ايجاد حركة قومية ، تحريرية ، وحدوية ، تقدمية ، تتسلح بمقاييس تنظيمية ونضالية وفكرية ثورية ، وتستطيع أن تعيد للشعب ثقته بنفسه ، وتنتشله من مستوى الجمود الى مستوى التحرك والفعالية[٥١] .

وقد أضاف أن بعض الأحرار من أبناء اقليم اليمن شماله وجنوبه عقدوا عدة اجتماعات استمرت طيلة شهري فبراير ومارس عام ١٩٦١م حيث ناقشوا خلالها الأوضاع في اقليم اليمن من جميع زواياها ، الأوضاع الاستعمارية في الجنوب والأوضاع الرجعية في الشمال وأوضاع الحركة الوطنية وكان نعمان والزبيري وهما من الرواد الأوائل للحركة الوطنية في الشمال من الأحرار المشتركين في تلك الاجتماعات وطلب المجتمعون من قحطان الشعبي أن يقوم بإعداد وتقديم دراسة عن واقع الحركة الوطنية في اقليم اليمن جنوبه وشماله وماذا يجب عمله لبناء حركة ثورية ، تحررية سليمة ، وأنه قدم تلك الدراسةالتي انتهى فيها الى أن الحل العملي إذا أمكن تحقيقه لا يمكن أن يكون إلا في شكل تكوين جبهة قومية تضم كل الفئات المخلصة في الحقل الوطني ، التي تؤمن ايماناً حقيقياً بقضيتها ومسئوليتها القومية في اقليم اليمن جميعه ، وتعتبر فعلاً أن الحركة القومية في اليمن بجزأيه إنما هي جزء لا يتجزأ من المعركة العربية العامة وأن مصير الشعب العربي جميعه فى اليمن مرتبط ارتباطاً كاملاً بالوحدة العربية الشاملة[٥٢] .

وقد اجتمعت بالقاهرة في يناير ١٩٦٢م لجنة من أحرار شمال اليمن وجنوبه قررت من جديد ضرورة وحدة الصف الوطني في الاقليم وتوجيه الدعوة الآتية لعقد مؤتمر وطني «نسبة الى كل الظروف الحالية التي تحيط بالقضية التحررية في شمال وجنوب اليمن ونسبة الى واقع مستواه النضالي وايماناً بأن الشعب اليمني على أبواب معركة فاصلة ضد الرجعية في الشمال والاستعمار في الجنوب ، فقد تكونت لجنة في القاهرة من أحمد محمد نعمان ، أحمد المعلمى ، قحطان محمد الشعبي ، محسن العيني ، محمود محمد الزبيري ، محمد أحمد نعمان وحسن السحولي ومهمة هذه اللجنة هي دراسة واقع النضال في اليمن بجزأيه وامكانية رفع مستوى النضال الى مستوى المعركة الفاصلة وتعبئة طاقات الشعب اليمني وتفجيرها ضمن حركة ثورية ، قومية تتوافر لها عناصر النجاح الأساسية[٥٣] .
وتطور الوضع السياسي في الجنوب تطوراً سريعاً خلال السنوات الأخيرة فالثورة اليمنية بصورة خاصة ، كانت مفاجأة كبرى للانجليز وأصبح وجودهم بسببها مهدداً أكثر من أي وقت مضى . لأنهم وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام نظام أكثر

تقدمية وأكثر جاذبية من نظام الأئمة ، ومن جهة ثانية فإن اتساع الحركة المحلية المعادية للانجليز وشمولها قد أثر في الرأي العام الدولي الذي أخذ يشدد في طلب تحرير اليمن الجنوبي من الاحتلال البريطاني[٥٤] . وهكذا وجدت السلطة الاستعمارية نفسها مسوقة نتيجة لذلك الى البدء بالتحضير ، ثم أن الأمراء بدورهم حاولوا الضغط على السلطة الاستعمارية من أجل التعجيل في خطوات التحرير ، ظناً منهم أن استقلال الاتحاد سيجعل منهم ورثة السلطة البريطانية وسيجعل من الدولة الاتحادية وجوداً مستقلاً كما كان الأمر بالنسبة الى الكويت ، وقد اختلفت وجهتا نظر وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات حول هذه القضية[٥٥] .

فوزارة المستعمرات تعتبر اليمن الجنوبي مركزاً استراتيجياً هاماً ، لذلك فهي ترفض الاسراع في عملية انهاء الاستعمار وبقيت تدعى ـ حتى وقت قريب ـ بأن شعب اليمن الجنوبي لم يصل بشكل كاف الى درجة النضج السياسي اللازمة حتى يتمكن من أن يحكم نفسه بنفسه إلا أن هذه الحجة فقدت كل مبرراتها بعد تحرر السودان والصومال ، البلدين المجاورين اللذين يتشابه تركيبهما الاجتماعي مع محمية عدن الى أبعد الحدود أما وزارة الخارجية فقد كانت تفضل التخلي عن النظام الاستعماري لقاء قاعدة أو عدة قواعد وامتيازات اقتصادية متعددة[٥٦] . وقد تغلبت وجهة النظر الثانية ، لأن مبدأ ازالة الطابع الاستعماري بشكل سريع ما لبث أن أصبح منطلقاً رسمياً للسياسة البريطانية التي نظرت حتى في احتمال انفصال دولة اليمن الجنوبي المستقلة في المستقبل الى الكومنولث[٥٧] .

وقد علقت صحيفة الغارديان في عدد ١٧ ـ ٨ ـ ١٩٦٢م على هذا الاحتمال بقولها : «أن فكرة وجود دولة عربية مستقلة داخل الكومنولث هي فكرة أخاذة إلا أننا يجب أن نجعلها كذلك في نظر سكانها هي» والحقيقة أن مثل هذا القرار لا بد أن يزيد في توتر الوضع الذي كان قد وصل الى حدود خطرة ، لذلك تحولت الأنظار عنه الى حل على الطراز الكويتي أو السوداني ، يتضمن الاستقلال

والانضمام الى الجامعة العربية ، إلا أن هذا الحل لم يكن بدوره قابلاً للتحقيق طالما أن اليمن تعلن معارضتها له لذلك فكر البريطانيون وقادة الاتحاد ، بأن اعتراف غالبية أعضاء الأمم المتحدة بالاتحاد دولة مستقلة سوف ينتهي بالدول العربية نفسها الى اقتراح ادخالها في جامعة الدول العربية . لذلك بدأت المساعي تتجه الى المنظمة الدولية وبدأت المفاوضات من أجل انهاء النظام الاستعماري وتحديد تاريخ الاستقلال[٥٨] .

والخلاصة فإن بلوغ الاستقلال أصبح أمراً لا مفر منه بسبب كراهية اليمن والجمهورية العربية اليمنية للوجود الانجليزي في هذه المنطقة من الوطن العربي وقد كان عام ١٩٦٩م العام الذي يتم فيه مخطط دمج عدن نهائياً في الدولة الاتحادية ، هو الموعد المقترح للاستقلال إلا أن تسارع الأحداث في المنطقة وتدخل الأمم المتحدة ، ورغبة بريطانيا نفسها بتوقيع اتفاقات جديدة بشأن استثمار البترول الذي اكتشف مؤخراً في المحمية الشرقية كل ذلك ساهم في تعجيل الموعد وفي دفع بريطانيا الى الالتزام باعلان الاستقلال في نهاية عام ١٩٦٧م[٥٩] .

وكان لوجود الجيش المصري في الشمال دور في اشعال نار الثورة في الجنوب ولكن الثورة نفسها كانت امتداداً طبيعياً للأحداث التي بدأت منذ اندلاع المقاومة لأول غزو بريطاني لعدن في القرن الماضي والتي استمرت في انتفاضات وغزوات القبائل في الثلاثينيات والأربعينيات ثم الخمسينيات في كل أرجاء المحميات وجاءت قبضة العمال في عدن في الأربعينات ثم الخمسينات لتزيد من أزمة النظام الاستعماري في الجنوب فقد اختل التوازن حتى في أحصن معاقله[٦٠] .

وكان الاتحاد اليمني في هذه الآونة ، وحدة شخصية ، يمثل (الزبيري والنعمان) طرفيها، حيث أرادا أن يرمزا الى الوحدة الوطنية وأن يجسدا استمرارية حركة الأحرار التاريخية بينما الواقع يحمل أحداثاً جديدة والتجمعات الصغيرة تنشأ

بين صفوف الضباط وتسري بين الجيل الجديد والمثقفين كحركة البعث والقوميين العرب والشيوعيين ، وتحاول كل هذه الفصائل الجديدة أن تشق طريقها الى حياة سياسية جديدة وتطمح في تغيير المجتمع اليمني ، وكانت هذه التيارات تعمل على امتداد اليمن كله من الشمال الى الجنوب ، ولم يكن ضباط الجيش أيضاً بمنأى عن هذه التيارات وإن كان تأثرهم بالتجربة الناصرية في مصر أقرب الى أفكارهم من تفصيلات الايدلوجيات المتصارعة في العالم العربي وذلك في فترة كانوا يشعرون فيها بعدم قدرة التيارات والأحزاب على عمل مؤثر يغير مجرى الحياة السياسية بينما الحياة السياسية في الوطن العربي تدخل مرحلة جديدة بعد انفصال سوريا وخروجها من الجمهورية العربية المتحدة بعد احتدام المعركة الاجتماعية داخل ج . ع . م واتساع أفق الثورة العربية الحديثة[٦١] .

وفي ١٩٦٢م كان التاريخ في شمال اليمن على موعد مع فجر ٢٦ سبتمبر في حين كان جنوب اليمن على موعد مع فجر ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ ليعود اليمن الى العرب والعروبة الى التاريخ بعد فترة العدم الطويلة[٦٢] .

(٤) التطورات السياسية في اليمن بعد ثورتي ٢٦ سبتمبر ، ١٤ اكتوبر :

إن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م كان أمراً ملحاً والاحتمال كبير في أنه لولا موت أحمد الفجائي في منتصف ذلك الشهر لما كان استطاع أن يحتفظ بعرشه مدة أطول فالأحرار قد بدأوا ينشطون من جديد بعد أن وفرت لهم القاهرة وسائل الاعلام المؤثرة بعد الغاء اتحاد الدول العربية وقد كانوا أول من رفع شعار الجمهورية عام ١٩٦٠م وفي الداخل أصبحت كل فئات المجتمع اليمني من حرفيين وتجار وفلاحين وطلبة ومثقفين ورجال قبائل وبعض الأسر الاقطاعية والمشائخ الكبار والاقطاعيين المتنورين ، كل هذه الفئات أصبحت تطالب بالتغيير ، إلا أن الفئة التي كتب لها أن تكون هي العامل الحاسم والقائدة في تفجير الثورة هو الجيش الامامي وبالذات الفيصل المتقدم منه المندرج تحت لواء ما عرف بمنظمة الضباط الأحرار السرية[٦٣] .

وقد تأسست منظمة الضباط الأحرار في ديسمبر ١٩٦١م في صنعاء واشترك فيها ضباط من صنعاء والحديدة وتعز كما اشترك أيضاً فيها بعض ضباط البوليس ، وقد كان لمجموعة الضباط الأحرار اتصال وثيق بطلاب الكلية الحربية بصنعاء . ومن الناحية الرسمية لم ترتبط مجموعة الضباط الأحرار بأية منظمة سياسية مدنية حتى الشهرين الأخيرين من قيام الثورة عندما قامت بالاتصال ببعض العناصر الوطنية والسياسية في البلاد . على أن نشاط أعضاء هذه المنظمة قد بدأ منذ وقت طويل من انشائها رسمياً وذلك بعد فشل انقلاب عام ١٩٥٥م ، لقد وضحت محاولة اغتيال الامام أحمد التي أعد لها الضباط الأحرار في مارس ١٩٦١م أنه لا يمكن أن تتكرر لأن فشلها يعني التصفية النهائية لهذه المنظمة ، لهذا وضعت المنظمة نصب عينيها مهمة اسقاط عائلة حميد الدين وتأسيس نظام جمهوري في البلاد ، هذا البرنامج قد قرر قبل موت الامام أحمد بأسبوع في بداية سبتمبر ١٩٦٢[٦٤] .

وهكذا فإن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمن غير موازين القوى في اليمن بأسرها فقد أصبحت كل من صنعاء وتعز وكثير من القرى اليمنية المجاورة لجنوب اليمن مراكز هامة لإدارة النضال في سبيل تحرير الأرض واجلاء المستعمر[٦٥] .

ورحبت جميع القوى الوطنية في عدن بانعتاق الشمال من قيود العزلة والظلام وتدفق العديد من شباب عدن والمحميات على الشمال للتطوع في فرق الحرس الوطني ولم يكد يمر شهر على قيام الثورة حتى كان بعض زعماء حزب الشعب الاشتراكي وحلفائهم يتفاوضون في صنعاء على دعم حركة التحرر في الجنوب ولكنهم نصحوا بالتأني فاتجهوا الى القاهرة التي وافقت بعد تلكؤ ما على فتح مكتب لهم فيها وبث برنامج اذاعي عبر صوت العرب كما عرضت عليهم تدريب عناصر فدائية في تعز[٦٦] .

ولكن يبدو أن ثقة القيادة المصرية بحزب الشعب الاشتراكي وذراعه اليمنى «المؤتمر العمالي» لم تكن عميقة خشية وجود علاقة بينهما من جهة وحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا من جهة أخرى . فلقد كان الخلاف مستحكماً حينئذ بين مصر وسوريا وبسبب هذا الخلاف كانت القيادة المصرية على علاقة وثيقة بحركة القوميين العرب التي كانت قد استقطبت عدداً من شباب اليمن شماله وجنوبه وفي طليعتهم فيصل عبد اللطيف الشعبي الذي انضم إليها في عام ١٩٥٦م وعاد الى عدن بعد انتهاء دراسته في القاهرة عام ١٩٥٩م مشبعاً بأفكار الحركة ومدرباً تدريباً عالياً على التنظيم والإدارة الحزبية ولعل عضويته المبكرة في رابطةأبناء الجنوب قد مكنته من اقناع عدد من الأعضاء البارزين في الرابطة وفي مقدمتهم قحطان محمد الشعبي ، على الانفصال عنها في مايو ١٩٦٠م وبعدها بدأ هؤلاء الأعضاء ومعهم شباب يمنيون من الشمال والجنوب وزعماء المعارضة لحكم الامام أحمد المقيمين في القاهرة يتحدثون عن ضرورة تكوين جبهة قومية لتخليص الشمال من الحكم الامامي وتحرير الجنوب من الاستعمار البريطاني ، ولعل أول دراسة مفصلة أعدت لهذا الغرض هي تلك التي قدمها قحطان الشعبي الى تلك المجموعة التي كانت تقيم في القاهرة سنة ١٩٦١م[٦٧] .

بعد قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ووصول القوات المصرية لحمايتها وبحكم العلاقة المتينة التي كانت قائمة بين القيادة المصرية وحركة القوميين العرب وصل قحطان الشعبي الى صنعاء في أواخر عام ١٩٦٢م وبعد أن عمل لفترة وجيزة في وزارة الزراعة صدر قرار جمهوري بتاريخ ٢٤ ابريل ١٩٦٣م عين بموجبه مستشاراً للرئيس عبد الله السلال لشؤون الجنوب[٦٨] .

لقد كان لهذا القرار دلالة هامة بالنسبة لحزب الشعب الاشتراكي وحلفائه فقد أكسب عضواً بارزاً في حركة القوميين العرب شرعية الاشراف ضمنياً على علاقة الجمهورية الجديدة بجنوب اليمن وفتح له مكتب في العاصمة مما يدل على أن القيادة المصرية كانت حينذاك أكثر ميلاً لتنظيم القوميين العرب في الجنوب على

الرغم من أن حزب الشعب الاشتراكي وحلفائه كانوا يتصدرون النضال السياسي في عدن لافشال محاولة اقامة اتحاد الجنوب العربي[٦٩] .

بعد صدور القرار الجمهوري المذكور آنفاً بأقل من شهر تمكن قحطان محمد الشعبي من عقد الاجتماع التأسيسي لتشكيل الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل في صنعاء وفي ١٨ أغسطس ١٩٦٣م تم تكوين الجبهة من أعضاء حركة القوميين العرب وعدد من التنظيمات السرية والشخصيات العسكرية والقبلية في الجنوب ولكن اسم الجبهة تغير تغييراً طفيفاً إلا أنه له دلالته السياسية فقد أصبح الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الجبهة كانت تنادي بوحدة اقليم اليمن كجزء من الوحدة العربية ولكن على أسس شعبية وسليمة فلن نكون متجنين إذا افترضنا أن قيادة الجبهة كانت تخطط منذ ذلك الحين لقيام دولة مستقلة في الجنوب أولاً ثم يبدأ التفاوض على الأسس الشعبية والسليمة لتحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب ، وعلى أية حال فقد تمكنت الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل من استغلال تمرد قبائل ردفان ضد المستعمر يوم ١٤ اكتوبر ١٩٦٣م وتحويل هذا الحدث الى نقطة انطلاق ثورة الكفاح المسلح[٧٠] .

لقد توالت الأحداث بعد انطلاق ثورة الكفاح المسلح في الجنوب وخلطت الأوراق السياسية أكثر من مرة وتداخلت المؤثرات العربية والدولية أثناء الثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل والنضال السياسي في مدينة عدن بالذات بقيادة منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل التي تكونت باندماج حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب وهيئة تحرير جنوب اليمن المحتل عام ١٩٦٤م بسعي من الجامعة العربية وفي ١٣ يناير ١٩٦٦م اندمجت هذه المنظمة مع الجبهة القومية فيما عرف بعدئذ بجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ولكن قيادة الجبهة القومية في الجنوب رفضت هذا الدمج فور اعلانه وفصلت أعضاءها في الجبهة الجديدة إلا أن مجمل الأحداث التي جرت منذ ١٤ اكتوبر ١٩٦٣م وحتى

٧ نوفمبر ١٩٦٧م قد أفضت في النهاية الى اعلان وزير خارجية بريطانيا يومئذ أن السلطة ستسلم يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م الى الطرف الذي ستكون له السيطرة الفعلية على الجنوب العربي وعبر عن اعتقاده أنه يبدو أن الجبهة القومية لها اليد العليا[٧١] .

لقد بادرت الجبهة القومية ممثلة بزعيمها قحطان الشعبي الى اعلان استعدادها للتفاوض مع بريطانيا على استقلال الشطر الجنوبي من اليمن وبدأت المفاوضات بين الجانبين في جنيف يوم ٢١ نوفمبر ١٩٦٧م وانتهت يوم ٢٩ منه وأعلن عن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية دولة مستقلة ذات سيادة يفصلها عن الجمهورية العربية اليمنية خط الحدود الذي رسمته تركيا وبريطانيا ورفع علم الدولة الجديدة مع خروج آخر جندي بريطاني يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م[٧٢] .

ويحق لجماهير الشعب اليمني شمالاً وجنوباً أن تفخر بثمرة نضالاتها بالرغم من الحرب الشرسة التي تعرضت لها ثورة ٢٦ سبتمبر التي لم تكن أهدافها لتنحصر في احتواء ثورة ٢٦ سبتمبر والالتفاف عليها وإنما كانت تهدف أيضاً الى خلق المزيد من الصعوبات الحقيقية أمام النظام الجمهوري الفتي ـ لقد كان واضحاً لكل ذي تفكير وطني سليم أن المؤامرات والاعتداءات التي واجهتها ثورة ٢٦ سبتمبر ليست محاولة يائسة لعودة الملكيين ونظامهم البائد الذي انتهى ، ولكنها أيضاً تستهدف الحيلولة دون انتصار ثورة ١٤ اكتوبر في الحزب ومن ثم ترتيب الأوضاع السياسية في شطري اليمن بما يخدم القوى الامبريالية وحلفاءها في الداخل وضمان مستقبل مصالحها في المنطقة ولمواجهة المخطط التآمري صمد الشعب اليمني وقاوم الكيد والتآمر والعدوان ببسالة على جبهتين دفاعية وهجومية ، جبهة الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر ونظامها الجمهوري الفتي ، وجبهة النضال الوطني التحرري بقيادة الجبهة القومية والموجه ضد الوجود الاستعماري البريطاني وركائزه العميلة ، وعلى هاتين الجبهتين ارتبط نضال الشعب اليمني واتحد المناضلون الثوريون واليمنيون من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي وتحقيق الوحدة اليمنية الديمقراطية[٧٣] .

وقد وفرت ثورة ١٤ اكتوبر وخاصة بعد خطوة «٢٢ يونيو» آفاقاً رحبة في مسار مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق الاشتراكية ، وإذا كانت الظروف الموضوعية في كلا الشطرين قد فرضت تفاوتاً في المهمات والواجبات الملقاة على عاتق كل الخيرين والشرفاء من الشعب اليمني انطلاقاً من واقع وجود نظامين اجتماعيين إلا أن الجهود الدؤوبة التي تبذلها قيادة الشطرين توفر المستلزمات الضرورية للعمل المشترك والتنسيق الدائم في مختلف القضايا التي ترتبط بقضايا وهموم ومصير ومستقبل الشعب اليمني ومواصلة تذليل الصعوبات التي تبرز في سياق العمل المشترك وخلق أجواء طبيعية من أجل السير في عملية اجراء الاتصالات ومواصلة اللقاءات بين قيادتي الشطرين والتي تخلق أفضل الظروف لتقريب وجهات النظر[٧٤] .

وهكذا بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م والتي أعلن بعدها قيام الجمهورية برئاسة المشير عبد الله السلال ، بدأت الجمهورية العربية اليمنية في مسايرة التطور الحضاري والتقدم العالمي .

وفي حزيران ١٩٧٤م قام ابراهيم الحمدي بانقلاب أبيض وأقصى القاضي عبد الرحمن الإرياني عن الحكم لتخليص البلاد من الصراعات والخلافات التي كانت قائمة بين الارياني وعبد الله الأحمر رئيس المجلس الاستشاري ، وجاء في البيان الأول لحركة ١٣ يونيو التي قام بها الحمدي ما يلي : «في هذا الظرف أيها الأخوة المواطنون وبعد أن أمكن لنا أن نصل الى شاطىء السلام والاستقرار بفضل تلك السياسة الحكيمة التي أنتهجتها القيادة السياسية العليا في البلد وعلى رأسها سيادة القاضي عبد الرحمن بن يحيى الارياني بالتعاون مع كل القيادات والعناصر الوطنية الشريفة من مختلف القطاعات تلبد الجو السياسي بالغيوم الكثيفة وظهر نوع من التباين في وجهات النظر نتج عنه :[٧٥]

(١) انهيار في الأوضاع .

(٢) فساد اداري ومالي .

(٣) انقلاب في الأجهزة والمؤسسات .

الأمر الذي أدى الى أن بعث السيد رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري يوم ١٣ من يونيو ١٩٧٤م باستقالتهم وذلك الى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى الذي قام هو بدوره فبعث باستقالته مع استقالة رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري الى القيادة العامة للقوات المسلحة وتجاه هذا الوضع المفاجىء والحرج وجدت القوات المسلحة والأمن نفسها أمام مسئولية كبيرة وضخمة لا تملك خياراً من تحملها والاضطلاع بها حرصاً على السلام والأمن والاستقرار وحفاظاً على مكاسب الوطن وسيادته واستقلاله حتى تبدد الغيوم وتنهي الأزمة السياسية وتعالج المشاكل بروية وتبصر وعقل ، وعقد ضباط القوات المسلحة والأمن اجتماعاً موسعاً في مقر القيادة العامة وبعد تدارس الموقف من جميع جوانبه وما يقتضيه من تحوط ومن يقظة وتحمل للمسئولية بصبر وايمان بالواجب الوطني تم التوصل الى تشكيل مجلس قيادة يتكون من سبعة أعضاء برئاسة العقيد ابراهيم الحمدي[٧٦] .

وهكذا حصل تقدم ملموس في فترة حكم الحمدي لكنه كان يواجه معارضة من شيوخ القبائل التي أراد الحد من سيطرتها ونفوذها في البلاد ، وفي عام ١٩٧٧م اغتيل ابراهيم الحمدي قبل توجهه بيوم واحد الى عدن لبحث مشروع الوحدة، ولم يتم معرفة هوية الطرف الذي نفذ الاغتيال ، فتولى الرئاسة بعده أحمد الغشمي الذي لم يستمر سوى ثمانية شهور إذ قتل بفعل انفجار طرد كان يحمله مبعوث الرئيس اليمني الجنوبي سالم ربيع علي ، وتولى المقدم علي عبد الله صالح رئاسة الجمهورية بعد انتخابه .

وتتميز المرحلة التي يعيشها الشعب اليمني في ظل قيادة العقيد علي عبد الله صالح بأنها أكثر جرأة وشجاعة في انجاز مكاسب وطنية وشعبية كانت محاطة بالكثير من المحاذير والتردد خوفاً من الانزلاق بعيداً عن مبادىء السادس والعشرين من سبتمبر وخصوصاً في الجانب الفكري والسياسي بدعاوى أن الثورة لا تملك الرؤية الفكرية والسياسية الواضحة . وعلى الرغم من الممارسات التي كانت تنتهجها

الثورة في مختلف المراحل قد ظلت ملتزمة ومنطلقة من مبادىء الثورة التي تشكل الاطار المحكم الذي حدد برؤية واضحة وعميقة لمعالم التغيير الجذري لواقع اليمن في جميع المجالات .

وفي الشطر الجنوبي اختلف سير الأحداث السياسية اختلافاً جذرياً ، إذ خاضت الجبهة القومية الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني وتوجت نضالها باعلان الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٧م ، وتولى الرئاسة قحطان الشعبي ، لكن في يونيو ١٩٦٩م استلم الرئاسة سالم ربيع على بعد ما عرف بالحركة التصحيحية واستمر في الحكم الى أن جرى اعدامه في يونيو ١٩٧٨م بعد صراع على السلطة مع عبد الفتاح اسماعيل واتهامه بتدبير حادث مقتل الرئيس اليمني الشمالي أحمد الغشمى ، وفي يوليو انتخب مجلس الشعب الأعلى عبد الفتاح اسماعيل رئيساً للبلاد وأعلن بعد ذلك تكوين الحزب الاشتراكي اليمني ليحل محل الجبهة القومية كما أجريت في نهاية ١٩٧٨م أول انتخابات شعبية في البلاد[٧٧] .

لم يستمر عبد الفتاح اسماعيل في الحكم طويلاً إذ جرى عزله في ابريل ١٩٨٠م وتولى الرئاسة على ناصر محمد الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء ويعتبر هذا التحول انتصاراً للخط المعتدل ضد التيار المتشدد والمؤيد للاتحاد السوفيتي بـ ة ، واتبع الرئيسي الجديد سياسة أكثر مرونة مع جيران بلاده وقام بعدة زيارات الى دول الخليج ودول عربية أخرى بهدف تمتين علاقات اليمن بهذه الدول ، كما أجرى مؤخراً مصالحة مع سلطنة عمان وهو من العناصر المؤيدة للوحدة اليمنية والمؤمنة بأن الوحدة هي قدر ومصير الشعب اليمني[٧٨] .

إن مما لا شك فيه أن هذا الحدث الذي نشأت بموجبه دولتان مستقلتان لكل منهما سيادة تامة على جزء من اليمن هو أهم حدث في تاريخ الوطن الواحد ويفوق في أهميته احتلال بريطانيا لميناء عدن أو تغلغلها الى الداخل لبسط حمايتها على أجزاء من هذا الوطن أو توقيعها مع تركيا على خط الحدود الذي يفصل شماله عن

جنوبه فلم يعد بامكان أي حاكم في مأرب أو ظفار أو صنعاء أو زبيد أو تعز بعدئذ أن يسير بجيوشه الى حضرموت أو عدن كما تحكيه مئات الصفحات من تاريخ اليمن كما لم يعد بامكان صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية[٧٩] أن تطالب بعودة الجنوب الى الوطن الأم أو أن تدعى السيادة بمقاييس القانون الدولي الحديث ، ولكن تكوين الشعب اليمني وعمق جذوره الحضارية والتاريخية الواحدة قد فرضت على قيادتي الشطرين منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى اليوم حتمية قيام كيان يمني واحد مهما اختلفت الطرق والأساليب فالسلام بينهما لا يستتب إلا باسم الوحدة اليمنية والحرب بينهما لم تحتدم إلا باسم الوحدة اليمنية[٨٠] .

فهل يتحقق حلم الشعب اليمني باعلان الوحدة بين صنعاء وعدن ؟ هذا أمل المستقبل بالنسبة لكل يمني لأنه يعلم بأن الوحدة قدره ومصيره مهما طال الطريق .

الهوامش

(١) **محمود كامل المحامي** : اليمن شماله وجنوبه : تاريخه وعلاقاته الدولية ـ دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٨م ، ص ٥ .

(٢) **التقرير السياسي لجريدة الخليج** : شطر اليمن والطريق نحو الوحدة ، العدد (٩) ابريل ١٩٨٢م ، ص ٢١ .

(٣) **حسن أحمد أبو طالب** : الصراع بين شطري اليمن : جذوره وتطوراته ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ديسمبر ١٩٧٩م ، ص ١١ .

(٤) **محمود كامل المحامي** : المصدر السابق ذكره ، ص ٣٨ .

(٥) د . **عدنان ترسيسي** : اليمن وحضارة العرب ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص ص ٩ ـ ١٠ .

(٦) المصدر السابق ذكره ، ص ١٠ .

(٧) **لجنة من تنظيم الضباط الأحرار** : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، مطابع الرياضي ، الكويت ، ص ص ٢٥ ـ ٢٦ .

(٨) المصدر السابق ذكره ، ص ٢٦ .

(٩) د . **عبد الله أحمد محمد الثور** : هي هي اليمن ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ص ١٤٣ ـ ١٥٣ .

(١٠) **عدنان ترسيسي** : مصدر سابق ذكره ، ص ٨٧ .

(١١) د . **عبد الكريم الارياني** : مستقبل الوحدة اليمنية ، محاضرة القيت في أبو ظبي بتاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٨٤م .

(١٢) د . **حسن سليمان محمود** : تاريخ اليمن الاسلامي ، المجمع العلمي العراقي ، ١٩٦٩م ، ص ص ٤٧ ـ ٨٧ .

(١٣) المصدر السابق ذكره ، ص ص ٨٧ ـ ٩٠ .

(١٤) **حمزة علي لقمان** : معارك حاسمة من تاريخ اليمن ، مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء ١٩٧٨م ، ص ص ٣٩ ـ ٤٦ .

(١٥) د . **عبد الكريم الأرياني** : مصدر سابق ذكره .

(١٦) المصدر السابق ذكره .

(١٧) **حمزة علي لقمان** : مصدر سابق ذكره ، ص ١١٧ - ١٢٤ .

(١٨) د . **سيد مصطفى سالم** : الفتح العثماني الأول لليمن ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص ص ١١٣ - ١٦٩ .

(١٩) د . **فاروق عثمان أباظة** : الحكم العثماني في اليمن ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧٥م ، ص ص ١٧٥ - ٢٣٨ .

(٢٠) **القاضي عبد الله بن عبد االوهاب المجاهد الشماحى** : اليمن الانسان والحضارة ، عالم الكتب ، ص ص ١٢٨ - ١٣١ .

(٢١) د . **عبد الحميد البطريق** : من تاريخ اليمن الحديث ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ص ١٩ - ٤١ .

(٢٢) د . **محمد عمر الحبشي** : اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ص ٧٧ - ٨٠ .

(٢٣) **سلطان ناجي** : التاريخ العسكري لليمن ، عدن ، ١٩٧٦م ، ص ص ١٠ - ٤٤ .

(٢٤) د . **جاد طه** : سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٠م ، ص ١٣٣ .

(٢٥) د . **عدنان ترسيسى**: مصدر سابق ذكره ، ص ١١٤ .

(٢٦) **أحمد يوسف الفرعي** : قضية الجنوب المحتل في الأمم المتحدة ، المجلة السياسية الدولية ، العدد (٤) ابريل ١٩٦٦م ، ص ١٤١ - ١٤٦ .

(٢٧) د . **السيد مصطفى سالم** : تكوين اليمن الحديث ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧١م ، ص ص ٣٥٠ - ٣٨٠ .

(٢٨) د . **جاد طه** : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٢٩٧ - ٣٢١ .

(٢٩) المصدر السابق ذكره ، ص ص ٣٠٠ - ٣٢١ .

(٣٠) **اريك كرد** : اليمن والغرب ، (ترجمة : حسين عبد الله العمري) ، صنعاء .

(٣١) المصدر السابق ذكره ، ص ص ١١٥ - ١٢١ .

(٣٢) د . **عبد الكريم الأرياني** : مصدر سابق ذكره .

(٣٣) د . **محمود كامل المحامي** : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٦ .

(٣٤) د . **محمد عمر الحبشي** : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٥٠ - ٦٤ .

(٣٥) د . **محمود كامل المحامي** : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٢٧٧ - ٢٨١ .

(٣٦) د . **عبد الحميد البطريق** : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٤٣ - ٤٤ .

(٣٧) **حسن محمد جوهر** : محمد السيد أيوب : اليمن ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، ص ٥٠ .

(٣٨) د . **محمد علي الشهاري** : الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٢م ، ص ١٢ .

(٣٩) د . **ربحي طاهر سحويل** : الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين مجلة دراسات يمنية العدد (٥) ديسمبر ١٩٨٠م ، صنعاء ، ص ٤٩ .

(٤٠) د . **محمد علي الشهاري** : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٢٦ - ٣٤ .

(٤١) د . **محمود كامل المحامي** : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٥ .

(٤٢) المصدر السابق ذكره ، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٥ .

(٤٣) المصدر السابق ذكره ، ص ص ٢٧٧ - ٢٨٠ .

(٤٤) د . **ربحي طاهر سحويل** : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٤٧ - ٨٤ .

(٤٥) **المؤتمر الشعبي العام** : الميثاق الوطني ، الجمهورية العربية اليمنية ، ص ٧ .

(٤٦) المصدر السابق ذكره ، ص ص ٣٥ - ٤٥ .

(٤٧) **لجنة من تنظيم الضباط الأحرار** : مصدر سابق ذكره ، ص ٣٦ .

(٤٨) المصدر السابق ذكره ، ص ٣٧ .

(٤٩) د . **محمد عمر الحبشي** : مصدر سابق ذكره ، ص ٨٧ .

(٥٠) د . **محمود كامل المحامي** : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٥١) المصدر السابق ذكره ، ص ٢٧٧ .

(٥٣) المصدر السابق ذكره ، ص ٢٧٧ - ٢٨١ .

(٥٣) د . **محمد عمر الحبشي** : مصدر سابق ذكره ، ص ٨١ .

(٥٤) المصدر السابق ذكره ، ص ٨٢ .

(٥٥) د . **صلاح العقاد** : ج . ع . م وتصفية الاستعمار في الجزيرة العربية ، السياسة الدولية ، العدد (٥) يوليو ١٩٦٦م ، ص ص ١٣٢ - ١٣٦ .

(٥٦) **أحمد يوسف القرعي** : جمهورية جنوب اليمن وقضايا الاستقلال ، السياسة الدولية ، العدد ١١ ، يناير ١٩٦٨م ، ص ص ٩٢ - ٩٧ .

(٥٧) **أحمد يوسف القرعي** : التطورات الأخيرة في الجنوب المحتل ، مصدر سابق ذكره ، ص ص ١٤١ - ١٤٦ .

(٥٨) **أحمد يوسف القرعي** : قضية الجنوب المحتل في الأمم المتحدة ، مصدر سابق ذكره ، ص ص ١٤١ - ١٤٦ .

(٥٩) د . **محمد عمر الحبشي** ؛ مصدر سابق ذكره ، ص ٨٢ .

(٦٠) **لجنة من تنظيم الضباط الأحرار** : مصدر سابق ذكره ، ص ٣٨ .

(٦١) المصدر السابق ذكره ، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

(٦٢) المصدر السابق ذكره ، ص ٣٩ .

(٦٣) **سلطان ناجي** : التاريخ العسكري لليمن ، مصدر سابق ذكره ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٦٤) المصدر السابق ذكره ، ص ٢٠٦ .

(٦٥) د . **عبد الكريم الأرياني** : المصدر السابق ذكره .

(٦٦) المصدر السابق ذكره .
(٦٧) المصدر السابق ذكره .
(٦٨) المصدر السابق ذكره .
(٦٩) **سلطان ناجي** : التاريخ العسكري لليمن ، مصدر سابق ذكره ، ص ص ٢٦٥ ـ ٢٨٢ .
(٧٠) المصدر السابق ذكره ، ص ص ٢٦٥ ـ ٢٨٢ .
(٧١) المصدر السابق ذكره ، ص ص٢٧٠ ـ ٢٨٢ .
(٧٢) د . **عبد الكريم الأرياني** : المصدر السابق ذكره .
(٧٣) المصدر السابق ذكره ، ص ٤٦ .
(٧٤) المصدر السابق ذكره ، ص ٤٥ .
(٧٥) **وزارة الاعلام** : أهم الوثائق لحركة ١٣ يوليو ، الشركة اليمنية للطباعة والنشر ، صنعاء ، ١٩٨٤م ، ص ص ١٩ ـ ٢٠ .
(٧٦) المصدر السابق ذكره ، ص ٢٠ .
(٧٧) **التقرير السياسي** لجريدة الخليج : مصدر سابق ذكره ، ص ٢٢ .
(٧٨) المصدر السابق ذكره ، ص ٢٢ .
(٧٩) **عبد الكريم الأرياني** : مصدر سابق ذكره .
(٨٠) نفس المصدر السابق ذكره .

الفصل الثاني

اليمن نحو طريق الوحدة

أولاً : مقومات الوحدة اليمنية :

شهدت اليمن منذ القدم قيام حضارة انسانية رفيعة يعترف لها كل الدارسين بالتقدم والازدهار في كل جوانب الحياة الانسانية وحينما ننظر الى ذلك الكيان الحضاري فإننا لا نحتاج الى كثير من التمعن لكي نلمس وحدته الكاملة : فاللغة التي هي أداة التفكير ووعاء الثقافة كانت لغة واحدة هي اللغة العربية اليمنية القديمة وقلمها كان موحدا هو قلم المسند الذي تمتد آثاره اليوم على الصخور والتماثيل الأثرية من قرية (فاو) بعالية نجد الى محافظتي شبوة وأبين بالشطر الجنوبي من اليمن ومن جبال ظفار شرقاً الى مشارف تهامة غرباً . أما الاقتصاد وهو عصب العمران فقد كان يعتمد على الزراعة المتطورة والتجارة الخارجية النشطة مع رديف فعال من الصناعات والمهن والحرف وقد نسج ذلك الترابط كله مجتمعاً موحد السلوك والعادات والتقاليد[1] .

أما في مجال الوحدة القيادية في ظل الكيان الحضاري الموحد فقد كان من المحتمل أن يمر هذا الكيان بمراحل التطور الطبيعية التي مرت بها الكيانات الحضارية الأخرى ذات الظروف المتشابهة فكان من الضروري أن يتبلور داخل هذا الكيان الحضاري الموحد والذي ضم اقليم اليمن بسائر أرجائه عدد من مراكز القوى التي تسعى كل واحدة منها الى مد النفوذ والاستقطاب لبسط السيطرة على سائر انحاء المجال الحيوي الواحد لهذا الوجود الحضاري[2] .

ولا شك أن التوحد السياسي هو في الواقع أبسط المظاهر الدالة على الوحدة الحضارية وأقل الأدلة شأناً في اثباتها أو نفيها ، ولكنه في نفس الوقت أكثرها تعقيداً وأشقها تحقيقاً وذلك لتشابك ما هو بشري نفسي استثنائي بما هو موضوعي وعملي وقائم وتلك هي فطرة الانسان التي فطر عليها ولهذا لا تأتي هذه الوحدة

دليلاً وبرهاناً بقدر ما تكون نتيجة وتتويجاً وليس في هذا القول تبرير للواقع بل هو اقرار بشواهد التاريخ في الماضي وبواقع البشرية الراهن ومن المهم جداً أن نؤكد هنا أن تلك المراكز القيادية في الحضارة اليمنية القديمة قد ظل لها على الدوام هدف محدود ومرسوم وهو تحقيق الوحدة السياسية وقد ظلت تعمل له بكل دأب وبكل الوسائل الممكنة من تحالفات ومعاهدات واندماجات وحروب ، أيضاً ، حتى أنه من الممكن تفسير الكثير مما حدث من التفاعلات في تلك المسيرة التاريخية وفقاً لهذا الهدف الذي لم يفتر السعي من أجله حتى تم تحقيقه بقيام دولة اليمن الواحدة في تاريخها القديم .

ولما كان هذا الموضوع لا يهدف تتبع تلك المسيرة الحافلة بأحداثها فإنه يمكننا أن نكتفي بالإشارة الى أن واحداً من تلك الكيانات السياسية التي كانت قائمة قد ظل له باستمرار صفة الكيان الخاص الذي يتمتع بمكانة متميزة ولم يكن هذا الكيان ذو الوضع الخاص والمتميز إلا كيان «دولة سبأ» الذي كان يمثل نقطة الاستقطاب ويكفي أن نتتبع اللقب الرسمي للحاكم السبئي وكيف تطور وتوسع طبقاً لاتساع وتطور مسيرة الوحدة اليمنية في العصور القديمة . فمنذ العهد السبئي ، الذي لا نعرف بداية تاريخه على وجه الدقة ولكن أقدم النقوش المعروفة عن هذا العهد يرجع الى القرن التاسع قبل الميلاد ، كان اللقب الرسمي لحاكم سبأ هو «مكدب سبأ» ثم تطور هذا اللقب في القرن الرابع قبل الميلاد فأصبح «ملك سبأ» وكان ذلك في عهد الملك «كديب الوترا» وبعد مرور قرنين من الزمن تقريباً أي في القرن الثاني قبل الميلاد اندمج الكيانات الرئيسان على الساحة اليمنية وهما «كتلة سبأ كهلان» وكتلة «حمير بنو ذي ريدان» فظهر اللقب الملكي «ملك سبأ وذي ريدان» ولعل أول من حمل هذا اللقب هو «الشرح يحضب الأول» وبحلول القرن الثالث للميلاد بلغت الوحدة اليمنية غايتها فظهر لقب «ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنة» وأول من حمل هذا اللقب هو «شمرة يهرعش الثاني» وبعد ذلك ظهر لقب «ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنة واعرابهم طودا وتهامة» واشتهر من تلقب به «أبو كدب أسعد الكامل» المعروف بالتبع الأعظم

الذي حكم في بداية القرن الرابع للميلاد ، واستمر الحال على ذلك حتى أوائل القرن السادس الميلادي ، عندما تولى الحكم يوسف ذو نواس من عائلة ذي يزن الحميرية الذي تم في عهده الاحتلال الحبشي لليمن وذلك في عام ٥٢٥م فتمزقت الوحدة اليمنية وحكم البلاد العديد من الأقبال والأذواء في نفس الوقت الذي لم تنقطع مقاومة اليمنيين للغزو الحبشي عبر فترة من الزمن تقرب من خمسين عاماً . ولكن لم تكد تخرج البلاد من نير الاحتلال الحبشي حتى وقعت أجزاء منها وبالأخص العاصمة صنعاء تحت الحكم الفارسي الذي بدأ في عام ٥٧٥م تقريباً واستمر حتى دخل اليمنيون في دين الاسلام بعد هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام الى المدينة المنورة في عام ٦٦٢م[٣] .

وهكذا فإن تاريخ اليمن تاريخ طويل يضرب بجذوره الى آلاف السنين قبل الميلاد اكتنفه الغموض أحياناً ، ودثرته الاسطورة أحياناً وأضفت عليه القصة من حيوية الخيال الكثير ، فجاءت مسيرته متنوعة كتنوع جغرافيته وتعددها بين الجبل والوادي والسهل والهضبة والأنهار التي تجري مياهها على مدار العام والصحارى التي لا ترى الرذاذ سوى ساعة أو بعض ساعة في العام ، وحفل تاريخه بثراء الأحداث تبعاً لدور القبائل ونهوضها وتراجعها وطبقاً لما ظهر فيه من دول وممالك وامارات تشهد بها سدوده وآثاره من قلاع ونقوش ونقود وقطع أثرية عديدة[٤] .

ذلك هو اليمن السعيد أو «أرابيا فليكس» كما اطلق عليه المؤرخون في اليونان والرومان القديمة وكان اليمن أو بلاد العرب السعيدة تشمل اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وسلطنة عمان ومناطق اخرى في الجزيرة العربية حيث كان حدوده من مشارف مكة الى اقليم ظفار جنوباً . ويفاخر اليمنيون كثيراً بما ورد في القرآن الكريم عن بلادهم ، من مثل قوله تعالى ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور﴾ أو قوله سبحانه : ﴿وجئتك من سبأ بنبأ عظيم﴾ بل إن الحملة التي تحركت من على أرض اليمن بقيادة الحبشي أبرهة لغزو مكة ، لم تخلق حواجز نفسية بين اليمنيين وبين

الاسلام فاعتنقوا الدين الجديد وتوافد اليمنيون أفواجاً الى رسول الله ودخلوا في دينه ، فامتدحهم الرسول بقوله : «الله أكبر ، الله أكبر ، جاء نصر الله والفتح ، وجاءكم أهل اليمن ، هم أرق قلوبا وألين أفئدة الايمان يمان والحكمة يمانية» وخرج من بين اليمنيين قادة خاضوا المعارك لنشر الإسلام ونصرته من افريقيا الى لشبونة في اسبانيا حتى الهند والصين وأماكن أخرى[٥] .

وهكذا بدخول اليمن في ظل الاسلام في عهد الرسول توحد اليمن مرة أخرى بعد التفكك الذي أصابه في ظل الحكم الحبشي والفارسي وظل موحداً طوال عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية وبعض فترات الدولة العباسية ثم مر بعهد اضطرابات أدت به الى التقسيم وظهور الدويلات والامارات دون أن يكون ذلك أمراً نهائياً ودون أن تكون هناك حدود موحدة لأي من هذه الامارات أو الدويلات أو السلطنات[٦] .

وحوالي عام ١٢٦٥ هجرية وصل الأتراك للمرة الأولى الى صنعاء فثارت عليهم القبائل وأرغموا على الخروج بعد أيام من دخولهم المدينة ، لكنهم عادوا مرة أخرى عام ١٢٨٩ هجرية ـ ١٨٦٩ ميلادية وأصبحت اليمن ، أو بالأحرى الأقليم الشمالي من اليمن جزءاً من الامبراطورية العثمانية في حين كانت بريطانيا قد استولت على عدن عام ١٨٣٩ لتأمين خطها الملاحي الى الهند ووقع الانجليز اتفاقية مع سلاطين الجنوب للدفاع عن عدن بينما وقفت صنعاء الى جانب الأتراك[٧] .

في عام ١٩١٤م زحف الأتراك الى الجنوب لضم باقي الأراضي اليمنية وضمان استخدامها لصالحهم وحلفائهم في الحرب العالمية الأولى ، بيد أن الانجليز وبعد هزيمة دول الوسط ثبتوا نفوذهم في امارات الجنوب فيما ظل الشمال تحت حكم الأئمة الذين دعموا نفوذهم[٨] .

ومع كل ما شهدته اليمن شمالاً وجنوباً ، من أحداث انتهت باستقلالها وظهور جمهوريتين ، عربية يمنية في الشمال وديمقراطية شعبية في الجنوب ، فإن

الأمر الثابت تاريخياً هو أن الحدود القديمة لليمن ، هي دون غيرها ، ما عرفت كحدود لهذا القطر العربي حيث لم توقع اتفاقيات أو معاهدات مع قوى خارجية أو محلية تعترف بالتقسيم وتكرسه باستثناء معاهدة الطائف لعام «١٩٣١م» بين السعودية وآل حميد الدين[٩] . ومهما يكن من عوامل التقاء بين القطرين في الشمال والجنوب تحتم ضرورة عودتهما يمناً واحداً ، فإن الواقع يقول أن الأوضاع السياسية التي سبقت استقلال كل منهما وطريقة حصوله على الاستقلال ثم ما أنجزه كل منهما منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢ واستقلال اليمن الجنوبي في عام ١٩٦٧م قد أوجدت اختلافات واسعة بين طبيعة النظامين ودرجة التطور الاقتصادى والسياسي والاجتماعي في كل منهما[١٠] .

فبرغم وجود حوالي ست سنوات كفارق بين تخلص الشمال من حكم الأئمة وبين تخلص الجنوب من الاستعمار البريطاني ، فقد عجز الشمال ، حتى الآن عن التخلص من القبلية الشديدة التي تعوق الى حد بعيد عمليات التحديث والتطوير هناك . أما في الجنوب فمهما تكن اختلافات وجهات النظر مع النهج السياسي هناك ، إلا أن ما أنجزه على طريق التحرر الافتصادي والاجتماعي والسياسي والتطوير والتحديث لا يمكن انكاره ، فالقبلية في الجنوب ليست بذات تأثيرها مثلها في الشمال ، والبناء الاقتصادي في الجنوب متقدم في خطواته عنه في الشمال ، والسلطة المركزية في الجنوب تحكم بحزب سياسي وتبسط سيطرتها بشكل كامل على كافة أرجاء البلاد في حين مازالت السلطة في الشمال غير قادرة على خلق التنظيم السياسي الذي يدعم وجودها في البلاد ويحميها من تقلبات الأوضاع القبلية[١١] .

وقد حالت هذه الاختلافات ، فترة من الوقت دون تقارب النظامين وحدثت صدامات مسلحة بين شطري الوطن الواحد في عام ١٩٧٢م ، ١٩٧٩م ولوقف الأولى التقى وزراء الخارجية العرب في اجتماع تحت سقف الجامعة العربية انتهى بتوقيع اتفاقية القاهرة الذي أكد على الوحدة بين البلدين ثم اتفاق طرابلس الذي أكد على اقامة دولة واحدة بسلطات موحدة وعلم واحد وعاصمة

واحدة ، أما صدامات عام ١٩٧٩م فقد كان للكويت دور كبير في وضع حد لها وجلب القيادتين الى مائدة المفاوضات فيما بعد حيث اتفقا على اقامة دولة الوحدة الجمهورية الوطنية الديمقراطية[١٢] .

ومن حسن الحظ ، أن القضية اليمنية ليست مطروحة في الوقت الحاضر بهذا الشكل المأسوي ، وإذا كانت مسألة الوحدة قد اندرج تحتها في الماضي ما لا يحصى من الحوادث الدامية والمؤلمة والاشتباكات المسلحة والاغتيالات فإن بعض الملامح المشجعة تطفو اليوم الى السطح .

ثانياً : خطـوات الوحـدة

شهد النصف الثاني من عام ١٩٦٧م ثلاثة أحداث هامة بالنسبة لليمن كان أولها هو انهيار الجبهة العربية أما العدو الصهيوني في شهر يونيو وثانيها هو انعقاد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في شهر أغسطس الذي التزمت فيه مصر بسحب قواتها من اليمن حرصاً على وحدة الصف العربي ، أما الحدث الثالث فقد كان اعلان استقلال الشطر الجنوبي من الوطن يوم ١٩٦٧/١١/٣٠م .

لقد أسفر انسحاب القوات المصرية من اليمن عن انتقال السلطة السياسية في صنعاء الى يد القوى التي كانت على خلاف مع القيادة المصرية حول أفضل السبل للوصول الى حل لمشكلة الصراع الجمهوري الملكي ومن ورائه بالطبع الصراع المصري السعودي ففي ٥ نومفبر ١٩٦٧م تسلم مقاليد الأمور أولئك الذين كانوا معتقلين في السجن الحربي بمصر أو محتجزين في القاهرة أو فارين في عدد من العواصم العربية وحتى الأوروبية أو متخفين في قرى اليمن النائية . ولم تكن هذه المجموعة التي تولت إدارة شؤون البلاد تمثل فكراً سياسياً موحداً ولكن نسبة عالية منهم كانوا إما منتمين أو مناصرين لحزب البعث العربي الاشتراكي وبالتالي فلم يكن مستغرباً أن الإدارة المدنية التي تشكلت بعد حركة الخامس من نوفمبر قد برزت فيها العناصر البعثية إلا أن المجلس الجمهوري بأغلبيته المدنية قد خلا من أي تأثير لأي حزب سياسي في الساحة اليمنية بل كان يتغلب عليه طابع الاعتدال والمحافظة . أما في القطاع العسكري فقد كان لأعضائه أو أنصار حركة

القوميين العرب «الذين كانوا بعرفون بالحركيين» ثقل أكبر وتأثير أوسع خصوصاً في صفوف قوات الصاعقة والمظلات وسلاحي المدفعية والمشاة . وتجدر الإشارة هنا الى ان التنسيق بين فرع الحركة في الشمال والجبهة القومية التي أصبحت حاكمة في الجنوب كان وثيقاً جداً[١٣] .

لقد تناست هذه القوى الثلاث ـ بعثية ، محافظة ، حركية ، خلافاتها ، على الرغم من التباين الواضح فيما بينها ، بمجرد أن تحركت القوى الملكية بعد مغادرة القوات المصرية لليمن وضربت طوق حصار خانق على العاصمة صنعاء أدى في بدايته الى اعلان الصحف المصرية عن سقوطها ولكن القوات المدافعة تمكنت من الصمود على مدى سبعين يوماً دامت من أوائل شهر نوفمبر حتى منتصف شهر فبراير تقريباً حينما تمكنت القوات الجمهورية من اختراق طوق الحصار بفتح الطريق بين العاصمة وميناء الحديدة ، موفرة بذلك الامدادات الغذائية والمواد التموينية الأخرى التي كاد نفادها أن يؤدي الى انهيار الجبهة الجمهورية ، بالرغم من أن جبهات القتال بين الملكيين والجمهوريين ظلت مشتعلة حتى أوائل عام ١٩٧٠ كما أن القصف المدفعي لأطراف العاصمة وضواحيها لم ينقطع حتى شهر نوفمبر ١٩٦٩[١٤] .

إن اخفاق الملكيين في اسقاط صنعاء يمثل بداية النهاية لهم والتي جاءت في صيف عام ١٩٧٠م عندما تمت المصالحة بين الطرفين المتحاربين واعترفت المملكة بالجمهورية العربية اليمنية[١٥] .

وبعد مرور أقل من شهر على فك الحصار عن العاصمة صنعاء برزت الخلافات العقائدية بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، وكانت مظاهرات الحديدة التي قادها الحركيون والتي أسفر عنها حل المقاومة الشعبية التي شكلت من الشباب والطلاب للمساهمة في الدفاع عن صنعاء وسيطر عليها الحركيون ايذاناً بخروج هذا الخلاف بصورة علنية على الساحة اليمنية ومما لا شك فيه أن جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية كانت تقف الى جانب الحركيين ، فقد آوت بعض الفارين إليها من عناصر المقاومة الشعبية بمجرد حلها[١٦] .

ومما يهمنا في هذا السياق على الساحة العربية اختفاء حركة القوميين العرب بعد هزيمة يونيو وحلول عدد من التنظيمات اليسارية محلها ، وكان أهمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تبنت الاشتراكية العلمية «الفكر الماركسي» أساساً أيديولوجياً لها وقد انعكس هذا الوضع على الجبهة القومية الحاكمة في الجنوب عندما بدأ الخلاف يدب بين المؤيدين والمعارضين لهذا الاتجاه وقد برز الخلاف بصورة علنية في المؤتمر الرابع للجبهة القومية في مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين الذي انعقد في شهر مارس ١٩٦٨م عندما تمكنت العناصر التي تميل الى تبني الاشتراكية العلمية وفي مقدمتها سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل من اتخاذ قرارات تعبر عن وجهة نظرها بما في ذلك ضرورة بناء التنظيم الطليعي ضمن الخط الاشتراكي العلمي ، ولكن الرئيس قحطان الشعبي أعلن حالة الطوارىء بعد انفضاض المؤتمر واعتقل بعض العناصر اليسارية بينما فر عدد منهم الى الشمال وعلى رأسهم عبد الفتاح اسماعيل وسالم ربيع علي ، ونتيجة لذلك كله فقد تأثر جناح حركة القوميين العرب في الشطر الشمالي بهذه الأحداث ومال معظمهم الى تبني الاشتراكية العلمية ، وفي يونيو ١٩٦٨م أعلنت قيادة الحركة في الشمال انهاء أية علاقة كانت قائمة بينها وبين حركة القوميين العرب وأنشأت حزباً جديداً هو الحزب الديمقراطي الثوري اليمني الذي تبنى الاشتراكية العلمية وكون علاقات متينة جداً مع العناصر اليسارية التي فرت من عدن كما سبق[١٧] .

لقد تواترت عوامل الانشقاق في صفوف الجمهوريين منذ «حوادث مارس» في مدينة الحديدة فأفضت في النهاية الى الاقتتال الذي دار داخل العاصمة صنعاء يومي ٢٣ ، ٢٤ أغسطس ١٩٦٨م وهناك من يرى أن هذه الأحداث كانت محاولة انقلابية دربها قحطان الشعبي . ومهما يكن الدافع فإن جناحاً في قيادة الحزب قد تحركت بهدف الاستيلاء على السلطة ، مستغلاً عدة مؤثرات سياسية واجتماعية كان أهمها الخلاف التقليدي بين «الحركيين» والبعثيين وعمق الشكوك لدى بعض ضباط القوات المسلحة أن المجلس الجمهوري يسعى الى المصالحة مع الملكيين والمملكة العربية السعودية بشروط تؤدي الى التفريط بالنظام الجمهوري وقد أسفر

هذا الاقتتال بين خلفاء الأمس الى هزيمة الحركيين واعتقال عدد كبير منهم كان بعضهم من أولئك الذين فروا من عدن بعد خلافهم مع قحطان الشعبي[١٨] .

لقد أدت «حوادث أغسطس» في صنعاء الى فقدان الثقة بين المسؤولين بين شطري اليمن خصوصاً وأن بوادر الاجراءات الاشتراكية كانت قد بدأت تمس بعض الأسر التي لها صلات وثيقة بالشمال كما أن مقتل قائد قوات الصاعقة السابق في صنعاء في يناير ١٩٦٩م قد دفع الرئيس قحطان الشعبي الى الادلاء بتصريح اعتبرته صنعاء تهديداً فردت باصدار بيان تلاه وزير الخارجية هاجم فيه حكام عدن والجبهة القومية واتهمها بالانفصالية وبذلك خرج التناقض الخفي بين قادتي شطري الوطن الى العلن ولم يكن من الصعب على المتتبع لمجريات الأمور بعد ذلك أن يتنبأ بأن ذلك التناقض سوف يوصلهما إن عاجلاً أو آجلاً الى ساحة المعركة[١٩] .

لم ينقض عام ١٩٦٩م إلا وقد شهد اليمن بشطريه حدثين هامين كان أولهما ذات دلالة خاصة في التطورات الاقتصادية والسياسية في الشطرين : ففي عدن تمكن الجناح الذي أقصاه قحطان الشعبي بعد مؤتمر زنجبار وفي طليعته سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل من الاستيلاء على السلطة فيما عرف بحركة ٢١ يونيو التصحيحية وأودع رئيس الجمهورية قحطان الشعبي ورئيس الوزراء فيصل عبد اللطيف الشعبي السجن ثم أعدم الأخير في وقت لاحق وبذلك تسلمت قيادة الشطر الجنوبي جماعة قيادية تؤمن بالماركسية اللينينية والاشتراكية العلمية وبدأت أول تجربة من نوعها في الوطن العربي بأسره[٢٠] .

أما في الشطر الشمالي فقد خطت القيادة السياسية خطوتين هامتين نحو الاعتدال واثبات عدم ارتباطها أو تأثرها بالسياسة المصرية كما كان الحال أثناء الوجود المصري . فقد أعلنت في يوليو ١٩٦٩م عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين صنعاء وألمانيا الاتحادية في وقت كان عدد من الدول العربية بتحريض من مصر يعلن اعترافه بألمانيا الديمقراطية نكاية بجارتها الغربية التي كانت تساند

اسرائيل أما الخطوة الثانية فهي اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي وترحيبها بالاستثمارات العربية والأجنبية حتى أنه يمكن القول أن معظم البيوت التجارية وشركات المقاولات والتوكيلات الملاحية والتجارية التي أعلن عن تأميمها في الشطر الجنوبي قد وجدت ترحيباً كاملاً في الشمال وأنه في الوقت الذي كانت البنوك الأجنبية تغلق أبوابها في عدن في أواخر عام ١٩٦٩م كانت صنعاء تستعد لاستقبالها لها . وبحلول عام ١٩٧١م كانت ثلاثة بنوك تجارية تعمل في صنعاء والحديدة وتعز .

لقد كان لقرار عودة العلاقات الدبلوماسية بين صنعاء وبون دلالة خاصة لدى عواصم الدول الغربية ولدى المملكة العربية السعودية بالذات التي فسرت أن النظام الجمهوري الذي كان يدور في فلك الجمهورية العربية المتحدة منذ نشوئه وكادت علاقاته الخارجية أن تكون محصورة في الدول الاشتراكية منذ اغلاق السفارة الألمانية في عام ١٩٦٦م والأمريكية في مايو ١٩٦٧م لم يعد خطراً عليها . ولما كانت القوات الملكية قد عجزت عن اسقاط النظام الجمهوري فقد جاءت أول مبادرة سعودية ايجابية نحو الجمهورية العربية اليمنية عندما وجهت لها الدعوة لحضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي كان مقرراً عقده في جدة في شهر مارس ١٩٧٠م . وبحضور أول وفد رسمي الى أراضي المملكة العربية السعودية دارت عجلة المصالحة بين الملكيين والجمهوريين وتمت في صيف عام ١٩٧٠م على أساس اعطاء انصار الملكيين مقعداً في المجلس الجمهوري وبعض المناصب الوزارية واستبعاد عائلة بيت حميد الدين من العودة الى البلاد نهائياً . وقد تلا هذه المصالحة مباشرة اعتراف المملكة العربية السعودية بالنظام الجمهوري[٢١] .

ولقد أدى هذا الى مزيد من الشكوك بين شطري اليمن وبدأت بعض الحوادث تقع على حدودهما ولم تخل الصحف والاذاعات من تبادل الاتهامات العلنية[٢٢] .

لقد بات واضحاً منذ أوائل عام ١٩٧١ أنه في الوقت الذي يتجه النظام في صنعاء الى مزيد من الانفتاح واتاحة الفرصة للبيوت التجارية والصناعية التي فرت من عدن لفتح فروع لها في الشمال فإن عدن تسير في طريق الاشتراكية العلمية والمبادرات الثورية وتأميم أصغر المحال التجارية وتأسيس مزارع الدولة . أما على الصعيد الخارجي فإن الشمال منذ صيف عام ١٩٦٩م بدأ بتوسيع علاقاته مع الدول الغربية والولايات المتحدة التي أعيدت العلاقات معها في عام ١٩٧٢م دون المساس بعلاقته الطيبة مع الدول الاشتراكية . كما كان له علاقات ممتازة مع جميع الدول العربية . وقد بادر الى الاعتراف بدولتين خليجيتين جديدتين هما قطر والبحرين كما بارك انشاء اتحاد الامارات العربية المتحدة ، بينما أنهى الجنوب في يوليو ١٩٦٩م علاقاته مع ألمانيا الاتحادية باعترافه بألمانيا الديمقراطية وأعلن في أكتوبر ١٩٦٩م قطع جميع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وكادت علاقاته مع بريطانيا أن تكون في حالة جمود تام وكذلك الحال مع بقية الدول الغربية . أما على الصعيد العربي فقد كانت دائرة علاقات الجنوب ضيقة جداً وقد أعلن رئيس الوزراء اعتراض بلاده على تشكيل اتحاد الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١م كما كان مندوب الشطر الجنوبي في الجامعة العربية هو الوحيد الذي اعترض على انضمام قطر والبحرين إليها ، لذلك كله فلم تغرب شمس عام ١٩٧١م حتى كان الشطران يتسابقان على استقطاب قوى المعارضة لكل من النظامين المتباينين فكراً وتوجهاً وسياسية . وقد استقبل الشمال بالذات اعداداً كبيرة من المدنيين والعسكريين الفارين من الجنوب فكان ذلك من مدعاة لمزيد من التوتر بين الطرفين . وفي ٢٠ / ٢ / ١٩٧٢م سقطت القشة التي قصمت ظهر البعير عندما استدرج الجنوب عدداً كبيراً من مشايخ الشمال وقضى عليهم في مأدبة غداء على طريقة (محمد علي والمماليك) مع الفارق تكنولوجياً . ومنذ ذلك اليوم بدأت طبول الحرب تدق في الشمال واستمر التصعيد بين الشطرين حتى بلغ ذروته يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٧٢ ، عندما عبرت القوات الشمالية التي كان أغلبها إن لم تكن كلها من الجيش الشعبي «القبائل» خط الحدود بين الشطرين[٢٣] .

لقد كان للقيادة العامة للقوات المسلحة في الشمال تحفظات كثيرة على

الحرب ولم تشترك قوات الشمال النظامية في هذه الحروب بصورة فعالة إلا عندما قامت باخراج القوات الجنوبية من مدينة قعطبة أو الاستيلاء على جزيرة كمران، وتجدر الاشارة الى أن قوات الغزو الشمالية قد عجزت عن تحقيق أي هدف عسكري مرسوم لها ولذلك فإنه بينما كانت الجامعة العربية تبذل مساعيها لايقاف الحرب جرت مكالمة هاتفية بين رئيسي وزراء الشطرين اتفقا خلالها على وقف اطلاق النار تحت اشراف الجامعة العربية والالتقاء في القاهرة يوم ٢١ اكتوبر ١٩٧٢ لبحث سبل تحقيق الوحدة بين الشطرين[٢٤] .

وفجأة بحثت الوحدة اليمنية على المستوى الرسمي من بين دخان الرصاص ودوي المدافع عندما وقع الشطران على اتفاقية القاهرة يوم ١٨ اكتوبر ١٩٧٢م ، وبيان طرابلس يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م[٢٥] .

وقبل أن نستعرض خطوات واتفاقات الوحدة التي تمت منذ اعلان أول اتفاق للوحدة في تعز ١٩٧٠م وحتى ١٩٧٩م سنشير الى معنى عملية الوحدة ، حيث أنها عملية اجتماعية تتضمن احتكاك عناصر وأبنية مختلفة ببعضها البعض بهدف التنسيق بينها أو دمجها ، وهذه العملية لا يمكن أن تنقضي بين يوم وليلة بقرار اداري أو سياسي ، بل هي تخضع بحكم طبيعتها لتفاعلات داخلية يتم خلالها ابعاد كل عناصر وأسباب الاختلاف والتباين ، وتنمية تأكيد عناصر الاتفاق والتشابه بين الأبنية الاجتماعية الأمر الذي يسمح في النهاية بعملية الدمج الاقتصادي[٢٦] .

ارتبط ادراك النخب الحاكمة في شطري اليمن لقضية الوحدة اليمنية بتلك الجهود التي بذلك في سبيل احيائها ، سواء أكانت مبادرات يمنية خالصة أم نتيجة جهود وساطة عربية ، كما ارتبط أيضاً بمجموعة من المتغيرات السياسية الحادثة في كل شطر ، ومدى استعداد كل نظام للتعاون مع النظام الحاكم في الشطر الآخر .

مرت العلاقات بين دولتي اليمن بمراحل متعددة أخذت تطوراً بيانياً من الصدام المسلح الى الاتفاق والتقارب ثم الجمود فالصدام ثم عودة الى التقارب

واللقاء وهكذا ، وقد تركزت هذه الدورة من أنماط التفاعلات الثنائية حول قضية الوحدة اليمنية كقضية جوهرية ومصيرية بالرغم من أن الغطاء الظاهري الذي كان يلجأ إليه كلا النظامين في بعض المواقف خاصة مواقف التنافر والصدام المسلح حيث يعلن عن أطماع الطرف الآخر في أجزاء في اقليمية[٢٧] .

أول اتفاق للوحدة «تعز ١٩٧٠م»

بعد استقلال الجنوب وميلاد الجمهورية فيه ١٩٦٧م ، وثبات النظام الجمهوري الظاهري في اليمن العربية بدت العلاقات في تصاعد طيب ، خاصة حين تعرض النظام الجمهوري في الشمال لتمردات الملكيين وحصارهم لمدينة صنعاء في نهاية عام ١٩٦٧ وأوائل عام ١٩٦٨م ، وتدفق مقاتلوا الجبهة القومية للمشاركة في الذود عن النظام الجمهوري في الشمال ، وتلا ذلك أن اتفق الطرفان في تعز ٢٥ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٧٠م على البدء في اتخاذ اجراءات تكوين اتحاد فيدرالي يجمع الدولتين ، وكانت تلك الخطوة تعبيراً عن رغبة كلا الطرفين في تأكيد التقارب مع الطرف الآخر ، ثم ما لبثت هذه الخطوة أن توقفت لسبب التناقضات الحقيقية بين النظامين وتباينات الممارسات الداخلية والخارجية وما أدت إليه من عودة مظاهر التوتر التي وصلت الى ذروتها في احتضان كل نظام لمناهضي النظام الآخر والذي تعرض لعمليات تصفية سياسية داخل بلاده ، وأخذت ممارسات الحرب الاعلامية في التصاعد مع اعلان كل من صنعاء وعدن تبعية أجزاء معينة من منطقة حريب ، وانتهى الأمر بالصدام المسلح في فبراير ومارس ١٩٧٢م واتسع نطاقه في سبتمبر من نفس العام[٢٨] .

«الصدام المسلح ١٩٧٢م»

عبر الصدام المسلح ، فبراير ـ مارس ١٩٧٢م عن مجموعة التناقضات بين النظامين ، ولذا جاء ادراك كل نظام ، وتفسيره لصدام ١٩٧٢م مختلفا وموافقا مع سياسته الداخلية وتوجهاته الخارجية . ومن خلال التصريحات المعلنة ، أثناء الصدام ، ركز كل نظام على بعض المتغيرات ، واعتبرها هي العامل الرئيسي وراء هذه الأحداث .ففي صنعاء تمحورت تفسيرات الأحداث ، حول لجوء عدد كبير

من سكان اليمن الجنوبي الى الشمال بسبب سوء الأحوال الاقتصادية ، وأن بعضهم حضر الى الشمال غضباً من اجراءات التأميم ، ومما زاد الأمر سوءاً أن حكومة عدن وعدت زعماء القبائل اللاجئة الى الشمال بالعفو ثم غدرت بثلاثة منهم وحكمت عليهم بالاعدام ، وأن ليس بوسع الشمال أن يتحمل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن ايواء هذه الأعداد الهاربة والمتزايدة .

وفي عدن أشار المسئولون الى أن هناك نوايا عدوانية تواطأت عليها الدول «الرجعية» بالمنطقة وذلك لتجترىء من البلاد المحافظتين الخامسة والسادسة لاحتمال وجود البترول بهما ، كما أن هاتين المحافظتين تقعان في الطريق الى عمان ، وبالتالي فإن الحكومات «الرجعية» تريد أن تحول دون تقديم المساعدات للثورة الشعبية في ظفار وغيرها من أنحاء الخليج[٢٩] ويفصح المسئولون في الجنوب عن السبب المباشرة في هذا الصدام وهو تواطؤ الشمال مع الامبريالية الأمريكية ، ويقولون أن زيارة روجرز وزير الخارجة الأمريكية لصنعاء ، وما تبعها من عودة العلاقات مع الولايات المتحدة في بداية ١٩٧٢م ، قد دفعت بالشمال لمحاولة اثبات قدرته على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة ، من خلال التصادم مع الجنوب رمز الثورة[٣٠] .

وتوضح كلمات عبد الفتاح اسماعيل هذا الادراك :
إن الشركات البترولية والقوى الرجعية قد أنشأت ما يسمى بجيش الانقاذ الوطني الذي يقوم بتدريبه ضباط أمريكيون ، ويقوده العميل عبد القادر الجيلاني ، والذي يضم المتضررين من انجازات الثورة في عدن ، وهدف الجيش احتلال حضرموت والمهرة بدعوى أنهما مناطق غير يمنية واقتطاعها من اليمن الشعبية لتصبح ركيزة لضرب النظام ، وكما تمثلت في زيارة روجرز في مطلع يوليو ١٩٧٢م لبعض دول الجزيرة العربية ، إن قبول قوى التقدم لجهود الوساطة نابعة من ايمانها بضرورة وأهمية وفاعلية الدعم الثوري والحيوي اللازم من قبل الأشقاء والأصدقاء على منع تعريب أو تداول الصراع اليمني الداخلي[٣١] .

وأتاح الصدام المسلح وقبول الوساطة العربية أنه يدخل الطرفان لأول مرة في اختبار حقيقي للافصاح عن ادراكهم لطبيعة الوحدة القادمة والوسائل التي يراها كل طرف لبلوغ هذا الهدف المشترك[٣٢] .

«مباحثات الوحدة بعد الحرب ، اكتوبر ١٩٧٢م»

جرت محاولات للوساطة بين الجانبين قامت بها الكويت ممثلة في وزير خارجيتها ، إلا أن هذه الجهود لم تنجح في تحقيق تسوية سلمية للنزاع بين البلدين ، وعند انعقاد مجلس الجامعة في دورته العادية في سبتمبر ١٩٧٢م طلبت العربية اليمنية من المجلس النظر في الموقف الناتج عن تدهور العلاقات بين الدولتين العربيتين باعتبار أن كلاً منهما عضو في الجامعة العربية . وأصدر مجلس الجامعة توصية بأن يستمر الأمين العام في مجهوداته بمساعدة لجنة خاصة مكونة من ممثلي الجزائر وسوريا والكويت وليبيا ومصر من أجل تحقيق المصالحة بين البلدين . وتم تشكيل هذه اللجنة من وزراء الدول العربية الخمس المذكورة وبرئاسة الأمين العام للجامعة . واجتمعت هذه اللجنة لأول مرة يوم ٤ اكتوبر ١٩٧٢م في نيويورك أثناء انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبعد أن استمعت اللجنة الى مذكرات مقدمة من وزير خارجية اليمن الشمالية واليمن الجنوبية قامت اللجنة بدعوة الحكومتين الى التعجيل بوقف اطلاق النار بصورة فورية[٣٣] .

وفي تلك الأثناء قامت لجنة التوفيق العربية وهي بعثة وساطة تابعة للجامعة العربية بزيارة على الطبيعة لكل من عدن وصنعاء في اكتوبر ١٩٧٢م ، وبعد أن أجرت البعثة مشاوراتها مع الحكومتين طلبت تنفيذ البنود الآتية :

(١) وقف اطلاق النار وايقاف الأعمال العسكرية فوراً ووقف الحملات الاعلامية .

(٢) انسحاب قوات الجانبين الى وراء الحدود لمسافة ١٠كم داخل أراضيها .

(٣) منع أية حشود عسكرية قد تؤدي الى تجدد الاشتباكات .

(٤) دعوة لجان عسكرية مشتركة من الجانبين لمراقبة تنفيذ ما سبق مستعينة

بدوريات عسكرية مشتركة ويمكن للجامعة العربية أن توفد مندوبين عنها للاشتراك في ذلك .
(٥) دعوة وفدي البلدين الى الاجتماع في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة على أن يكون الوفدان مزودين بكافة الصلاحيات[٣٤] .

وقد تم انعقاد هذا الاجتماع بالفعل ودار البحث فيه حول النقاط التالية :

أولاً : عودة أهل الجنوب الى بلادهم
(أ) ايجاد تسوية شاملة ترضي أهل القبائل الشمالية .
(ب) تعويض أهالي الشمال الذين أممت ممتلكاتهم في الجنوب تعويضاً عادلاً .
(جـ) تسوية مشاكل الأراضي المتنازع عليها .
(د) سحب الحشود العسكرية وفتح الحدود .
(هـ) الامتناع عن الأعمال المعادية .
(و) احياء اللجنة المشتركة في جميع المجالات[٣٥] .

ثانياً : بحث التدابير والاجراءات التي تؤدي الى الوحدة الحقيقية بين الدولتين لعرضهما على مؤتمر القمة

وبعد مضي ما يقرب من شهر وفي ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢ أعلن الاتفاق على النقاط التالية :
(١) سحب الحشود وفتح الحدود .
(٢) انسحاب الجانبين من المناطق التي تم الاستيلاء عليها بعد ٢٦ / ٩ / ١٩٧٢م .
(٣) عودة جميع النازحين الى شماله وجنوبه الراغبين في العودة الى أماكنهم .
(٤) ايقاف ومنع جميع الأعمال التخريبية والنشاطات السلبية من الجانبين .
(٥) اغلاق معسكرات التدريب وتصفية الأعمال العدوانية من الجانبين .
(٦) تسوية المشاكل التي تؤثر على العلاقات بين الطرفين .

(٧) تعيين ممثلين شخصيين عن رئيسي الدولتين لمتابعة تنفيذ الاتفاق بين الجانبين .
(٨) يعقد اجتماع لرئيس الدولتين في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢م .
(٩) يتم تنفيذ الاتفاق في مدة أقصاها شهر واحد[٣٦] .

أما فيما يتعلق باتفاقية الاتحاد فقد تم توقيعها بين رئيس الدولتين في ٢٨ نوفمبر بطرابلس في ليبيا وقد تضمنت الأسس الآتية :
(١) إقامة دولة واحدة في اليمن باسم الجمهورية اليمنية وعاصمتها صنعاء .
(٢) أن يكون لها علم واحد ، والاسلام هو دينها والمصدر الرئيسي للتشريع فيها ، واللغة العربية هي اللغة الرسمية .
(٣) تهدف الدولة الى تحقيق الاشتراكية مستلهمة من التراث العربي الاسلامي .
(٤) أن الملكية العامة للشعب وهي أساس تطوير المجتمع وتنميته .
(٥) الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل .
(٦) نظام الحكم وطني ديمقراطي .
(٧) اقامة تنظيم سياسي موحد يضم فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومواريث العهدين الامامي والاستعماري .
(٨) تشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص باقامة الاتحاد الاشتراكي في ليبيا .
(٩) يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها الاقليمية .

لقد أتت الوحدة بمناخ أكثر اعتدالاً لعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين وأعطت لجان الوحدة بارقة أمل في وضع حلول لكافة المشاكل بين البلدين ، ونظراً لأن كل نظام كان يتبنى التنظيمات السياسية المناهضة للنظام الآخر ، وهو ما لا يتفق مع نوايا الوحدة وروح اتفاقية طرابلس المنعقدة بين البلدين ، ومع اعلان منظمتي «جيش الشعب الثوري» ، «المقاومين الثوريين» المناهضتين الأوضاع في الشمال تحفظاتهما على اتفاقية الوحدة ، وضرورة تبني أسلوب الكفاح المسلح في تحقيق الأهداف العربية الوحدوية ، أدرك النظامان في كل من عدن ،

وصنعاء خطورة الاستمرار في عمل لجان الوحدة في ظل أسلوب تبني التنظيمات المناهضة ، ولذلك قررت عدن ايقاف نشاط هاتين المنظمتين المسلحتين مقابل ايقاف نشاط قوى الثورة المضادة . وتم الاتفاق في الجزار بين القاضي عبد الرحمن الاياني رئيس المجلس الجمهوري في صنعاء والرئيس سالم ربيع على رئيس مجلس الرئاسة في عدن على منع الفريقين معاً ، وإدانة النشاط كما جاء في البيان المشترك ٩ سبتمبر ١٩٧٣م الاتفاق على ايقاف التدريب والتخريب في كل أنحاء اليمن وعدم السماح للعناصر المخربة بالنشاط تحت أي اسم وعدم مدها أو تدريب عصابتها أو تشجيعها ، وإغلاق معسكراتها[٣٧] .

وتوافق ذلك مع قرار حكومة صنعاء بحظر أي نشاط على «الجبهة الوطنية» وهي التنظيم الثوري الذي يضم قوى الثورة المضادة من السلاطين والحكام السابقين المبعدين من اليمن الجنوبي بقيادة عبد القوي مكاوي ، ومنعها من مزاولة أي عمل ضد اليمن الجنوبي ، كما قام الجيش اليمني بالاستيلاء على أسلحتها ، وغادر بعض قادتها ومنهم عبد القوي مكاوي اليمن الشمالي[٣٨] .

وبالرغم من أن هذا الاتفاق كان كفيلاً باثبات النوايا الحسنة لكلا النظامين ، إلا أن الممارسات السياسية والاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التي عرفها كل نظام بعيداً عن النظام الآخر ، خاصة الأسلوب الراديكالي الذي اتبعته الجبهة القومية في عدن لاجراء التحولات الاجتماعية «التأميمات ـ قرارات التقشف الحاسمة» جعلت النظام في الشمال ينظر بعين الشك الى كل محاولة للوحدة مع نظام عدن ، ولا سيما أن اصرار نظام عدن في المسيرة الاشتراكية وأسلوب العنف الثوري كفيل بضياع مكاسب الرأسمالية اليمنية الصاعدة ، ولذا بات النظام في الشمال يتحين الفرصة المناسبة لايقاف عمل لجان الوحدة ، والابتعاد عن مواصلة الحوار مع نظام عدن ، وجاء مصرع الشيخ محمد علي عثمان ـ عضو المجلس الجمهوري اليمني وأحد الرموز القبلية في تعز ٣ / ٥ / ١٩٧٤م مبرراً كافياً في نظر قادة صنعاء لايقاف مباحثات لجان الوحدة

اليمنية ، وعلى الفور وجهت صنعاء الاتهامات للتنظيمات السياسية التي يتبناها نظام عدن ، بما في ذلك اتهام لعدن بأنها وراء أسلوب الاغتيالات السياسية الذي عرف عن اليمن في هذه الفترة[٣٩] .

لقد امتدت الآثار السيئة لمقتل الشيخ محمد علي عثمان بالرغم من فرديته الى جهود الوحدة حيث توقفت أعمال لجان الوحدة وتم الاعلان رسمياً بتعطيل العمل باتفاقية القاهرة وبيان طرابلس الخاصين بذلك ووقف نشاط بعثة الجامعة العربية المكلفة بالاشراف على أعمال لجان تنفيذ اتفاقية الوحدة ، وعلق مستقبل البلاد السياسي وتركزت الاتهامات لنظام عدن وأخذت دعاوى صنعاء بضرورة تحقيق الوحدة عن طريق القوة المسلحة ، باعتبار أن عدن لا تعرف سوى لغة القوة . ومرة أخرى أخذت المهاترات والحرب الاعلامية تصبح هي السمة المميزة للعلاقات بين عدن وصنعاء في ظل توتر العلاقات بين البلدين . وجاءت حركة المقدم الحمدي التصحيحية ١٤ يونيو ١٩٧٤م في الشمال ، وبدت ملامح الانفراج في العلاقات مع عدن ، ولا سيما أن الحمدي أوقف من جانبه الحرب الاعلامية ، وطالب عدن بفتح صفحة جديدة من العلاقات الطيبة ونادى بالدخول في مباحثات جادة من أجل الوحدة الحقيقية بين الشطرين[٤٠] .

وصاحب هذا الموقف جهود عربية للوساطة بين عدن وجيرانها وكان أهمها مبادرة مصرية أثناء زيارة الرئيس سالم ربيع لمصر وكان موضوعها فتح صفحة جديدة من الحوار بين عدن وجيرانها في السعودية وعمان وامارات الخليج على أساس ضرورة تجنب التناقضات الثانوية في المعسكر العربي للتفرغ لمواجهة خطر العدوان الصهيوني وتلا هذه المبادرة المصرية نمو العلاقات بين عدن والكويت التي أسهمت في العديد من مجالات التنمية في اليمن الشعبية . وتوقف الحملات الاعلامية بين عدن والسعودية ، واعلان سلطنة عمان التزامها تصفية الوجود العسكري غير العربي في أراضيها[٤١] .

وتم مواصلة الحوار في المؤتمر الاسلامي الخامس ، ثم في مؤتمر القمة في

الرباط بين عدن وامارات الخليج ويعد خطاب سالم ربيع علي في ذكرى الاستقلال ٣٠ نوفمبر ١٩٧٤م نقطة تحول رئيسية في سياسة الجبهة القومية ، حيث تطرق بصراحة الى نقد الأوضاع الداخلية وفتح الحوار مع كل الفصائل الوطنية في الداخل والخارج لانجاز الوحدة اليمنية على أسس قوية تمنع حدوث ردات مماثلة لما حدث قبل مجيء الحمدي[٤٢] .

ومرة ثانية أخذت العلاقات في التحسن بعيداً عن التنافر والمواجهة ، ولعبت التطورات المرتبطة بحقائق الصراع العربي الاسرائيلي دوراً كبيراً في توحيد جهود البلدين لمواجهة الأطماع الاسرائيلية في باب المندب . وكان الطريق الذي لا مفر منه أمام النظامين هو العودة مرة أخرى لمباحثات الوحدة واحياء عمل لجانها وخاصة وأن عدن وجدت أن التقارب مع الشمال ضروري لكسر طوق العزلة التي فرضت عليها في الفترة الماضية والذي بدأ بالفعل في الانكسار بالتقارب الذي حدث مع امارات الخليج والكويت والانفراج في العلاقات مع السعودية[٤٣] .

«اتفـــاق قعطبـــة»

أدت علاقات الانفراج بين نظامي عدن وصنعاء الى تبادل الزيارات بينهما ، ومع انعكاسات الصراع الدولي والاقليمي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وفي مدينة قعطبة ١٥ فبراير ١٩٧٧ توجه الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من اليمن الى الوطن الأم حيث عقد مع رئيس مجلس القيادة المقدم ابراهيم الحمدي اجتماعاً خاصاً ، تلاه اجتماع عام شارك فيه مسئولون من الحكومتين بحث فيه المجتمعون القضايا الرئيسية التي تهم الشعب اليمني بشطريه وفي مقدمتها القضايا التجارية والاقتصادية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية وذلك بما يخدم المصلحة العليا للشعب اليمني .

وفي هذا اللقاء جرى الاتفاق على تشكيل مجلس يضم الى جانب الرئيس ، مسئولين عن الدفاع والاقتصاد والتخطيط والخارجية يجتمع كل ستة أشهر مرة في عدن وأخرى في صنعاء . مهمته بحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني

وتيسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات .

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية للاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين وتكون مهمتها متابعة ودراسة المشاريع الانمائية والاقتصادية والتجارية في الشطرين ورفع التقارير الى الرئيسين مع الاقتراحات الصائبة بشأنها ، كما اتفق على أن يمثل أحد الشطرين ، الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد فيها سفارة .

إن أهمية اتفاق قعطبة تكمن في كونه تجسيداً لرغبة الطرفين في تحقيق التقارب الفعلي من خلال :
أولاً : تنسيق السياسة الخارجية ازاء الأخطار والمؤامرات الظاهرة التي تهدد اليمن عموماً وتهدد مضيق باب المندب بشكل خاص واتخاذ موقف موحد عند وضع استراتيجية عربية خاصة بأمن البحر الأحمر .

ثانياً : تنشيط ومتابعة اللجان اليمنية المشتركة التي تشكلت بمقتضى اتفاقيات الوحدة المبرمة في اكتوبر / نوفمبر ١٩٧٢م ، والتي تجمدت طيلة الفترة الماضية .

ثالثاً : الاشراف على عملية التنسيق بين الشطرين في المجالات الاقتصادية والتجارية في مجالات التنمية الصناعية والزراعية[٤٤] .

ويشير أحد الباحثين الى أننا أمام مجلس تخطيط وتنسيق ومتابعة لرسم وتوجيه الخط العام للسياسية اليمنية داخلياً وخارجياً ابان فترة الاعداد واستكمال اللجان اليمنية الثمانية المشتركة في تحديد الأسس والمقومات والأنظمة التي تقوم عليها الجمهورية اليمنية الموحدة . ويعلق المقدم الحمدي على هذا الاتفاق بأنه جاء ضمن اطار مفهومنا «للحوار الوحدوي» وضمن اطار اللقاءات التي تحددها برامج وأعمال لجان الوحدة وهو نفس المفهوم الذي وجدناه لدى أشقائنا في جنوب الوطن .

وفي سؤال للمقدم الحمدي من مجلة روز اليوسف في مارس ١٩٧٧م حول اجتماع قعطبة والقول بأن هناك بعض الدوائر السياسية والصحفية أشارت الى أن هذا الاجتماع كان ايذاناً بوقف اثارة التناقضات الثانوية التي يحركها أعداء اليمن والتفرغ لمواجهة التناقض الرئيسي الذي يواجه المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، واسدال الستار على التنازع بين شطري اليمن حول ملكية جزيرة «ميون» أو «بريم» المطلة على باب المندب[٤٥] . أجاب الحمدي قائلاً :

لا أود التعرض لما تشير إليه هذه الدوائر أو غيرها حول مؤتمر قعطبة . لأن هذه الدوائر لا تنظر الى قضايانا إلا بمنظار أمانيها وأهدافها .

انهم ينظرون الى اليمن من خلال التجزئة والتباعد والانفصال بين شطريه الشمالي والجنوبي . وإذا كانت هذه النظرة جائزة أو متوقعة في مرحلة تثبيت الثورة والنظام بعد التحرر من نظام أسرة حميد الدين والاستعمار البريطاني ، فعلى أعدائنا أن يعلموا أن الشعب اليمني موحد بالفعل ، واتصاله وحركته بين الشمال والجنوب أمر واضح . وأن نتائج ثورة ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر تتابع ايجابياتها يومفا بعد يوم وأن اليمن قد وعت التجارب والدروس وبدأت تضع أقدامها على عتبات الحضارة والتي أسهمت في بنائها منذ أيام سبأ ومأرب ، إن تعليقي الوحيد على نظرة تلك الدوائر هو أننا والرئيس سالم ربيع نعمل باخلاص ولا نرفع شعارات للاستهلاك ، وإنما نرفع الشعارات بعد أن تحقق على أرض الواقع[٤٦] .

ولم يغير اغتيال «الحمدي» قبل يوم واحد من توجهه الى عدن في ١٠ اكتوبر ١٩٧٧م لاتمام مشروع الوحدة الذي بدأه في قعطبة من استمرار تحسن العلاقات بين النظامين ، حتى مع وجود تفسيرات حدوث مقتل الحمدي بأنه لصالح القوى المعارضة للاصلاح والاستقرار الداخلي ولتحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب .

لقد تولى المقدم محمد الغشمي مقاليد السلطة في اليمن الشمالي بعد مقتل الحمدي ولكنه ما لبث أن اغتيل قبل مرور تسعة أشهر على توليه السلطة بشحنة ناسفة حملها مبعوث من اليمن الديمقراطية . وكان ذلك مثيراً لتفسيرات البعض بأنه محاولة من جانب عدن لخلق حالة من عدم الاستقرار في صنعاء لابعادها عن القوى المجاورة ، في حين قالت تفسيرات أخرى أن اغتيال «الغشمي» كان رداً على اغتيال الرئيس الحمدي الذي حاول توطيد العلاقات مع الجنوب .

لقد فجرت عملية اغتيال المقدم الغشمي ، وماترتب عليها من ردود فعل في الأوساط العربية والدولية ، الصراع الى السلطة في الجنوب ، بين الجناح المعتدل الذي كان يمثله سالم ربيع علي والجناح المتطرف الذي يقوده عبد الفتاح اسماعيل أمين عام الجبهة ، الذي استطاع القضاء على منافسيه السياسيين بتجنيد قوات الميليشيا الشعبية وعناصر من الجيش بالاضافة الى استعانته بالدعم السوفيتي . ولذلك قامت بعض التفسيرات على أن عبد الفتاح اسماعيل هو الذي دبر حادث اغتيال الرئيس الغشمي وأنه هو الذي دبر الانقلاب للتخلص من سالم ربيع علي بهدف وقف التحرك في كلا اليمنيين نحو اقامة روابط أوثق بالسعودية والغرب[٤٧] .

وبالرغم من تباين التفسيرات حول مدبري اغتيال الحمدي وخلفه المقدم الغشمي ، ومدى تورط النظام في عدن في أي الحادثين ، فإن المحصلة النهائية هي بوادر الصدام المباشر بين البلدين ، ولا سيما أن مظاهر التوتر عادت ثانية ، وأخذ كل نظام يعاود الاتصال مع تنظيمات معارضيه . ففي مقابل استعانة عبد الفتاح اسماعيل بالدعم السوفيتي ، أخذ النظام في الشمال يجرى مزيداً من الاتصالات مع عبد القوى مكاوي زعيم المعارضة في الجنوب من أجل احياء العمل ضد النظام في عدن ، وتوافق مع هذه التطورات تدخلات خارجية غير مباشرة ووضح ذلك في بيان المملكة العربية السعودية في أعقاب مقتل الغشمي جاء فيه «أن المملكة السعودية تقف بحزم الى جانب شعب اليمن الشقيق للمحافظة على تراثه ومعتقداته . . وأن المملكة لن تتساهل أمام أي تدخل خارجي في شؤون اليمن الداخلية من أي مصدر جاء هذا التدخل»[٤٨] .

لقد أدى مصرع الغشمي ، الى احداث مقاطعة عربية رسمية في الاجتماع الطارىء الذي عقد بناء على طلب اليمن الشمالي لنظام عدن كنوع من توقيع العقوبة الجماعية حيث اتفق على تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين دول الجامعة واليمن الديمقراطية ، كما قرر المجلس وقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التي تقدمها الدول العربية الى عدن باعتبار أن العمل الذي أقدمت عليه اليمن الديمقراطية يتنافى وروح أحكام الميثاق[٤٩] .

وقد اعتبرت المصادر العربية قرارات مجلس الجامعة العربية من أقوى القرارات التي صدرت عن الجامعة العربية في مثل هذه الحالات ، وهي المرة الأولى التي تصدر فيها قرارات من هذا النوع في مواجهة دولة عضو بالجامعة منذ انشائها عام ١٩٤٥م في حين رأت بعض التفسيرات العربية أن قرارات مجلس الجامعة العربية يعد ادانة للنظام في اليمن الديمقراطي أكثر من كونه عقاباً للتخلص من المقدم الغشمي . وقالت تفسيرات أخرى أن القرارات ليست سوى محاصرة اقتصادية لنظام عدن شبيهة بمحاصرة الولايات المتحدة لكوبا . على أن قرار مجلس الجامعة يعبر عن توازن القوى في المنطقة العربية ، فعندما طرحت فكرة توقيع عقوبة الفصل المنصوص عليها في المادة (١٨) من الميثاق ظهر تياران داخل المجلس :

الأول : تيار متشدد تقوده السعودية وتحدد ضرورة المواجهة الحاسمة لما يحدث داخل النظام في اليمن الديمقراطي باعتباره خطراً على كل الدول العربية .

الثاني : تيار أقل تشدداً تقوده الكويت ، يرى مع ادانة النظام في عدن ضرورة الإبقاء على شعرة معاوية بعدم فصل حكومة اليمن الديمقراطية حتى لا ترتمي نهائياً في أحضان الاتحاد السوفيتي ، وأن قرار الفصل يحتاج الى اجماع الدول الأعضاء في الجامعة بينما هناك دول غائبة حيث قالت الكويت «إن التشدد في ادانة اليمن الديمقراطية يدفعها الى التوجه بقوة نحو الاتحاد السوفيتي» .

وأخيراً تم التوفيق بين التيارين ، على أساس أن الفصل يعد الحد الأقصى للعقاب وأنه يمكن الوصول إليه تدريجياً عن طريق تجميد العلاقات بين الدول الأعضاء واليمن الديمقراطية كخطوة أولى في هذا السبيل[٥٠] .

«صدام فبراير / مارس ١٩٧٩م»

فجّر حادث اغتيال المقدم الغشمي وما تبعه من مقاطعة عربية لنظام عدن ، التوترات الكامنة والتي خلت اتفاقات الوحدة السابقة من محاولة وضع حلول لها ، ولذلك صار طبيعياً أن يقف النظامان على شفا صدام مسلح جديد يثبت من خلاله كل فريق دعواه . وأخذت التغيرات الداخلية تساعد على

الاسراع بالمواجهة . ففي صنعاء حدد الرئيس علي عبد الله صالح مرحلة العلاقات التابعة مع عدن بأنها مرحلة المواجهة «نظراً لدورها الضالع في اغتيال سابقه الرئيس الغشمي» وفي خطابه في جلسة قسم اليمين الدستوري أعلن صراحة أن القوات المسلحة ستضرب بكل قوة وقسوة كل من يريد المساس بأمننا وسيادتنا واستقرارنا مهما كانت رداءة السلطة الحاكمة للشعب اليمني في الشطر الجنوبي من الوطن[٥١] .

وفي عدن يقضي عبد الفتاح اسماعيل على رمز التقارب مع صنعاء وتحسين العلاقات مع دول الجزيرة العربية حين ينفذ حكم الاعدام في سالم ربيع على بعد الاطاحة به في يونيو ١٩٧٨م ، مؤكداً بذلك الخط الراديكالي في العلاقات مع دول الجزيرة العربية والاستناد المطلق على الدعم السوفيتي . لقد تجمعت المعطيات التاريخية للعلاقات بين نظامي اليمن مع مجموعة من معطيات الشرق الأوسط ودفعت بنظامي اليمن الى الصدام المسلح فبراير / مارس ١٩٧٩م ، وتحددت معطيات الشرق الأوسط والساحة العربية بحدثين :

الأول : وهو مرتبط بنتائج وانعكاسات أحداث ايران على المنطقة العربية خاصة وأن الثورة الايرانية أدت الى فقد الولايات المتحدة أهم قاعدة لها في الشرق الأوسط لحماية الأوضاع في الجزيرة العربية ، ودفعت الى اثارة التساؤلات حول مدى قدرة الولايات المتحدة على حماية حلفائها في المنطقة حين يتعرضون لمتاعب داخلية ، وبرزت هذه التساؤلات بصفة محددة من الجانب السعودي الذي أنكر على الولايات المتحدة عدم تدخلها لصالح الشاه وهذا التحفظ السعودي على دور الولايات المتحدة في أحداث ايران عكس نفسه في عدن من المواقف الأخرى لتحركات الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة خاصة عملية السلام وتسوية الصراع العربي والاسرائيلي . وقابل انحسار القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط ـ بعد فقد ايران والتحفظات السعودية ـ نوعاً من الاهتمام بالدور المقبل للاتحاد السوفيتي وتحركات حلفائه بالمنطقة خاصة اليمن الديمقراطية بالجزيرة العربية واثيوبيا بالقرن الافريقي وأفغانستان على الشطر الآخر للخليج العربي ، وهي البؤر التي دأبت الصحافة الغربية على تسميتها «بقوس الأزمات الحمراء» ودار هذا الاهتمام بالدور السوفيتي وتحركات حلفائه ضمن دائرة الحفاظ على المصالح

الغربية والأمريكية «تدفق النفط» ، في منطقة الخليج والبحر الأحمر على النحو التالي :

(١) أن الاتحاد السوفيتي يحرص على تدعيم نفوذه ، ووجوده في اثيوبيا واليمن الديمقراطية كجزء من استراتيجية في المحيط الهندي وافريقيا وتعويض ما فقده في مصر بصورة ما وفي ظل سعي الاتحاد السوفيتي الى تدعيم نفوذه ووجوده على مشارف أكبر مصدر للطاقة ، فإنه حاول في الفترة الأخيرة «مغازلة السعودية» أو على الأقل عدم الدخول معها في خلافات كبيرة أملاً في تطوير العلاقات معها بشكل أفضل[٥٢] .

وهو الأمر الذي توافق مع الاتجاهات التي برزت أخيراً داخل البيت المالك السعودي بتأثير من أحداث ايران وتجاهل الدبلوماسية الأمريكية لقضية القدس في عملية السلام بضرورة تخفيف الاعتماد المطلق على الولايات المتحدة ومحاولة مد جسور العلاقات الودية مع الاتحاد السوفيتي أو على الأقل عدم تجاهل دوره في الاستقرار الدولي .

(٢) أما الولايات المتحدة فالأمر يعد أكثر خطورة خاصة بعد أحداث ايران وتخوفها من امتداد تأثيرها الى بعض دول المنطقة بما يؤثر على المصالح الأمريكية الحيوية ومن هنا برز الحديث في الأوساط الأمريكية حول الفراغ الذي حدث في المنطقة بعد رحيل الشاه ، وضرورة أن تملأه قوى اقليمية أخرى ولذلك فإن الولايات المتحدة حرصت على تأكيد دورها في حماية استقرار المنطقة ومن ثم حماية مصالحها البترولية من خلال زيارة هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي في شهر فبراير ١٩٧٩م الذي أعلن أن حماية تدفق البترول الوارد من الشرق الأوسط تشكل احدى مصالحنا الحيوية بصورة واضحة وسنقوم بكل عمل ملائم لحماية هذه المصالح بما في ذلك استخدام القوة العسكرية . ولذلك لم يكن مستغرباً أن تقوم الولايات المتحدة بارسال أسلحة دفاعية وبمعدل سريع لمساعدة اليمن الشمالية أثناء القتال لمواجهة ما أسماه البيان الأمريكي بالنفوذ السوفيتي في الجزيرة العربية .

الثاني : وهو المرتبط بجهود عملية السلام وتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وما انتهى إليه من توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، وأحداث المقاطعة العربية لمصر والتحفظ السعودي إن لم يكن الرفض لنتائج الدور الأمريكي في إحداث التسوية في المنطقة ولأول مرة يقف النظامان على طريق واحد من الاتفاق وهو الرفض لعملية السلام في المنطقة وإن تباينت دوافع اتخاذ هذا القرار : فبالنسبة لليمن الديمقراطية هو أمر يتفق مع الموقف السوفيتي المبعد من قبل أطراف الصراع العربي الاسرائيلي على دوره المناسب في عملية التسوية في المنطقة ، وبالنسبة لليمن العربية هو أمر يتفق مع السمة التي تميز سياستها الخارجية وهو عدم الخروج عن الاجماع العربي ولا سيما وأن السعودية تقود التيار الرافض لعملية السلام .

وفي ظل هذين الحدثين حاول كل نظام أن يثبت قدرته ، وبالتالي قدرة مؤيديه الاقليميين والدوليين ، على الحركة ولعب أدوار بعينها . فالمسئولون في اليمن الشمالي أخذوا يؤكدون على الأهمية القصوى لبلادهم في الدفاع عن آبار البترول في شبه الجزيرة العربية ، وأن اليمن الشمالي يمثل مانعاً يفصل بين النفوذ السوفيتي والقوى الموالية له وبين الثروة البترولية الهائلة ويرتبط ذلك بالطبع بالحصول على المساعدات السعودية ومن دول الخليج لتدعيم قيام اليمن بهذا الدور .

ومن جهة أخرى يرغب اليمن الديمقراطي في اثبات قدرته وقوته على أن يلعب دوراً مؤثراً في جنوب البحر الأحمر بالرغم من قرار الجامعة العربية بمقاطته ، وفي ظل تزايد النفوذ السعودي في المنطقة بصفة عامة خاصة بعد تقليص الدور الايراني فيها[٥٣] .

«الوساطة العربية ومحاولة جديدة لتحقيق الوحدة»

دفع الصدام المسلح على حدود دولتي اليمن ببعض الدول العربية الى القيام بمحاولة لاحتواء الأزمة ،وأخذت كل من الكويت وسوريا والعراق ومنظمة التحرير تبحث عن دور لها في حث النظامين على انهاء العمليات العسكرية ، وتوافقت

جهود الدول العربية ، منفردة ، مع رغبة جماعية من خلال الجامعة العربية في ضرورة احتواء الصدام بين شطري اليمن ، ووضح ذلك في الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب في الكويت في الفترة من ٤ / ٦ مارس ١٩٧٩م على الرغم من التوتر الذي صاحب استدعاء القوات السعودية المشتركة في قوات الردع العربية في لبنان واعلان حالة الطوارىء في القوات السعودية . كما عكس ذلك رغبة كل من شطري اليمن في ايضاح موقفه ، ووجهة نظره في الصدام لباقي الدول العربية وقد تمثل ذلك في الزيارات التي قام بها مسئولو الدولتين لباقي الدول العربية وكذلك زيارة وزير الخارجية السعودي لكل من العراق وسوريا والأردن .

وأسفرت تلك الجهود عن التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار ، اعتباراً من الساعة الثامنة من صباح يوم ٣ / ٣ / ١٩٧٩م وتقديم عدة مقترحات لحل الخلافات بين الدولتين من جانب السعودية والعراق وسوريا والأردن والجزائر ، وبعد مناقشات مطولة تضمن القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة في نهاية دورته أسلوباً مناسباً لحل الخلافات بين البلدين ووافقت عليه الدول العربية بالاجماع[٥٤] وجاء فيه :

(١) وقف اطلاق النار بين شطري اليمن ، وتحديد مدة عشرة أيام لاتمام انسحاب قوات كل من البلدين الى داخل حدودها .

(٢) الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية من قبل أي فريق لدى الفريق الآخر من قبل أي طرف ثالث «وذلك اشارة واضحة للجماعات المنشقة في كلا البلدين والتي تعاونها حكومة الدولة الأخرى» .

(٣) وقف الحملات الاعلامية بين البلدين ، وفتح الحدود واعادة الصلات الطبيعية بينهما ، بما في ذلك العلاقات التجارية ، وانتقال الأفراد مما يعتبر تراجعاً عن قرار مجلس الجامعة في يوليو ١٩٧٨م بمقاطعة اليمن الجنوبي لدوره في اغتيال الغشمي .

(٤) وازاء افتقار الجامعة العربية لأداة تضمن تنفيذ قراراتها فقد قرر المجلس تشكيل لجنة متابعة من وزراء خارجية كل من الأردن ودولة الامارات العربية والجزائر وسوريا والعراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية بالاضافة الى الأمين العام للجامعة العربية للاشراف على تنفيذ هذا القرار والدعوة لاقامة حوار بين الحكومتين على مستوى القمة لاعادة الأوضاع الطبيعية بينهما وبما يحقق أهدافهما المشتركة .

(٥) تشكيل لجنة اشراف عسكرية تضم بالاضافة الى شطري اليمن الدول الأعضاء في لجنة المتابعة وتكون تحت اشراف الجامعة العربية ، على أن يتحمل أعضاء الجامعة النفقات التي يتطلبها تنفيذ هذه المهمة حسب حصة كل منها في ميزانية الجامعة .

(٦) ويكون للجنة المتابعة الحق في دعوة مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لعرض أي تطور مع هذا القرار ، ومن أجل تحديد المسئولية كما تقدم اللجنة والأمين العام تقريراً في أول اجتماع لمجلس الجامعة يتضمن عرضاً لمراحل تنفيذ هذه القرار[٥٥] .

تبع ذلك جهود لعقد مؤتمر قمة بين رئيسي الدولتين ، ينهي فيه الطرفان خلافاتهما ، ويبحثان من خلاله عن طريق أفضل للتعايش ، وقد استطاع اليمن الديمقراطي ، وهو الطرف المنتصر عسكرياً في الصدام الأخير ، أن يحول هذا اللقاء الى محاولة أخرى لتحقيق الوحدة اليمنية .
وبالرغم من أن قضية الوحدة اليمنية ظلت ، وما تزال ، محور العلاقات بين دولتي اليمن فإن هناك أسباباً أدت بالنظامين الى ضرورة معالجتها في هذا الوقت بالذات . فبالنسبة لليمن الجنوبي ، فإن رفعها شعار الوحدة اليمنية يتيح لها التخلص من موجة الادانة التي صاحبت العمليات العسكرية على الحدود من جانب جماهير الشمال ، كما يتيح لها فرصة كسب جماهيرها في الجنوب بالاضافة

الى أنه محاولة لكسب التأييد العربي لموقفها ووقف أية ادانات قد توجه إليها فيما بعد في اجتماعات الجامعة العربية .

كما أن الصدام المسلح قد زاد من مشكلات الوضع في شمال اليمن ، خاصة في ظل تزايد قوى المعارضة الداخلية له ، وطرح قضية الوحدة في هذا الوقت سوف يتيح للجنوب فرصة كبيرة للسيطرة على مقدرات دولة الوحدة وتدعيم نفوذها ودورها في المنطقة أما إذا رفض الشمال الاستجابة لدعوة الجنوب ، فإن ذلك سيكون فرصة للجنوب ليلقى على الشمال مسئولية عرقلة الوصول الى هدف تتطلع إليه كل الجماهير اليمنية والعربية كما أن ذلك سيكون ضغطاً لا يحتمله نظام الشمال في ظروفه الحالية . .

وبالنسبة لليمن الشمالي ، فإن قبوله لعرض الوحدة يؤدي به الى أن يتخطى صعوباته الداخلية المؤثرة كما أنه يكسب دعم دول الخليج المؤيدة للوحدة فضلاً عن أنه من السهل بعد ذلك التصدي لأية معارضة داخلية من منطلق أنها تعارض الوحدة وبالتالي يكون هناك عطاء مناسب لتصفيتها ، يضاف الى ذلك أن الوحدة قد تضع نهاية لمعاونة الجنوب للجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة لنظام الحكم في الشمال والتي زادت قوتها في الفترة الأخيرة ولا سيما وأن الجبهة من العناصر المؤيدة للحوار مع الجنوب وقد تؤدي الوحدة الى استبعادها ولو جزئياً[٥٦] .

«قمة الكويت ٢٨ مارس ١٩٧٩م»

للكويت علاقات طيبة مع شطري اليمن ، وتقدم لهما المساعدات الاقتصادية والمالية وساهمت من خلال مؤتمرات القمة اليمنية التي عقدم في الكويت ، وزيارات أميرها لعاصمتي الشطرين ، بهدف حل الخلافات بينهما ، وتقريب وجهتي نظريهما بشأن الوحدة ، وتبنت موقفاً معتدلاً خلال مناقشات الجامعة العربية لاتهام اليمن الديمقراطية بتدبير حادث مقتل المقدم أحمد الغشمي ، رئيس الشطر الشمالي وكانت ترى : أن التشدد في ادانة اليمن الديمقراطية يدفعها الى التوجه بقوة نحود الاتحاد السوفيتي .

وبدعوة من «جابر الأحمد» عقد في الكويت مؤتمر قمة يمنية في الفترة من

٢٨ ـ ٣٠ مارس ١٩٧٩م وهو المؤتمر الذي تمخض عنه اتفاق جديد للوحدة ، وقد افتتح أمير الكويت المؤتمر بقوله : «إن تعزيز الوحدة الوطنية بين شطري اليمن له أكبر الأثر في تحقيق أماني اليمن في التقدم والازدهار والرفاه ، فضلاً عن أنه تجسيد عملي للنوايا الطيبة بين الشطرين ، ورغبتهما في وضع المصلحة اليمنية فوق كل اعتبار كما أنه تعبير عن الشعور الكامل بالمسئولية التاريخية تجاه كل ما يمس سلامة الأمة العربية ، ويؤثر على تضامنها ووحدة صفها[٥٧]» .

وهكذا كان انعقاد افتتاح القمة تعبيراً عن آمال الأمة العربية في تحقيق وحدة اليمنيين اللذين هما في حقيقتهما يمن واحد وشعب واحد وكيان واحد .

كما أضاف سمو الأمير أن تعزيز الوحدة الوطنية بين شطري اليمن سيكون له أكبر الأثر في تحقيق أماني اليمن في التقدم والازدهار والرخاء .

أما الرئيس اليمني الشمالي علي عبد الله صالح فقد أكد في كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن قمة الكويت تمثل حوار الأخوة بدلاً من حوار البنادق ، وأكد التزام بلاده بقرارات مجلس الجامعة العربية وتمسكها بالشرعية العربية التي تشكل أرضية مشتركة لحوار الوحدة الجاد .

وأكد الرئيس اليمني الجنوبي في ذلك الوقت السيد عبد الفتاح اسماعيل في كلمته التزام عدن بالوحدة اليمنية ومفهومها المحدد لها ارتباطاً باتفاقيتي القاهرة وطرابلس وقال :

«إننا نطالب بالوحدة ، ثم الوحدة ، من أجل قيام يمن حر سعيد ومستقل»[٥٨] .

ولم تكن ولادة مقررات قمة الكويت سهلة أو ميسرة ، فقد كان من الصعب الانتقال الى وحدة دستورية في فترة لا تتجاوز الشهر . ومع ذلك فقد نجحت الجهود المكثفة التي قامت بها الكويت مع الوفدين اليمنيين في أن تحقق القمة نجاحاً عملياً في الوصول الى اتفاق من خمس نقاط يحدد البرنامج التنفيذي للخطوات الوحدوية ، وقد وصف سمو أمير الكويت ما تحقق في القمة بأنه خطوة لجعل الوحدة بين الشطرين حقيقة واقعة وقال سموه في الجلسة الختامية للقمة

«منذ اللحظة الأولى شعرت بأن كل جانب يضع حقاً مصلحة اليمن وشعب اليمن في شطري البلاد فوق كل اعتبار ، وأنهما أتيا الى بلدهما الكويت بدافع من الرغبة الأكيدة في التوصل الى التفاهم والتعاون وتحقيق آمال وتطلعات الشعب اليمني الشقيق» واستطرد سمو الأمير قائلاً :

«ان الاختلافات في وجهات النظر بين الأشقاء أمر طبيعي لكن هذا الاختلاف لم يكن بهدف الاختلاف ذاته وإنما من أجل البحث عن أنسب وأفضل السبل للتوصل الى الهدف المنشود والغاية الكبرى ، وهي أن تصبح الوحدة بين الشطرين حقيقة واقعة . ان اتفاقكم هنا على العمل معاً من أجل هذا الهدف المرجو ، وتنقية الأجواء ، والعودة الى أسلوب الحوار المنطقي السليم سيكون له الأثر البالغ على جميع إخوتكم العرب في كل مكان فلقد ظلوا ينتظرون منكم مثل هذا القرار وها أنتم تحققون توقعاتهم وتضربون مثلاً رائعاً في تغليب المصلحة الوطنية التي كنتم دائماً تعملون من أجلها» .

«بيـان قمـة الكويـت»

وقد تميز البيان الختامي لقمة الكويت بعنصرين أساسيين :

(١) أنه نص في ديباجته على تأكيد الالتزام بتحقيق الوحدة بين شطري اليمن كهدف لا مجادلة فيه ، باعتباره الطريق الوحيد لتحقيق طموحات اليمن .

(٢) أنه تضمن خمس نقاط محددة تحدد برنامج العمل الوحدوي ومسئولياته وتعيد الحياة للجان الوحدة التي نصت عليها اتفاقيتا القاهرة وطرابلس بين الشطرين[٥٩] .

وقد تحركت جهود الدبلوماسية الكويتية في المؤتمر في ثلاثة اتجاهات أساسية ، نجحت فيها بدرجات متفاوتة ، وهذه الاتجاهات الثلاثة هي :

(١) تحسين العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية وقد نجحت الكويت في ذلك الى حد كبير ضمن جهود عربية أخرى ، خاصة أن العلاقات السعودية العدنية مرت بفترات من الجفاء والتوتر ، حتى تمت

تنقية أجواء العلاقات بين البلدين ، وأصبح هناك جسر من العلاقات والاتصالات المباشرة بينهما في مختلف المجالات .

(٢) تحقيق المصالحة بين شطري اليمن ، ودعم جهود تحقيق الوحدة بينهما باعتبارها الوضع الطبيعي والمنطقي لصالح الشعب اليمني ككل شمالاً وجنوباً . وقد تحقق ذلك بالفعل وبدرجة كبيرة ، وكان للكويت دور مباشر في ذلك .

(٣) العمل على تحقيق المصالحة بين عدن وسلطنة عمان ، ورغم تعدد جهود الكويت ووساطتها في هذا المجال الى مد الدعوة الى عقد مؤتمر مصالحة في الكويت بين البلدين ، إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن الى نتائج عملية محددة ، وإن كان قد تم بالفعل منع حدوث أي انهيار في العلاقات بين البلدين ، فضلاً عن تهيئة الأجواء لعقد المصالحة المطلوبة عندما تسنح الظروف لذلك[٦٠] .

وقد مرت العلاقات بين شطري اليمن كما أسلفنا بفترات عديدة من المد والجزر الى حد التناقض أحياناً فقد وصل الخلاف بين صنعاء وعدن في بعض المراحل الى حد الاقتتال والمعارك العسكرية ، بينما وصل الوفاق الى مرحلة العمل المشترك لتحقيق دولة الوحدة اليمنية .

لكن الكويت كانت تؤمن دائماً بأن تحقيق الوحدة بين شطري اليمن هو الحل الأمثل لكل مشاكلها سواء السياسية أو الاقتصادية ، فضلاً عن قضايا التنمية الأساسية للبلدين ولذلك كانت وجهة نظر الكويت عندما احتدم النزاع المسلح بين اليمن الجنوبي والشمالي في فبراير ١٩٧٩م أن الحل لا ينبغي فقط أن يتوقف عند تطويق النزاع وحقن الدماء اليمنية بل ينبغي أن يقفز الى وضع الأسس العملية والتنفيذية لتحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب اليمنيين[٦١] .

وقد ساعد الكويت على نجاح اتصالاتها الدبلوماسية في هذا المجال تمتعها بعلاقات طيبة ووثيقة مع كل من صنعاء وعدن فضلاً عن بقية العواصم العربية .

وكان الدور الكويتي لتطويق النزاع المسلح على حدود اليمنين في فبراير ١٩٧٩م

هو أبرز الأدوار العربية على الاطلاق في هذا المجال ، وقد تمثل ذلك في استضافة الكويت لمؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بصورة عاجلة لبحث الاشتباكات اليمنية المسلحة وذلك يوم ٤ مارس ١٩٧٩م وخرج المؤتمر بقرارات محددة لوضع حد للوضع المتأزم ، مع تشكيل لجنة للمتابعة من بعض وزراء الخارجية العرب ومن بينهم نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد كما تم تشكيل لجنة مراقبة عسكرية عربية لمتابعة اجراءات سحب القوات من على الحدود المشتركة ، شاركت فيها الكويت أيضاً .

وإذا كانت القمة اليمنية على أرض الكويت تمثل خطوة أساسية على طريق تحقيق المصالحة بين صنعاء وعدن ودعم المسيرة الوحدوية بينهما - إلا أنها كانت مجرد حلقة من سلسلة طويلة من الجهود الكويتية المستمرة لتحقيق الاستقرار في جنوب الجزيرة العربية باعتباره جزءاً أساسياً من استقرار المنطقة ككل[٣٢] .

وبعد ، فقد استعرضنا خطوات الوحدة اليمنية من عام ١٩٧٢م وحتى عام ١٩٧٩م باعتبار أن هذه السنوات كان نتيجتها اجتماع قمة في القاهرة وآخر في الكويت أما ما جاء بعد ذلك بشأن الوحدة اليمنية فهو مجرد مباحثات وانجازات لما أسفر عنهما هذان المؤتمران . وسنتصدى لاستعراض هذه المباحثات من ١٩٨٠م وحتى الآن في الفصل الرابع بمستقبل الوحدة اليمنية .

وتبقى خلاصة نستنتجها من خطوات الوحدة اليمنية وهي لماذا تسير خطوات توحيد الشطرين بشكل بطيء ؟

من المؤكد أن هناك مجموعة من الأهداف والحقائق المشتركة التي تحتم قيام دولة يمنية واحدة ، فالبلدان تكمن مصلحتهما في معاداة الاستعمار واتباع سياسة عدم الانحياز والابتعاد عن صراع القوى الكبرى ، كما أنهما أحوج ما يكونان الى بناء الاقتصاد المستقل الذي يوفر فرص العمل والعدالة للمواطنين ، والى تخطيط مشترك يمكنهما من استثمار مواردهما وتنويعها ليصبحا معاً وزناً اقتصادياً وسط دول المنطقة التي تتمتع بثروات نفطية ومالية هائلة ، وهما معاً بحاجة الى قوة مشتركة

توفر الأمن والسلامة لحدودهما وتحمي الموقع الممتاز الذي يشغلانه كي لا تصبح الممرات المائية الاستراتيجية التي تقع ضمن حدودهما مرتعاً للأساطيل الكبرى . وهذا بخلاف حاجة الشطرين الى التخلص من الميراث القبلي الثقيل الذي يعيوق نمو وازدهار أحدهما إن لم يكن يؤثر على الاثنين معاً بكل ما يمثله هذا الميراث من تخلف فكري وحضاري . بيد أن هذه القضايا المشتركة التي تحتم وحدة الشطرين بحاجة الى خطوات محسوبة بحيث يلزم مراجعة كل خطوة للأمام بخطوتين للخلف للمراجعة والتأمل والوثب من جديد ، فأي فشل وحدوي جديد قد يؤصل الاحباط الذي أصيبت به الجماهير من جراء فشل التجارب السابقة كما قد يكون سبباً في تهديد استقلال هذا الشطر أو ذاك ويجعله مطمعاً للقوى المعادية[٦٣] .

ثالثاً : مدى تنفيذ خطوات تحقيق الوحدة :

أ : اتفاقية القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٢م .

في اجتماع وفدي اليمن بالجامعة العربية اكتوبر ١٩٧٢م وضحت مواقف الطرفين من خلال المقترحات التي قدمها كل منهما على النحو التالي :

موقف الشمال :

من حيث الشكل : انصهار الكيانين القائمين في كيان واحد ـ أي دولة يمنية واحدة ـ ذات علم واحد . ودمج كل المؤسسات في بعضها البعض ، فيكون هناك جيش واحد وجهاز أمن واحد وسلطة تشريعية واحدة منتخبة انتخاباً حراً ، بجانب سلطة تنفيذية واحدة ، ومؤسسات اقتصادية وثقافية واجتماعية وخدمات واحدة ، بحيث لا يكون على الأرض اليمنية إلا كيان واحد[٦٤] .

من حيث النظام : الأخذ بمبدأ الديمقراطية الواسعة التي تحتفظ في اطارها بكل الاتجاهات والقوى السياسية ، بحيث يترك للجماهير وحدها حق تقييم تلك الاتجاهات .

من حيث الوسائل : تشكيل لجان مشتركة تستهدف بشكل عام دراسة طرق

وخطة توحيد الكيانات القائمة ، وخطة دمج مؤسسات الدولة في مؤسسة واحدة في كل المجالات .

وبعد أن تتم مصادقة المجالس التشريعية على الدستور يعهد بإدارة الأعمال في البلاد في كلا الشطرين الى حكومة مؤقتة تتولى توفير كل الضمانات لعودة كل القوى والعناصر الوطنية الى مواطنها لكي تسهم مع كل الشعب في مناطق مختلفة . وتقوم الحكومة المؤقتة بايجاد المناخ السليم لاقامة حوار فكري حول مشروع الدستور قبل طرحه للاستفتاء العام ، وتتولى أيضاً الحكومة المؤقتة الاعداد لهذا الاستفتاء العام على أن يتم تحت اشراف لجنة الجامعة العربية .

موقف الجنوب :

إن الوحدة ليست أملاً فقط بل هي قضية التقدم والحضارة وخطوة أولى نحو توحيد الأمة العربية كلها . وأشار المشروع في مقدمته الى أن اقتطاع أجزاء من الأراضي اليمنية (عسير ونجران ـ وجيزان وجزر الطير وحانش الصغرى وكوريا موريا) أحد الأسباب التي تعرقل مسيرة الوحدة ، وأن السعودية تتدخل في الشؤون الداخلية لليمن منذ عام ١٩٦٢ م[٦٥] .

ومن حيث المبدأ قرر المشروع ، ضرورة توحيد أراضي اليمن بما فيها المقاطعات المقتطعة ، وحدد عاماً واحداً كفترة انتقالية بقصد تهيئة الظروف المناسبة لشعب اليمن في ممارسة حقه على طريق الديمقراطية ، وأوضح المشروع الخطوط العريضة الآتية :

يتشكل مجلس يمني عال من رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري ومجلس الرئاسة ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر ، ويكون اجتماعه في احدى العاصمتين بالتناوب وتكون رئاسة المجلس بالتناوب واختصاصاته هي :

(أ) بحث جميع الأمور المتعلقة بتوحيد سياسة الحكومتين اليمنيتين في مختلف المجالات وازالة العقبات التي تعترض تحقيق الوحدة الوطنية .

(٢) تكوين مجالس يمنية فرعية لدراسة التفاصيل المتعلقة بتوحيد الحكومتين في جميع المجالات .
(٣) اتخاذ القرارات في المقترحات والتوصيات المقدمة من المجالس اليمنية الفرعية .
(٤) يشكل المجلس الأعلى في أول اجتماع له لجنة دستورية خاصة من ممثلي السلطتين تكون مهمتها اعداد مشروع دستور للدولة اليمنية الموحدة وعرضه على الشعب اليمني للاستفتاء العام .
(٥) تشكيل مجالس فرعية مهمتها توحيد السياسة الخارجية ، وسياسة التعليم والثقافة والصحة والاقتصاد والسياسة العسكرية والتشريعية والاعلامية[٦٦] .
وفي أعقاب دراسة مقترحات الطرف الآخر : قدم كل وفد ملاحظاته على النحو التالي :

ملاحظات وفد الشمال :

إن مشروع الجنوب يسهم بشكل ايجابي في انجاح مهمة لجنة الجامعة العربية للتوفيق ولكنه يأخذ على المشروع المحاذير التي تكررت فيه كمبررات لعرقلة الوحدة وكشروط مسبقة لتحقيقها ، ويرى وفد الشمال أن ذلك يعتبر تشدداً في ظل قضايا وطنية للهروب من مواجهة مسئولية اتخاذ الخطوات العملية الجادة لتحقيق الوحدة الفورية .

كما يأخذ وفد الشمال على مشروع اليمن الديمقراطية اصراره على تصوير المجتمع اليمني كمجتمع متباين في تكوينه وفي نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في شطري البلاد بينما في الواقع هناك انسجام تام وهو السمة التي طبعت الشعب اليمني عبر مئات القرون وأنه لا توجد أية فوارق اجتماعية أو اقتصادية بين أبناء الشعب اليمني الواحد .

ملاحظات وفد الجنوب :

ويأسف وفد الجنوب من ملاحظات وفد الشمال ، لاتسامها بروح الاعتراض والرفض كما يستغرب من اغفاله لمسألة استعادة الأراضي اليمنية المقتطعة .

وبالرغم من اختلاف ادراك الطرفين كما بدا من خلال مقترحاتهما في سبيل الوحدة وملاحظات كل طرف على مقترحات الآخر ، اتفق الطرفان على اتفاقية الوحدة في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م بطرابلس بعد اجتماع للقمة بين رئيسي الدولتين ، ويلاحظ على هذا الاتفاق :

(١) أنه رسم خطوطاً عريضة لما ستكون عليه دولة اليمن الموحد دون الاتفاق على وسائل محددة .

(٢) أن اتفاق الرئيسين اليمنيين على هذا الاتفاق بصورته الفضفاضة جاء موافقاً لجهود الوساطة العربية دون أن يعبر عن رغبة جادة في وضع برنامج زمني للسير في خطوات الوحدة ووضح ذلك أيضاً في تحديد طريقة عمل لجان الوحدة الثمانية[٦٧] .

كان طبيعياً مع تناقض النظامين ، اجتماعياً واقتصادياً ، أن تختلف ردود فعله تجاه اتفاق الوحدة ، ففي صنعاء أبدى مجلس الشورى عديداً من الاعتراضات على الاتفاقية ، وانصبت اعتراضاته على أن الاتفاقية سوف تتيح للنظام في الجنوب أن يوسع من نطاق أفكاره «الثورية» ، بالاضافة الى أن الاتفاقية تتجاهل تعويض التجار الشماليين المؤممة أملاكهم في الجنوب .

وتتفق هذه الاعتراضات والروح الثورية التي أخذت في الانتشار آنذاك وأبرز هذه الاعتراضات تلك النابعة من الخوف بأن الاتفاقية قد تفسح المجال أمام نشاط المنظمات السياسية ، ويوضح أحد المسئولين اليمنيين في الشمال في حديث له «أن كل المنظمات الثورية في شمال البلاد وجنوبه يجب أن تختفي في ظل الوحدة استمراراً لما أكده دستور صنعاء الحالي ، الذي ينص على منع الحزبية منطلقاً من مصلحة البلد ، لأن بلدنا كما تعرفون متخلف وشعبه في الوقت نفسه مسلح ، فلو سمح بالحزبية لما اقتصر الحوار فيه والخلاف على اللسان والقلم بل تجاوزه الى السلاح من أجل هذا منعت الحزبية»[٦٨] .

وعلى نفس النسق يقول الارياني رئيس المجلس الجمهوري «نحن نأمل أن الوحدة ستجعل المتطرفين معتدلين وليس العكس» وبما في ذلك من اشارة واضحة بكون نظام عدن متطرفاً وغير مقبول تطرفه .

ويضيف رئيس مجلس الشورى قائلاً أنه لن يقبل ولن يسمح بقيام أية أحزاب في اليمن الموحد ، والأكثر من ذلك يتنبأ محسن العيني رئيس الوزراء في حديث لراديو صنعاء ٢٦ / ٩ / ١٩٧٢م بأن عناصر أكثر تشدداً منه سوف تأتي الى السلطة بغرض مواجهة الحكم القائم في عدن . ويوضح ذلك صراحة أن الاتفاقية في نظر الشمال لم تكن سوى هدنة مؤقتة لاعادة الكرة مرة أخرى في مواجهة نظام عدن . ويبرر هذا المعنى المسئولون اليمنيون : «أن الشمال هو الأقدر والأقوى على حسم الأمور» ويشير الأرياني الى نفس المعنى قائلاً : «بأن عدن ليست جادة في تحقيق الوحدة اليمنية ، وأن هذا الانفصال غير مقبول ولن يستمر طويلاً وربما يلجأ الشمال الى القوة لأن الحق معه» .

وهذه الرؤية من قبل صنعاء دفعت أحد الباحثين الى تحديد سمة الحكم في صنعاء في علاقاته مع الجنوب ، بوجود عقدة استعلاء وتحكم تميز الحكام في الشمال حيث أنهم يمثلون الأكثرية السكانية والجماهيرية وأنهم يحكمون اليمن الحقيقية والوطن بينما لا تمثل الجبهة القومية غير الأقلية السكانية والجماهيرية ، وغير تلك المساحة الجغرافية القليلة الامكانيات والشحيحة الموارد ، مما يجعل مساواتها بالجبهة الوطنية في الشمال التي تهيمن على المنطقة الخصبة في البلاد الكثيرة الامكانيات ، والقابلية الزراعية والاقتصادية أمراً غير وارد[٦٩] .

أما في الجنوب فقد تحدد ادراك اتفاقية الوحدة بمضمونها التاريخي في كونها لا تتيح التراجع عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت في اليمن الديمقراطية والمتعلقة بالاصلاح الزراعي والتأميم كما أن مسألة تعويض التجار الشماليين غير قابلة للنقاش ، وإن النظام في ظل دولة الوحدة ينبغى أن يكون وطنيا ديمقراطيا ومعاديا للاستعمار .

يعبر عن ذلك الرئيس سالم ربيع على في خطابه في ذكرى الاستقلال

١٩٧٢/١١/٣٠ م «أن اتفاقية الوحدة جاءت لتفوت الفرصة على الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة في يمننة الحرب وتحقيق الأهداف المعادية لليمن وشعبها» .

وحسب تعبير رئيس الشطر الجنوبي على ناصر محمد فان الوحدة اليمنية كي يفهمها الشعب والشعوب العربية لا تعني العودة إلى الماضي البغيض باوضاعه وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة ، ولكنها تستهدف تطوير حياة الشعب اليمني وتقدمه بعيدا عن كافة اشكال التبعية واحداث التحولات الاجتماعية لمصلحة غالبية الشعب اليمني وبالتالي فإن الاجراءات الثورية التي تمت في اليمن الديمقراطية في الداخل وفي السياسة الخارجية لن يحدث بشأنها أي تراجع ، لقد تضمنت اتفاقية الوحدة بين الشطرين حماية مكاسب الثورة مما يجعل التراجع عنها خيانة وطنية[٧٠] .

وفي مواجهة دعاوى الشمال بمواجهة عدن بالقوة من خلال توثيق العلاقات مع القوى الاقليمية والدولية تقول صحيفة صوت العمال العدنية ١٩٨٣/٣/١٨ م :

«ان التصريحات التي تشيد بدور أهمية التقارب مع القوى الأجنبية ليس لها مكان وسط الشعب اليمني الذي قدم أعظم التضحيات من أجل الوحدة وضد مؤتمراتها ، وأن تلك الأصوات التي تمجد هذه القوى الأجنبية وتسبح بحمدها تلتقى في عدائها للشعب اليمني مع عدو الشعب اليمني الأول في وحدته وتقدمه» .

يوضح هذان الموقفان المتناقضان من قضية الوحدة ، أن الاتفاقية المنعقدة في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ م لم تساعد على تقريب موقفى الطرفين بل صار كل فريق يحاول أن يجعل من قبول الطرف الآخر للاتفاقية بصورتها الفضفاضة مقدمة لقبول موقعه الطبقى ورؤيته السياسية وهو ما أدى إلى عودة مظاهر التوتر والتنافر في العلاقات والحرب الاعلامية .

ونستخلص من ذلك أن البيان الذي صدر عن اجتماع طرابلس قد ذلل

العقبات الا أنه لم يذلل الصعاب ، ومن بين هذه الصعاب ايجاد الصيغ الملائمة للعلاقات الاشتراكية والنظام الديمقراطي ، حتى يمكن أن تطبق على أرض الواقع اليمني بسهولة . كذلك فإن المعارضة ، لا تزال تتقدم بمطالب وتضع شروطاً :

ولعل من ابرز المعارضين[٧١]

أولا : الجبهة الوطنية المتحدة التي يتزعمها عبد القوى مكاوي وتضم عددا من السلاطين الذين ابعدوا اثناء الاحتلال البريطاني وتدور وجهة نظر الجبهة في النقاط التالية :

(١) وضع حد للسيطرة الشيوعية في الجنوب .

(٢) الافراج غن كل السجناء السياسيين في الجنوب الذين يقدر عددهم بنحو ٢٠ ألف سجين .

(٣) اعادة جميع العسكريين ورجال البوليس والموظفين الذين طردوا من وظائفهم الى اعمالهم .

(٤) اعادة كل الممتلكات التي صادرتها السلطات في الجنوب إلى أصحابها .

(٥)يجب أن تسبق قيام الوحدة خطوات تمهيدية قبل الموافقة النهائية على الاجراءات الخاصة بالوحدة اليمنية .

(٦) يجب اجراء استفتاء في الشمال والجنوب لانتخاب مجلس رئاسة يتألف من رئيسي ونائبي رئيس خلال ثلاثة أشهر من مؤتمر القمة ويجب أن تشكل لجنة يتفق عليها من بعض البلدان العربية لتشرف على الاستفتاء لضمان حياده ، ثم يشكل مجلس الرئاسة حكومة انتقالية تجرى انتخابات عامة خلال ستة أشهر ، لاختيار مجلس دستوري لليمن كله ويجري بعد ذلك اختيار حكومة جديدة من أعضاء هذا المجلس .

ثانيا : تنظيم القوى الوطنية ويرأس التنظيم عبد الله الأصبح الوزير في حكومة صنعاء وتتهم حكومة عدن هذا التنظيم انه يحاول اعادة السلاطين الى أرض اليمن ، الا أن تنظيم القوى الوطنية يرى أن السلاطين لا يشكلون حلفا داخل التنظيم وهم لا يقدمونهم للشعب كبديل عن الحكم القائم ، بل إن

قضيتهم لا تعدو كونها قضية انسانية تلزم المعارضة بتأمين سلامتهم وعودتهم إلى اليمن كمواطنين عاديين .

ومن بين الصعاب التي يمكن أن تواجه الحكم في الدولة الجديدة : المذهب الديني ، فاليمنيون في الجنوب ينتمون أساسا إلى الشافعية ، بينما أهل اليمن الشمالية زيديون قبليون . كذلك فان هناك عدة آلاف منفيين من اليمن يوجدون في الشمال والجنوب ، وهم يعارضون الحكم سواء في الشمال أو في الجنوب ، كلٌ حسب وجوده على الارض التي هاجر اليها[٧٢] .

ب : ما بعد صعود المؤسسة العسكرية في الشمال :

مثل صعود المؤسسة العسكرية على رأس المؤسسات السياسية في الشمال نقطة جديدة للعلاقات بين البلدين ، ولطبيعة الادراك المتبادل ، فقد ساعدت العلاقات الشخصية بين رئيسي الدولتين المقدم ابراهيم الحمدي في الشمال وسالم ربيع علي في الجنوب على تخفيف حدة المعارضة من قبل الطرفين لبعضهما البعض .

ففي تصريحات الحمدى يؤكد على أن ظروف شطري اليمن واحدة ومشاكلهما الاقتصادية والاجتماعية واحدة والتكامل بينهما صريح وواضح ، وأيا كانت طبيعة النظام في الشمال أو في الجنوب فاليمن واحد في كلا الشطرين . ويزيد تلك المعاني تفصيلا في حديث آخر[٧٣] .

إن الوضع في اليمنين نتاج لـ ١٣٩ سنة من الاستعمار في الجنوب ويماثلها حكم متخلف في الشمال وقد سحب هذا نفسه على الوضع في الشطرين .

أما الوحدة فاننا نعالجها بهدوء وترو دون الاستعجال حتى لا تأتي الايام بأية نكسات جديدة والعلاقات مع الرئيس سالم طيبة ، وهناك لجان مشتركة لدراسة صعوبات الوحدة بين البلدين كما هناك اتفاق على تدريس كتاب واحد للتاريخ اليمنى ليصبح الجيل الجديد مرتبطا بالماضى في كل مراحل التعليم في الشمال

والجنوب واتفق على وجود تكامل في كثير من المشروعات الاقتصادية ونأمل أن تكون هذه الخطوة دافعة للوحدة الحقيقية بين البلدين[٧٤] .

وللوهلة الأولى ، تتأكد اختلاف ادارك قادة صنعاء الجدد عن سابقيتهم حيث تنخفض نبرات استعلاء الشمال على ابناء الجنوب وتظهر الاشارة الى ضرورة التعاون مع الجنوب لدفع قضية الوحدة .

ان مبادرات الحمدى الطيبة ، تجاه الجنوب أدى إلى نشأة ادراك جديد لدى زعماء الجنوب باعتبار أن نظام حكم الحمدي يعد خطوة سياسية الى الأمام لاجراء تغييرات اصلاحية ليبرالية وضرورية في بنية الدولة السياسية والاجتماعية وتحديث المجتمع الشمالي عموما واستكمال استقلال البلاد ، وايجاد مناخ أكثر مواتاة للمضى على طريق الوحدة اليمنية[٧٥] .

وفي سياق هذا الادراك العام يصرح الرئيس سالم ربيع على ، في اثناء مؤتمر القمة العربي بالقاهرة ١٩٧٦ م[٨٦] :

«أن الظروف الراهنة قد هيأت لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ م ، أفضل العلاقات بين شطري اليمن الأمر الذي أتاح للجان الوحدة المشتركة أن تنجز أعمالها» . .

وكان ذلك موافقا للروح الطيبة التي سادت الجنوب تجاه الشمال وعبر عنها خطاب الاستقلال ٣٠ نوفمبر ١٩٧٤ بعد مضى أقل من خمسة أشهر على تولي الحمدي مقاليد الحكم في صنعاء[٧٧] .

جـ : اتفاقية الكويت ١٩٧٩ م

بعد مقتل المقدم الغشمي ، تحول الرئيس على عبد الله صالح والنظام في صنعاء إلى ضرورة مواجهة الحكم القائم في الجنوب ، وقابل ذلك تطرف من الجنوب بسبب عزلته العربية ، وهو ما دفع الى المواجهة في فبراير ، مارس ١٩٧٦ م ومرة ثانية يدخل الطرفان بعد جهود الوساطة العربية في مباحثات لاتمام الوحدة اليمنية . وهنا يلاحظ :

(١) أن اتفاقي القاهرة وطرابلس ١٩٧٢ م ، واتفاق الوحدة ـ الكويت ١٩٧٩ م قد جاءت كلها بعد صدامات مسلحة تبعتها جهود وساطة عربية قبلتها حكومتا اليمن ، وأن المشروع الوحيد للوحدة الذى جاء عبر مبادرة يمنية خاصة قد أجهض بمقتل الحمدي رائد تلك المبادرة .

(٢) أن اتفاق القاهرة تناول بتفصيل واضح المبادىء والأسس التي تقوم عليها الوحدة اليمنية في حين اقتصر اتفاق الكويت ١٩٧٩ م على تناول الخطوات التنفيذية لتحقيق الوحدة في ظل الأسس والمبادىء السابقة ويتضح ذلك من :

(أ) أن الاتفاق حدد مدة زمنية وهي أربعة أشهر لانتهاء اللجنة الدستورية وهي مشكلة من عدد متساو من ممثلي الدولتين من وضع مشروع دولة الوحدة في حين أن اتفاق القاهرة كان يحدد سنة لانهاء اللجان بما فيها اللجنة الدستورية من مهامها «المادة ٧ من اتفاق القاهرة» .

(ب)أن الاتفاق تضمن وسيلة محددة للمتابعة ، وفي فترات زمنية محددة أيضا ، وذلك عندما نص في البند (٥) على أن يتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة انجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال اللقاءات الشهرية على مستوى القمة . التي إذا تمت بانتظام فسوف تسهم الى حد بعيد في تذليل الكثير من الصعاب التي تواجه الجانبين[٧٨] .

ان قبول حكومتي صنعاء وعدن لربط اتفاقية الكويت ١٩٧٩ م باتفاقتي القاهرة ـ طرابلس ١٩٧٢ م يدفع الى القول أن موقف كلا النظامين بالرغم من التغيرات السياسية والاجتماعية التي مرابها طوال الفترة الماضية ظل على حاله تجاه قضية الوحدة ، من حيث أهميتها لكلا الطرفين مع اختلاف وسائل بلوغ ذلك الهدف المشترك ويتضح ذلك من تصريحات المسئولين في كلا النظامين بتأييد الاتفاقية في مواجهة الاعتراضات الداخلية عليها حتى أن عبد الفتاح اسماعيل يعلن في التاسع والعشرين من مارس ١٩٧٩ م ومع انعقاد مؤتمر القمة مع رئيس اليمن الشمالي بالكويت استعداده الكامل لتقديم استقالته كي يتيح للمقدم على

عبد الله صالح رئيس اليمن العربية أن يصبح رئيسا لليمن الموحد لتخطي العقبات التي تقف حائلا دون توحيد شطري اليمن .

وفي حديث للرئيس على عبد الله صالح بعد توقيع اتفاقية الكويت يؤكد على حتمية الوحدة بين الشطرين وضرورة مواصلة الحوار القائم .[٧٩]

وفي هذا الصدد يلاحظ أن مشروعي الوحدة ١٩٧٢ م ، ١٩٧٩ قد ركزا على الأبنية السياسية والشكل الدستوري وما يتبعه دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية التي تتطلبها عملية الوحدة والاندماج خاصة على ضوء التنافر الحاد الذي يشهده مجتمعا اليمن . ويعلق المقدم الحمدي على ما يقف دون انجاز تلك القضية الوطنية والقومية حتى الآن في اجتماع قعطبة بأن كل مخلفات الماضي التي تسببت في انفصال اليمن وحاولت وما زالت تحاول تعميق هذا الانفصال هي : الاستعمار الجديد والقبلية البالية ، وهذا الأمر الذي دعانا والرئيس سالم ربيع إلى أن خططنا في مواجهة مسئولياتنا التاريخية فنحن زائلون ولا شك واذا كان الشعب موحدا بالفعل ، واذا كانت الوحدة السياسية بين الشطرين مصيراً حتميا فلماذا لا نعجل بانجازها .

ومن هنا كان حرصنا على تشكيل مجلس رئاسة يضم المسئولين عن التخطيط والسياسية والاقتصاد والجيش ، للاجتماع كل ستة شهور لمتابعة «برمجة» خطوات اعادة الوحدة ، وتذليل كل ما يعترضها أولا بأول[٨٠] .

ويضيف المقدم الحمدي على مدى وقف النفوذ القبلى أمام انجاز خطوات الوحدة قائلا منذ فترة التقيت بالشيخ عبد الله الأحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد ، ومعه العميد السابق مجاهد أبو شوارب وقدمت مطالب من جانبهما ، والنظام في صنعاء قام بحركته التصحيحية ليستجيب لمطالب واماني الشعب اليمنى في الوحدة والتقدم والانفتاح على روح العصر لا للقبول بفرض الوصاية على الشعب أو على النظام[٨١] ويضيف الحمدي حول ما يهدد الوحدة الوطنية والاستقرار الذي يشهده اليمن من انها ما زالت حتى الآن تعتمد في سد العجز في الميزانية العامة للدولة على المساعدات الخارجية .

فمن هنا نستخلص من اقوال الحمدى بأن الماضي بمخلفاته الامامية والاستعمارية والقوى القبلية بقيادة كبار شيوخها عبد الله الاحمر شيخ قبائل حاشد الذي وضع شروطا ومطالب تفرض الوصاية على الشعب وعلى النظام . أضف إلى ذلك الاقتصاد والعجز الكبير في ميزانية الدولة كل هذا يقف دون انجاز أي خطوة من خطوات الوحدة حتى الوقت الحاضر وسنتعرض لهذه ألعوائق بشيء من التفصيل في الفصل الثالث ولكن اردنا هنا أن نذكر فقط اسباب عدم نجاح خطوات الوحدة حتى الوقت الحاضر .

ولا شك أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي لها تأثيرها الكبير في عدم انجاز خطوات الوحدة فالحرب تارة وبعدها يبحث مشروع الوحدة ، ثم يأتي فراغ كبير يمتد حتى ١٩٧٩ م لم تبحث خلاله مشروعات الوحدة ، وبعد ذلك الاغتيالات السياسية والصدام المسلح في ١٩٧٩ م مرة أخرى وبعدها اجتماع في الكويت لوقف الصدام والاتفاق على بحث مشروع الوحدة ، ويعلق الدكتور الارياني على ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بين الشطرين فيقول : لا شك أن الفراغ السياسي في أي مجتمع يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ومع ذلك ليس هناك استقرار سياسي مطلق في الشطر الجنوبي ، نحن نعرف التغيرات والتحولات التي تحدث لكنها في الشطر الشمالي أكثر نظرا للفراغ السياسي ولم يسد الفراغ السياسي في الشطر الشمالي الا بقيام المؤتمر الشعبي العام في ١٩٨٢ م والاتفاق على الميثاق الوطني[٨٢] .

ويضيف الدكتور الأرياني أنه بالنظر لنصوص دستوري الشطرين أو برنامج الحزب الاشتراكي اليمني والميثاق الوطني لمؤتمر الشعب العام في الواقع من الناحية السياسية والنظرية الشطران يسيران في اتجاهين غير متوازيين : الشطر الشمالي يتبنى في الحكم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، في الشطر الجنوبي يتبنى الديمقراطية المركزية وهي لا تقر مبدأ الفصل بين السلطات .

في الشطر الشمالي النظام الاقتصادي أقرب إلى النظام الحر بالرغم من أن القطاع العام ما زال هو العنصر الرئيسي أما في الشطر الجنوبي فإن النظام

الاقتصادي هو نظام الاشتراكية العلمية الذي يجعل القطاع العام هو الأول ويسمح بنشاط محدود للقطاع الخاص في هذين المجالين ومن يطلع على دستوري الشطرين أو برنامج الحزب الاشتراكي والميثاق الوطني يشعر صراحة أن التوجيه ليس واحدا وهو أمر فاضح لا يمكن نكرانه . ومن يراجع خطط التنمية في الشطرين ومنجزاتها يجد أن الشطرين ما زالا دولتين ناميتين تعتمدان على القطاع الخارجي على المعونات ، على القروض ، على تحويلات المغتربين ، على الواردات من السلع من الخارج . لم يحدث تغير جذري لا في هيكل الاقتصاد في الشطر الشمالي ولا في الشطر الجنوبي ، حدث تغير في الشطر الجنوبي من ناحية الملكية ، أممت قطاعات التجارة ، وبعض الصناعات ، وجاء الاصلاح الزراعي ، وقانون الاصلاح الزراعي الذي حصر الملكية بخمسين فدانا مثلا ، وهو أمر لا يوجد في الشطر الشمالي . لكن من الناحية العلمية تجد أن المبررات الموضوعية حتى لبعض الاجراءات التي تمت في الشطر الجنوبي بعد خمس عشرة سنة لم تؤد إلى نتيجة جذرية تجعل الشطرين متباينين تباينا تاما بالرغم من هذه الاجراءات لا شك أن الهيكل الاقتصادي في الشطر الجنوبي غير رأسا على عقب ولكن عندما تلاحظ الأرقام ودور القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط وغيره تجد أن الشطرين ما زالا متشابهين تشابها كبيرا ، وعامل الزمن خطر على الوحدة اليمنية ولذلك كلما استعجل المسئولون في الشطرين لتحقيقها تجنبا تباعُد الشعبين تباعدا فكريا واقتصاديات واجتماعيا[٨٣] .

كذلك لا شك أن الماضي بسلبياته من سيطرة العثمانية إلى استعمار بريطاني قد أثر تأثيرا كبيرا في وجود عائق دون إنجاز خطوات الوحدة حتى الآن وفي ذلك يقول الدكتور أحمد محمد الاصبحى وزير خارجية الشطر الشمالي : العوائق في الحقيقة ليست من صنع الشعب وليست من صنع الحاضر وإنما هي من صنع استعمار جاثم على أرضنا في الشطر الجنوبي ومن صنع أيضا الحكم الاستبدادي الكهنوتي المتمثل بحكم ال حميد الدين لعشرات السنين هذا بما اتصف به من الظلم ومن الطغيان ومن العزلة كان أهم عوامل الفرقة التي عاقت بالفعل تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب ، ولكن الآن بعد أن تحرر الشطر الجنوبي من

الاستعمار وبعد تحررنا من الظلم والاستبداد المتمثل بحكم آل حميد الدين وتمثله ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م حينما قامت هذه الثورة كان من أهم احداثها وأولى اهتماماتها إعادة الوحدة اليمنية وبالتالي لن تكون هناك عوائق ولكن عامل زمني والعامل الزمني يأخذ وقته ، ولكن لن يطول بإذن الله لأننا قد خطونا خطوات وحدوية وعملية في شتى المجالات منها الاقتصادية والثقافية والتربوية والتنموية وقد شهدت هذه المجالات في الفترة الأخيرة مجالات تطبيقية في الواقع وإن شاء الله سيكون أمل اعادة الوحدة قريبا ، ويعقب الدكتور الاصبحى على سؤال عمّا إذا كانت القبائل تعيق انجاز خطوات الوحدة فيقول : ليست هناك عوائق قبلية ، لأن كلمة القبيلة هي موجودة في كل الجزيرة العربية والقبيلة أصل ولكنها ليست نظام وليس هناك نظاما للمفهوم القبلى حتى أنه يكون عائقا في الشمال أو في الجنوب على الاطلاق[٨٤] .

ويتفق الدكتور عبد العزيز الدالي وزير خارجية الشطر الجنوبي مع الدكتور الاصبحى في وجود عوائق ومخلفات استعمارية وقفت دون إنجاز خطوات تحقيق الوحدة فيقول في ذلك : بلا شك توجد بعض الصعوبات عند إعادة تحقيق الوحدة ففي تجربتنا في اليمن لا شك أن الامامة والاستعمار البريطاني لعبا دوراً كبيراً جدا ساعدا على تمزق الشعب اليمني وتركا آثارا كبيرة لا زلنا نعاني منها ولا شك أن ازالة ما تركه الاستعمار والامامة من آثار وأيضا مسألة إعادة تحقيق الوحدة ليست بالسهولة ولن تتحقق مثلا بجرة قلم لأن خلال السنوات الطويلة تركت الاوضاع السابقة بعض الظروف التي نحن بحاجة إلى معالجتها بشكل أو بآخر ونحن لا بد أن نضع أسسا سليمة تكون مرتكزا قويا لتحقيق وحدة حتى لا تنتكس . ومثل هذا لا شك أنه يواجه بعض الصعوبات ولكن هذه مسألة طبيعية يجب أن لا تثنينا اطلاقا عن المضي قدما في العمل من أجل تحقيق وحدة الشعب وإعادة وحدته اليمنية[٨٥] .

كذلك كان من العوامل التي وقفت دون تحقيق الوحدة اليمنية حتى الآن تشكيل لجان الوحدة اليمنية التي كونت بعد اتفاق القاهرة ١٩٧٢ م حيث تأخرت في عملها ولم تبدأ به الا في عام ١٩٧٥ م ، وكان سيرها بطيئا[٨٦] . والفترة من

١٩٧٥ م حتى الآن لا شك فترة ضئيلة لبحث مشروع وحدة اندماجية تتوقف عليها مصلحة شعبين وكذلك في نفس الوقت فأن للعامل الزمني دوره كما صرح المسئولون اليمنيون ولكن ما حقق حتى الآن في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها هو خطوة ايجابية للامام بشأن تحقيق الوحدة .

ونستخلص مما سبق عرضه أن جميع ما صرح به المسئولون اليمنيون كان عائقا في سبيل تحقيق منجزات الوحدة حتى الآن .

وثم تعليق أخير نعقب به على هذا الموضوع وهو أن الشعب اليمني شعب موحد وإن اختلفت أنظمة الحكم فهو شعب واحد من البداية ولكن ما يتم بحثه بين المسئولين هو بشأن الغاء الحدود المصطنعة بينهما ووضع خطة لاعادة تحقيق وحدة اليمن التاريخية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي هذا يقول الرئيس الحمدي في ١٧ يونيو ١٩٧٦ م : إن الشعب اليمني موحد كشعب وفي نظامين سياسيين وليس من السهولة بعد ١٣٩ عام أو ما يقرب من هذا من الاستعمار في الشطر الجنوبي من الوطن ومن الحكم الامامي المنغلق في الشطر الشمالي أن يأتي في لحظة وأخرى فتمر الأمور . وكما أنه لم يكن في هذا الوقت الزمني الطويل أي شيء ، ولذا فيجب أن لا نكون مبالغين في عواطفنا حول هذا الموضوع ونقول أن الوحدة ستحقق بمجرد بيان أو قرار أو أوامر ولذا لا بد من وجود تكامل وهذا التكامل لا بد له من وقت زمني مع هذا الوقت الزمني تصل الامور إلى أن تكون الوحدة حقيقة قائمة وفي تقديرنا أنه إذا لم نستطع في أيامنا أن نحقق الوحدة فعلى الأقل لا نعمق الانفصال ويضيف قائلا ولا شك أن هناك ناس يكونوا ضد الوحدة اليمنية ولكنهم يزايدون وقد يوجد ناس ضد الوحدة العربية وحتى ضد توحدها أمام أعداءها ولكنهم أيضا يزايدون ومن هذا المنطلق نحن نبرأ الى الله أن نكون مزايدين[٨٧] ويقول فيما تم انجازه حتى ١٩٧٦ م أن هناك لجان تعمل في مختلف المجالات لتضع تصورات مشتركة وتقرب فيما بينها وهذه اللجان تعمل لكن ضمن برنامج زمني يتيح لها الفرصة أن تؤدي هذا الواجب ، ويكفي الآن أن اللجنة الاقتصادية من الشطرين مجتمعة في عدن ، ولكن هذا لا يعني أنه بمجرد انتهاء اللجنة من اعمالها أن تعلن الوحدة ، نحن

حاولنا أن نكون صادقين مع أنفسنا فلا نحب أن نتحدث بأشياء ليست حقيقية[٨٨] .

وستشهد السنوات القادمة باذن الله قيام هذا الكيان اليمني الموحد حيث أن هذا الشعب يرى في الوحدة مصيره وقدره والشعب اليمني مؤمن ايماناً راسخاً بالوحدة اليمنية ويعتبرها مصيره وضمان لمستقبله فبالوحدة في المراحل السابقة أقام الشعب اليمني الحضارات وبدونها عانى الكثير وبها عن قريب إن شاء الله سيبنى مستقبله الزاهر[٨٩] .

رابعا : محاولات التقريب بين مواقف النظامين :

(١) السمات المميزة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجمهورية العربية اليمنية .

على الرغم من أن شطرى اليمن يصنفان ضمن الدول الأقل نموا في مجموعة الدول النامية الا أن درجة التخلف التي كان يعيشها الشطر الشمالي عند قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ م لم يكن لها مثيل يضاهيها في الوطن العربي بأسره وربما في دول العالم الثالث كله ، وعند قيام ثورة سبتمبر اندفعت البلاد لتقاتل على جبهتين الأولى كانت الدفاع عن الثورة والجمهورية وقد اعطيت الاولوية بالطبع على الجبهة الثانية وهي جبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذلك فلم يكن مستغربا أن الشطر الجنوبي عندما نال استقلاله من نير الاستعمار البريطاني بعد ست سنوات من قيام ثورة سبتمبر كان أفضل حالا في جميع المجالات التنموية سواء منها التنظيمية أو الادارية والمالية أو التعليمية أو الصحية فقد ظل الشمال مكثفا جهوده في جبهة القتال دفاعا عن الثورة والجمهورية حتى تمت المصالحة الوطنية عام ١٩٧٠ م ، ومع ذلك فقد صدر خلال هذه الفترة «١٩٦٢ - ١٩٧٠» سيل من القرارات الجمهورية والوزارية بانشاء الوزارات والمصالح ومؤسسات القطاع العام والمختلط وصدرت قرارات بتعيين وزراء لها ووكلاء ومديرين عامين ورؤساء مجالس ادارة وصدرت عدة لوائح تنظيمية إلى آخر ذلك من مصطلحات قاموس الادارة الحديثة التي لم تكن الغالبية العظمى من ابناء الشعب تفقهها ، كما لم يكن بعض أولئك الذين كلفوا بالعمل فيها على معرفة

كافية بقواعد ادارتها . وعلى صعيد التخطيط للتنمية صدر في عام ١٩٦٦ م قرار جمهوري بانشاء مجلس الاعمار ولكن دوامة الصراع السياسي التي كانت دائرة آنذاك في المنطقة حولت المجلس إلى حبر على ورق ، ثم صدر في مارس ١٩٦٨ م قرار جمهوري بانشاء المجلس الأعلى للتخطيط وادارته التنفيذية «المكتب الفني» الذي كان أكثر حظا من مجلس الاعمار بفضل خبرة القائمين عليه فقد حاول بلورة المفاهيم التخطيطية الحديثة وجمع الاحصائيات العامة كما أجرى أول مسح صناعي شامل للمنشآت الصناعية التي تستخدم خمسة أشخاص أو أكثر .

لقد انضمت الجمهورية العربية اليمنية إلى عضوية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نهاية عام ١٩٦٩ م ووصلت إلى البلاد أول بعثة اقتصادية تمثل البنك الدولي عام ١٩٧٠ م وبعد دراسة فاحصة للواقع الاقتصادي والاجتماعي توصلت البعثة إلى أن الجمهورية العربية اليمنية تمثل أقصى درجات التخلف بين مجموعة الدول النامية فلم يكن يوجد في البلاد حينئذ سوى ٦٠ ألف طالب في المرحلة الابتدائية بما فيها الكتاتيب التقليدية وعشرين مدرسة اعدادية وأربع مدارس ثانوية أما من الناحية الاقتصادية فإن القطاع الزراعي المتخلف كان يشكل ٧٠٪ من الدخل القومي ويعيش عليه ٩٠٪ من السكان كما لم يزد معدل دخل الفرد السنوي حينذاك على ٨٠ دولارا وكانت أجزاء البلاد تعاني من عزلة شاملة فلم يزد مجموع أطول الطرق المعبدة بالأسفلت على ٤٥٠ كم أما المواصلات السلكية واللاسلكية فقد كان عمودها الفقرى في عام ١٩٧٠ م هو خط التلغراف الذي أنشأته الدولة العثمانية في بداية هذا القرن ، وفي ظل ذلك التخلف الرهيب بدأت الجمهورية العربية اليمنية تتلمس الطريق نحو الثلث الأخير من القرن العشرين فأنشأت الجهاز المركزي للتخلف في يناير عام ١٩٧٢ م بمعونة فنية من البنك الدولي للانشاء والتعمير والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية وكان قد أسس ذلك بأشهر قليلة المكتب المركزي للميزانية بمساعدة من صندوق النقد الدولي .

البرنامج الانمائي الثلاثي «١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ م»

في ظل ظروف اقتصادية صعبة وموارد مادية شحيحة أعد البرنامج الانمائي

الثلاثي . مع ذلك فإن هذا البرنامج يمثل أول تجربة تخطيطية حددت فيها الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني ووضعت اهداف عامة للتنمية واستراتيجيات محددة لتحقيقها وقد حقق البرنامج الإنمائي معظم اهدافه فبلغ معدل النمو الوسطي للناتج المحلي الاجمالي ٧٪ سنويا وتوسعت الخدمات التعليمية واصبح عدد الطلاب والطالبات في مراحل التعليم قبل الجامعة ٢٧٠ الف طالب وطالبة وبلغ عدد طلاب جامعة صنعاء التي أنشئت عام ١٩٧٠ م قرابة ثلاثة الاف طالب وطالبة موزعين على خمس كليات هي التربية والشريعة والقانون وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم والآداب[٩٠] .

الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦ م - ١٩٨١ م)

حققت الجمهورية العربية اليمنية تطورا ملموسا على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة البرنامج الإنمائي الثلاثي مما مهد الطريق لاعداد خطة شاملة للتنمية فكانت الخطة الخمسية الأولى باكورة التخطيط الشامل في البلاد . وقد حققت هذه الخطة أهدافها الرئيسية سواء على مستوى الموارد والاستخدامات أو على مستوى بناء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية . فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل حقيقي قدره ٦,٥٪ سنويا وزادت الموارد من ٦٨٠٠ مليون ريال (١٤٠٠ مليون دولار) في سنة الأساس إلى ١٠٨٣٦ مليون ريال (٢٤٠٠ مليون دولار) في نهاية الخطة .

كما حدث تطور ملحوظ في بناء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتوفير الكهرباء والماء لشريحة واسعة من ابناء الشعب . وتطورت الادارة الحكومية ، فعلى سبيل المثال نما قطاع الصناعات التحويلية بمعدل سنوي قدره ١١,٧٪ وتغير هيكل الانتاج الزراعي فبينما انخفض انتاج الحبوب بنسبة ١٤٪ زاد انتاج الخضروات ٤٣٪ والبطاطس ٧٢٪ والفواكه ٣٥٪ والبقول الجافة ١١٪ .

كذلك حققت الخطة الخمسية الأولى أهداف التوظيف على المستوى الكلي

بل تجاوزت ذلك المخطط لها فقد بلغت الزيادة الفعلية ١٠٢ ألف عامل مقابل ٨٦ ألف وقد ساهم قطاع الخدمات الحكومية وقطاع البناء والتشييد وقطاع الصناعات التحويلية بحوالي ٨٥٪ من هذه الزيادة وذلك يعني أن عدد العاملين في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي قد ارتفع من مليون ومئة ألف عامل عام ١٩٧٦/٧٥ م إلى مليون ٢٠٢ ألف عامل عام ١٩٨١ م .

وأخيرا لا بد أن نشير إلى أن مصادر تمويل مجموع رأس المال الثابت في الخطة الخمسية الأولى والبالغ ١٩,٣٩٦ مليون ريال قد تكون من تحويلات المغتربين اليمنيين والهبات الخارجية بنسبة ٨٨٪ وشكل الاقتراض من الخارج حوالي ٨٪ والتحويلات الخارجية عالية ٣٪ .

الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ م - ١٩٨٦ م)

الاهداف والاستراتيجيات :

حددت متطلبات التنمية في الخطة الخمسية الثانية بالعمل على استغلال الموارد البشرية والطبيعية سعيا للوصول إلى التنمية الذاتية المستمرة والتأكيد على المسئولية الجماعية للمواطنين في عمليات البناء السياسي والاقتصادي للبلاد والحفاظ على المقومات العقائدية والروحية والحضارية للمجتمع وخصائصه الذاتية الأصيلة والعمل على إعادة وحدة الأرض والشعب في الوطن اليمني الواحد ورفع مستوى معيشة الانسان اليمني وتحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية وتحسين مساهمات الدولة في النشاط الاقتصادي وأخيرا المساهمة في خطوات التكامل الاقتصادي الاقليمي والعربي والاسلامي .

أما الأهداف العامة للخطة فقد حددت في العمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للانسان اليمني وتطوير قدراته ومهاراته بتحسين وسائل التعليم والاهتمام بالثروات الطبيعية وتحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة وترشيد الانفاق الاستهلاكي واستكمال بناء الدولة العصرية وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في تحقيق البرامج الإنتاجية وخطط التكامل الإقليمي والعربي والإسلامي كما تركزت أهم استراتيجيات الخطة الخمسية الثانية في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

والتركيز على التعليم والخدمات الصحية وتطوير القطاع الزراعي واستغلال الثروات المعدنية ورفع درجة الاعتماد على الذات وتحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية اقليميا .

حدد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الخطة الخمسية الثانية بحوالي ٧٪ سنويا وذلك يتطلب استثمارا فعليا قدره ٢٩ مليار ريال يمني (حوالي ٧ مليار دولار) من الاستثمارات الكلية خصص منها ٦٦٪ للقطاعين العام والمختلط و ٣٤٪ للقطاع الخاص .

هذا وتجدر الاشارة إلى أن الخدمات الحكومية التي قدرت بحوالي خمسة مليار ومائة وخمسة وستين مليون ريال قد وزعت بنسبة ٤٤٪ للتعليم و ١٥٪ للصحة و ٩٪ للبلديات و ١٦٪ للادارة الحكومية و ٥٪ للشؤون الاجتماعية و ٣٪ للأشغال كما حددت الأهداف الكلية في مجال التعليم بالذات على أمل زيادة عدد الطلاب في مراحل التعليم العام من حوالي ٤٧٠ ألف طالب وطالبة في سنة الأساس ١٩٨١ م إلى ٨٠٠ ألف في نهاية الخطة الخمسية وزيادة عدد طلاب المرحلة الجامعية من ٤٥٠٠ ـ ٥٧٠٠ مع استكمال بقية الكليات التي لم تنشأ بعد في جامعة صنعاء وهي كليات الطب والهندسة والزراعة[٩١] .

التطورات السياسية (١٩٦٢ - ١٩٨٢ م)

تختلف ثورة سبتمبر عن ثورة الرابع عشر من أكتوبر في أن الأخيرة قامت بقيادة تنظيم سياسي له فلسفته الفكرية وصلاته الخارجية مع حركة قومية كانت تعمل على مستوى الوطن العربي وهي حركة القوميين العرب بينما قامت ثورة سبتمبر على عدد من ضباط الجيش الذين ادركوا أن السخط العام والحماس الشعبي الدافق ضد الحكم الامامي هو أكبر ضمانة للنجاح ، ولا أدل على عدم وجود تنظيم سياسي واسع وراء ثورة سبتمبر من أن قادة الثورة لم يترددوا في تسليم مقاليد الأمور سياسيا وعسكريا إلى الزعماء التقليديين الذين قادوا حزب الأحرار اليمنى ودبروا حركة ١٩٤٨ م ضد الأمام يحيى على الرغم من أن هذا التنظيم الذي أعيد تشكيله في اوائل الخمسينيات باسم «الاتحاد اليمني» لم يعد له عند قيام

ثورة سبتمبر دور بارز سوى في صفوف الجماهير في الداخل أو بين الشباب الدارسين في الخارج ولكن الرصيد السياسي لزعماء المعارضة التي نشأت منذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن كان مبررا كافيا لتوليهم قيادة البلاد بعد الثورة مباشرة .

ولم تمض ايام قليلة على قيام الثورة حتى وصلت القوات المصرية لحمايتها ومنذ تلك اللحظة تضاربت الاراء وتناقضت المواقف داخل الصف الجمهوري .

وبعد أن أتخذ الصراع السياسي والعسكري في الشمال طابعا اقليميا ودوليا اصبحت مشكلة سد الفراغ التنظيمي الذي قامت في ظله الثورة قضية ثانوية . ومع ذلك فقد حاول أشهر زعماء المعارضة التاريخية للحكم الامامي الشهيد محمد محمود الزبيرى تشكيل حزب جديد معارض للحكم الامامي مبررا لاستمرار الصراع العسكري وأسماه «حزب الله» طمعا في استقطاب القبائل المعارضة للنظام الجمهوري على أساس ديني ولكن الأستاذ الزبيري اغتيل في ابريل عام ١٩٦٥ م قبل أن يكون لهذا الحزب الجديد أثر يذكر .

كان لحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب تأثير ملموس في صفوف الشباب والمثقفين الذين درس معظمهم في الخارج وفي صفوف بعض ضباط القوات المسلحة والأمن ، ولكن نشاط هذين التنظيمين كان محصورا على المستوى الرسمي وكان البعثيون بالذات مطاردين باستمرار نتيجة للخلاف المصري السوري .

أما حركة القوميين العرب التي تعاونت مع القيادة المصرية في بداية الثورة فانها بحلول عام ١٩٦٦ م كانت أيضا قد أصبحت مطاردة نتيجة لارتباطها الوثيق «بالجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» التي رفضت قرار دمجها مع «منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل» ذلك الدمج الذي كانت تقف من ورائه القيادة المصرية في اليمن . لقد أدركت القيادة السياسية في الشمال أهمية ملء الفراغ السياسي خصوصا بعد أن بدأ جناح حركة القوميين العرب يخفف من تأييده المطلق لكثير من القرارات والمواقف السياسية التي كان أغلبها صادرا بتوجيه من

القيادة المصرية في اليمن «القيادة العربية» ، ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي أوجبت صدور قرار جمهوري في شهر أكتوبر ١٩٦٦ م بتشكيل لجنة تأسيسية لانشاء وتنظيم اتحاد شعبي وتلاه في ١٧ يناير ١٩٦٧ م انعقاد المؤتمر الوطني لما عرف حينئذ بالاتحاد الشعبي الثوري لقد كان الاتحاد الشعبي الثوري في حقيقته واجهة سياسية مصطنعة تسيرها القيادة العربية وعلى الرغم من ذلك فقد لعب هذا التنظيم دورا هاما في تحضير الجماهير ضد اتفاقية الخرطوم التي توصلت اليها المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في شهر أغسطس ١٩٦٧ م ، والتزمت بموجبها الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها من اليمن ووافقت على تشكيل لجنة للوساطة عينها مؤتمر القمة للتوسط بين الجمهوريين والملكيين على ضوء اتفاقية جدة التي وقعها كل من الرئيس عبد الناصر والملك فيصل عام ١٩٦٤ م ، فقد أصدرت الأمانة العامة للاتحاد الشعبي الثوري بيانا رفضت فيه البيان المصري السعودي ، كما أصدر رئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال بيانا أعلن فيه رفض اليمن لاتفاقية جدة ثم عقدت بعد ذلك عدة مؤتمرات شعبية لاعلان رفض الاتفاقية كان أهمها مؤتمر صنعاء (٢/٩/١٩٦٧ م) ومؤتمر الروضة (٣/٩/١٩٦٧) . ومما لا شك فيه أن التنظيم قد ساهم في تحريض الجماهير مما مهد لاحداث ٣ أكتوبر ١٩٦٧ م تلك الأحداث المؤلمة التي تعرضت لها القوات المصرية المرابطة في صنعاء للقتل والتنكيل على يد حلفائها الجمهوريين فأحدثت اعمق جرح في العلاقات اليمنية المصرية منذ قيام ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢ م .

لقد اختفى الاتحاد الشعبي الثوري بمجرد قيام حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م والتي أقصي فيها رئيس الجمهورية وتولى قيادة البلاد مجلس جمهوري مكون من ثلاثة أعضاء وكان القاسم المشترك بين الجمهوريين على مختلف آرائهم وتوجهاتهم هو الدفاع عن الثورة والحفاظ على النظام الجمهوري . وقد اتخذ المجلس الجمهوري قرارا في ٢٤/١١/١٩٦٧ م باعادة العمل بدستور المؤتمر الشعبي للسلام الذي عقد في مدينة حمر في شهر مايو ١٩٦٥ م بعد مقتل الشهيد محمد محمود الزبيري وهذا الدستور ينص على قيام مجلس جمهوري برئاسة رئيس

الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة ويضع بعض القيود على رئيس الجمهورية في اتخاذ القرارات الهامة دون الرجوع إلى المجلس الجمهوري . ولذلك فقد ظل مجمدا على الرغم من صدور قرار جمهوري بالتصديق عليه حتى صدر القرار المذكور الذي الغى بعض مواده وأعطى المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء مجتمعين صلاحيات مجلس الشورى المنصوص عليها في الدستور .

استمر العمل بدستور مؤتمر حمر للسلام منذ نوفمبر ١٩٦٧ م وحتى ديسمبر ١٩٧٠ م عندما صدر الدستور الدائم لليمن الذى ما زال معمول به حتى الآن وقد نصت المادة (٥) من الدستور على أن اليمن كل لا يتجزأ والسعي لتحقيق الوحدة اليمنية واجب مقدس على كل مواطن وسنورد في نهاية هذا البحث ملحق بأهم المواد الأساسية في الدستور الدائم لشطري اليمن نظرا لأهية المقارنة بينهما . على الرغم من النص الدستوري في المادة (٣٧) الذي يحرم الحزبية بجميع أشكالها الا أن ذلك لم يحل دون موافقة الشطر الشمالي اثناء المفاوضات الوحدة التي جرت في طرابلس عام ١٩٧٢ على إنشاء تنظيم سياسي يكون نظيرا للجبهة القومية الحاكمة في عدن وذلك سعيا وراء تطبيق المادة التاسعة من اتفاقية طرابلس التي نصت على ما يلي :

التنظيم السياسي : «ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتخبة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الامامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص باقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية وعلى ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب» وسعيا وراء تطبيق هذا النص حاول الشطر الشمالي خلال النصف الأول من عام ١٩٧٣ م انشاء تنظيم سياسي عرف باسم «الاتحاد اليمني» وأقرت لجنته التأسيسية ميثاق العمل الوطني في شهر ابريل ، وصدرت باسمه صحيفة الاتحاد الاسبوعية ولكن الحقيقة التي لا مفر منها هو أن الاتحاد اليمني قد ولد ميتا نتيجة الانشقاق الواضح في صفوف القيادة السياسية في الشمال وتشكيك بعض الشخصيات البارزة فيها من جدوى السير في طريق الوحدة مع الشطر الجنوبي ما

دام يتبنى الاشتراكية العلمية . ولهذا السبب فإن جميع لجان الوحدة التي شكلت منذ صدور بيان طرابلس قد عقدت اجتماعات منتظمة ما زالت مستمرة حتى الآن ما عدا لجنة التنظيم السياسي فإنها لم تعقد اجتماعا واحدا حتى اليوم لأن الشطر الشمالي لم يستكمل عناصر بنائه السياسي في هذا المجال الا بعد قيام المؤتمر الشعبي العام في أغسطس ١٩٨٢ م .

لقد أدى الانقسام في صفوف القيادة الشمالية الذي بدأ يبرز على السطح منذ فشل القوات الشعبية في تعز والشطر الجنوبي في سبتمبر ١٩٧٢ م إلى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ م التي ألغي فيها المجلس الجمهوري وحل محله مجلس قيادة وعلق الدستور الدائم وجمد نشاط مجلس الشورى الذى تم انتخابه في اوائل ١٩٧١ م وأصبحت السلطتان التشريعية والتنفيذية منوطتين بمجلس القيادة وحده ، ولكن مجلس القيادة لم يتجاهل مشكلة الفراغ السياسي القائم في الشطر الشمالي فجرت محاولة في أوائل عام ١٩٧٥ م لتحويل هيئات التعاون الاهلي للتطوير وهي هيئات تعاونية ذات طابع شعبي ، إلى جهاز سياسي يكون نواة لتنظيم جديد ولكن صرف النظر عنها لأن الهيئات المذكورة كانت يسيطر عليها الحزبيون واستمرت المداولات التي حصرت في نطاق ضيق حتى شهر أكتوبر ١٩٧٥ م عندما صدر قرار مجلس القيادة بانشاء لجنة عليا ولجان فرعية للتصحيح المالي والاداري وكان الهدف من ذلك سياسيا قبل أن يكون تصحيحيا لأن تردد القيادة السياسة في الافصاح صراحة عما تريده أدى فقط إلى إرباك الادارة الحكومية باسم التصحيح . ولم يؤد إلى حدوث أي تغيير إيجابي على الساحة السياسية ومع ذلك فقد كانت اللجنة العليا للتصحيح المالي والاداري أطول المحاولات السابقة عمرا ، وان لم تكن أكثرها نفعا ، فقد استمرت حتى أواخر عام ١٩٨٢ م عندما الغيت اللجنة وآلت ممتلكاتها إلى المؤتمر الشعبي العام وصلاحياتها المالية والادارية إلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة[٩٢] .

الميثـاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام «تجربة جديدة لسد الفراغ السياسي في الشطر الشمالي» :

لا شك أن المؤتمر الشعبي العام الذي تأسس في أواخر شهر أغسطس عام ١٩٨٢ م لا يختلف جذريا عن كل المحاولات التي سبقته لسد الفراغ السياسي في الشطر الشمالي من اليمن . فقد تميزت التجربة بأنها بدأت منذ الوهلة الأولى لتولي الرئيس علي عبد الله صالح رئاسة الجمهورية في يوليو ١٩٧٨ م بالحديث الجاد عن ضرورة ايجاد ميثاق وطني يمثل القاسم المشترك الذي يتفق عليه اليمنيون في الشمال بمختلف آرائهم وتوجهاتهم الفكرية . وشكلت لهذا الغرض لجنة ضمت عددا كبيرا من المثقفين والمفكرين ومن أعضاء مجلس الشعب التأسيسي ومن العسكريين لاعداد تصور عام لأفكار الميثاق الوطني ومضامينه . وتلا ذلك في مايو ١٩٨٠ تشكيل لجنة للحوار الوطني والتهيئة للمؤتمر الشعبي وكلفت اللجنة أن تقوم بتقصي آراء المواطنين وتصوراتهم الفكرية بطرح مشروع الميثاق الوطني عليهم بالاضافة الى اقتراح طريقة مشاركتهم في المؤتمر الشعبي العام ، ويلاحظ أن تشكيل لجنة الحوار الوطني كان شاملا لجميع الفئات العاملة على الساحة السياسية في الشمال وما زالت هذه الصيغة مستمرة داخل المؤتمر الشعبي العام وتكويناته ولعلها المرة الأولى في تاريخ الشطر الشمالي التي يتبلور فيها اجماع مبدئي واقرار عملي بتعددية الافكار والتوجهات والسعى للتعايش معها ، بعد أن وضع الميثاق الوطني بصيغته الأولى سلم إلى لجنة الحوار الوطني المشكلة من خمسين عضوا فناقشته اللجنة نقاشا مستفيضا حتى توصلت إلى اتفاق عام حول الصيغة التي سيطلب الى المواطنين على ضوئها ابداء آرائهم على شكل استبيان عام شمل جميع قطاعات الشعب . وعلى ضوء الاستبيان أعادت اللجنة صياغة المشروع خلال فترة دامت أكثر من سبعة أشهر وقد أقر المؤتمر الشعبي العام الأوّلي الميثاق بعد اجراء التعديلات عليه في دورة انعقاده الأولى في الفترة من ٢٤ ـ ٢٩ أغسطس ١٩٨٢ م وبذلك أصبح الميثاق الوطني دليلا نظريا وقاسما مشتركا للعمل السياسي في الشطر الشمالي كما أصبح المؤتمر الشعبي العام المكون من الف عضو ولجنته الدائمة المكونة من ٧٥ عضوا ومؤتمراته الفرعية التى شملت جميع محافظات

الجمهورية نواة تجمع تنظيمي يضم اليمنين في الشطر الشمالي بمختلف توجهاتهم الايديولوجية وهذه هي أكثر الصيغ التي مرت بها البلاد نجاحا .

ونظرا لاهمية المقارنة بين الميثاق الوطني في الشمال وبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب فإننا نورد هنا أهم الفقرات في الميثاق والمتعلقة بالوحدة اليمنية حيث يؤكد الميثاق على الوحدة الوطنية التي هي اساس الوحدة اليمنية والوحدة العربية قائلا :

«ان الوحدة الوطنية هي القوة التي نواجه بها كل المخاطر التي تهدد كياننا واستقرارنا وسيادتنا الوطنية .

ان الوحدة اليمنية هي قدر شعبنا في شمال الوطن وجنوبه ، وضرورة حتمية لتكامل نموه وتطوره وضمانة لقدرته على حماية كيانه وقدرته على أداء دور فعال ايجابي على المستوى القومي والدولي .

وفي سبيل تجاوز كل التناقضات التي تعوق الوصول الى الوحدة فإن الالتزام بأساليب الحوار الواعي والسعي لتحقيق الوحدة بالوسائل السلمية وتوفير المناخ الديمقراطي الحر النزيه ، الذي يمكن الشعب من أن يقرر بإرادته الحرة شكل الوحدة والأسس الدستورية التي تقوم عليها ، وتمكنه من اختيار حكامه بل إرادته الحرة . . . بعيدا عن أساليب القهر والارهاب والغش والتزوير . وبذلك نكون قد انتهجنا المسلك الطبيعي لاعادة الوحدة اليمنية بمضمونها الديمقراطي المعبر عن ارداة الشعب مستجيبين لارادة الجماهير اليمنية صاحبة المصلحة الأساسية في الوحدة مجتنبين تبعيتها لأي من المعسكرين الكبيرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة» .

ونظرا لأهمية الميثاق بتوجه الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا سنورد أهم بنوده في ملحق مع نهاية البحث .[٩٣]

السمات المميزة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

لم تكن حركة القوميين العرب التي شكل جناحها في جنوب اليمن مركز الثقل في تكوين الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل تنادى بالاشتراكية في بداية نشأتها منذ أوائل الخمسينات ولكنه لم ينته ذلك العقد حتى كانت الحركة قد بدأت تميل إلى الخط الاشتراكي الذي تبنته مصر قبل وبعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في سبتمبر عام ١٩٦١ وقد حرص الرئيس عبد الناصر على تفسير هذا الاتجاه بالاشتراكية العربية لتمييزها عن الاشتراكية العلمية (الماركسية) ولذلك فقد ظلت حركة القوميين العرب تؤكد على منتسبيها طبيعة التناقض بين الفكر الماركسي والفكر القومي الذي تتبناه ومن ثم فلم يكن مستغربا أن يؤكد قحطان الشعبي في دراسته التي أعدها عام ١٩٦١ لتكوين جبهة قومية لتنظم أبناء الشمال والجنوب على ضرورة استبعاد الشيوعيين والانتهازيين وعملاء الاستعمار منها ولكنه أكد على تحقيق الاشتراكية في الاقتصاد وتوزيع الثروة كذلك كانت ادبيات الجبهة القومية منذ نشأتها تؤكد على الاشتراكية بمفهومها القومي فقد جاء في ميثاقها الصادر في ٨ مارس ١٩٦٣ ما يلي (تؤمن الجبهة بأن أية معركة تحررية تقوم يجب أن يسبقها توحيد القوى العاملة ضمن الخط القومي العربي الاشتراكي) وجاء فيه (على المستوى القومي تؤمن الجبهة بوحدة الأمة العربية وضرورة العمل على تجسيد ذلك بالنضال من اجل وحدة عربية اشتراكية) كما جاء في دراسة اعدها فيصل عبد اللطيف الشعبي الذي كان قطب الرحىٰ في تنظيم حركة القوميين العرب داخل جنوب اليمن (ان الثورة تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعي المستغل بواقع اجتماعي تقدمي مغير تماما ينتهج طريق الالتزام بالاسس الاشتراكية للثورة) .

ومما لا شك فيه ان قيادة الجبهة القومية التي تسلمت مقاليد الامور يوم الاستقلال ممثلة برئيس الجمهورية قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبى الذي أصبح رئيسا للوزراء في ابريل ١٩٦٨ وكانت تقف على طرف نقيض من

العناصر التي انجرفت مع جناح الحركة في بيروت بزعامة جورج حبش ونايف حواتمه اللذين تبنيا الاشتراكية العملية والمادية الديالكتيكية واسسا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في عام ١٩٦٧ ، ولم تكن الاجراءات التي اتخذتها القيادة السياسية في عدن بعد مؤتمر الجبهة في زنجبار الذي عقد في مارس ١٩٦٨ الا لمنع الماركسيين من الوصول إلى السلطة .

أكدت الجبهة القومية بعد توليها السلطة في الجنوب على ضرورة تطبيق الاشتراكية وكان أول اجراء اتخذ في هذا الاتجاه هو اصدار قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٦٨ الذي جعل الحد الأقصى للملكية خمسة وعشرين فدانا في الاراضي المروية وخمسين فدانا في الأراضي البعلية .

ولكن المؤتمر الرابع للجبهة القومية لم ينعقد في زنجبار في مارس ١٩٦٨ إلا وقد أصبح الخلاف جليا بين الجناح المعتدل بزعامة قحطان الشعبي وفيصل عبداللطيف والجناح الماركسي بزعامة سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل اللذين تمكنا من اقناع المؤتمر بتبني وجهة نظرهما مما اضطر رئيس الجمهورية إلى الاستعانة بالجيش بعد انفضاض المؤتمر لمنع تطبيق قراراته وقد اعيد تشكيل الحكومة بعد ذلك بهدف ابعاد مؤيدي الجناح الماركسي الطائش كما كان يسميهم عبد اللطيف وقد فر عدد من أنصار اليسار إلى الشمال وكان في مقدمتهم سالم ربيع على وعبد الفتاح اسماعيل .

بعد مرور عام تقريبا على تعطيل مقررات زنجبار اسفرت الوساطة بين جناحي الجبهة عن عودة سالم ربيع على وعبد الفتاح اسماعيل وحلفائهما إلى عدن وقد نجحوا بعد أسابيع قليلة من عودتهم في الإطاحة برئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في يوم ٢١ يوليه ١٩٦٩ وايداعهما في السجن وقد اعدم فيصل عبداللطيف فيما بعد ، أما قحطان فقد بقي مسجونا لعدة سنوات ثم نقل الى منزله ومنع من مغادرته حتى توفي عام ١٩٨١ .

تولى رئاسة مجلس الرئاسة الذي انشىء بعد حركة ٢٢ يونية سالم ربيع علي وعين عبد الفتاح اسماعيل امينا عاما للجبهة القومية وبدأت القيادة الجديدة في

تطبيق مقررات زنجبار بل ذهبت إلى ما هو أبعد منها فقد أممت البنوك والشركات والمصانع وحصر النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات بشركات مملوكة للدولة كما عدل قانون الاصلاح الزراعي واصبح الحد الأقصى للملكية عشرين واربعين فدانا في الأراضي المروية والبعلية بالتريب واسست مزارع الدولة والمزارع التعاونية على غرار ما هو قائم في الدول الاشتراكية ، كما حصرت جميع المبادلات التجارية بما في ذلك بيع المنتجات النباتية والحيوانية والسمكية ضمن مؤسسات تابعة للدولة . وبعد صدور آخر القرارات الاشتراكية وهو تأميم المساكن والفنادق والدكاكين ودور السينما اصبحت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مطلع عام ١٩٧٢ أول دولة عربية تطبق مبادىء الاشتراكية بحذافيرها .

كذلك صاحب هذه التغيرات الجذرية في القطاع الاقتصادي تغييرات اجتماعية مماثلة فقد صدر العديد من القوانين المنظمة للعلاقات الاجتماعية وحصلت المرأة على حقوق متساوية مع الرجال واحرقت ثياب الحجاب في مظاهرات عامة كما الغيت جميع الامتيازات التي كان يتمتع بها بحكم العرف والتقاليد شيوخ القبائل وأعيان القرى في المناطق الريفية أو عقال الحارات في المدن وفرضت الخدمة العسكرية في الميليشيا الشعبية على كافة أفراد الشعب من الجنسين كما بدأت حملات واسعة في صفوف الجماهير لتثقيفها وتوعيتها بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة شملت المدارس والمؤسسات وقطاعي القوات المسلحة والشرطة الشعبية ، وعلى ضوء هذه المتغيرات كلها دخلت الدولة مرحلة التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإصدار الخطة الثلاثية الأولى في يوليو ١٩٧١ ثم تلتها الخطة الخمسية الأولى للفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ والخطة الخمسية الثانية المعدلة التي ما زالت تحت التنفيذ للفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، فما هي الموارد المتاحة ؟ وماذا كانت الأهداف والاستراتيجيات ؟ وما هي النتائج التي تحققت حتى الآن ؟

التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطر الجنوبي

(١) الموارد المتاحة :

تبلغ مساحة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ٣٣٧ كم^{٢} يتكون معظمها

من اراض قاحلة وصحارى مجدبة وتقل مساحة الأراضي المزروعة في الجمهورية عن ١٪ ويقدر عدد السكان بحوالي ١٩٥٠ ألف نسمة يعيش ٣٣٪ منهم في المراكز الحضرية و ٥٧٪ في المناطق الريفية ويشكل البدو الرحل ١٠٪ من السكان وكغيره من المجتمعات النامية فإن التركيب العمري للسكان تغلب عليه فئة اليافعين مما يزيد نسبة الاعالة في المجتمع فالشريحة العمرية تحت سن الخامسة عشرة تشكل ٥٤٪ من إجمالي السكان وتقدر الزيادة الطبيعية للنمو السكاني بحوالي ٢,٦٪ في السنة .

لقد صنفت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ضمن الدول الاقل نموا في العالم فالقطاع الزراعي التقليدي يشكل ١٢٪ من الدخل القومي ولكنه يستخدم ٤٥٪ من قوة العمل في البلاد وما زال ثلثا السكان يعيشون على هذا القطاع والأنشطة المرتبطة به ولا تزيد مساحة الاراضي المزروعة سنويا على ٨٠ ـ ٩٠ الف هكتار وتعتمد الزراعة بصورة اساسية على مياه الفيضان الموسمية والتي تتولد جميعها ـ عدن وادي حضرموت ، هضاب الشطر الشمالي كما توجد بعض الغيول الدائمة وقد بدأ في السنوات الأخيرة استغلال المياه الجوفية لزراعة بعض الفواكه والخضروات ومنذ صدور قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٦٨وتعديله عام ١٩٧٠ فإن مزارع الدولة التي يديرها عمال وفنيون بمرتبات ثابتة تشمل حوالي ٧,٠٠٠ هكتار والمزارع التعاونية ٤٠ ـ ٥٠ الف هكتار والباقي يخضع للملكية الخاصة .

ليس للبلاد صادرات ذات أثر ملموس على الدخل القومي على ما يمثله تكرير النفط المستورد في مصفاة عدن التي بنتها شركة البترول البريطانية وامتها الدولة عام ١٩٧٥ ولكن هذه المصفاة التي تبلغ طاقتها ثمانية ملايين طن في السنة لا تعمل الا بأقل من نصف طاقتها منذ عشر سنوات خلت أما بقية منتجات القطاع الصناعي فهي تمثل حوالي ٩٪ من الدخل القومي ويستخدم هذا القطاع ١١٪ من قوة العمل ويشكل قطاع الخدمات عبئا كبيرا على الدولة فهذا القطاع يستخدم ٢١٪ من قوة العمل وتكفل الدولة خدمات التعليم والصحة مجانا .

(٢) الخطة الثلاثية (١٩٧١/٧٢ - ١٩٧٤/٧٣)

أعدت الخطة الثلاثية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد فالاقتصاد الوطني كان قد شهد خلال العامين السابقين للخطة تحولات اجرائية وتشريعية احدثت تغيرات جذرية في بنيته الهيكلية كما أن ميناء عدن الذي كان في منتصف الستينات انشط ميناء على البحر الأحمر وكان يستقبل ٥٦٠ باخرة شهريا اصبح يستقبل ١١٥ باخرة في الشهر نتيجة لعدة عوامل كان أهمها اغلاق قناة السويس وظهور موان جديدة منافسة لعدن على شاطىء البحر الأحمر بالاضافة إلى إجراءات التأميم التي اتخذها النظام الجديد ، أما مناطق الداخل التي لم تعرها حكومة الاستعمار أي اهتمام يذكر فلم تكن الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد تغيرت عما كانت عليه منذ مئات السنين .

لذلك كله فقد كانت خطة التنمية الثلاثية متواضعة جدا قصد بها التمهيد لطريق التنمية الوعر فقد قدر حجم الاستثمارات على مدى ثلاثة أعوام بحوالي ٤٠ مليون دينار (١٢٠ مليون دولار) وبلغ حجم التمويل الخارجي له خمسة وسبعين في المئة ثم اعيدت مراجعة الرقم الى ٣٢ مليون دينار (٩٦ مليون دولار) ولكن الاستثمار الحقيقي لم يزد في نهاية الخطة عن ٢٥ مليون دينار (٧٥ مليون دولار) لذلك كله فلم يكن مستغربا أن متوسط دخل الفرد عام ١٩٧٤ لم يزد على ٥٥ دينارا في السنة (١٦٥ دولار) بأسعار عام ١٩٨٠ ومن الواضح أن هذا الرقم يدل على عدم حدوث تغير يذكر في هيكل الاقتصاد بالمقارنة الى ما كان عليه قبل الاستقلال ، أما في مجال المالية العامة فلم تزد نفقات الدولة في آخر السنة من الخطة الثلاثية على ٢١ مليون دينار (٦٣ مليون دولار) كما كانت البلاد تعاني من عجز في ميزان المدفوعات بلغ ١,٢ مليون دينار (٣,٦ مليون دولار) .

التزمت الدولة منذ الاستقلال بتوفير خدمات التربية والتعليم مجانا وقد حققت الخطة نجاحا ملموسا في هذا المجال فبعد أن كان التعليم الحديث محدودا جدا في الجنوب قبل الاستقلال وكاد أن يكون محصورا في مدينة عدن التي لم يزد عدد الطلاب في مدارسها على عشرين ألف طالب عام ١٩٦٠ بلغ عدد الطلبة

والطالبات في نهاية الخطة ١٩٨٣ الف في المرحلة الابتدائية و ٢٣,٢٤٠ في المرحلة الاعدادية و ٦٩٣٣ في الثانوي .

أما في مجال الصحة فلم يزد عدد الأطباء في البلاد على ١٤٥ طبيبا و ١٤١١ ممرضا وممرضة يتولون رعاية المرضى في ١٧٢٨ سريرا زودت بها المستشفيات العامة .

(٣) الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٥/٧٤ - ١٩٧٨)

كانت الظروف الاقتصادية في الشطر الجنوبي افضل نسبيا عندما بدىء بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى التي قدر حجم استثماراتها بحوالي ٢٧٦,٢ مليون دينار (٥٥٢,٦ مليون دولار) ولكن الانفاق الفعلي في نهاية الخطة لم يزد على ٧٠٪ من المبلغ المحدد في بداية الخطة وقد مثل التمويل الخارجي ٧٨٪ من الانفاق الفعلي ، وعلى الرغم من عدم دقة المعلومات والاحصائيات لحسابات الدخل القومي الا أن اكثر التقديرات تفاؤلا يضع نسبة نمو الدخل المحلي ما بين ٧ - ٨٪ سنويا خلال فترة الخطة .

أدى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى إلى تحقيق حوالي ٧٥٪ من أهدافها فقد ارتفع دخل الفرد إلى ٧٥ دينارا سنويا (٢٢٥ دولار) بأسعار عام ١٩٨٠ وامكن خلالها توظيف ٧٣ ألف عامل ولكنه بنهاية الخطة كان هناك نقص في عدد القوى العاملة نتيجة الهجرة الخارجية وسوء توزيعها على القطاعات المختلفة ، ولعبت تحويلات المغتربين دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث مثلت التحويلات الخاصة في نهاية الخطة قرابة ٥٠٪ من الدخل المحلي الاجمالي وبفضل هذه التحويلات فإن العجز في ميزان المدفوعات الذي كان قائما في نهاية الخطة الثلاثية قد تحول إلى فائض بلغ ٣٠ مليون دينار (٩٠ مليون دولار) في نهاية الخطة الأولى على الرغم من ان قيمة الواردات السلعية قد زادت من ٣٥ مليون دينار إلى ١٢٣ مليون دينار (١٠٥ - ٣٦٩ مليون دولار) .

زادت قيمة الانتاج الزراعي والصناعي من ٢٤,٣١ مليون دينار (٧٢,٩٣ مليون دولار) إلى ٢٩,٩ مليون دينار (٨٧,٤٧ مليون دولار) على التوالي خلال

الفترة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ وتوسع قطاع الانشاء حتى أصبح يمثل ١٦٪ من الدخل القومي وبلغ طول الطرق المسفلتة ١٤١١ كم في نهاية الخطة بعد أن كان حوالي ٣٠٠ كم في بدايتها أما ملكية الانتاج في نهاية الخطة فقد مثل قطاع الدولة ٤١,٦٪ والقطاع التعاوني ٦٪ والقطاع المختلط ٣,٦٪ والقطاع الخاص ٤٨٪ وكانت قيمته الاجمالية ٢٧٧ مليون دينار (٨٣١ مليون دولار) ومع ذلك كله فقد نجم عن عدم تحقيق الخطة السابقة اهدافها الانتاجية انخفاض كفاءة الاستثمار وارتفاع تكلفة الانتاج واللجوء إلى رفع الأسعار المحلية للمنتجات لتغطية بعض الخسارة وكان ذلك بمثابة سكب المزيد من الوقود على فتيل التضخم ولم تلعب الصادرات دورا يذكر في تخفيف الاعتماد على الخارج فقد بلغت ٤,٣ مليون دينار عام ٧٣ و ٧,٦ مليون دينار عام ١٩٧٨ .

واصلت الدولة توسيع قاعدة التعليم بشكل ملحوظ فقد بلغ عدد الطلاب في سنة الاساس للخطة الثانية المعدلة (١٩٨٠) ٢٥٠,٧٤٢ طالبا وطالبة في المرحلة الابتدائية و ٢٧٠١٩ طالبا وطالبة في المرحلة الثانوية وانشئت خلال الخطة الخمسية الأولى جامعة عدن وكان عدد طلابها في سنة الاساس للخطة الثانية ٣٤٠٠ طالب وطالبة ملتحقين في كليات التربية والزراعة والقانون والطب والاقتصاد .

أما في مجال الخدمات الصحية فقد ظل الوضع متخلفا نسبيا فعدد الاطباء كان يمثل طبيبا واحدا لكل ١٠,٠٠٠ نسمة و ٨,٦ ممرضا لكل ١٠,٠٠٠ وكان عدد الاسرة ١٥,٥ سريرا لنفس العدد .

(٤) الخطة الخمسية الثانية المعدلة (١٩٨١ - ١٩٨٥)

الاهداف والاستراتيجيات :

لم تختلف اهداف الخطة الخمسية الثانية عن الخطتين السابقتين لها فرفع مستوى معيشة الشعب وتطوير الهياكل الاساسية وتنويع مصادر الدخل مع التركيز على الانتاج السلعي وتوصيل الخدمات التعليمية والصحية إلى المناطق النائية والمحرومة ما زالت في مقدمة أهداف الخطة الخمسية الثانية . ومن الناحية الرقمية

فقد تحدد الهدف الرئيسي للخطة بزيادة الانتاج الاجتماعي والدخل القومي المنتج بمعدل ١٠,٣٪ و ١٠,٧٪ سنويا على التوالي بحيث يصبح الانتاج الاجتماعي ٥١٣,٣ مليون دينار (١,٥٣٩,٩ مليون دولار) عام ١٩٨٥ بدلا من ٣١٤ مليون دينار (٩٤٢ مليون دولار) عام ١٩٨٠ ويرتفع الدخل القومي المنتج من ١١٦,٢ مليون دينار (٤٩٨,٦ مليون دولار) عام ١٩٨٠ إلى ٢٧٧,٣ مليون دينار (٨٣١,٩ مليون دولار) عام ١٩٨٥ على أمل أن تكون المحصلة النهائية لهذه الجهود زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي المنتج إلى ١٢٨,٢ دينار (٣٨٤,٦ دولار) عام ١٩٨٥ بدلا من ٨٧,٥ دينار (٢٥٢,٥ دولار) عام ١٩٨٠ أي بمعدل زيادة سنوي قدره ٧,٩٪ .

ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة فقد قدر حجم الاستثمارات اللازمة بحوالي ٥٠٨ مليون دينار (١,٥٢٤ مليون دولار) بشكل التمويل الخارجي لها ٥٩٪[٩٤] .

التطورات السياسية (٧٠ - ١٩٨٣)

بدأت القيادة السياسية في الشطر الجنوبي منذ قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٧٠ ببناء المؤسسات الدستورية والسياسية على نمط المركزية الديمقراطية والتي تعني «أن البناء الدستوري لنظام الدولة في اليمن الديمقراطي يقوم على وحدة سلطة الدولة ولا يعترف بمبدأ الفصل بين السلطات ذلك المبدأ المعروف في أنظمة الحكم البرجوازية والذي يقصد من ورائه في الحقيقة اخفاء الطابع الطبقي للدولة البرجوازية» .

لقد صدر الدستور الدائم في نوفمبر من عام ١٩٧٠ وقد صيغ على غرار معظم الدساتير المعمول بها في الدول الاشتراكية واصبح اسم الدولة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) بدلا من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وقد بنيت فلسفة الحكم فيه على مبدأ سيادة الشعب العامل والمركزية الديمقراطية ، ومنذ صدور الدستور سعت الجبهة القومية إلى استيعاب التنظيمين الرئيسيين اللذين كانا يشكلان قوة لا يستهان بها في الساحة السياسية على الرغم من عدم السماح

لهما بممارسة أي نشاط علني وهما حزب الطليعة الشعبية الذي خلف تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي بعد انشقاق الحزب بين سوريا والعراق وحزب الشعب الديمقراطي (الشبيبة) الذي اسسه عبد الله باذيب على غرار الاحزاب الشيوعية العاملة في الوطن العربي وقد تم الدمج النهائي في عام ١٩٧٥ وسمي التنظيم الجديد (الجبهة القومية للتنظيم الموحد) .

وبحلول عام ١٩٧٧ بدأت أدبيات التنظيم الجديد تتحدث عن ضرورة انشاء الحزب الطليعي من طراز جديد ، وفي ١٤ أكتوبر عام ١٩٧٨ أسس الحزب الاشتراكي اليمني الذي ذابت فيه ولو نظريا جميع التنظيمات السياسية وأصبح الحزب هو التنظيم الوحيد الممثل لمصالح الطبقة العاملة والكادحين ، وتمشيا مع هذا التحول الاساسي فقد صدر دستور جديد اقره مجلس الشعب الاعلى في جلسته المنعقدة في ٣١ أكتوبر ١٩٧٨ . وقد نصت أهم فقرات دستور الشطر الجنوبي على ما يلي :

المادة ١ : جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وهي دولة تعبر عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة وكافة الشغيلة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد ، والانجاز الكامل لمهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تمهيدا للانتقال إلى الاشتراكية .

المادة ٢ : الشعب اليمني شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية والجنسية اليمنية واحدة . . . وتكون اليمن وحدة تاريخية واقتصادية وجغرافية[٩٥] .

أما برنامج الحزب الاشتراكي اليمني فقد أكد في فصله الأول (أن حزبنا لا يمكن أن يقبل أن تخضع الوحدة اليمنية لمشيئة القوى الرجعية وأهدافها وسيناضل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية بطابعها الطبقي الديمقراطي لمصلحة أوسع جماهير الشعب . . ان الصراع الطبقي الذي تدور حوله قضية وحدة الوطن اليمني والقضايا الأخرى ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالصراع بين القوى الطبقية الثورية والقوى المعادية للثورة لأن هناك ارتباطا وثيقا بين وحدة القوى الرجعية في شطري اليمن والعكس صحيح بالنسبة لارتباط القوى الثورية اليمنية) .

ويربط برنامج الحزب بين تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة سلطة الدولة المركزية وهو تعبير آخر لمفهوم المركزية الديمقراطية فيقول (إن الحزب الاشتراكي اليمني لعلى ثقة تامة بأن حركة الجماهير الشعبية الغفيرة وجميع القوى الوطنية قادرة على تحقيق الوحدة الحقيقية للوطن اليمني وإقامة سلطة الدولة المركزية . .) وبعد أن يوضح البرنامج دور السلطة المركزية اليمنية الموحدة في انتهاج سياسة خارجية معادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن الوحدة اليمنية لن تتم قبل تحقيق وحدة اداة الثورة اليمنية فيقول (هنا يمكن فهم حزبنا للمضمون الوطني الديمقراطي للوحدة اليمنية وسلطاتها المركزية الموحدة وهذا الفهم لا يجوز فصله عن الفهم الصحيح لدور وأهمية الاداة السياسية للثورة اليمنية لأن تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط ارتباطا جدليا بوحدة اداة الثورة اليمنية . . ومن هنا فأن اداة الثورة اليمنية كطليعة موحدة تقود النضال امر ضروري جدا) كما أكد الحزب (بصفته الفصل الرئيسي في الحركة الوطنية اليمنية) على مواصلة النضال (لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية) ومواصلة النضال (مع كل الوطنيين الشرفاء من اجل تحقيق الوحدة اليمنية وفي نفس الوقت من أجل تحقيق الوحدة التنظيمية لاداة الثورة اليمنية الموحدة) .

أما على الصعيد العربي والدولي (فإن الحزب الاشتراكي اليمني وحدوي على الصعيد العربي ويناضل مع القوى الوطنية الديمقراطية في حركة التحرير العربي) . . هو أيضا (وحدوي على الصعيد الاممي ويناضل مع شغيلة وكادحي شعوب العالم وحركة الثورة العالمية) .

وهكذا يتضح لنا مما سبق أنه بانصرام عام ١٩٧٨ استكمل الشطر الجنوبي من اليمن بناءه السياسي على ضوء أهداف ونظريات المركزية الديمقراطية التي مؤداها أن سلطة الدولة تشكل اداة الثورة الرئيسية على أمل أن ذلك سيؤدي بفعل التحولات المادية والاجتماعية إلى (شكل من أشكال دكتاتورية البروليتاريا على طريق بنا الاشتراكية) .

ونستخلص مما سبق عرضه ما يلي :

من خلال اطلاعنا على دستورى الشطرين وبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني والميثاق الوطني لمؤتمر الشعب العام في الواقع من الناحية السياسية والنظرية نرى أن الشطرين يسيران في اتجاهين غير متوازيين . الشطر الشمالي يتبنى في الحكم الفصل بين السلطات : التشريعية والتنفيذية والقضائية . والشطر الجنوبي يتبنى الديمقراطية المركزية وهي لا تقر مبدأ الفصل بين السلطات .

والشطر الشمالي لنظام الاقتصادي أقرب إلى النظام الحر بالرغم من أن القطاع العام ما زال هو العنصر الرئيسي .

أما في الشطر الجنوبي النظام الاقتصادي هو نظام الاشتراكية العلمية الذي يجعل القطاع العام هو الأول ولا يسمح إلا بنشاط محدود للقطاع الخاص . في هذين المجالين من يطلع على دستور الشطرين أو برنامج الحزب الاشتراكي والميثاق الوطني يشعر أن التوجه ليس واحدا ، وهذا واضح ولكن من يراجع خطط التنمية في الشطرين ومنجزاتها يجد أن الشطرين ما زالا دولتين ناميتين يعتمدان على القطاع الخارجي ، على المعونات ، على القروض ، على تحويلات المغتربين ، على الواردات من السلع من الخارج لم يحدث تغير جذرى لا في الهيكل الاقتصادي في الشطر الشمالي ولا في الشطر الجنوبي .

حدث تغير في الشطر الجنوبي من ناحية الملكية امت قطاعات التجارة وبعض الصناعات جاء إصلاح زراعي ، قانون الإصلاح الزراعي الذي حصر الملكية بخمسين فدانا مثلا ولا يوجد في الشطر الشمالي حصر للملكية .

لكن من الناحية العملية نجد أن المبررات الموضوعية حتى لبعض الاجراءات التي تمت في الشطر الجنوبي بعد ١٥ سنة لم تؤد إلى نتيجة جذرية تجعل الشطرين متباينيين تباينا تاما ، بالرغم من هذه الاجراءات ، لا شك أن الهيكل الاقتصادي في الشطر الجنوبي غير رأسا على عقب .

ولكن عندما تلاحظ الارقام ودور القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط وغيره تجد أن الشطرين ما زالا متشابهين تشابها كبيرا ، وعامل الزمن خطير في الوحدة اليمنية ولذلك كلما استعجل المسئولون في الشطرين لتحقيقها تجنب أن يتباعد الشعبان تباعدا فكريا واقتصاديا واجتماعيا .

إذن نخلص من هذا أن مدى التقارب بين الشطرين كبير جدا وذلك بغض النظر عن بعض نصوص دستوري الشطرين والميثاق الوطني وغيرهما ومن الناحية الاقتصادية يعد الشطران من الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا ولكن خطوات الوحدة في هذا التقارب لا زالت تبذل أقصى جهدها من أجل تحقيق وحدة يمنية متقاربة من كل النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها وهذا ما نتمناه في القريب العاجل ان شاء الله .

الهوامش

(١) د . عبد الكريم الأرياني : مستقبل الوحدة اليمنية ، محاضرة القيت في أبو ظبي بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٣ .

(٢) المصدر السابق ذكره .

(٣) عبد الله أحمد محمد الثور : هذه هي اليمن ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ص ٨٩ .

(٤) مركز المعلومات والدراسات في الأنباء : عامان على انشاء المجلس اليمني الأعلى ، الأنباء الكويتية في ١٩٨٣/١٢/٣ م .

(٥) المصدر السابق ذكره .

(٦) د . عدنان ترسيسي : اليمن وحضارة العرب ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص ٨٥ .

(٧) د . سيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص ٧٠ .

(٨) المصدر السابق ذكره ص ٢١٣ .

(٩) الشيخ عبد الله علي الحكيمي : دعوة الأحرار ، دار المختار ، دمشق ، ١٩٨١ ص ص ١٥٦ ـ ١٥٨ .

(١٠) مركز المعلومات والدراسات في الأنباء : عامان على انشاء المجلس اليمني الأعلى ، مصدر سابق ذكره .

(١١) المصدر السابق ذكره .

(١٢) الحرب والسلام بين اليمنين ، الخليج ١٩٨١/١٠/٤ .

(١٣) د . عبد الكريم الأرياني : مصدر سابق ذكره .

(١٤) المصدر السابق ذكره .

(١٥) د . صلاح العقاد : اليمن الجنوبي والتقدمية الراديكالية في ظل القبلية السياسية الدولية ، العدد ٣١ ، يناير ١٩٧٣ م ، ص ٧٠ .

(١٦) حسن أحمد أبو طالب : الصراع بين شطري اليمن جذوره وتطوراته ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ص ٩٨ ـ ١٠٠ .

(١٧) د . صلاح العقاد : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٧٥ ـ ٧٧ .

(١٨) د . عبد الكريم الأرياني : مصدر سابق ذكره .
(١٩) د . محمد علي الشهاري : وجهتي نظر في الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة اليمنية ، الموقف العربي ، سبتمبر ، ١٩٧٧ ، ص ٧١ .
(٢٠) المصدر السابق ذكره ، ص ٧٢ .
(٢١) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ص ٩٤ ـ ٩٥ .
(٢٢) المصدر السابق ذكره ، ص ٩٥ .
(٢٣) أحمد ابراهيم الابراشي : الوحدة بعد الحرب بين صنعاء وعدن ، السياسة الدولية ، العدد ٣١ يناير ١٩٧٣ م ، ص ص ١٣١ ـ ١٣٢ .
(٢٤) د . عبد الكريم الأرياني : مصدر سابق ذكره .
(٢٥) أحمد ابراهيم الابراشي : مصدر سابق ذكره ، ص ص ١٣٣ ـ ١٣٥ .
(٢٦) مجلة المستقبل ، تصدر في باريس ١ يونيو ١٩٧٨ .
(٢٧) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ٨٠ .
(٢٨) الاهرام القاهرية في ١٩٧٢/١١/٢٧ م .
(٢٩) الجمهورية القاهرية في ١٩٧٢/٦/١٥ م «من حديث لرئيس اليمن» .
(٣٠) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ٨٢ .
(٣١) المصدر السابق ذكره ، ص ٨٣ .
(٣٢) د . بطرس بطرس غالي : الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٨ .
(٣٣) المصدر السابق ذكره ، ص ١٦٠ .
(٣٤) أحمد ابراهيم الابراشي : مصدر سابق ذكره ، ص ١٣١ .
(٣٥) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ٨٢ .
(٣٦) المصدر السابق ذكره ، ص ٨٣ .
(٣٧) أحمد ابراهيم الابراشي : مصدر سابق ذكره ، ص ١٣٢ .
(٣٨)حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ٨٣ .
(٣٩) المصدر السابق ذكره ، ص ٨٤ .
(٤٠) صحيفة الثورة اليمنية في ١٩٧٩/٧/١٧ م .
(٤١) مجلة المستقبل : مصدر سابق ذكره .
(٤٢) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ٨٤ .
(٤٣) المصدر السابق ذكره ، ص ٨٥ .
(٤٤) المصدر السابق ذكره ، ص ص ٨٥ ـ ٨٦ .
(٤٥) الرئيس ابراهيم الحمدي : خطب وتصريحات ، وزارة الاعلام والثقافة السودان ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥٣ .

(٤٦) المصدر السابق ذكره ، ص ٢٥٤ .

(٤٧) ثروت مكي : التطورات الاخيرة في دولتي اليمن ، السياسة الدولية ، ٣ اكتوبر ١٩٧٨ ، العدد ٥٤ ، ص ١٧١ .

(٤٨) مجلة المستقبل : مصدر سابق ذكره .

(٤٩) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ٨٧ .

(٥٠) ثروت مكي : مصدر سابق ذكره ، ص ١٧٢ .

(٥١) مجلة الصياد في ١٠ أغسطس ١٩٧٨ م .

(٥٢) عبد الحميد الموافي : النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الجامعة العربية بالكويت ، السياسة الدولية ، ابريل ١٩٧٩ م ، ص ١٦٥ .

(٥٣) المصدر السابق ذكره ، ص ١٦٦ .

(٥٤) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ص٩١ - ٩٢ .

(٥٥) المصدر السابق ذكره .

(٥٦) عبد الحميد الموافي : دوافع الوحدة وبواعث الصدام بين شطري اليمن السياسية الدولية يوليو ١٩٧٩ م ، العدد ٥٧ ، ص ٨٨ .

(٥٧) التقرير السياسي لجريدة الخليج : شطر اليمن والطريق نحو الوحدة ، العدد (٩) ابريل ١٩٨٢ م، ص ٢٤ .

(٥٨) القبس الكويتية : ٣ محاور اساسية للتحرك الكويتي النشط في جنوب الجزيرة العربية ، القبس الكويتية في ١٩٨١/١/٣١ م .

(٥٩) المصدر السابق ذكره .

(٦٠) عبد الحميد الموافي : النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الجامعة العربية بالكويت : مصدر سابق ذكره ، ص ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(٦١) المصدر السابق ذكره ، ص ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٦٢) القبس الكويتية : ٣ محاور أساسية للتحرك الكويتي النشط في جنوب الجزيرة العربية ، مصدر سابق ذكره .

(٦٣) مركز المعلومات والدراسات في الأنباء : عامان على انشاء المجلس اليمني الأعلى ، مصدر سابق ذكره .

(٦٤) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ١٠٢ .

(٦٥) المصدر السابق ذكره ، ص ١٠٣ .

(٦٦)أحمد ابراهيم الابراشي ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٥٤ .

(٦٧) المصدر السابق ذكره ، ص ١٣٥ .

(٦٨) مجلة الحوادث اللبنانية ١٩٧٣/١/١٩ م .

(٦٩) د . محمد على الشهارى : الحلقة المفقودة في اتفاقيات الوحدة ، الموقف العربي ، العدد الثاني ، ص ٦٦ .

(٧٠) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ١٠٦ .

(٧١) أحمد ابراهيم الابراشي : مصدر سابق ذكره ، ص ١٣٥ .

(٧٢) المصدر السابق ذكره ، ص ١٣٦ .

(٧٣) من حديث للحمدي ، القبس الكويتية في ١٩٧٧/١/١٢ م .

(٧٤) من حديث للحمدي : الموقف العربي ، يناير ١٩٧٧ م .

(٧٥) د . محمد على الشهاري : وحتى نظر في الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة اليمنية . مصدر سابق ذكره ، ص ٧١ .

(٧٦) من حديث لسالم ربيع علي . لمجلة روز اليوسف ١٩٧٦/١٢/٩ .

(٧٧) حسن أحمد أبو طالب : مصدر سابق ذكره ، ص ١٠٧ .

(٧٨) عبد الحميد موافي : دوافع الوحدة ، مصدر سابق ذكره ، ص ٨٩ .

(٧٩) من حديث للثورة اليمنية ١٩٧٩/٧/١٧ م .

(٨٠) الرئيس ابراهيم الحمدي : خطب وتصريحات ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٥٤ .

(٨١) المصدر السابق ذكره ، ص ٢٥٤ .

(٨٢) لقاء أجريته مع الدكتور عبد الكريم الأرياني : رئيس المجلس الأعلى للمناطق المتضررة من الزلازل في الجمهورية العربية اليمنية في أبو ظبي ١٩٨٤/٣/١٣ .

(٨٣) المصدر السابق ذكره .

(٨٤) لقاء اجريته مع الدكتور أحمد محمد الاصبحى ، وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية في أبو ظبي ١٩٨٤/٤/١٧ م .

(٨٥) لقاء أجريته مع الدكتور عبد العزيز الدالي : وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية ، أبو ظبي ١٩٨٤/٤/٥ م .

(٨٦) التقرير السياسي لجريدة الخليج : مصدر سابق ذكره ، ص ٢٢ .

(٨٧) الرئيس ابراهيم الحمدي : خطب وتصريحات ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٤٩ .

(٨٨) المصدر السابق ذكره ، ص ١٥٠ .

(٨٩) لقاء أجريته مع الدكتور عبد العزيز الدالي : مصدر سابق ذكره .

(٩٠) د . عبد الكريم الأرياني : مصدر سابق ذكره .

(٩١) اليمن الشمالي يتصدى لمواجهة المصاعب الاقتصادية : البيان ١٩٨٣/٩/١٥ .

(٩٢) نقلا عن الدكتور : عبد الكريم الأرياني : مستقبل الوحدة اليمنية ، مصدر سابق ذكره .

(٩٣) الجمهورية العربية اليمنية المؤتمر الشعبي العام : الميثاق الوطني ، ص ص ٥٤ ـ ٥٥ .

(٩٤) جمال المجايدة : الخطة الخمسية الأولى والثانية في اليمن ، الوحدة ، ١٩٨٣/١١/١٤ .

(٩٥) دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان ، عدن ، ١٩٧٨ ، ص ٣ .

الفصل الثالث

مقومات الوحدة اليمنية

أولا : المعوقات الداخلية

ابان العزلة الرهيبة التي فرضها الحكم الامامي على الشعب العربي في شمال اليمن ، وتحت وطأة الاحتلال البريطاني الغاشم في الشطر الجنوبي ، كانت الوحدة تبدو كرؤى حلم جميل بعيد المنال ومنذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م أصبحت الوحدة وحديث الوحدة الهاجس اليومي للشعب اليمني بمختلف فئاته واتجاهاته ومشاربه . وقد كانت ثورة سبتمبر في الشطر الشمالي إيذانا برحيل الاستعمار البريطاني عن الشطر الجنوبي ، فجاءت ثورة اكتوبر في الجنوب وليدة طبيعية لثورة سبتمبر في الشمال[١] .

وقد ترجم الشعب اليمني وحدة التراب اليمني ترجمة عملية في التنظيمات النقابية العمالية والطلابية اليمنية التي هيأت مناخ الثورة في الشطرين . وكان في عدن قاعدة عمالية كبيرة من أبناء الشمال وقد انتظموا مع اخوتهم في الجنوب في تنظيمات المؤتمر العمالي للنقابات وكانت الروابط والاتحادات الطلابية اليمنية في الداخل وفي أقطار الوطن العربي وخارجه تضم ابناء اليمن بشطريه كتعبير عملي عن وحدة اليمن الكبير ، وجاءت ثورة سبتمبر بمثابة الحكم النهائي بموت التيارات الانفصالية كالجمعية العدنية ورابطة ابناء الجنوب وغيرها[٢] .

وشرع ثوار الجنوب يقيمون قواعد انطلاقهم في تعز والقرى الحدودية من الشطر الشمالي ، وتصاعد النضال ضد الوجود الاستعماري البريطاني ، واستشهد أبناء الشطرين في خندق واحد . كان تصعيد النضال وتوحيده كفيلا بصهر الشطرين في بوتقة واحدة ، ولكن الظروف ، الموضوعية والذاتية لم تساعد على المضي بوحدة النضال الى غاياتها المنطقية .

والحق ، أن المواجهة مع الانجليز لو تصاعدت لدرجة «توريطهم» بضرب تعز وصنعاء كما كان الامريكيون يضربون «هانوى» لكانت نار النضال الموحد كفيلة بصهر الشطرين معا . على أننا يجب أن لا نغرق في التصور والتنظير فالنضال العربي المعاصر كله كانت تنقصه وحدة النضال وقد تعثرت هذه الوحدة على صعيد المغرب الكبير ذلك أن فرنسا حين شعرت بتعاظم الثورة الجزائرية وبوادر الالتحام مع ثوار المغرب قامت بتقديم تنازلات على مستوى المطالب القطرية لكل من تونس والمغرب وقد كان على ثورة سبتمبر في شمال اليمن أن تحمل كل تركة التخلف التي ورثتها عن الحكم الامامي وأن تحارب في الوقت نفسه على عدة جبهات ، فأعداؤها لم يتركوا لها الفرصة لالتقاط الأنفاس .

ويبدو أن ثوار الجنوب الذين وظفوا دعم الشمال لصالحهم في الوصول إلى سدة السلطة لم يعوا جيدا مستلزمات وحدة النضال ومخاطر قيام كيان مستقل في الجنوب قد يكرس انفصال الشطرين باسم التحرر والاستقلال . وقد حدث المحذور بالفعل وتطور النظامان في اتجاه سياسي واقتصادي مختلف ومتخالف . وشهدت الساحة اليمنية الوانا من الصراع بين النظامين عانى منها الالاف من أبناء الشعب اليمني . وعبر الالام والمعاناة توصل الطرفان إلى ما يشبه القناعة بأن أيا من النظامين لا يستطيع فرض الوحدة عن طريق الاجتياح واملاء خطه السياسي والاجتماعي على الطرف الآخر .

وكان لا بد لحوار الأشقاء من أبناء اليمن الواحد ، أن يعكس هواجس وهموم الوحدة اليمنية التي تشغل فكر ووجدان الانسان اليمني في داخل الوطن وخارجه وسنحاول في هذا الفصل تناول أهم القضايا المتعلقة بمعضلات ومعوقات الوحدة اليمنية :

(١) «النزاع على الحدود وأبعاده على الوحدة اليمنية»

يأخذ صراع اليمن بعدا آخر يتمثل في النزاع على بعض مناطق الحدود المشتركة ويحظى هذا الجانب بالقسط الأكبر من الاهتمام من قبل وسائل الاعلام

اليمنية ، حيث تتبادل الدولتان الاتهامات خاصة في مراحل المواجهة والتصادم المسلح ، بأن هناك اطماعا اقليمية لنظام الطرف الآخر ، برز ذلك في أكثر من موقف ، لا سيما موقفى التصادم المسلح ١٩٧٢ ، ١٩٧٩ م حيث أجمعت بيانات الطرفين أثناء القتال بقيام عمليات اقتطاع من الطرف الآخر كما وضعت الشروط بضرورة الانسحاب قبل الدخول في مفاوضات وقد اهتمت محاولتا احتواءالتصادم بين دولتي اليمن التي قامت بها جهود الوساطة العربية بهذا البعد القومي ومن غيره[٣] .

والملاحظ أن محاولتي الوساطة العربية استهدفتا بالدرجة الأولى :

(١)التأكيد على احترام الحدود الاقليمية القائمة بين دولتي اليمن .
(٢)عدم السماح بوجود تغيرات اقليمية لصالح أحد الطرفين .
(٣)انهاء الوجود العسكري بأسرع ما يمكن عل مناطق الحدود المشتركة .

- ويعد النزاع على بعض مناطق الحدود ، وتنازع السيادة على بعض الجزر في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ميراثا استعماريا ، خلفه الوجود البريطاني في المنطقة ، وترجع البدايات الأولى إلى احتلال بريطانيا لمجموعة الجزر الاستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وأهمها جزيرتا : بريم ، وقمران وقد استمر تنازع السيادة على هذه الجزر مدة طويلة بين امام اليمن والادارة البريطانية في الجنوب ، ونظرا لضعف اليمن الامامية عسكريا وتزايد حدة الصراع الدولى حول طرق الملاحة الدولية توصلت بريطانيا وامام اليمن عام ١٩٣٤ م إلى معاهدة خاصة برسم الحدود بين جزيرة قمران التي ظلت بيد القوات البريطانية وما من سند قانوني يخول لها تلك السيادة سوى الاستناد إلى واقعية منطق القوة[٤] .

ومنذ مفاوضات ١٩٣٤ م ظلت اليمن الامامية تطالب بعودة الجزيرة إلى ادارتها ومع رحيل الوجود البريطاني تمكن الوطنيون في الجنوب بقيادة الجبهة القومية من فرض سيادتهم على الجزيرة ، كجزء من أرض اليمن المحتل ، الذي رحل عنه البريطانيون ، ولم يوافق اليمنيون في الجنوب على عودة الجزيرة إلى ادارة النظام في اليمن الشمالي .

ثارت مشكلة الحدود ولا سيما وضع جزيرة قمران ، كبعد رئيسى للمواجهة بين دولتي اليمن أثناء صدام فبراير/ مارس ١٩٧٢ م ، حيث تمكنت قوات اليمن الشمالي من السيطرة على جزيرة قمران ، بعد هجوم جوى وبحري عاصف . في حين باتت قوات الجنوب تهدد مدينة قعطبة الواقعة ضمن حدود اليمن الشمالي ، وتواصل قصفها ، في مقابل احتلال جزيرة قمران في نفس الوقت أعلنت صنعاء عن محاولة واسعة النطاق لاحتلال قرية «سقية» المواجهة لبوغاز باب المندب .

بالرغم من اعلان لجنة المصالحة العربية بوقف اطلاق النار بين الطرفين في ١٣/١٠/٧٢ فإن تبادل اتهامات انتهاكات الحدود ظلت قائمة إلى أن تم توقيع اتفاق الوحدة بين الطرفين .

لقد أدت أحداث فبراير/مارس ١٩٧٢ م والتي تصاعدت في سبتمبر من نفس العام إلى إصرار اليمن الشمالي على أن جزيرة قمران جزء لا يتجزأ من أراضي اليمن ، وأن كل ما هناك هو عودة جزء كان محتلا من قبل الجنوب . وفي الرابع من ديسمبر ١٩٧٢ م أعلن «الأرياني» أن الجزيرة ستبقى تحت ادارة حكومة صنعاء وذلك طبقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في محادثات القمة اليمنية في طرابلس أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٢ م . ثم أخذت أبعاد النزاع على الحدود تتأكد وتبرز كعامل رئيسي للمواجهة والتصادم مع استمرار نظام عدن على اتهام صنعاء، بمحاولات اقتطاع المحافظتين الخامسة والسادسة وكانت أولى الاشارات حين أعلن رئيس الوزراء ووزير الدفاع في عدن علي ناصر محمد في ١٥/١٢/١٩٧٢ م ولم يمض شهر على توقيع اتفاقية الوحدة أعلن اكتشاف «مؤامرة» كانت تهدف إلى احتلال المحافظتين الخامسة والسادسة «حضرموت ـ المهرة» وحدد البيان أن مدبري «المؤامرة» وكالة المخابرات الامريكية بالاتفاق مع السعودية وعمان وايران .

ولم يخل البيان عن اتهام ضمني باشتراك اليمن الشمالي في مثل هذه المؤامرة ، كما حدد البيان أن محاولات الاحتلال والاقتطاع تلك كانت تهدف إلى :
(١) غلق الطريق أمام مساعدات عدن لثوار ظفار في عمان .

(٢) الاحتمالات العالية لوجود البترول في هاتين المحافظتين بالذات .
(٣) ايجاد منافذ بحرية مباشرة للسعودية على بحر العرب ، ومن ثم الوجود الامريكى . كما اشار البيان إلى أن هذه الأهداف مجتمعة من شأنها أن تعطل مسيرة الوحدة اليمنية ، ان لم تقض عليها نهائيا .

وعلى الرغم من تذبذبات العلاقات بين النظامين فإن اتهام عدن لصنعاء بالمساهمة في «مؤامرات» اقتطاع هاتين المحافظتين ظل قائما ، يختفى حين تبدو العلاقات على بدايات الانفراج وتعلنه صراحة حين الاستعداد للمواجهة وهو ما حدث قبل واثناء احداث فبراير / مارس ١٩٧٩ م(٥) .

ان محاولة تقدير الوزن النسبي للبعد القومي في صراع دولتي اليمن ، لا تتعدى كونه ستارا يلجأ اليه الطرفان كمبرر «وطني ومعقول» للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام الآخر فالحديث عن «أطماع» الطرف الآخر الاقليمية يعد سببا مشروعا في ظل معايير القانون والعرف الدولي للمبادرة بالهجوم في سبيل الحفاظ على وحدة تراب الوطن .

ان أبرز الرموز أن يتم توقيع الاتفاق الوحدوي بين المقدم الحمدي ، وسالم ربيع على رئيسى اليمن في قعطبة تلك المدينة على الحدود بين اليمنين ، اشارة واضحة إلى جعل نقطة التنافر هي نقطة الالتقاء بين النظامين التي تتلوها الوحدة والاندماج وهو نفس الأمر الذي يحاول أن يرمز اليه قادة اليمن الحاليون حين يلتقون على مناطق الحدود المشتركة التي شهدت المعارك الساخنة لاستكمال مباحثات الوحدة .

ولا شك أن الاصطدام المسلح بين شطرى اليمن يؤثر تأثيرا واضحا على الوحدة اليمنية ولم يقف القتال بين الشطرين إلى هذا الحد من عام ١٩٧٩ م بل ذكرت الرأي العام الكويتية في ١٧/٨/١٩٨٠ م أنه جرى قتال بين الجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة لنظام الحكم القائم في اليمن الشمالية وبين تجمعات مسلحة من الاخوان المسلمين قريبا من محافظة «إب» في الشطر الشمالي ، ونفت بعض المصادر وجود قتال والاشارة إلى وجود معارضين لحكومة صنعاء في اليمن الجنوبي

يقومون بشن غارات على مدن وقرى في منطقة تعز الحدودية لاثارة الاضطرابات فيها[٦] .

وقد تم التوصل إلى وقف لاطلاق النار في قتال قبلي اندلع في محافظة «إب» قرب المطار الدولي الواقع على بعد عشرة أميال من شمال تعز ، وقد كانت قبائل بنى الحارث والأرحاب تغير كل منهما على مواقع الأخرى خلال اليومين الماضيين مستخدمين البنادق والاسلحة الرشاشة وأضافت الصحيفة أن حكومة اليمن الشمالي وضعت قواتها العسكرية في حالة تأهب كما قامت بتجهيز طائرات مدنية في مطار صنعاء للقيام بعمليات الإخلاء من مدينة تعز الواقعة على مسافة مئة ميل إلى الجنوب من صنعاء ، وقالت الصحيفة أن الشيخ عبد الله الاحمر الذي يتزعم أكبر قبائل اليمن الشمالي «قبيلة حاشد» تدخل في الأمر وتم التوصل إلى وقف لاطلاق النار مدته ستة أشهر شريطة حل النزاع خلال هذه المدة وعلى أسس ثابتة ودائمة .

أما الأسباب الكامنة وراء الاشتباكات فلم تتضح على الرغم من أن قتالا يجرى في الغالب بين القبائل من أجل بسط النفوذ المحلي في هذه الدول التي أشترت أسلحة من الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٩ م بمبلغ يصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار[٧] .

ونستخلص مما سبق عرضه من تطورات الصراع بين شطري اليمن أنه يعد عائقا لا يستهان به في طريق الوحدة اليمنية . ولكن بالحوار الديمقراطي يمكن التوصل إلى وضع حد فاصل لهذا الصراع والنظر في مصلحة ومستقبل الوحدة اليمنية التي هي العمود الفقري وراء هذه الخلافات .

(٢) «الظاهرة القبلية وأبعادها على الوحدة اليمنية» .

من الصعب أن نعبر الاجواء السياسية والفكرية والحضارية للجمهورية العربية اليمنية دون أن نضع للظاهرة القبلية مساحة واسعة من الاهتمام والملاحظة باعتبارها المعضلة الاساسية والمعوق الحقيقي أمام الوحدة اليمنية . فعمق تأثير الحياة القبلية وارتباطها بتطور الانسان اليمني قد تعطيها خصوصية

تتميز بها على كافة المظاهر التي تحرك العقل والسلوك داخل هذا الانسان ليس فقط عبر مراحل تاريخه القديم ولكن لأنها ستمتد إلى مراحل طويلة قادمة .

هذه التركيبة القبلية وحقيقة تأثرها وتفاعلها العضوي في الواقع اليمني تتطلب بالضرورة أن نلقى الضوء على جانب من حركتها التي تبدو مرتبطة بالتطورات العصرية في حياة الانسان اليمني[٨] .

فهناك ثلاث قبائل أساسية تعتبر كل واحدة منها الام لمجموعة أخرى من القبائل التي تتفرع عنها وترتبط بها عضويا وهذه القبائل الثلاثة هي :

(١) قبيلة حاشد (٢) قبيلة بكيل (٣) قبيلة مذحج

وتعتبر قبيلة مذحج أكبر القبائل اليمنية وتنتشر في المنطقة الوسطى وفي جميع انحاء اليمن ومتفرعة لعدد كبير من القبائل الصغيرة ، وتعيش كقبائل زراعية مستقرة ورعوية في قرى منتظمة ومتطورة إلى حد كبير ، أما قبيلة حاشد فتعتبر أقل القبائل الثلاثة حجما وعددا ولكنها تتحرك كقبيلة قوية وتعيش في الشمال ويتزعمها الشيخ عبد الله الاحمر وتعتبر من القبائل ذات التأثير السياسي والنفوذ الاقتصادي المؤثرة في بورصة المال والسياسة ، وقبيلة بكيل تعتبر أكبر من حاشد وأصغر من قبيلة مذحج ومنتشرة ومتفرعة في المنطقة الجنوبية بجانب قبيلة اليعافرا وجزء من الشمال وهي قبائل محاربة قوية تعيش في مناطق جبلية صعبة ولذلك فإن أفرادها يغلب عليهم طابع العنف والصلابة بالرغم من التطور الكبير الذي تتسم به حياتهم الآن ، وبالرغم من أنه ليست هناك احصاءات دقيقة عن عدد سكان هذه القبائل إلا أن قبيلتي حاشد وبكيل تمثلان وفقا للاحصاءات الاولية ثلث سكان اليمن الشمالية الآن ولذلك فقد كان جيش الامام يحيى يضم عناصر من هاتين القبيلتين وأطلق الامام على القبيلتين في وقت من الاوقات «جناحي الامامية» وحتى بعد قيام الثورة فإن الجيش الشعبي والميلشيات العسكرية ضمت في غالبيتها أبناء القبيلتين حاشد وبكيل . ويقال بأن لبعض أبناء القبيلتين أدوارا طليعية في عدد من المجالات التي مهدت لثورة ١٩٦٢ م وكان أبرزها ثورة حاشد وبكيل على الامام سنة ١٩٥٥ م[٩] .

ومن المظاهر الأساسية التي تتحكم في السيادة والروح القبلية أن لكل من هذه القبائل نظمها وقوانينها الخاصة التي تتصادم كثيرا مع القوانين المنظمة للدولة على الرغم أن عددا من أفراد وشيوخ هذه القبائل يشاركون في وضع أنظمة وقوانين الدولة عبر المؤسسات التشريعية والشعبية ، لكن بالرغم من ذلك نلاحظ أن القبائل التي تعيش المناطق الجنوبية والهضبة الوسطى وتهامة قد بدأت تتلاشى فيها روح القبلية وتسلط شيوخ القبائل على أفراد قبائلهم وبدأت أيضا قوانينها وأنظمتها الخاصة تقل حدتها وقوتها وبدلا من ذلك أصبحت هذه القبائل ترتبط إلى حد كبير بأنظمة الدولة وقوانينها ودستورها ويعود السبب في ذلك إلى درجة التطور وازدياد نسبة التعليم والمدارس في هذه المناطق لكن ذلك لم يحد من تمسك هذه القبائل الجنوبية بالأرض والزراعة ومبادرتهم في إنشاء المساكن والمستشفيات والمدارس قبل الدولة وما على الحكومة الا توفير الأطباء للمستشفيات والمدرسين وقد تقوم الجمعيات التعاونية التي تنشئها هذه القبائل إلى دفع مرتبات واجور هؤلاء العاملين ، هذا في الوقت الذي ما تزال فيه قبائل الشمال أكثر تمسكا بالروح القبلية وأنظمتها الخاصة بها دون السماح لقوانين الدولة بالنفاذ إلى حياتها وسلوك أبنائها . ويتفاوت أثر التعليم وتوسيع المؤسسات الثقافية والتعاونية وانتشارها في بعض القبائل دون الأخرى الا أن ذلك لم يؤثر إلى حد كبير في الطبيعة العسكرية أو الأمنية لكل قبيلة فالظاهرة السائدة التي تسيطر على العقل القبلي هو أن لكل قبيلة سلاحها وميلشياتها العسكرية المستقلة والخاصة بها حتى يقال أن هناك مطارات داخلية تمتلكها بعض القبائل على الرغم من عدم وجود طائرات لدى هذه القبائل لكن كمية السلاح الذى تمتلكه هذه القبائل يبدو أكبر حجما مما لدى الجيش النظامي نفسه وتجارة السلاح هناك مشروعة حتى أنه يتردد أن لدى القبائل أكثر من مائة ألف مسلح وهو عدد يفوق ما لدى الجيش النظامي اليمني الذي يقارب عدده ٣٠ ألف مقاتل تقريبا ويبدو هنا أنه حتى ما لدى الجيش اليمنى من مقاتلين انما يرتبطون بولائهم للقبائل التي ينتمون اليها وهذه نقطة قد تثير بعض الحساسيات في بعض الأحيان .

ومن خلال حديثنا عن أثر النظام القبلي على الوحدة اليمنية سوف نتحدث هنا عن اراء كبار رجال القبائل اليمنية عن الوحدة[١٠] .

الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد يرفض بوضوح فكرة الوحدة مع الجنوب قبل اسقاط نظام الحكم «الملحد» والمرتبط بالسوفيت في عدن وهو لا يكتفي بهذا بل إنه يرفض الوحدة الوطنية داخل الشطر الشمالي نفسه ، فهو لا يقبل فكرة الميثاق الوطني الذي طرحه الرئيس على عبد الله صالح ليمثل برنامج عمل وطني تلتقي حوله كل فئات الشعب اليمني وذلك لأن الفريق الآخر «الجبهة الوطنية الديمقراطية» التي تضم الأحزاب اليسارية في الشمال وكذلك المثقفون هم «مجموعة صعاليك» في رأي الشيخ الأحمر وهم ليسوا «صعاليك» فقط بل إنهم «صعاليك مرتبطون بعدن وموسكو ولذلك فهو لا يقبل التعاون معهم لانهم : يطالبون بقطع العلاقات مع المملكة العربية السعودية التي تقدم لنا المساعدات لما فيه خيرنا وتقدمنا» .

ويقول الشيخ عبد الله الاحمر عن الميثاق الوطني : لا أعرف ما المقصود من هذا الميثاق وماذا يراد منه وما هي الحاجة اليه ويضيف قائلا : لقد طرحت فكرة الميثاق أول مرة قبل عامين ، قبل الحرب الاخيرة مع عدن في فبراير ١٩٧٩ م ، وكان المقصود من فكرة الميثاق هو أننا في الشمال نحتاج إلى ميثاق يبلور فكرنا الاسلامي وإيماننا بالله كي نجابه به الفكر الماركسي الملحد في الجنوب فهم يجابهوننا بالماركسية ونحن نريد أن نجابههم بالاسلام ، هكذا كانت فكرة الميثاق في البداية ولكني أفاجأ اليوم بأن المطلوب من الميثاق هو أن يكون وسيلة تقريب من الجنوب ، فكيف حدث هذا ؟ .

ويضيف قائلا : اليمن كله قبائل ، كل مواطن يمني ابن القبيلة والنظام القبلي في اليمن هو نظام اجتماعي ، هو جزء من تراث اليمن ، وليس نظاما مستوردا من الخارج ، كما هو حال الماركسية في عدن فنحن اليمن أما أولئك «الصعاليك» المثقفون والحزبيون فهم قلة قليلة فقط إنهم مجرد مجموعة من «الصعاليك» الذين لا وزن لهم .

ويقول الشيخ الأحمر : «لقد قاتلنا مع الجنوب في يوم من الايام في خندق واحد ضد القوات الملكية وحوصرنا معهم هنا في صنعاء في حصار السبعين يوما ، وكان الملكيون في الجبال كانوا يقصفوننا بالمدفعية وقطعوا علينا الطرق ومنعوا عنا الغذاء وأثناء الحصار حاول اليساريون أن يقوموا بانقلاب عسكري داخل صنعاء المحاصرة بايعاز من عدن الماركسية من أجل أن ينفردوا بالسلطة وحدهم ، وقد أستمر القتال بيننا وبينهم ثلاثة أيام متواصلة والحمد لله فقد نصرنا الله عليهم ، ثم إن العدنيين حصلوا على استقلالهم في غفلة منا ، فالجنوب جزء من الشمال وحين انسحبت بريطانيا من الجنوب هي التي سلمت عدن لأكثر المنظمات تطرفا . وكنا نحن حينذاك محاصرين في صنعاء مشغولين بأمر أنفسنا . لقد كان المفروض أن يعود الجنوب إلى الشمال فور انسحاب القوات البريطانية ، وملخص الكلام نحن الذين دافعنا عن الجمهورية ونصرناها في حين أنهم تآمروا علينا أثناء الحصار وشطروا اليمن شطرين ، واليوم وبعد أن استقرت الجمهورية في الشمال بفضل اعتراف السعودية بها وهو الاعتراف الذي تلاه اعتراف دول الخليج والدول العربية الأخرى وجميع دول العالم بما فيها بريطانيا وأمريكا وأخذت السعودية تقدم لنا كل دعم من أجل خير البلد ، يريد هؤلاء الصعاليك أن تقطع علاقاتنا مع السعودية[١١] .

وعن صلتهم بالرئيس ومدى التجاوب معه يقول الشيخ عبد الله «إن ثقتنا بالرئيس ما زالت قائمة حتى الان فهو رجل قبلي مثلنا وقد حارب ضد عدن في فبراير من العام الماضي ١٩٧٩ م ولا نعتقد أنه قد ينحاز إلى جانبهم ضدنا» .

من خلال الحوار مع الشيخ عبد الله يتضح لنا التعصب ورفض الحوار مع الجنوب ، وهذا يضر بمستقبل الوحدة ويدفع كل فئة من فئات الشعب اليمنى إلى الاعتماد على جبهة خارجية لدعمها في خلافها مع الفئة اليمنية الأخرى ، وبهذا يتوزع ولاء اليمنيين على مختلف الجهات الخارجية وينتفى الولاء لليمن . بل إن هذا الخلاف يؤثر سلبيا وبشكل خطير على استقرار النظام السياسي في اليمن وعلى تطور البلاد .

وتأتي معارضة القوى العشائرية ورجال القبائل في اليمن الشمالية على عملية الوحدة كما هو واضح من كلام الشيخ عبد الله الاحمر خوفا على مصالحها ونفوذها الذي تخشى ضياعه بعد تشكيل دولة مركزية واحدة وقوية ، وقد أشار الرئيس علي عبد الله صالح إلى هذه المعارضة في نيسان (ابريل) ١٩٧٩ م وتحدث عن إرسالهم رسائل يحذرونه فيها من مشروع الوحدة ويتزعم هذه القوى كما ذكرنا الشيخ عبد الله الاحمر زعيم قبائل حاشد ويرأس الجبهة الاسلامية التي ترفض التقارب مع الشطر الجنوبي أو مع الجبهة الديمقراطية المعارضة في الشطر الشمالي ، وتعارض هذه القوى القبلية إقامة حكومة مركزية قوية لأنها تطيح بنفوذهم ، وقد طالبوا في مارس ١٩٨٢ م بتشكيل جيش شعبي من رجال قبائلهم لمحاربة الجبهة الوطنية وتصعيد المواجهة مع اليمن الديمقراطية[١٢] .

ويقول أحد المسئولين اليمنيين «إن عبد الله الاحمر يمثل قوة قبلية ضخمة تفوق قوة الحكومة المركزية تدعمها المملكة العربية السعودية ، وهذا معا يشكل خطرا وتهديدا على نظام الحكم القائم في الشطر الشمالي» .

وحينما نأتي لتحليل القوى القبلية في اليمن نجد أن بداية الصراعات كانت في عهد القاضي عبد الرحمن الإرياني الذي خلف المشير عبد الله السلال في الرئاسة . في عهد الأرياني الذي اتصف بالميوعة وعدم تحديد موقف من أي قضية من القضايا أو مسألة من المسائل بحكم عقلية القاضي الذي حاول أن يكون أبا لجميع اليمنيين دون أن يحسم موقفا ضد هذا الابن «المنحرف» أو ذاك وبحكم طبيعة المرحلة التي تلت مؤتمر المصالحة بين الجمهوريين والملكيين برزت الخلافات داخل صفوف الجمهوريين وقد كانوا في ذلك الوقت يضمون الأحزاب والقوى السياسية اليسارية التي قاتلت ضد الملكية عن قناعة سياسية وبعض القبائل التي وقفت ضد الملكية لأسباب وعوامل مختلفة فبعضها نتيجة خلافات سابقة مع الامام الذي سبق له أن اعدم والداً لشيخ هذه القبيلة وابن أو شقيق شيخ تلك وبعض القبائل وقفت في البداية إلى جانب الجمهورية لأنه تيسر على شيوخها «الاستسلام» قبض الاموال من المصريين بسبب قرب مقر هذه القبائل من تواجد الجيش المصري وبعدها عن القوات الملكية وبعضها وهو القليل القليل بسبب

تولي زعامتها شيوخ متفتحون . كان الجمهوريون إذا خليطا من الحزبيين والمثقفين غير القبليين ورجال القبائل الذين التزموا بمواقف شيوخهم الذين استفادوا ماليا من الوقوف إلى جانب الجمهورية ، ولم يكن هذا الخليط متجانسا ، اذ كيف يمكن أن تتحالف القبائل التي يمثل وجودها جزءا من مجتمع الماضي التي تريد الثورة تغييره مع قوى التغيير الجذرية في المجتمع ؟ ولكن الظروف تغيرت كما أوضحنا .

وحين تغيرت الظروف اثر المصالحة بين الجمهوريين والملكيين انفرط التحالف القديم وبرز تحالف جديد ضم القبائل التي حاربت إلى جانب الجمهورية والقبائل التي حاربت إلى جانب الملكية تمكن هذا التحالف بفضل الكثرة العددية من الهيمنة على الحكم وفرض نفسه على قرارات أي حكومة . ومع ذلك فلم يكن الانسجام قائما بين القبائل وأي حكومة يمنية حتى الآن والسبب بعبارة واضحة هو أن المهمة المركزية لأي حكومة يمنية هي تنمية وتطوير اليمن وهذا يتطلب وجود حكومة يمنية قوية قادرة على العمل في كل بقعة من بقاع هذه البلاد الواسعة وهذا بدوره يحتاج إلى جيش قوي كي تتمكن الدولة بواسطته من التصدي لكل قوة أو فئة تقف في وجه مشاريع الدولة . وهذا ما ترفضه عقلية شيوخ القبائل الذين يرون في مثل هذا التوجه بداية النهاية لامتيازاتهم ومصالحهم التي يؤمنها لهم المجتمع القبلي القائم حتى الآن ، فهم يدركون أن الهدف النهائي لمعركة التنمية والتطور هو النظام القبلي حتى لو لم ترد الحكومة ذلك فهم قد لمسوا لمس اليد أن كل شاب من أبناء قبيلتهم يتعلم ويحصل على شهادة علمية يمتنع عن تنفيذ أوامر شيخ القبيلة ويبدأ في تقرير مواقفه بنفسه ، بل إن ابن القبيلة الذي يحصل على عمل في مؤسسة حكومية ويبدأ في الاعتماد على نفسه في تبرير معيشته يستقل هو الآخر بمواقفه عن مواقف الشيخ بعد أن ارتبطت مصالحة بمسيرة المجتمع الجديد[١٣] .

وهنا تكمن مشكلة المشاكل بالنسبة لأي حكومة يمنية فهي إن تعاونت مع القبائل فقط خسرت القوى الوطنية المثقفة في البلد وخسرت نفسها ايضا لأن كوادر الدولة هم من المثقفين الوطنيين وكذلك ضباط الجيش وقد كان هذا أحد

أهم أسباب قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ م والتي قادها الرئيس الاسبق المقدم ابراهيم الحمدى ، بل إن أي حكومة تضع يدها في يد رجال القبائل فقط فانها تحكم على نفسها بالاعدام لأن مثل هذا التحالف يعني أن تقف الحكومة مكتوفة الأيدي ازاء معركة التطور والتنمية وأن لا تفعل شيئا من شأنه اغضاب شيوخ القبائل بما في ذلك بناء المدارس في مناطقهم ، وبسبب هذا تجمدت حكومة الارياني وماعت جميع الأمور في اليمن فكان لا بد من تحريكها بحركة ١٣ يونيو «التصحيحية» سنة ١٩٧٤ م بقيادة المقدم ابراهيم الحمدي . وكانت تجربة جديدة .

وفي مطلع عهده حاول الحمدي أن يعتمد على دولة مركزية قوية تعتمد على جيش قوي وتحالفات قوية مع جيران اليمن من اجل أن يفرض نفسه على شيوخ القبائل وكذلك على أحزاب اليسار وحاول أيضا أن يقيم لنفسه قاعدته الشعبية المستقلة والخاصة والمنفصلة عن الجميع وسار عدة خطوات على هذا الطريق بدأ في تعزيز قدرات الجيش وابعاد العناصر غير الموالية له عنه ، وولى المقربين اليه قيادة بعض القطاعات العسكرية الرئيسية ، ثم بدأ بتقليص دور الرموز القبلية في حكومته فتخلص من عدد من أعضاء مجلس القيادة مثل الشيخ مجاهد أبو شوارب والشيخ سنان أبو لحوم وغيرهم من الرموز القبلية وكان في ذات الوقت يشدد قبضته على أعضاء الأحزاب اليسارية ويودعهم السجون[١٤] . وتحرك الرئيس الحمدي في اتجاه الشعب مباشرة ليقيم قاعدته الشعبية الخاصة به فشكل اللجنة العليا للتصحيح الاداري والمالي ، ولم يكن هدف هذه المؤسسة كما هو واضح من اسمها هو التصحيح الاداري والمالي فقط ، بل كان لها مهمة أخرى أكثر خطورة وأهمية كما تحدث عنها أمينها العام حسين المقدمى : كانت المهمة الرئيسية لهذه المؤسسة هي اكتشاف الكوادر الجديدة التي يمكن أن تكون نواة تنظيم سياسي خاص يقوده رئيس الجمهورية ، ويضم العناصر المثقفة في أجهزة الدولة المختلفة والتي ستكون أول مهماتها التصدى للفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة ذاتها كي يتمكن من خلال الدولة القوية والكوادر المثقفة من فرض نفسه على جميع القوى الأخرى وتنبه شيوخ القبائل إلى مرامى الرئيس فتصدوا له وتنبهت قيادات

الاحزاب اليسارية أيضا إلى مرامى الرئيس فقررت التعاون معه على الرغم من وجود العديد من كوادرها واعضائها في السجون ، وبالتدريج ومع كل ابتعاد جديد لشيوخ القبائل عن الرئيس وكل اقتراب جديد من جانب اليسار نحوه قررت القبائل في مؤتمر عقدته قرب صنعاء اسقاط النظام في مقابل التعاون الكامل مع اليسار ، وفشلت التجربة بسبب أكثر من عامل واحد . أما أهم اسباب فشل هذه التجربة فهي :

(١) فردية رئيس النظام فقد كان لا يثق باحد الا بنفسه وكان يتعامل مع مختلف الناس على أساس مبدأ الولاء لشخصه لا الولاء للمبدأ أو الفكرة وكانت هذه أهم الثغرات في نظامه فمنها نفذ بعض الذين أظهروا له الولاء وأخفوا عنه مخالفتهم لسياسته وتولوا من المناصب ما ساعدهم على ترتيب عملية التخلص من الرئيس نفسه على الشكل البشع الذي تمت فيه عملية قتله[١٥] .

(٢) سرعة انكشاف نواياه قبل أن يتمكن من بناء قاعدته الشعبية المنظمة فقد تعجل في التصدي لشيوخ القبائل في حين أنه أبطأ في التحالف مع القوى البديلة (اليسار) ، وهكذا فيوم قتل كان قد خسر القبائل التي تحولت ضده في حين أن علاقته مع اليسار لم تكن قد تعدت مرحلة الحوار فقط .

(٣) عدم انتمائه إلى قبيلة مؤثرة وكبيرة وهذه افقدته القاعدة الشعبية التي كان يمكن أن توفرها له قبيلته .

في أعقاب هذه التجربة المريرة بدأت تجربة الرئيس الحالي العقيد على عبد الله صالح إذا أستثنينا الفترة القصيرة ثمانية شهور التي استغرقتها رئاسة المقدم أحمد الغشمي . ويبدو أن الرئيس الحالي قد أستفاد من التجربة السابقة .

منذ البداية رفض على عبد الله صالح ، رجل الجيش القوى أن يتولى الرئاسة ، الا عبر انتخابات تعفيه من ضغوط أية جبهة من الجبهات قد تدعي في المستقبل أنها صاحبة الفضل في تعيينه رئيسا للبلاد . وحين تولى الرئاسة كان سلفه الغشمي قد تصالح مع شيوخ القبائل وأعادهم إلى صنعاء وعلى رأسهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذي عين عضوا في المجلس الاستشاري وفي

مجلس الشعب ، فتعاون العقيد علي عبد الله صالح مع القبائل وقد ساعده على نجاح مهمته في ذلك أنه هو نفسه ابن احدى القبائل اليمنية «كهلان» وكان لا بد في بداية العهد الذي جاء في اعقاب مقتل الرئيس الغشمي والاتهامات التي وجهت إلى عدن بأنها كانت وراء حادثة الاغتيال ، أن تسوء علاقة الرئيس بكل من عدن في الجنوب والاحزاب اليسارية المرتبطة بها في الشمال ، هكذا حكمت الظروف في هذا الاتجاه دفعت بعض العناصر داخل صنعاء وفي مقدمتها شيوخ القبائل وبعض المسئولين الشماليين من أصل جنوبي وخاصة محمد سالم باسند قرة وزير الاعلام في ذلك الوقت الذي «يعتبر العامل المباشر الذي أدى إلى اشتعال الحرب بين شطري اليمن بسبب التعليقات التي كان يذيعها من راديو صنعاء ضد الجنوب»[١٦] .

وهكذا نشبت الحرب في فبراير ١٩٧٩ م مع الجنوب وبعد أشهر قليلة فقط من تولي العقيد علي عبد الله صالح رئاسة الشمال ، وكانت المفارقة : فالذين ورطوا الرئيس في هذه الحرب كانوا يريدون أن يبعدوه عن عدن وعن الاتجاه نحو الوحدة معها ما أمكن وليس هنالك أفضل من الحرب تقوم بهذه المهمة . ولكن الذي حدث هو أن الحرب التي أرادوها للابتعاد عن عدن قد قربت الرئيس من الجنوب ، فالذين خططوا للحرب كانوا يتوقعون أن تؤدي إلى أسقاط النظام في عدن وإلى هزيمة الجنوب ، ولكنهم فوجئوا بأن الجنوب صمد وبأن اليسار في الشمال قد هب يقاتل لصالح الجنوب وبهدف إسقاط النظام في الشمال . وتزعزع موقف صنعاء في الحرب ، وحين كان وزراء خارجية الدول العربية مجتمعين في الكويت للبحث في كيفية حل المشكلة والتوصل إلى قرار بوقف إطلاق النار ، كان هنالك في صنعاء من يتداول في الاسماء التي يمكن ان تخلف الرئيس وكان الذين يتداولون الاسماء هم ذاتهم الذين ورطوا الرئيس في الحرب وفرضوها عليه ثم تخلوا عنه فور أن أطلقت الرصاصة الأولى .

وأسفرت الحرب عن نتائج جديدة سرعان ما استوعبها الرئيس ، وكان أول ما استوعبه هو أن شيوخ القبائل لم يعودوا اقوياء كما كانوا فقد كشفتهم الحرب مع الجنوب حيث لم يتمكنوا من الصمود وهم الذين دفعوا الأمور دفعا نحو الحرب

وفي المقابل فقد أبرزت الحرب القوة الحقيقية لأحزاب اليسار المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وفي ضوء هذه الحقائق الجديدة وتخلي القبائل عن الرئيس لم يكن في وسع الرئيس أن يستمر في تجاهل القوة الحقيقة في البلاد التي تنموا باطراد كلما تراجعت القوى القبلية امام هجمة العلم والثقافة . واتخذ الرئيس القرار . وحين بدأ الحوار بين صنعاء وعدن واستؤنفت اجتماعات لجان الوحدة اليمنية بدأ الحوار أيضا بين الرئيس واليسار ، وعندما بدأ الرئيس الحوار مع اليسار فان هذا لم يكن يعني أنه قرر أن يتخلى عن شيوخ القبائل كما تخلوا هم عنه أثناء الحرب خشية أن تتكرر تجربة الرئيس الحمدي من جديد ، لأنه كان قد قرر أن يعمل ما وسعه الجهد من أجل توحيد اليمنيين ليخوضوا حرب تعمير اليمن يدا واحدة[١٧] .

ولكن شيوخ القبائل يرفضون هذا التوجه وربما يفكرون في طريقة يتخلصون فيها من الرئيس دون أن يوجد الرئيس لهم أي مخرج فهو حريص كل الحرص على استشارتهم وعلى اصطحابهم معه في الزيارات الرسمية وتكليفهم بالمهمات الرسمية في الدول المجاورة . ولذلك فهم لا يستطيعون مخاصمته بشكل علني خجلا منه ولعدم وجود المبرر الذي يقدمونه لرجالهم ، ولأنهم ، هم أيضا ، أدركوا أن الحرب التي افتعلوها مع الجنوب قد أبرزت في الشمال قوة أخرى هامة لا يستهان بها هي التي يحاورها الرئيس الآن وقد يتحالف معها اذا خاصموه بشكل مكشوف . كما أن الحرب مع الجنوب ، قد أثبتت لهم بشكل ملموس أن الدعم العسكري الخارجي الذي كانوا يفكرون به هو مجرد أوهام .

ومع ذلك فإن النظام في صنعاء يتعرض ، الآن ، لبعض الضغوط الخارجية لصالح شيوخ القبائل ، كما أنه يتعرض لضغوط أخرى تهدف إلى اجهاض التوجه الوحدوي نحو عدن واجهاض التوجه نحو إجراء انتخابات برلمانية تشترك فيها أحزاب اليسار تمهيدا لاشتراكها في الحكومة ، وهناك ضغوط ثالثة يتعرض لها الرئيس لترسيم حدوده مع بعض الجيران كما هي عليه الآن والرئيس يقاوم كل هذا ولا يجد مخرجا له من بين كلّ هذه الضغوط سوى الاتجاه أكثر فأكثر نحو

توحيد جبهته الداخلية . وهو يسير الآن في هذا الاتجاه على أكثر من محور :[١٨]

(١)**المحور الأول** : تطوير الريف والجهة التي تقوم بالجزء الأكبر من هذه المهمة هي «هيئات التعاون الأهلي للتطوير اليمنية»

فالقرية التي تدخلها هيئات التعاون من خلال مشاريع المدارس ، والمياه والكهرباء يسهل على الدولة أن تدخلها فورا وسط ترحيب الأهالي ، وحيث تدخل الدولة تتراجع سلطة شيخ القبيلة .

(٢) **المحور الثاني** : لجان التصحيح الاداري والمالي . حيث وافق الرئيس على تجديد نشاط هذه اللجان وعلى بعث الحياة في الهدف الحقيقي الذي أراده الرئيس الاسبق ابراهيم الحمدي من تشكيل هذه اللجان وهو أن تكون نواة التنظيم الخاص بالرئيس .

(٣) **المحور الثالث** : التخلص من العناصر المرتبطة بجهات خارجية وخاصة في الجيش والمخابرات فاستبدلت القيادات الرئيسية لجهاز المخابرات ابتداء من رئيس الجهاز (الذي عينه وزيرا للداخلية وعين شقيقه شقيق الرئيس ـ نائبا له) وانتهاء بأصغر مساعديه الذين أرسلهم للعمل في السفارات اليمنية في الخارج .

(٤) **المحور الرابع** : الحوار الدائر الآن مع قيادة «الجبهة الوطنية الديمقراطية» بهدف اشتراكها في خطط التنمية والتطوير .

(٥) **المحور الخامس** : الميثاق الوطني المطروح الآن للنقاش والهادف إلى توحيد كل اليمنيين حول قيادة الرئيس في تنفيذ خطط التنمية وفي التصدى لمحاولات الاحتواء الخارجي والتدخل في شؤون اليمن الداخلية .

(٦) **المحور السادس** : الانتخابات البرلمانية الحرة لقناعة الرئيس بانه من شأن الديمقراطية أن ترسخ دعائم الوحدة الوطنية وفسح المجال أمام مختلف القوى السياسية للتفاعل والتفاهم من خلال البرلمان . ويبدو أن الرئيس قد حقق العديد من النجاحات على هذا الطريق ولذلك فإن رأسه بات مطلوبا من قبل بعض القوى الداخلية وبعض القوى الخارجية أيضا : وهي القوى التي تتعارض

مصالحها مع قيام حكم مركزي ديمقراطي قوي في اليمن ومع اعادة توحيد اليمن ومع تطوير المجتمع اليمني .

وتعلق صحيفة الوطن الكويتية على تأثير القبائل في اليمن فتقول : بعد اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي في أكتوبر ١٩٧٧ م برز الشيخ عبد الله الاحمر على المسرح السياسي كزعيم لجبهة اسلامية تضم جبهة عريضة من القبائل المعادية للسلطة المركزية ومن «لاجئي الجنوب» الذين يؤيدون عودة الحرب الباردة مع عدن ومن جماعة من العلماء التي تواصل توجيه الاتهام إلى الحكم في الجنوب بأنه «كافر ملحد» كما أنها تهاجم «الكفار» في الشمال أيضا . وتشكل الجبهة الاسلامية في الحقيقة وضمن تركيبها الحالي مجموعة ضغط مدعومة وممولة بهدف تخريب التقارب مع الجنوب ومع دول شرق أوربا[١٩] .

وحققت الجبهة نصرا أكيدا عندما فرضت خروج وزير الاعلام (العرشي) من الوزارة بحجة أنه ليبرالي خطر وعندما فرضت تبديل وزير الخارجية اليمني (حسن مكي) عام ١٩٨١ م وتتمتع الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية بوضع غامض في صنعاء حيث أنها «غير موجودة» رسميا ولكن قادتها يأتون باستمرار إلى صنعاء لمتابعة الحوار مع السلطة حول مسألة تطبيع العلاقات بينها وبين المعارضة ومن مظاهر هذا الغموض أن الاتفاق المبدئي الذي عقد في يناير ١٩٨١ م لضمان مساهمة الجبهة الوطنية في الحكم لم يجر تطبيقه حتى الآن رغم أن عدن خففت من دعمها للجبهة حتى لا تفسد عملية التقارب مع صنعاء . وهذا الوضع أدى بصورة ما إلى إطلاق يدي الجبهة الوطنية الديمقراطية في التحرك السياسي لأن ارتباطها بكل من عدن وصنعاء صار ضعيفا .

وهكذا فبعد أن كانت الجبهة تضم لدى تأسيسها عام ١٩٧٦ م مجموعة من الماركسيين المثقفين والبعثيين والناصريين أصبحت الآن أكبر حجما بعد أن انضم اليها الكثير من العسكريين الذين انشقوا بعد اغتيال الرئيس الحمدي عام ١٩٧٨ م ، وازداد نفوذ الجبهة أيضا بعد أن تمكنت من تكوين خلايا لها في بعض القبائل الشمالية ولا سيما قبيلة «باقل» المناهضة تقليديا لقبائل حاشد . أما

التواجد العسكري للجبهة فيتركز في المناطق الجنوبية حيث تشرف على العديد من «القرى المحررة» وقد أدت محاولاتها لتوسيع دائرة نفوذها إلى اصطدامات عسكرية عديدة مع ميليشيات الجبهة الاسلامية التي تدافع عن مصالح شيوخ القبائل الذين غالبا ما يكونون غير أكفاء ، وقام رجال هذه الجبهة بالعديد من عمليات الاغتيال في صنعاء ضد ضباط يقال أنهم مؤيدون للجبهة الوطنية ، وموقف رئيس الدولة علي عبد الله صالح حساس لأنه مهدد من العصابات اليسارية في جنوب البلاد ومن انشقاقات القبائل في الشمال بزعامة الشيخ عبد الله الأحمر الذي يتزعم نوعا ما دولة إقطاعية داخل الجمهورية اليمنية . وقد تمكن الجيش اليمني من فرض وجوده ، ولو بشكل شكلي على محور «صنعاء ـ سعدي» ولكنه غائب تقريبا في ما وراء منطقة تبلغ مساحتها ثمانين كيلو متر مربعا حول صنعاء . فغياب الأمن طاغ على شمال هذا المحور ويمينه حيث السلطة للشيخ عبد الله الأحمر الذي له حق الامان والحياة على أتباعه ويمارس نشاطات على نطاق واسع على مرأى ومسمع الجميع[٢٠] .

من هنا يمكن فهم الجهود التي يبذلها قادة اليمن لتوفير جيش حديث لبلدهم قادر على تعزيز سلطة الدولة على مجموع الاراضي اليمنية . وبعد حرب شباط ١٩٧٩ م توجه اليمن الشمالي لواشنطن لكي يحصل على مساعدة عسكرية مناسبة ولكن سرعان ما ظهر أن هذه المساعدة المقدمة ببطء شديد إنما كانت أداة ضغط في الحياة السياسية الداخلية اليمنية مما دفع قادة اليمن الشمالي للتوجه من جديد نحو الاتحاد السوفيتي . وهكذا عقدت بعثة عسكرية يمنية أرسلت إلى موسكو على عجل اتفاقا في تموز ١٩٧٩ م للحصول على كميات كبيرة من السلاح وصلت بالفعل إلى اليمن بوتيرة متسارعة رغم احتجاجات خارجية هامة . والواقع أن جيش اليمن الشمالي يمتلك ترسانة سلاح حديث كبيرة وسوفياتية الصنع بنسبة ٨٠ بالمائة .

يقول مسئول يمني كبير : «الجميع يدركون الآن أننا لن نقبل أبدا بتخفيض مستوى العون العسكري السوفيتي لنا لأن لنا الحق في اختيار مصادر تزودنا بالسلاح وبالأسعار التي تناسبنا ، أما الخبراء الروس «حوالي ثلاثمائة» فهم هنا

بهدف تدريب جيشنا وسيذهبون حال انتهاء مهمتهم» وبتنويع مصادر حصولها على العون المالي الخارجي أصبحت اليمن تعتمد جزئيا (منذ سنة) على العون المالي العراقي الذي يبلغ ٣٠٠ مليون دولار ، ولكن العون الخارجي ضيق كثيراً من هامش حرية التحرك السياسي لليمن الشمالي كما تبين من مواقف السياسة الخارجية اليمنية حيال أحداث المنطقة ، ومع ذلك فمن الوهم الاعتقاد بأنه يمكن الحصول على تنازلات مستمرة من اليمن ومن غير المرجح أن تبدل الضغوط الاقتصادية من الخيارات السياسية للحكم في صنعاء وهي خيارات تقوم على الاستقلال الوطني والمركزية وبناء سلطة الدولة ، وقد ظلت ثابتة رغم اغتيال العقيد الحمدي الذي يبدو أن النهج السياسي الذي رسمه لليمن الرجوع عنه[٢١] .

وعندما طرحت تساؤلات حول مدى تأثير القوى القبلية على الوحدة وعلى بعض كبار المسئولين في الحكومة قيل أنه من الخطأ محاولة التفرقة بين مواطن الحضر ومواطن القبيلة لأننا كلنا ننتمي للقبائل وأهلنا وأقرباؤنا يعيشون في هذه المناطق حتى الآن سواء في الشمال أو الجنوب أو الوسط ، أننا نحاول تجاوز هذا الواقع القبلي في بعض التوجيهات السياسية أو الاجتماعية لكننا نحتاج إلى وقت لتحقيق هذا الذوبان في كيان واحد ونظام واحد[٢٢] .

وفي هذا الصدد يقول الدكتور أحمد محمد الاصبحى وزير خارجية اليمن الشمالي : «ليست هناك عوائق قبلية ، لأن عملة القبيلة هي موجودة في كل الجزيرة العربية والقبيلة أصل ولكنها ليست نظاما وليس هناك نظام للمفهوم القبلي حتى أنه يكون عائقا في الشمال أو في الجنوب على الاطلاق»[٢٣] .

ويتابع مسؤول آخر يقول «نعتبر أن هذه القوة القبلية ستكون قوة مضافة للثورة إن آجلا أو عاجلا . ولو أننا رجعنا إلى الماضي لوجدنا أنها قامت بثورات ضد العزلة والامامية والتدخلات الأجنبية عبر العصور كما أصبحت الآن قوة تدعم النظام الجمهوري وترفض أي عودة إلى الامامية حيث يشعرون أنها أصبحت غير ملائمة لهذا العصر ولحياتهم أيضا» ويستطرد المسئول اليمني في تعليقه عن موقف القبائل الآن فيقول : أنه بالرغم من الاغراءات المادية التي

تعرض على هذه القبائل واستمرار محاولات ربطها بأنظمة وأفكار خارجية وبالرغم من وجود تراكم كبير من الأسلحة لدى هذه القبائل الا أننا ننظر إلى هذه القوة على أنها ستقف يوما تحت علم واحد ونظام وقانون واحد مهما امتد الزمن.اليمني حينما يشعر باستقلالية بلاده ونزاهة حكمها ووجود قوة تحميه من التدخلات الخارجية وتعطيه الضمان للمستقبل سيضع كل ما لديه من مال وسلاح لخدمة هذا النظام .

«إن هذا الخليط المتعدد بين الأعمال والوظائف العسكرية والمدنية الجبلية والسهلة قد نجده كما يقول مسئول ثالث في أي بلد ولكن القدرة على إحداث تغيير في تكوينها وأنماطها وامتصاص الذهنية القبلية والطائفية عبر برامج ومشروعات اجتماعية واقتصادية لها صفة الشمولية والاستمرار قد تساعدنا في تحقيق ذوبان هذه القوى كلها في بوتقة واحدة خصوصا وان سلوكنا وحركتنا تنطلق من أسس ديمقراطية أفرزتها الطبيعة الجبلية والفطرية لجماهيرنا . وساعطى مثلا واحدا على ذلك وهو نجاحنا في تطبيق قانون الخدمة العسكرية على جميع أبناء اليمن قبائليين أو حضريين ، ومن المؤكد أن هذا النجاح قد يؤدي إلى إحداث تحول كبير في العقلية القبلية التي تشارك بأبنائها الآن في جيش الدولة ، هذا بجانب ما يحدثه التعليم واستمرار تدفق ابناء القبائل على الدخول في المدارس والجامعات بمعدل كبير حيث سيضع حجر الزاوية في تأسيس طبقة من المتعلمين والمثقفين الذي يتطلعون إلى المدينة والدولة بدلا من القبيلة والعشيرة» .

وفي لقاء مع أحد المسئولين في الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي والذي يطلقون عليه في اليمن حكومة القبائل نظرا لأنه الجهاز الوحيد الذي يشرف على المشروعات الخدمية التي يتم تنفيذها في مناطق قد لا يستطيع وزير أو مسئول في الدولة أن يدخلها ، ويوضح هذا المسئول أن هناك الآن قانونا خاصا بالتعاونيات المستقلة عن الدولة في انشاء أي مشروع قد لا يكون مرتبطا بالخطة التي تضعها ومن خلال هذا القانون استطعنا عن طريق اقناع رجال القبائل وشيوخها الاشتراك والمساهمة في انشاء (١٩٣) هيئة تعاونية و (٣٥) جمعية زراعية و (١٥) جمعية حرفية و (٦) جمعيات لصيادي الاسماك وهذه الجمعيات منتشرة الآن في

مناطق القبائل المختلفة وقد صرفنا في العام الماضي على المشروعات التعاونية (٢٠٠) مليون ريال وقد يزيد هذا المبلغ في العام الحالي . ويضيف هذا المسئول أن الاتحاد يدخل بهذه المشروعات في المناطق التي لا تصل اليها الحكومة ويتعامل مع أي قبيلة ومن خلال التعامل اليومي والنتائج التي أوجدتها مشروعاتنا والخدمات التي قدمت إلى هذه المناطق شعرت القبائل بأنها في حاجة دائمة لمثل هذه المشروعات خصوصا وأنها تستهدف أبناء كل قبيلة سواء بالنسبة للمدارس أو المستشفيات أو شق الطرق وتعبيدها أو الكهرباء والمياه وغيرها وأصبح شيوخ القبائل يلهثون الآن وراء هذه الجهود ويفتحون لنا خزائنهم للمشاركة في أي مشروعات جديدة وشعرنا نحن بوجود تنافس كبير بين القبائل للتسابق في انشاء هذه المشروعات[٢٤] .

وإذا كان بناء القبيلة في اليمن رغم استمراريته شكلا الا أن محتواه في حركة متغيرة دائمة ولا يربطه عبر القرون الا الإطار الجغرافي بالدرجة الأولى. هكذا يقول أحد أساتذة جامعة صنعاء في تحليله لطبيعة بناء القبيلة اليمنية . إن تلك المتغيرات الجديدة التي تطرأ على بناء القبيلة ينبغي أن تنظم وفق صيغ اجتماعية ملائمة منها تنظيم القبيلة وفق نظام يجمع عدة بيوت أو بطون وذلك لتسهيل دفع الضرائب والديات واجابة الداعي وهي الصيغ التي كانت موجودة منذ فترة تاريخية طويلة وما زالت تستعمل حتى الآن بين بعض القبائل اليمنية[٢٥] .

والخلاصة هو أننا نستطيع القول بأن فكرة الدولة السياسية بمفهومها الحديث من وجود حكومة مركزية قوية وجيش واحد يساعدها على استتباب الأمن والنظام والسيطرة على جميع مداخل ومخارج الدولة وغير ذلك من التعريفات المبدئية موجودة بشكلها التنظيمي العام في الجمهورية العربية اليمنية ، وقد يكون هناك حكومة ورئيس دولة ووزارات ومصالح حكومية وجيش محدود لكن هناك أيضا قوة القبائل التي تتعامل تقريبا مع الحكومة المركزية . . ولها قوانينها وأنظمتها وميليشياتها العسكرية التي تدافع عنها وتحميها وقد يكون لوجود هذه التنظيمات القبلية سند من التقاليد الموروثة عبر التاريخ سمحت لها بحمل السلاح والمحافظة على أراضيها وممتلكاتها . لكن في النهاية أصبح لهذه القبائل تأثير قوى لا يمكن

تجاهله على سلطة الحكومة المركزية وسيطرتها على محافظات الدولة . ويضاعف من خطورة هذا الموقف تدفق الأموال والسلاح من جهات خارجية حتي أصبحت بعض القبائل تمتلك من الثروة أكثر مما لدى الدولة نفسها وأصبح للسلاح سوق سوداء يباع فيها علنا دون أن تتمكن الدولة من التدخل في شراء الصفقات التي تتم في بعض مناطق خاضعة لشيوخ القبائل .

إن وجود السلطة القبلية في مواجهة سلطة الدولة تعكس حقيقة بعد التوازنات الداخلية المفروضة على الواقع اليمني وأن أي محاولة لاحداث خلل في هذا التوازن قد يدفع بقوى خارجية للتدخل لصالح القوة المنهزمة حتى يعاد التوازن كما كان[٢٦] .

(٢) «القيادات السياسية ومدى تأثيرها على مسيرة الوحدة»

في الوقت الذي شهدت فيه اليمن أحداثا مؤسفة أبرزها مقتل الرئيس سالم ربيع علي وتفرد محبد الفتاح اسماعيل بالحكم ، تأسست في القاهرة جبهة الوحدة اليمنية بقيادة محمد على هيثم وكان عبد القوى مكاوى يرأس في القاهرة أيضا الجبهة الوطنية المتحدة ، إن وجود هاتين الشخصيتين في القاهرة وتلاقي خطيهما السياسي المناهض للحكم في عدن ، جعلهما يتفقان على ضرورة التنسيق بينهما حيث وافقت على ذلك أيضا القوى اليمنية الأخرى المقيمة خارج عدن . فتم إعلان «التجمع القومي التقدمي لجنوب اليمن» والذي ضم الجبهة الوطنية المتحدة (مكاوي) وجبهة الوحدة اليمنية (هيثم) وجماعة ٢٦ يونيو ـ قوات سالم ربيع علي (العطاس) وحركة المقاومين الجنوبيين ورابطة أبناء الجنوب (الجيش) الذين وافقوا على التجمع الذي تم اعلانه في بغداد ١٩٨٠ م .

ويعلل عبد القوى مكاوي معارضته للنظام في الجنوب بالقول : «أن قضيتنا قضية قومية وهي تتطلب ولا شك جهد وإمكانيات الأمة العربية وقيادتها الوطنية القومية في وجه التآمر والاخطبوط الدولي الذي جعل من الجنوب اليمني قاعدة للانطلاق نحو بث سيطرته وتحقيق أطماعه في أنحاء أخرى من العالم العربي والاسلامي بدليل أن النظام الماركسي ـ اللينيني في عدن قد سخر لمحاربة أشقائنا الثوار العرب في أرتيريا والصومال الغربي والوقوف في خندق واحد مع الغزاة في

وجه الثوار المسلمين في أفغانستان . وكلنا يعرف ما يشكله هذا النظام في عدن الذي يعتبر امتدادا لحلف وارسو من أخطار على الشطر الشمالي وعلى أمن وسيادة وكرامة المواطن العربي الذي يهمه أن يكون بعيدا عن هيمنة وصراع القوى العظمى .

أما مطالب هذا التجمع فتكمن بجلاء القواعد والوجود الأجنبي في الشطر الجنوبي من اليمن ، وبعودة كافة النازحين إلى ديارهم وأعمالهم وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإقامة نظام حكم وطني قومي ديمقراطي وحدوي تشارك فيه كل فصائل العمل الوحدوي لتحقق في ظل هذا النظام عودة جنوب اليمن إلى حظيرة أمته العربية سعيا وراء تحقيق الوحدة اليمنية على طريق الوحدة العربية الشاملة لا على طريق التبعية لأي معسكر دولي ولا على حساب التنكر لعروبتنا وكرامتنا وقيمنا الحضارية والقومية الروحية .

أما عن الخطوات المقبلة لهذا التجمع فيقول عبد القوي مكاوي : الخطوات المستقبلية للتجمع بعد إعلان البيان الأول سنجتمع لعقد مؤتمر عام يجتمع فيه ممثلون عن أبناء الجنوب كله وتنبثق منه قيادة جديدة لكل فصائل المعارضة داخل الساحة وفي الخارج . ثم يبدأ التحرك على مستوى العمل السياسي والاعلامي والعمل الفدائي والعسكري وغيره .

وحتى الآن لم يتقرر هذا الاجتماع وهو متروك لأي بلد يسمح لنا بذلك أكان اليمن أو العراق أو سواهما ، أن الغرض من دعوتنا وتجمعنا في العراق ١٩٨٠ هو توحيد أبناء الجنوب ولم شملهم في بوتقة واحدة والدعوة كانت موجهة لنا من العراق وليس لأية دولة أخرى أي دخل .

وأما عن أهداف التجمع ، فهي العمل على إسقاط النظام في عدن وقيام حكومة تمثل كل قطاعات الشعب في الجنوب والفصائل الوطنية والقومية كلها ، والمطالبة بوحدة شطرى اليمن . . لكن بشرط أن لا تكون وحدة ماركسية . . بل على أساس عربي متين ومن واقع الأرض والاصالة والحضارة العربية»[٢٧] .

ويضيف عبد القوى مكاوي لمجلة صوت الجنوب المحتل في ٣٠ ابريل ١٩٧٩ م حول الوحدة اليمنية قائلا : «ان الوحدة اليمنية مطلب شعبي يجب أن تقوم في تصورنا على أسس موضوعية أهمها دحر الشيوعيين القائمين على السلطة في الشطر الجنوبي ، فلا يمكن أن تقوم وحدة مع نظام ماركسي مادي ملحد ، ينظر اليها على أنها هدف استراتيجى لحزبه . . ولكي ندلل على حقيقة نوايا هؤلاء ، نعود إلى تصريحات قريبة . . فقد صرح على ناصر محمد لصحيفة الوطن الكويتية الصادرة يوم ١٩٧٩/٣/٢٣ م أي قبل خمسة أيام من انعقاد القمة اليمنية في الكويت صرح قائلا «أن تحقيق الوحدة اليمنية هي مهمة وضعها حزبنا في مقدمة المهام الاستراتيجية التي يناضل من اجلها» والنضال في مفهومهم معناه الاقتتال[٢٨] .

هذا هو رأيهم في الوحدة اليمنية التي يريدونها ، ولذلك فإن أي وحدة تقوم على هذه الأسس ليست في مصلحة الشعب اليمني لأن هدفها هو السيطرة على الجزيرة العربية ، بدءا باليمن الشمالي . فرفع هذا الشعار والعمل على تحقيقه هو الهدف الأول لهذه القوى . إننا على ثقة تامة بأن القيادة الوطنية المتمثلة في السلطة الوطنية في الشطر الشمالي ، وعلى رأسها الرئيس القائد علي عبد الله صالح ، تدرك الأهداف البعيدة للشيوعيين في عدن ، ونغمتهم الجديدة في رفع شعار الوحدة اليمنية .

إن شعبنا العربي المسلم أبعد من أن يوافق على وحدة مع هؤلاء الماركسيين ، ووحدة الشعب قائمة بدون نصوص دستورية لأنها وجدت قبل أن يوجدوا[٢٩] .

ونستخلص من هذا المعوق أنه قد تشكلت مؤخرا في القاهرة الجبهة الوطنية اليمنية الجنوبية بزعامة عبد القوي مكاوي ، وهي تحظى بدعم عراقي ويمني شمالي ولكن هذه الجبهة ضعيفة جدا قياسا لجبهة المعارضة في اليمن الشمالية ولا تخرج عن كونها معارضة سياسية من الخارج[٣٠] .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن عبد القوي مكاوي قد هرب من نظام الحكم في

الجنوب إضافة إلى مقتل ابنائه في الحرب ضد الاستعمار في جنوب اليمن لاتضح لنا البعد الحقيقي خلف التجمع الوطني الذي يتزعمه . إنه لم يجد أية إستجابة من أي دولة عربية لتقف معه وتدعمه في مخططاته ضد الجنوب كما يقول هو ، سوى بعض الدعم البسيط من قبل العراق وذلك لأن الدول العربية مع نظام الجنوب الحالي الذي حدثت فيه تغيرات جذرية عما كانت عليه اليمن الجنوبية سابقا .

(٣) «الميراث الاستعماري ومدى تأثيره على الوحدة اليمنية»

إذا كان تحدى التخلف يطرح نفسه بالحاح على البلدان العربية كافة باعتبارها جزءا من العالم الثالث ، فإنه يشكل في اليمن السمة الأساسية للتركة الثقيلة التي خلفتها الإمامة في الشمال والاستعمار في الجنوب . فارتفاع نسبة الأمية بين المواطنين في اليمن بوجه عام لا نكاد نجد له مثيلا في بقية الأقطار العربية . ولا زالت الظروف العشائرية والقبلية في الشطر الشمالي بوجه خاص هي التي تحكم العلاقات بين المواطنين ، وتعاني المرأة في اليمن من النظرة الدونية الموروثة عن عهود التخلف . ومن الواضح أن الهوة تتسع بين الدول المتخلفة والدول الصناعية المتقدمة لصالح الأخيرة . ولا يمكن للبلدان المتخلفة أن تردم الهوة الا بتصحيح المعادلة وبناء اقتصاد قوى والاعتماد على التخطيط العلمي وتثبيت دعائم قاعدة صناعية وهذا لا يتم الا بالوحدة . إن الوحدة اليمنية هي التي تنقل تجربة كل شطر إلى الشطر الآخر في مجالات التعليم والتربية ومحو الأمية وتحرير المرأة وغيرها من القضايا لمواجهة تحدي التخلف واللحاق بمسيرة العصر[٣١] .

وعن الميراث الاستعماري ومدى تأثيره على الوحدة اليمنية يقول الدكتور الاصبحى : «عوائق الوحدة اليمنية في الحقيقة ليست من صنع الشعب وليست من صنع الحاضر ، وإنما هي من صنع استعمار جثم على أرضنا في الشطر الجنوبي ومن صنع أيضا الحكم الاستبدادي الكهنوتي المتمثل بحكم ال حميد الدين لعشرات السنين بما اتصف به من الظلم ومن الطغيان ومن العزلة وكان أهم عوامل الفرقة التي عاقت بالفعل تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب ، ولكن الآن بعد أن تحرر الشطر الجنوبي من الاستعمار وبعد تحررنا من حكم الظلم

والاستبداد المتمثل بحكم ال حميد الدين وتمثله ثورة ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢ م حينما قامت هذه الثورة كان من أهم أحداثها وأولى اهتماماتها اعادة الوحدة اليمنية وبالتالي لن تكون هناك عوائق ولكن عامل زمني يأخذ وقته ، ولكن لن يطول باذن الله لأننا قد خطونا خطوات وحدوية وعملية في شتى المجالات منها الاقتصادية والثقافية والتربوية وقد شهدت هذه المجالات في الفترة الأخيرة مجالات تطبيقية في الواقع وإن شاء الله سيكون أمل إعادة الوحدة قريب»[٣٢] .

ويتفق الدكتور الدالي وزير خارجية الشطر الجنوبي مع الدكتور الاصبحى بخصوص الميراث الاستعماري كعقبة في طريق الوحدة حيث يقول : «لا شك أن الامامة والاستعمار البريطاني لعبا دورا كبير جدا وساعدا على تمزق الشعب اليمني وتركا آثارا كبيرة لا زلنا نعاني منها ولا شك أن إزالة ما تركه الاستعمار والامامة من اثار وايضا مسألة إعادة تحقيق الوحدة ليست بالسهولة ولن تتحقق مثلا بجرة قلم لأن خلال السنوات الطويلة تركت الاوضاع السابقة بعض الظروف التي نحن بحاجة إلى معالجتها بشكل أو بآخر[٣٣] .

(٤) التخلف الاقتصادي وأبعاده على الوحدةاليمنية

يعتبر شطرا اليمن من الدول المتخلفة اقتصاديا حيث يعتمدان على القطاع الخارجي ، على المعونات ، على القروض ، على تحويلات المغتربين على الواردات من السلع من الخارج وغيرها وحينما نتحدث عن اقتصاد الشطرين بشيء من التفصيل نجد في الشطر الشمالي أن حكومة انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ م قد بدأت بإحداث مجموعة من التغيرات في مجال الاقتصاد والادارة إثباتا لنواياها في الاصلاح .

وبدأت هذه الخطوات في المجال الزراعي بأسلوب يختلف عما هو حادث في الشطر الجنوبي وباستثناء مصادرة اراضي الامام عام ١٩٦٢ م ، لم يشهد الريف في الشطر الشمالي تغييرات حقيقية من حيث العلاقة بين شيوخ القبائل وبين الفقراء الفلاحين والمعدمين من ملكية الأراضي الزراعية ، وحتى بعض المزارع النموذجية والتعاونيات التي أقيمت في عدد من المناطق الريفية فقد ظلت تابعة لسيطرة

الشيوخ القدامى ورؤوس القبائل العشائرية «الجمهورية» ولم يؤت قرار تخفيض ضريبة الزكاة ، الذى صدر عام١٩٦٣ ، أثرا من حيث تأمين الفلاح من سيطرة الشيوخ .

لم تقم الحكومة بأية محاولة حقيقية لتنمية مقدرات اليمن الزراعية وانحصرت محاولات استصلاح الأراضي على المساحات المتسعة منها على المبادرات الفردية لشيوخ القبائل مع توفير الاعتمادات المالية لهم من ميزانية الدولة .

ونظراً لغياب أية خطة محددة من حيث اسلوب العمل والمراحل الزمنية فقد ضاعت نسبة عالية من الأموال المرصودة لمشاريع استصلاح الاراضي . فالمبلغ المرصود كان يكفي لاستصلاح ٧٥٠,٠٠٠ فدان غير أن ما تم فعلا هو استصلاح ٢٠,٠٠٠ فدان وهو الفارق الشاسع بين المستهدف وبين المنجز فعلا هو ما يدعو إلى القول بأن نسبة عالية من كمية الأموال المرصودة قد ذهبت في أغلبها إلى الأفراد والقبائل دون إحداث أي استصلاح حقيقي[٣٤] .

ومن الملاحظ أن الاقتصاد اليمني اقتصاد حديث ولم يشهد اية صناعات ثقيلة ، وأدي توسيع ميناء الحديدة بالمساعدات السوفيتية وانتقال التجارة الخارجية من ميناء عدن اليه ، إلى دفع حركة التجارة الخارجية اليمنية التي يسيطر عليها القطاع الخاص بعيدا عن رقابة الدولة ، غير أنها ظلت محصورة في نطاق تصدير الموارد الاولية ، لكي تستورد مواد مصنعة ، ومع ذلك فقدوجد عجز كبير في الميزانية العامة نظرا لوقوف الاقتصاد اليمني على طبيعته الخدمية وفقر الموارد في البلاد بصورة عامة ، وتخصيص جزء كبير من الميزانية العامة إلى القبائل لاسترضائها ، وضمان قبولها في ظل السيطرة المركزية للدولة ، بالاضافة إلى عدم رغبة القيادات السياسية إيجاد نوع من الاعتماد على الذات وتقليل النفقات العامة ، كان من الطبيعي أن يعتمد الاقتصاد اليمني في الشمال على المعونات الخارجية واتباع سلوك الاستدانة والاقتراض سواء من الحكومات العربية البترولية ، أو المؤسسات المالية في الغرب الرأسمالى[٣٥] . وقد وصل الاقتصاد اليمني إلى أسوء حالاته في فترة من الفترات حيث كان يواجه ما يلي :

(١) ضعف البنيات الرئيسية في كل جوانب الحياة والمجتمع من مواصلات وطرق وخدمات صحية وتعليم .
(٢) الندرة والشح في الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة تدريبا كافيا للقيام بالأعمال الإدارية والفنية والمالية اللازمة لقيادة عملية التنمية اليمنية .
(٣) الضعف الشديد في الأجهزة الادارية .
(٤) ضعف الموارد المالية المتاحة لعلمية التنمية وانخفاض معدل الادخار بشكل كبير .
(٥) العجز المستمر في ميزانية الدولة وتزايد النفقات بمعدلات أكثر من تزايد الواردات لا سيما في الانفاق غير الانتاجي .
(٦) جمود قطاع التصدير واتساع العجز المتزايد في الميزان التجاري .
(٧)عدم التحديد الكامل لصلاحيات الادارات في المحافظات والالوية .
(٨) عدم وضوح الرؤية الشاملة لعملية التنمية لدى الكثيرين وضعف التنسيق والربط بين مختلف المشروعات والجهود الرامية إلى التنمية والمساعدات الخارجية .

ونرى في الشطر الشمالي أن النظام الاقتصادي أقرب إلى النظام الحر بالرغم من أن القطاع العام ما زال هو العنصر الرئيسي .

والنتيجة النهائية هي استمرار الوتيرة الاقتصادية ، وتأكد اختلافها مع طبيعة المسار الاقتصادي وآثاره الاجتماعية في الشطر الجنوبي[٣٦] .

وفي الشطر الجنوبي واجهت البلاد بعد الاستقلال مجموعة متراكمة من التحديات الاقتصادية ، ساعد على تكوينها العديد من العوامل التاريخية والعربية ومجمل هذه التحديات تكمن في العناصر الآتية :
(١) خروج بريطانيا من البلاد وليس بها قاعدة اقتصادية قائمة على أعمدة إنتاجية واقتصاره على قطاع الخدمات والتجارة (الميناء ـ مصفاة التكرير ـ السياحة ـ التأمين) .
(٢) اغلاق قناة السويس وأثر ذلك على إيرادات الميناء على وضعه كميناء عالمي

لتزويد السفن بالوقود والتموين وتجارة الترانزيت بالاضافة إلى الأضرار بالخدمات السياحية .

(٣) تنصل بريطانيا من الاستمرار في دفع المعونة التي كانت قد وعدت بها حكومة اتحاد الجنوب العربي والمقدرة ب ٢٠ مليون جنيه استرليني لمدة ٣ سنوات بعد الاستقلال .

(٤) انكماش الحركة التجارية والمعمارية نتيجة اغلاق قناة السويس وذهاب الجنود البريطانيين .

(٥) البطالة الهائلة بين الموظفين والعمال ، خاصة الذين كانوا يعملون في القاعدة العسكرية والذين قدر عددهم بحوالي ٢٥ ألف عامل [٣٧] .

وكان من الطبيعي ، كنتاج لهذه العوامل ، أن تواجه الدولة عجزاً كبيراً في الميزانية العامة ليس فقط في مواجهة متطلبات مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنما أيضا لمواجهة المصروفات المتكررة في بنود الميزانية العادية .

وفي ظل هذ السياق لا يكفي بأن الصورة الاقتصادية كانت قاتمة للغاية فالاقتصاد اليمني في الشطر الجنوبي لم يكن اقتصاداً واحداً ولا يكفي القول بأنه تعبير عن قانون النمو غير المتكافيء فهو في الواقع كان اقتصادا لم يتكون بعد ، متخلف حيث لا يعرف الانتاج طريقاً للسوق ، وفيما عدا عدن وحضرموت ، فإن البلاد غارقة في بحر من الاقتصاد القبلي الذي لم ينجح بعد في إقامة أسواق ، مجرد اسواق متناثرة يمكن ربطها ببعض وهكذا تلخص الوضع العام في اتساع الفارق بين المدن الرئيسية والمناطق الريفية والاقاليم القبلية .

يضاف إلى ذلك مجموعة الضغوط الخارجية الممثلة في محاولات النظام في الشطر الشمالي الدائبة في ايجاد لمحات ظاهرية من التطوير الاقتصادي على الأسس الرأسمالية تجعل من الشمال مركزا لجذب رؤوس الأموال الخائفة في الشطر الجنوبي وتجعل منه القدرة في التنمية الرأسمالية ، وكان لذلك اثره بالفعل على خروج رؤوس الأموال من الجنوب متوجهة إلى الشطر الشمالي[٣٨] .

وفي مواجهة هذه التحديات ، واتفاقا مع الطبيعة اليسارية للجبهة القومية

الحاكمة ، أخذ المسار الاقتصادي في التطور عبر المسالك الاشتراكية وتحددت محاور التنمية الاقتصادية في أربعة رئيسية :

أولا : القطاع العام وتحدد دوره تبعا للقانون (٣٧) لعام ١٩٦٩ م وهو المنشىء للمؤسسة الاقتصادية للقطاع العام والتخطيط القومي .

ثانيا : القطاع المختلط وهو القاضي بمشاركة اموال القطاع الخاص مع مشروعات الدولة وبدأت أول تجربة له في مارس ١٩٦٨ م .

ثالثا : هيئة التخطيط .

رابعا : قانون الاصلاح الزراعي الذي مر بمرحلتين مارس ١٩٦٨ - يونيو ١٩٦٩ م .

وفي محاولة من الحكومة لجذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية لاستثمارها في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ، صدر القانون رقم ٢٧ لعام ١٩٦٩ م بشأن تنظيم وتشجيع الاستثمار . وبموجب هذا القانون يمنح لرأس المال الأجنبي نفس التسهيلات التي يحظى بها رأس المال الوطني ، غير أن هذا القانون نص على الغاء أي ميزة منحت للمشروع عند ثبوت أن صاحب المشروع قد قدم معلومات غير صحيحة إلى اللجنة . كذلك إذا أممت المشروع أو استولت عليه لمصلحة عامة فعليها أن تدفع القيمة الرأسمالية له[٣٩] .

تمحورت إذن ملامح الاقتصاد الوطني في الشطر الجنوبي بالتنمية تبعا للنموذج الاشتراكي ، القائم على التخطيط وتقييد حرية المشروعات الاجنبية في مزاولة نشاطها حتى لا تقوم بتخريب اقتصاد البلاد تحت اسم الحرية الاقتصادية بالتلاعب في الانتاج والاسعار والضغط على العمال الوطنيين بالطرد أو خفض الأجور وتمويل النشاط الأجنبي إلى خارج البلاد والمعاونة في تهريب رؤوس الأموال ، ومع نجاح الجناح اليساري في الجبهة القومية في تولي السلطة بعد حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م ، تأكدت الممارسات الاشتراكية وبدأ ذلك في إصدار قانون جديد للاستثمار يوليو ١٩٦٩ م نص أن يكون ٧٥٪ من موظفي الشركات الأجنبية يمنيين جنوبيين ، وتلا ذلك اتخاذ واحد من أخطر القرارات الاقتصادية التي شهدتها اليمن الجنوبية ، وهو قرار تأميم المصالح الأجنبية الصادر في ٢٧

نوفمبر ١٩٦٩ م بموجب هذا القانون تم تأميم المصالح الأجنبية في الجزء الأكبر من مشروعات الخدمات العاملة في البلاد وانشاء مؤسسة اقتصادية للاشراف على مجالات نشاطها (قانون المؤسسة الاقتصادية للقطاع العام والتخطيط القومي) وكان من نتائج هذا القانون :

تأميم جميع الشركات التجارية الاستعمارية والبنوك وفروع البنوك الاجنبية وشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات خدمات الموانى الكبرى وجميع الشركات العامة في مجال توزيع المنتجات البترولية[٤٠] .

وبالاضافة إلى تلك المجموعة من التأميمات سمح القانون بانشاء شركات مختلطة لمزاولة النشاط التجاري ، وإن قصر استيراد بعض السلع الضرورية على القطاع العام ، وسمح ايضا للمواطنين بالمساهمة في المشروعات المؤممة وقصر العمليات المصرفية على القطاع العام ، كما نص القانون ايضا على انشاء مؤسسة اقتصادية تضم الهيئات المشرفة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك هيئة للتخطيط القومي التي عهد اليها باعداد مشروعات خطة التنمية العامة والقطاعية . وبهذه التأميمات تحقق للحكومة سيطرة استراتيجية على المقدرات الاقتصادية في البلاد كمقدمة لتحويل الاقتصاد اليمني الجنوبي من طبيعته الخدمية إلى اقتصاد إنتاجي على بدايات طريق التطور واكتملت عملية التحويل بمزيد من الاجراءت التقشفية الصعبة على تخفيض ثان للمرتبات وتقليل حاد للنفقات على أن الحقائق التي تعرفها الحكومة اليسارية في الشطر الجنوبي ، أنه مع غياب عنصر ثراء كالنفط فان طريق التنمية الاقتصادية سوف تكون طويلة وشاقة ، ولكن النتيجة وهي تحرير الاقتصاد الوطني من تبعية السوق العالمية ، توازي بالطبع مثل هذه الصعوبات وما يلازمها من تضحيات على المستوى القومي .

وهكذا فاننا نرى النتيجة هي اختلاف الوتيرة الاقتصادية ، وتأكد اختلافها مع طبيعة المسار الاقتصادي وآثاره الاجتماعية في الشطر الشمالي[٤١] .

والخلاصة هي أن النظام الاقتصادي في الشطر الشمالي أقرب إلى النظام الحر بالرغم من أن القطاع العام ما زال هو العنصر الرئيسي ، في حين أن النظام

الاقتصادي في الشطر الجنوبي هو نظام الاشتراكية العلمية الذي يجعل القطاع العام هو الأول ويسمح بنشاط محدود للقطاع الخاص ، وهكذا نرى أن الشطرين متباينان تباينا تاما في الهيكل الاقتصادي ، ويقفان على طرفي نقيض مما يجعل ذلك عائقا كبيرا في طريق الوحدة . فلا بد أذن في اثناء بحث مشروع الوحدة من اخفاق احد النظامين لحل هذا العائق والمسئولون في الشطرين لا زالوا يضعون الهيكل الاقتصادي على رأس الخطط الوحدوية التي تحتاج لبحث مستمر من اجل قيام وحدة يمنية .

(٥) اختلاف سياسات النظم وتأثيرها على مسيرة الوحدة

ان الاختلاف في طبيعة النظامين السياسيين في شطري اليمن مسألة تطرح نفسها بالحاح ونحن في معرض الحديث عن معوقات الوحدة .

لقد أخذت الحياة السياسية في الشطر الجنوبي تنتحى طريقا مغايرا لما عرفه اليمنيون في الشمال ، ويعتبر المناخ الذي أتى بالجبهة القومية إلى الحكم في الجنوب مسئولا عن هذه السمة المميزة ، ففي حين عرف الجنوب واقعا استعماريا ، عرف الشمال حكما وطنيا بمعنى انتماء الامام إلى أهل البلد ، ومن ثم فحين سلك أهل الجنوب طريق العمل الثوري ، قبع الشماليون تحت سيطرة السلطة الامامية قرونا طويلة[٤٢] .

بعد التحرر الوطني ، برزت تناقضات المجتمع اليمني في الجنوب ، وحاولت القوى القبلية «السلاطين ورؤساء العشائر» التي كانت في تحالف طبيعي مع الاستعمار البريطاني أن تجد لنفسها منفذا لاستعادة مقدراتها وسيطرتها التي فقدتها من جراء التاريخ الثوري للجبهة القومية منذ أن اندلعت الثورة في جبال ردفان ١٩٦٢ م وفي المقابل كان على الجبهة القومية أن تقاوم القيم القبلية والعشائرية المتوارثة عن نظام الحكم الاستعماري البريطاني في البلاد ، خاصة وأنها ظلت على ما هي عليه من القوة حتى بعد الاستقلال ، واستمرت الأشكال التقليدية من السلطة بشكل خاص في الانحاء النائية (المحافظتين الخامسة والسادسة) فالقبائل كانت تطيع إذا شعرت أن الدولة قوية وتعصى اذا شعرت بغير ذلك ، وكان للانتكاسات الخارجية دورها المتزايد في استغلال هذه الوضعية الأكثر

وضوحا في المؤسسة العسكرية التقليدية . ازاء هذه القيم البالية لم يكن أمام الجبهة القومية مفر من وضع التشريعات التي تقلل من الروابط العشائرية والقبلية ان لم تكن تقضي عليها نهائيا كخطوة أولى لدفع المجتمع اليمني في الجنوب إلى قيم اشتراكية ترتبط بالفكر العمالي ، مرت الحياة السياسية في الجنوب بمرحلتين اختلفت فيهما الشعارات الفكرية المطروحة وتباينت فيهما حدود الحركة للقوى السياسية المختلفة ، وهاتان المرحلتان ارتبطتا بالصراع بين فصائل الجبهة القومية الحاكمة وتركزتا في تيارين :[٤٣]

اتجاه قحطان الشعبي ، المنادي بتحقيق الاشتراكية على جرعات تدرجية ، واتجاه عبد الفتاح اسماعيل الأمين العام للجبهة والملتزم باسس الماركسية اللينينية ـ الأكثر راديكالية في مواجهة التحولات الاجتماعية والاقتصادية .

طرح الاتجاه الأول شعار كل الشعب جبهة قومية ، وهو الشعار الذي يعبر عن المضمون التعبوي الذي ميز اطروحات وأساليب الرئيس قحطان الشعبي التي تقوم في مجموعها على تعبئة كل القوى السياسية في الساحة اليمنية باختلاف هوياتها وتطلعاتها وأساليبها الحركية وتفسيراتها في ظل توجيه وسيطرة القيادة الرسمية وفكرها .

وهكذا نستخلص بأن النظام الجنوبي توجه إلى الاشتراكية العلمية في حين أن النظام الشمالي رأسمالي . فحينما قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م إنما قامت على أكتاف المعارضة بكافة مطالبها التقليدية والتقدمية لمواجهة أوضاع الامامة ، وبعد رفعها لشعار الجمهورية ، أحد تعبيراتها الرئيسية لسيادة العنصر التقدمي في حركة الثورة وكمقدمة لتأكيد القيم المرتبطة بسلطة الدولة المركزية . غير أن أحداث الحرب الأهلية وما صاحبها من تدخلات خارجية ، أخرت كثيرا من تحقيق الجوانب الرئيسية لهذا الشعار الذي ظل في الحقيقة مرفوعا دون أن يتحقق محتواه . فسلطات القبائل التي أعلنت ولاءها للجمهورية وهي في الغالب من القبائل الشافعية ـ ظلت إلى حد كبير دون أن تمس ، وبسبب الحرب الاهلية استمرت في حريتها الكاملة لممارسة حياتها السياسية بعيدا عن سلطة الامام الذي

ذهب ، وسلطة الدولة المركزية المشغولة بالحرب الاهلية ومواجهة القبائل الملكية المدعومة من الخارج مع حدوث نكسة يونيو ١٩٦٧ م وبمقتضى اتفاق الخرطوم أغسطس ١٩٦٧ م بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل ، تشكلت لجنة ثلاثية لايجاد صيغة مناسبة لانهاء الحرب الأهلية وكانت هذه الصيغة بالدرجة الأولى تعني ايجاد صيغة ملائمة لمصالحة القبائل الملكية التي اشتد أزرها بعد قرار إنهاء الوجود المصري ، مع القبائل الجمهورية التي كانت على خلاف جذري مع السلطات المصرية منذ منتصف الحرب الاهلية وكانت ترى في الوجود المصري عاملا يؤخر تسلقها الاجهزة وسلطات الدولة اليمنية ، وهكذا كان الوجود المصري معارضا من قبل القبائل الملكية والجمهورية على السواء . هذا ، وقد يسرت أوضاع وآثار التدخلات الخارجية عدم تأكيد القيم «الجمهورية» في مواجهة القيم القبلية والعشائرية ، وكانت النتيجة الطبيعية استمرار وجود الجمهورية شكلا دون الموضوع خاصة بعد أن سيطر رؤوس القبائل الشافعية على اجهزة الدولة الجمهورية «بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م[٤٤] .

وكان عليها أن تؤكد سلطاتها الخاصة في مواجهة رموز «الجمهورية» فتم في الايام الأولى تسريح الجيش النظامي المدرب على أيدي المصريين واعتقال بعض أفراده البارزين ولا سيما ذوي الاتجاهات اليسارية منهم وتم بالفعل سحق هذه الاتجاهات التي كانت تموج بين صغار الضباط في بداية عام ١٩٦٩ م كان من السهل إذن الدخول في مفاوضات مع القبائل الملكية ـ التي فشلت إحدى محاولاتها للقضاء على الجمهورية بعد حصار صنعاء في نهاية ١٩٦٧ م ومطلع ١٩٦٨ م في محاولة لقبولها داخل الاطار الواهي للدولة الجمهورية ، وانتهى الامر بتوقيع المصالحة عام ١٩٧٠ م التي هيأت الاوضاع الداخلية والخارجية للاسراع بارساء قواعد جديدة للحكم ، فالاطار العام هو قيام «الجمهورية» والممارسات الحقيقية أبعد ما تكون عن هذا المضمون ، ولتأكيد حسن النوايا شملت الوزارة الجمهورية الأولى بعد المصالحة «مايو ١٩٧٠ م» ستة وزراء ملكيين ، وسمح دستورياً بأن تكون للقبائل جيوشها الخاصة ، بجانب الجيش النظامي للدولة الذي تقلص حجمه وانخفضت عملياته التدريبية بحيث لا يتمكن من إحداث هزات ما على

غرار انتقاضات صنعاء الضباط في ديسمبر ١٩٦٨ م .

كما كان لسلطة القبائل الافضلية المطلقة على سلطة أجهزة الدولة وتنظيماتها الجمهورية ، مما أدى إلى تحويل الجزء الشمالي الشرقي إلى وحدات قبلية شبه مستقلة بالاضافة إلى إعفائهم عمليا من دفع الضرائب المستحقة عليهم ، وحيث قطعت لهم الرواتب الشهرية العالية من الميزانية العامة ، وكان من اليسير عليها في ظل هذا الاطار أن تحارب أية تغيرات جذرية أو إصلاحية استنادا على جيوشها الذاتية ومنعت التنظيمات السياسية وحظر العمل على جميع الأحزاب ، ويبرر العمري رئيس الوزراء هذا المبدأ قائلا : ان الحزب السياسي غالبا ما يعمل لصالح الحزب ، وليس لصالح البلد ككل . أما العيني أحد رؤساء الوزارات اليمنية في هذا العهد فيبرر نفس الأمر قائلا : «ان الاحزاب السياسية قد تعيد اثارة الخلافات في البلد فعندنا قبائل وليس لدينا نضج سياسي ، ان شعبنا ليس مستعدا للمارسة السياسة الحزبية» .

وكان من الطبيعي مع مثل هذه الأوضاع السياسية أن يقتسم الولاء وتصبح القيم القبلية والعشائرية في المحل الأول ، وكأن البلاد تعود مرة أخرى إلى مفاهيمها البدائية ، مفاهيم الانتماء القبلي والاقليمي والطائفي والعرقي[٤٥] .

وهكذا فان وجود نظامين متباينين ومتناقضين في شطري اليمن يعتبر عقبة أمام الوحدة اليمنية ، وفي نظرنا لن تقوم وحدة بين شطري اليمن الا بسقوط احد النظامين . وفي هذا يقول الحمدي «إن أصعب ما تواجهه التجربة اليمنية هو بناء الدولة اليمنية على أسس يهضمها الجميع ويتقيد بها الجميع ، وهذا يجمع بين جهدين في وقت واحد : الجهد الأول وهو البناء لاجهزة الدولة ومحاولة بنائها البناء الصحيح وايجاد انظمتها وقوانينها بما يتلاءم وروح العصر وبما يجمع بين تقاليدنا الحسنة وبين مجتمعنا وواقعه وتطلعاتنا وطموحاتنا في الربع الاخير من القرن العشرين .[٤٦]

فهل يستغني الشطر الجنوبي عن ايديلوجيته الاشتراكية التي تبناها منذ عشرات السنين ، أو هل يستطيع الشطر الشمالي أن يقضي على القوى القبلية كما

فعل الجنوب بعد انتهاء الاستعمار من أجل تحقيق الوحدة اليمنية ، انه أمر شبه مستحيل تحقيقه ، فاذن الوحدة بعيدة التحقيق والمنال .

والخلاصة أن اختلاف التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية لكلا الشطرين ، يعمل ـ أولا وأخيرا ـ على تعميق الهوة بين الطرفين ، ويعكس نفسه على رؤية كل طرف محل التناقضات مع الطرف الآخر بالميل دائما إلى جانب مسيرته الداخلية ومحاولة جعلها نموذج التطور والتنمية لدى الشطر الآخر ، وحيث لا توجد قوى جبرية في ظل التوازنات الاقليمية والدولية الحالية ، تستطيع أن تفرض أسلوبا بعينه على أحد الطرفين ينتهجه داخليا وخارجيا كمقدمة للتقريب من الطرف الآخر ـ فسوف تظل فجوة العلاقات بين الشطرين قائمة ، ان النتيجة الاخيرة ، الأكثر وضوحا هي أن هناك تباينا حادا في الجوانب الفكرية والعملية لكلا النظامين ، وبناء على ذلك يزداد اصرار كل طرف على التمسك برؤيته الخاصة دونما تقديم أي تنازل يمهد للقاء حقيقي مع النظام في الشطر الآخر .

لقد وضح أن هناك فلسفتين مختلفتين إحداهما تأخذ بسبيل الاشتراكية العملية ، والاخرى تأخذ طريق التطور تبعا لنموذج التنمية الرأسمالية ، وخارجيا ترى أحدهما مركز الثقل في الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وتؤيد مواقفهما ، وترى الأخرى أن هذا المركز في الولايات المتحدة ، وأن التحالف معها أفضل ، وحيث يستطيع العملاقان أن يقربا الهوة بينهما نفسيا واجتماعيا واقتصاديا ربما يمكن لكل من نظامي اليمن أن يجدا نفسيهما على طريق اللقاء من أجل تحقيق الوحدة اليمنية[٤٧] .

ومما سبق عرضه نستطيع القول بأن الساحة اليمنية في الشمال والجنوب تميزت بملامح من شأنها أن تدفع إلى الصدام المسلح بين شطري اليمن ، ومن هذه الملامح افتقار الأوضاع بين شطري اليمن إلى الاستقرار الداخلي ، ففي أقل من عام تم اغتيال ثلاثة رؤساء يمنيين : المقدم الحمدي ، المقدم الغشمي في شمال اليمن ، وسالم ربيع علي في جنوبه ، فضلا عن زيادة تأثير العوامل القبلية وانعكاساتها على الوضع في الشمال في مقابل محاولات نظام الحكم في الجنوب

تقوية سيطرته وتدعيمها على أسس ماركسية والقضاء على المعارضين لذلك ، ويمثل عدم الاستقرار الداخلي أحد العوامل الرئيسية التي تدفع ببعض الحكومات خاصة الدول النامية الى التفكير في خلق حالة من الصدام المسلح على الحدود أملا في التغلب على المشكلات الداخلية أو توجيه الاهتمام الداخلي بعيدا عنها ، ويرتبط بالعنصر السابق قيام حكومة كل من شطري اليمن باحتضان القوى المناوئة لنظام الحكم في الشطر الآخر فتتعاون حكومة صنعاء مع الجبهة الوطنية اليمنية الجنوبية بقيادة السيد عبد القوى مكاوي الذي يناهض حكومة عدن ، وتدعم حكومة عدن الجبهة الوطنية الديمقراطية بقيادة السيد سلطان أعمر عمر المناوىء لحكومة صنعاء . وقد نتجت عن ذلك تغذية وزيادة عمليات التسلل والتخريب على جانبي الحدود بين شطري اليمن وتجددها بين وقت وآخر والتي تزايدت بصورة كبيرة بعد اغتيال المقدم الغشمي في يونيو ١٩٧٨ م حيث ضغط النظام في الجنوب اليمني على الوضع في الشمال .

يضاف إلى ذلك المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي تواجه كلا البلدين في مجال التنمية الاقتصادية واعتمادها إلى حد كبير على القروض والمساعدات الخارجية مما يجعل من تفجير الوضع على الحدود وسيلة للحصول على المساعدات والمعونات الخارجية ـ خاصة من السعودية بالنسبة لليمن الشمالي ، ومحاولة من اليمن الجنوبي لفك الحصار والتراجع عن قرار مجلس جامعة الدول العربية في يوليو ١٩٧٨ م بمقاطعته سياسيا واقتصاديا بسبب دوره في اغتيال المقدم الغشمي رئيس اليمن الشمالي[٤٨] .

ان الأمنية بتحقيق الوحدة شعور صادق لدى الشعب في الشطرين وبين معظم المسئولين في الجانبين ، وبين الرئيس على عبد الله صالح وعلي ناصر محمد ، الا أن نوعية الوحدة المنشودة لا زالت العقبة امام تحقيق الامنية نفسها ، وما الايديولوجية واختلافها الامثل مبسط على مشقة طريق الوحدة . وهذا يعني أن التنازلات مطلوبة من السلطتين ، والمرونة المتوفرة الآن من الجانبين ضرورية وأساسية ليس فقط في هذه الفترة بالذات ، بل بالأخص في الخطوات القادمة الأكثر دقة وتعقيدا ، والا فإن حوار الوحدة يبقى مجرد حوار آخر تلتهمه السنوات ليلتهم بدوره أمنية الشعب اليمني في الشطرين[٤٩]

ثم هناك تيارات أخرى تشق طريقها لتعكر صفاء الاجواء في الشطرين :

ففي الشمال مثلا تيارات سياسية سرية كحركة «الإخوان المسلمين» التي بدأ تستقطب مراكز النفوذ ، مما أدى بالجبهة الوطنية الديمقراطية إلى تركيز جهودها على استمرار الحوار مع السلطة بدل استنفاد هذه الجهود في تعكير اجواء الحوار ، مما يفسح المجال لتقوية حركة «الاخوان المسلمين» الا أن الجبهة نفسها تشعر أن «هناك توجها صادقا من قبل الرئيس علي عبد الله صالح لايجاد وضع ديمقراطي أكثر من أي رئيس سابق» حسب قول أحد أعضاء الجبهة والذي أضاف «أن الرئيس قد بدأ باطلاق سراح المعتلقين السياسيين مقابل اعادة المحتجزين من قبل الجبهة إلى السلطة على أن تتوفر حرية العمل السياسي في اطار الميثاق والمؤتمر الشعبي العام .

وأيضا في الشطر الجنوبي تيارات متطرفة تهدد الوحدة وتهدد زعزعة اسس الحوار القائم بين الشطرين على اساس التعصب الايديولوجي وقد تعرضنا لذلك .

فإذا داخل السلطتين في صنعاء وعدن عناصر تريد الوحدة بصدق وجدية وعناصر اخرى تتعصب لتفكيرها الايديولوجي ، همها الاطاحة بخطوات هذه الوحدة[٥٠] .

ثانيا : المعوقات الخارجية :

(أ) القوى الاقليمية

ونعنى بها هنا تلك القوى المطلة على شواطىء البحر الأحمر وهي قوى تحدوها الرغبة في السيطرة والسيادة على الملاحة عبر المنافذ الجنوبية للبحر الأحمر حفاظا على مصالحها . وسوف نحاول أن نستعرض هذه القوى وعلاقتها بشطري اليمن[٥١] .

(١) السعوديـــة

كانت علاقة السعودية باليمن الشمالي في عهد الامام يحيى يسودها التوتر

احيانا ، والامتثال لامر السعودية أحياناً أخرى . وقد سلم الامام يحيى اجزاء اليمن التاريخية المتمثلة في «عسير ، نجران ، جيزان» إلى الملك عبد العزيز بن سعود وفيما يلي نورد بشيء من التفصيل الخلاف على عسير واستيلاء السعودية عليها :

تقع منطقة عسير شمال لواء صعدة ، يحدها من الشمال الحجاز ، ومن الشرق الربع الخالي ومن الغرب البحر الأحمر ، ومن الجنوب لواء صعدة وتنقسم المنطقة إلى ثلاثة لواءات : (١) لواء عسير (٢) لواء نجران ، ويسمى المخلاف السليماني (٣) لواء جيزان .

تبلغ مساحة منطقة عسير ٣٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، وعدد سكانها يبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة وبلاد عسير جزء لا يتجزأ من اليمن الكبرى كان يحكمها حكام اليمن منذ آلاف السنين من مركزهم بصنعاء ، أو زبيد ، أو تعز ، أو رداع ، أو جبلة ، حتى استولت عليها السلطات السعودية عام ١٩٣٠ م بالتواطؤ مع اسرة ال حميد الدين ضمانا لبقاء حكمهم المتداعي واستقرار حكمهم المنهار في قلب اليمن ، فتخلت عن هذا الجزء من اليمن ، كما تخلت أيضا عن مناطق الجنوب اليمني واسلمَته إلى الاستعمار البريطاني كما سلمت مناطق عسير اليمنية إلى السعودية ، مع أن جيزان ونجران وعسير أرض يمنية بحكم واقعها التاريخي الذي ما زالت تعيش فيه ، بجغرافيتها الصريحة الواضحة ،وبسكانها ، وبواقع تاريخها الطويل .

وبهذا استطاع النفوذ الاستعماري والعربية السعودية آنذاك أن يقطع اليمن الى دويلات وسلطنات، ومشيخات ، ونصب في كل امارة ومقاطعة أميرا ، بالرغم من أن اليمنيين لا يزالون متمسكين بحقهم والدليل على ذلك مناهضة الاستعمار في الجنوب ومطالبة السعودية في الشمال ، وايضا دخول الامام أحمد إلى «نجران» عام ١٩٣١ م معلنا ولايته على المناطق اليمنية واعادتها إلى الوطن الأم الكبير ولكنه فوجيء بتعليمات من والده الإمام يحيى بالانسحاب والعودة ، وسلمها الامام يحيى لحكام السعودية ، بدعوى الصلح وابرام معاهدة الطائف فيما

بين الحكومتين على أن تتعهد السعودية بحماية عرش آل حميد الدين ضمانا لاستمرار حكمهم والوقوف بجانبهم اذا ثار الشعب اليمني ضدهم وقد شوهد هذا في اعوام ١٩٤٨ م ، ١٩٥٥ م ، ١٩٥٨ م ، ١٩٦١ م ، ١٩٦٢ م .

وهكذا كان ديون الأئمة أبدا . مبلغ أملهم ، ومنتهى هممهم ، أن تصفو لهم سدة السلطان بلا منازع ، وأن تطمئن تحتهم العروش ، ولو كان الثمن غاليا ومخزياً في نفس الوقت . . لو كان الثمن سلخ مقاطعتين من أهم المقاطعات اليمنية عاشتا زمنا طويلا ضمن الوطن الأم : اليمن الطبيعية ، مشاركين لها افراحها وأتراحها على مر السنين[٥٢] .

ولم تكتف السعودية بسلخ هذه الاجزاء من شمال الوطن اليمني ، بل استولت على مناطق من الجنوب أيضا ، أعني منطقتي «شدورة والوديعة» في حرب اشتبكت فيها السعودية مع جنوب اليمن «١٩٦٩ م» .

وهكذا سلخت هذه الاجزاء من شطري اليمن ولم يعد لها أي ارتباط باليمن وأصبحت مناطق تحت السيطرة السعودية .

وأصبح ايضا من الصعب أن يطالب اليمن بارجاع عسير أو نجران أو جيزان أو الوديعة أو شدورة .

وهكذا أصبح اليمن مجزءً بين مناطق تخضع للنفوذ السعودي وبين شطرين لا يلتقيان على هدف موحد .

ومن هنا يتضح لنا الدور الذي تلعبه السعودية من اجل تقديم المساعدات الاقتصادية لشمال اليمن وذلك حتى يسدل الستار على القضايا الحدودية مع السعودية ، كما نلاحظ أن الشطر الجنوبي أكثر تحمسا في المطالبة بمناطق الحدود مع السعودية ، ونلمح ذلك من خلال ملاحظات الوفد اليمني الجنوبي في اجتماع القاهرة ١٩٧٢ م وذلك بعد الصدام المسلح بين شطري اليمن ـ حيث «يستغرب اغفال مسألة استعادة الاراضي اليمنية المقتطعة[٥٣] وفي نظرنا أن تواطؤ الشمال عن مناطقه وعدم المطالبة بها هو تأثير المعونات السعودية على شمال اليمن . ولكن هذا لا يعني أن الشطر الشمالي أسدل الستار نهائيا عن استعادة مناطق نفوذه السابقة ،

ونلاحظ هذا واضحا في عدم رسم حدود نهائية بين السعودية والشطر الشمالي من اليمن ولعل ذلك يعني أن الأمل ما زال موجودا في استعادة اجزاء اليمن المقتطعة .

وسنقف قليلا عند العلاقة السعودية اليمنية ومدى تأثيرها على الوحدة لقد كان اعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية ، أمرا غير مرغوب فيه ، فهو يخرج اليمن الشمالية من الحظيرة الملكية من ناحية ، ومن ناحية ثانية ينبىء بتطورات ثورية على نمو الحركة اليمنية من خلال فتح المنافذ لقوى عربية أخرى تتوافق مصالحها مع ثورة اليمن ، خاصة «مصر» التي كانت على خلاف حقيقي واضح مع العربية السعودية . ومن هنا كانت السعودية المتضرر الأول من قيام الجمهورية في اليمن الشمالية إلى أن عادت اليمن إلى الثوب الامامي بمضمونه الحقيقي بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ م .

أدت سيطرة الشيوخ وزعماء القبائل على المؤسسات الرسمية للدولة في اليمن إلى تخفيف حدة العداء الموجه اليها من السعودية ، وبدأت ملامح الانفراج الحقيقي بين البلدين بعد اتفاق (ناصر وفيصل) أغسطس ١٩٦٨ م ، وتأكد هذا الانفراج في المؤتمر الاسلامي الأول ١٩٦٩ م ، والذي أفرز المصالحة بين القبائل الملكية دون عائلة حميد الدين ، والقبائل الجمهورية ، وقد قضى انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م على مبررات الخوف لدى السعوديين ، وما لبثوا أن احتضنوا الدولة اليمنية الجديدة ، حتى وإن كانت دولة جمهورية ، كوسيلة فعالة لاحتوائها ، فالجمهورية لم تعد منبعا للخوف أو القلق على أمن المملكة من ناحية ومن ناحية أخرى فهي تشكل قاعدة تنطلق منها الحركات المعادية للنظام في عدن الذي صمم السعوديون على ضرورة اسقاطه .

على أن هذا الانفراج في العلاقات السعودية اليمنية واجه بعض المشاكل التي أعربت عن نفسها بالخلاف حول تسمية الدولة اليمنية رسميا «بدولة اسلامية» واسترضاء للسعوديين وافق اليمنيون على انشاء واجهة اسلامية للحكم هي مجلس الشورى . ومن المشاكل أيضا كيف يمكن للجمهورية في اليمن

الشمالي أن تواجه النظام القائم في عدن ، وكيف يمكن أن يستغل شعار الوحدة في هذا الصدد بما يتفق مع أهداف السعوديين واليمنيين الشماليين معا ؟ غير أن تجاوز مثل هذه المشاكل كان ضروريا بالنسبة لليمنيين فهم قد وعدوا بالاصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي في البلاد . وكان ذلك مفيدا أيضا للسعوديين الذي ساهموا بجزء من عائدات النفط في تأمين أمن المملكة من خلال تقديم المعونات للجمهوريين في اليمن الشمالية . وكان أمن السعودية لا يأتي الا عبر احتواء الجمهورة العربية اليمنية .

لعبت العلاقات مع السعودية دورا كبيرا في تأكيد أمرين :
(١) التصاق اليمن الشمالي اقتصايا وسياسيا بالمعسكر الرأسمالي الغربي لدرجة الاشارة إلى أن السعودية باعتبارها الوسيط الرئيسي الذي أخضع الجمهورية العربية اليمنية سياسيا واقتصاديا .
(٢)الابتعاد أكثر عن النظام في عدن[٥٤] .

على أن الجديد الذي أتي به الحمدي ، تركز في محور علاقته مع النظام في الجنوب حيث جعل من العلاقة الودية معه خطا متوازيا لعلاقاته الودية مع السعودية كما جعل من العمل على تحقيق الوحدة الأساس الموضوعي لتطوير علاقته مع الجنوب في سباق من نظرة ناضجة تتجاوز اتفاق القيادات ، وتأخذ من أسلوب اللجان الممهدة للوحدة بين البلدين ، أسلوبا حركيا أمثل . بحيث يستطيع الحمدي أن يخرج النظام في الجنوب من عزلته الاقليمية يمكنه أن يخلصه من تطرفه .

وهكذا نرى أن علاقة السعودية مع صنعاء في تزايد منذ اعتراف السعودية بنظامها الجمهوري عام ١٩٧٠ م ، بينما بدأت العلاقات بعدن في الانكماش منذ نهاية عام ١٩٧٧ م بعد مضي قرابة عام ونصف على بدء هذه العلاقات ، وأبرز أسباب هذا الانكماش تصاعد الدور الخارجي لليمن الشعبية وتصادم مصالح البلدين في صراع القرن الافريقي ، حيث شجعت السعودية الصومال على طرد السوفيت منها تطبيقا لاستراتيجيتها في هذا الشأن ، واستطرادا لهذه الاستراتيجية

تعمل السعودية على دعم الرئيس نميري وتشجيعه على المصالحة مع زعماء الانصار[٥٥] .

ونرى اليمن الديمقراطية تصنف العالم في سياستها الخارجية إلى ثلاث مجموعات :

(١) الأولى وتضم البلدان التي تأخذ بالفلسفة الاشتراكية وهذه يتم تدعيم الارتباط بها سياسيا واقتصادياً «العراق ، الاتحاد السوفيتي ، ودول المعسكر الاشتراكي» .

(٢) الثانية : وتضم البلدان الصديقة غير الرأسمالية وغير ذات الطابع الاستعماري ـ كالكويت والسودان ولبنان ، والهند وباكستان وفرنسا وايطاليا وسويسرا .

(٣) الثالثة : وتضم الدول ذات الاتجاهات الرأسمالية الاستعمارية وهذه لا يتم التعامل معها الا بقدر كبير من الحذر ولوسائل الاعلام حرية نقدها وكشف مواقفها ، كالسعودية والمعرب وايران والفلبين ، وبريطانيا ، والمانيا الاتحادية ، والولايات المتحدة .

ويشير عبد الفتاح اسماعيل إلى ملامح هذا التحول باعتباره عبئا ثوريا يحتم على الجبهة القومية أن تعمل على نشر مبادىء الثورة فيما حولها من أقطار محافظة ليس في شبه الجزيرة فقط بل أيضا على الشاطىء المواجه من البحر الأحمر[٥٦] .

وهكذا فمثلما أدت العلاقات السعودية مع اليمن الشمالي إلى احتواء النظام من خلال المساعدات المالية والاقتصادية ، ولعبت الشعودية دورا مماثلا كمقدمة لاستيعاب النظام في الجنوب بعد أن تبين لها فشل اسلوب الصدامات المسلحة . وتتضح ملامح هذا الدور السعودي في محاولة القيام بدور ما لانهاء النزاع بين عمان واليمن الجنوبي .[٥٧]

والخلاصة : أن الموقف السعودي تجاه مشروع الوحدة اليمنية ، جاء على عكس ما هو متوقع من التأييد ويعود التحفظ السعودي إلى أمرين :

(١) إن نجاح الوحدة اليمنية من شأنه أن يضع العقبات أمام النفوذ السعودي التقليدي في الشمال اليمني .
(٢) إن قيام دولة يمنية موحدة سوف يؤدي وفق الادراك السعودي إلى انتهاء دور اليمن الشمالي كعازل بين السعودية وبين النظم الثورية التي تعمل الحكومة السعودية على وقاية البلاد منها .

ولهذا وبتأثير من التحفظ السعودي تجاه مشروع الوحدة فإن احتمالات أن يخفف النظام الجنوبي من تشدده ، تبدو قائمة وكبيرة ليحقق عدة أهداف في وقت واحد :
(١) أن يتمكن من كسب تأييد الدول المختلفة للوحدة اليمنية .
(٢) أن يتيح الفرصة لنفسه للتغلب على المعارضين والمتخوفين من الوحدة خاصة الشمال اليمني .
(٣) أن تطمئن السعودية بأن دولة الوحدة القادمة سوف تكون عنصر أمن واستقرار في المنطقة[٥٨] .

وبالرغم من ذلك فان الموقف الثنائي بين عدن والرياض اختلف قليلا ، حيث قادت السعودية التيار المتشدد ازاء انزال العقوبات العربية على نظام عدن ، في مواجهة الموقف المعتدل الذي قادته الكويت ، وبالرغم من هذا التشدد ، ظلت سماء الاعتدال قائمة لدى ادراك العدنيين وهو ما جعلهم يقبلون وساطة عربية أخرى في بداية عام ١٩٧٩ م لتحسين العلاقات مع الرياض . وبدأت الزيارات الرسمية حتى قبل واثناء احداث الصدام المسلح مع اليمن الشمالي فبراير/مارس ١٩٧٩ م ، وقد تأكد هذا الاعتدال تجاه العربية السعودية اثناء مباحثات الوحدة في الكويت ١٩٧٩ م حيث لم يثر وفد اليمن الديمقراطية مسألة عودة الاراضي اليمنية المقتطعة والتي حصلت عليها السعودية ، مثلما اثارها مرارا في مباحثات الوحدة الأولى القاهرة ، طرابلس ١٩٧٢ م[٥٩] .

وعلى العموم فإن السعودية ـ بما لها من مصالح مباشرة ، وكما اتضح من استعراضنا السابق ـ تعتبر عائقا في سبيل تحقيق وحدة اليمن .

(٢) سلطنة عمان :

إن علاقة الشطر الجنوبي من اليمن بسلطنة عمان علاقة يسودها التوتر والخلاف الدائم في حين نرى الشطر الشمالي يتسم بعلاقة حسنة مع عمان .

وبعودة الخلاف بين الشطر الجنوبي من اليمن وسلطنة عمان إلى أيام الاستعمار البريطاني وسلخ اقاليم اليمن «ظفار ١٨٢٩ م ، جزر كوريا موريا ١٨٥٤» وضمها إلى سلطنة عمان .

وفيما يلي نورد بشيء من التفصيل هذا الخلاف الذي يعتبر عائقا امام توحيد كيان اليمن الطبيعي .

اقليم ظفار : تقع ظفار في الجنوب الشرقي للجزيرة العربية وهي جزء من اليمن الطبيعية وكانت تابعة للاراضي اليمنية بحكم موقعها الجغرافي وبحكم تاريخها وواقعها ، وتمتد شرقا إلى حدود رأس مدركة من عمان ، وغربا إلى رأس فرتك من بلاد المهرة ، وشمالا إلى أوساط الربع الخالي . وتعتبر ظفار في الوقت الحاضر تابعة لسلطنة عمان ، وتقدر مساحة ظفار بحوالي (٥٤) ألف ميل مربع ويقدر عدد سكانها بـ (٢٠٠) ألف نسمة[٦٠] .

ولم تكن ظفار تتبع سلطنة عمان قبل عام ١٨٢٩ م عندما ضمها السلطان سعيد بن سلطان عقب وفاة حاكمها محمد بن عقيل[٦١] .

هذا وقد كانت ظفار بفضل موقعها الاستراتيجي بين مختلف بقاع الجنوب اليمني من جهة وبين الهند وشرق إفريقيا من جهة أخرى أخصب أرض وأعز مركز للتجارة وسوق للقاصدين اليها من جميع أنحاء العالم ، وقد قامت سلطنة مسقط بوضع سور حديدي حول المنطقة ومنعت التبادل التجاري واحتكرت الواردات حتي وقود الماكينات التي تروي وتزرع الاراضي كما منعت تصدير المنتجات الزراعية وقطعت جميع المواصلات التي تربطها بالبلاد المجاورة[٦٢] .

وقد اعتبر سلاطين عمان ظفار إقطاعية خاصة بهم وقد فرضوا عليها ضغوطا واجراءات أثارت عليهم قبائل آل كثير الذين يسكنون السهل الساحلي

فقاموا ببعض الغارات المسلحة ضد السلطان سعيد بن تيمور عام ١٩٦٣ ، وقد انضم اليهم اعضاء من حزب القوميين العرب وبذلك تكونت جبهة تحرير ظفار وبدأت الثورة فعلا في يونيو عام ١٩٦٥ م وبعد ذلك اعتمدت الثورة في ظفار على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية واعتنقت مبادئها اليسارية وتلقت المساعدات من الصين والاتحاد السوفيتي وسقطت معظم ظفار في يد الثوار .

وبعد الاطاحة بالسلطان سعيد بن تيمور وتولى ابنه السلطان قابوس السلطة نجح هذا الاخير في إخماد الثورة في ظفار إذ أمدته بريطانيا وايران والاردن بقوات عسكرية للقضاء على الثورة كما تمكن قابوس من عمل كثير من المشروعات الاصلاحية التي أرضت السكان . وحقا أن الثورة في ظفار كان لها أكبر الأثر في أن غير سلاطين عمان طريقتهم في الحكم[٦٣] .

وهكذا اصبح من المستحيل في الظروف الحالية عودة هذا الاقليم إلى حدود اليمن الديمقراطية ، إلا أن يقوم كيان اليمن الطبيعي الموحد .

جزر كوريا موريا : مما يزيد من حدة الخلاف بين عمان واليمن الديمقراطية ذلك الصراع الذي دار حول ملكية جزر كوريا موريا الواقعة بمحاذاة التقاء الحدود بين القطرين وقد كانت خطة الجبهة القومية في مفاوضاتها مع بريطانيا لتسلم السلطة ، تتمثل في التمسك بجميع الجزر المحاذية لشواطئها . وقد وفقت في افساد الخطط البريطانية التي استهدفت فصل بريم أو كمدان ، كما تسلمت جزيرة سومطرة بدون خلاف أما جزر كوريا موريا فقد ادعت بريطانيا أنها من الناحية التاريخية ملك لسلطان مسقط ، وأنه كان قد نزل عنها لبريطانيا سنة ١٨٥٤ م لكن في خلال عهد الاستعمار البريطاني بالجنوب ، اديرت الجزر على أيدي حكام عدن ، مما جعلها ترتبط من الناحية العملية بالجنوب العربي ، لذلك اعتبرتها الجمهورية الجديدة جزءا لا يتجزأ من أراضيها ولم تسلم بالاجراء الذي اتخذته بريطانيا ، حين سلمت هذه الجزر إلى سلطنة عمان ، وطالبت باجراء استفتاء للسكان . وقد أثارت الفكرة ردا ساخرا من الدوائر البريطانية ، اذ أن عدد السكان المقيمين لا يتجاوز خمسا وسبعين نسمة ، ولعل قيمة الجزر التي

تبلغ مساحتها ٢٨ ميلا وتكاد تكون خالية من السكان إنما ترجع إلى ما تحتويه من ثروة في المخصبات الطبيعية[٦٤] . وقد وقع الصدام الأول بين اليمن الديمقراطية وعمان لحظة استقلال الاولى ، وذلك عندما سلمت بريطانيا جزر «كوريا موريا» التي كانت حتى ذلك الوقت تعتبر جزءا من اليمن الديمقراطية لسلطنة عمان ، وشهدت الشهور التالية للاستقلال حشودا عمانية على الحدود الشرقية لليمن الديمقراطية ، وجاءت هذه الحشود في وقت حرج للغاية حيث تزامنت مع الاشتباكات السعودية ـ اليمن الديمقراطية ، والاشتباكات بين اليمنين وذلك عقب حصول اليمن الديمقراطية على استقلالها وبعد الانسحاب البريطاني من عمان وتنامي قوة الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، ودعم اليمن الديمقراطية لها ، وحدوث متغيرات كثيرة على الساحة الخليجية والعربية والدولية كل هذا أدى إلى تفاقم الخلافات العمانية ـ اليمنية الديمقراطية[٦٥] .

ويمكن حصر الخلاف في ثلاث نقاط رئيسية تتفرع عنها نقاط أخرى كثيره ونعني بذلك ما يلي :

(أ) مجال السياسة الخارجية لطرفي النزاع :

يتباين نظاما الحكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان تباينا واضحا ويقفان على طرفي نقيض من الخارطة السياسية في الخليج العربي .

وهكذا تعارض كل دولة السياسة التي تنتهجها الدولة الأخرى ، ويتهم كل طرف الآخر بأنه أصبح تابعا لأحد المعسكرين الدوليين ، وفي ذلك يقول السلطان قابوس في حديث لمجلة الحوادث في ١٥/١٠/١٩٧٦ م «لقد انتهت العمليات العسكرية داخل ظفار وعلى طول الحدود التي بيننا وبين حكومة عدن ، ولكن الوجود العسكري الماركسي لا يزال قائما داخل عدن ، لقد استبدلوا الخبراء العسكريين السوفييت والصينيين والألمان الشرقيين بمئات من الخبراء العسكريين الكوبيين ، وأنا لا أريد أن تتكرر في بلادي المأساة التي وقعت في انجولا عندما نجح الشيوعيون في الاستيلاء على الحكم بلباس الكوبيين» وفي حديث آخر للسلطان قابوس مع مجلة النهضة العمانية في ٥/٢/١٩٨٠ م قال في معرض سؤال

عن التهديد اليمني الديمقراطي لعمان : «أنا استعمل كلمة الخطر بدلا من التهديد . . والخطر الذي لا يزال على عمان بل وعلى جميع الجزيرة العربية والخليج ـ ما لم تتغير الاوضاع ـ ما زال يكمن في جنوب اليمن» وأضاف «وهذا الرأي ليس مبنيا على أن بيننا عداء وإنما مبنى على حقائق فالمعاهدة الروسية ـ العدنية ، والمعاهدة العدنية الاثيوبية والمعاهدة التشيكية ـ العدنية ، والوجود الروسي في عدن لتطبيق البنود السرية في المعاهدة ، كلها دلائل تشير إلى هذا الخطر» .

ويتحدث وزير الاعلام العماني عبد العزيز الرواس عن الخطر الذي يتهدد عمان في لقاء مع جريدة «الفجر» الاماراتية في ٢٤/١١/١٩٨٠ بقوله «لقد نوهت سلطنة عمان بالأخطار المحدقة بها وكان هناك من يذكر أن عمان فيمواجهتها للهجمة الشيوعية عن طريق اليمن الجنوبية أرادت أن تجر المنطقة إلى ما هو أبعد من هذا الحجم» وأضاف «أن اليمن الجنوبي لا تعمل بمفردها وان ما تشهده حدودها مع عمان في تلك الفترة لم تكن الا مؤشرا واحدا من العديد من المؤشرات لاهداف الهجمة الشيوعية الدولية التي يشنها الاتحاد السوفياتي على المنطقة في صراعه الدائم مع القوى الغربية» .

ونلاحظ من خلال هذه الاحاديث أن عمان تحاول التذرع بالأخطار الشيوعية في خلافها مع اليمن الديمقراطية وتعتبر التعاون اليمني الديمقراطي مع الاتحاد السوفيتي موجها ضدها ويشكل خطرا يتهددها .

وتنظر عمان بعين الشك والريبة إلى السياسة التي تتبعها اليمن الديمقراطية من تعاملها مع الدول القريبة منها ومع الأحداث العربية والدولية الأخرى فهي تنتقد الحلف اليمني الديمقراطي مع أثيوبيا ولم تكن راضية عن حسن العلاقات اليمنية مع الصومال قبل توجهها نحو المعسكر الغربي وطردها للخبراء السوفيت من أراضيها عام ١٩٧٧ م .

أما اليمن الديمقراطية فانها تنتقد بشدة السياسة الخارجية التي تتبعها سلطنة عمان سواء كانت هذه السياسة في المجال الخليجي أو العربي أو الدولي . ففي

المجال الخليجي رفضت اليمن الديمقراطية التحالف العماني مع شاه ايران وما تبع ذلك من تدخل عسكري ايراني في عمان لقمع الثورة في اقليم ظفار .

وفي المجال العربي فإن اليمن الديمقراطية المنضوية تحت لواء جبهة الصمود والتصدي والتي شكلت عقب زيارة السادات للقدس ـ تنتقد السياسة العمانية والمؤيدة لاتفاقيات كامب ديفيد وعدم سحبها لتمثيلها الدبلوماسي مع مصر ، وفي المجال الدولي فإن اليمن الديمقراطية تعتبر الخطر الامريكي يتهدد المنطقة ومن هنا ترفض السياسة العمانية الموالية للولايات المتحدة والمتعاونة معها وعندما تشكل مجلس التعاون الخليجي فقد تحفظت اليمن الديمقراطية على دخول عمان فيه وفي ذلك يقول على ناصر محمد في حديث مع «الظفرة الاماراتية» ١٩٧٨/٧/٦ م «لكن الشيء الذي لفت نظرنا هو وجود سلطنة عمان في مجلس التعاون وهي السلطنة التي أعلن نظامها تقديم تسهيلات وقواعد عسكرية لأمريكا» .

(ب) رؤية كل طرف حول الأمن في الخليج العربي :

تختلف مواقف الطرفين من مفهوم الأمن العربي الخليجي وتحديد الأخطار التي تتهدد المنطقة . سلطنة عمان ترى السوفيت هم الخطر الذي يتهدد المنطقة وتعتبر نفسها المدافعة عن الاسلام ضد الشيوعية في الخليج العربي ، وقد جاء ذلك على لسان السلطان قابوس في خطابه بمناسبة العيد الوطني العاشر لسلطنة عمان عام ١٩٨٠ م «وقد أيدت عمان فكرة ايران الشاه بانشاء حلف دفاعي خليجي» وعندما انعقد مؤتمر وزارات خارجية الدول الخليجية بمسقط عام ١٩٧٦ م لبحث الأمن في الخليج برز التناقض بين الموقف العراقي والعربي عموما والموقف الايراني وقامت اليمن الديمقراطية باسقاط طائرة فانتوم ايرانية اخترقت مجالها الجوي ، واعتبر ذلك دليلا على مدى التواجد العسكري الايراني في عمان في ذلك الوقت .

وقد وقفت عمان في ذلك المؤتمر إلى صف إيران في تبنيها لوجهة نظرها حول مفهوم الأمن في الخليج العربي .

وتتبنى عمان التي تطل على مضيق هرمز والخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي مفهوما مختلفا عن سائر الدول الخليجية حول الأمن في الخليج فقد دعت عمان عام ١٩٧٩ م إلى إنشاء تحالف خليجي عربي للدفاع عن الخليج العربي ضد ما تسميه بالخطر السوفيتي ، وفي ايلول ١٩٧٩ م قام السلطان قابوس بايفاد مبعوثين شخصيين إلى رؤساء الدول العربية في الخليج العربي يحملون رسائل تتضمن اقتراحه بانشاء تكتل عسكري يشمل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية للدفاع عن مضيق هرمز وأن يكون هذا التكتل مسئولا عن المحافظة على أمن الخليج العربي ولما لم يلق الاقتراح آذانا صاغية من الدول العربية الخليجية عادت عمان وطرحت اقتراحا آخر في ١٩٧٩ م لتشكيل قوة عربية خليجية مشتركة للدفاع عن الخليج العربي ولكن هذا الاقتراح لاقى الفشل شأن سابقه ، فعادت عمان وطرحت مشروعا يقضى بدعم السلطنة عسكريا بما في ذلك امتلاكها لكاسحات الالغام البحرية والمعدات العسكرية المتطورة والحديثة لتمكينها من الدفاع عن مضيق هرمز وللحيلولة دون تعطيل سبل مرور سفـــن ناقلات النفط في حالة تعرض المضيق للاغلاق بواسطة تفجير بعض السفن هناك أو بأي طريقة عسكرية أخرى . ولكن الدول الخليجية رفضت هذا المشروع كذلك . وفي بداية عام ١٩٨٠ م وقعت مسقط والولايات المتحدة اتفاقا يقضي بتقديم تسهيلات بحرية وجوية للقوات الامريكية في عدة قواعد ومواني عمانية مثل مصيرة ، وصلالة ، وثماريث . وقد اعترضت الدول الخليجية وكذلك اليمن الديمقراطية على هذه الاتفاقيات ودعا مؤتمر القمة الأول لمجلس التعاون في أيار/مايو ١٩٨١ م كافة الدول الخليجية إلى رفض وجود القواعد العسكرية الاجنبية في الخليج أو تقديم التسهيلات العسكرية للأجانب . وطالب كذلك بالغاء التسهيلات العسكرية الأجنبية الممنوحة من قبل بعض الدول الخليجية للولايات المتحدة .

ولكن يوسف العلوي وزير الخارجية في عمان صرح في حديث لجريدة «الأنوار» اللبنانية ١٩٨٢/٧/١ م أنه «ليس لأحد الحق في أن يحاول أن يكون وصيا على سياستنا» وأضاف «أما الزعم بأن التسهيلات الامريكية موجهة ضد

هذا البلد أو ذاك فهو غير صحيح على الإطلاق» وقد حاولت عمان الدفاع عن هذه الاتفاقيات بقولها أنها لا تمس سيادة أو استقلال عمان وأنها مجرد تسهيلات لا تصل إلى الوجود العسكري الامريكي على شكل قواعد أو غيره .

ولكن اليمن الديمقراطية ترفض هذه الاتفاقيات وتعتبرها وجودا عسكريا امريكيا يهدد منطقة الخليج العربي وأعطت دليلا على ذلك مشاركة هذه القوات الامريكية مؤخرا في مناورات عسكرية مشتركة مع سلطنة عمان واعتبرت ذلك استفزازاً موجها ضدها وضد الدول الخليجية عموماً ، خصوصا وأنه يأتي بعد سقوط نظام الشاه في ايران والذي كان يمثل الحارس الأمين للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة .

أما اليمن الديمقراطية فإن رؤيتها لمفهوم الأمن الخليجي تقوم على :

(١) ابعاد المنطقة عن الصراعات والمتناقضات الدولية .

(٢) رفض وجود القواعد العسكرية الاجنبية واعتبارها تهديدا للأمن في المنطقة . ومن هنا ترفض اليمن الديمقراطية التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية في عمان وتعتبرها دليلا على النوايا العدوانية ضد شعوب المنطقة .

(٣) عدم فصل الأمن في الخليج العربي عن الأمن العربي بشكل عام واعتبار العدو الاسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية هم الخطر الذي يتهدد المنطقة لا الاتحاد السوفيتي وفي ذلك يقول على ناصر محمد «الخطر الذي يواجهنا هو الخطر الذي يدعم اسرائيل وليس الذي يدعم العرب» ومن هنا وافقت اليمن الديمقراطية على مشروع بريجنيف لتحييد الخليج والذي تقدم به في أواخر سنة ١٩٨٠ م .

(٤) رفض المشاريع العمانية حول أمن الخليج العربي ، وقد دعا الرئيس اليمني إلى عقد مؤتمر قمة لدول الخليج والجزيرة العربية والقرن الأفريقي والأطراف المعنية الأخرى بهدف التوصل إلى نتيجة حاسمة وملموسة بشأن التصفية الشاملة للقواعد العسكرية الامبريالية في هذه المنطقة ولبحث أسس التعامل الخليجي المشترك لدرء الاخطار التي تتهدد الخليج العربي .

ومن جانبها تعلن اليمن الديمقراطية رفضها لما تعلنه عمان عن وجود قواعد عسكرية سوفيتية في عدن وفي هذا المجال قال عبد العزيز عبد الولي وزير الصناعة اليمني في حديث لجريدة «الوحدة» الاماراتية في ١٩٨١/٣/٥ م «أن عمان تتذرع بالوجود السوفيتي في اليمن ولكن أقمار التجسس الصناعية التي تنتشر في المنطقة تكشف ما إذا كان هناك وجود سوفيتي في عدن أم لا» .

(جـ) الموقف من الجبهة الشعبية لتحرير عمان :

عندما انطلقت الثورة العمانية في التاسع من حزيران/يونيو ١٩٦٥ م لتحرير البلاد من الاحتلال البريطاني لقيت التأييد من الحركات الثورية في عدن قبل الاستقلال وعندما استقلت اليمن الديمقراطية في أواخر عام ١٩٦٧ م أعلنت دعمها وتأييدها للثورة العمانية . وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٧١ م واعلان استقلال عمان استمرت الجبهة في حربها ضد قوات السلطان العماني واستطاعت السيطرة على اقليم ظفار بالكامل . فاستعان السلطان قابوس بالبريطانيين وقوات ايرانية وغيرها لمواجهة قوات الجبهة الشعبية في ظفار ، وعندما فشل في ذلك دعا ايران إلى التدخل بكل قواتها لضرب تلك القوات فاستطاعت القوات البريطانية الايرانية اضافة إلى الجيش العماني إنهاء الوجود العسكري لقوات الجبهة الشعبية في نهاية عام ١٩٧٥ م .

وبسبب التأييد اليمني الديمقراطي للجبهة الشعبية لتحرير عمان هاجمت الطائرات العمانية كما ذكرت «السياسة الكويتية » في ١٩٧٥/١٠/١٨ م منشآت عسكرية في اليمن الديمقراطي ودمرت مواقع لها قرب الميناء القريب من الحدود العمانية ، وذكر بيان عماني في حينه أن القصف جاء ردا على قصف مستمر من هذه المنطقة دعما للثوار العمانيين قامت به القوات اليمنيه الديمقراطية . وعندما سئل السلطان قابوس حول الانسحاب الايراني من عمان عام ١٩٧٦ م أجاب في حديث «للحوادث» في ١٩٧٦/١٠/١٥ م «ان هذا موكول إلى عدن اذا صدقوا في وعودهم التي يعلنونها ولا ينفذون منها شيئا فأخرجوا الخبراء الكوبيين من بلادهم . . وتوقفوا عن ارسال الخبراء الكوبيين والمتطوعين الشيوعيين على حدودهم إلى بلادنا . . واعترفوا بعمان دولة جارة وصديقة» .

وفي ذلك اشارة واضحة إلى دور اليمن الديمقراطية في دعمها لثوار ظفار . ولم تخف الجبهة الشعبية لتحرير عمان ذلك فقد جاء في البيان الصادر عن المؤتمر الثاني للجبهة في آب/أغسطس ١٩٧٤ م «يحيي المؤتمر جمهورية اليمن الديمقراطية ويشيد بالمواقف البطولية والمبدئية والتي تقفها إلى جانب الثورة وفي وجه المخططات الامبريالية والتوسعية الايرانية . . . ويعلن وقوفه المطلق إلى جانب الثورة اليمنية والعمل جنبا إلى جنب لدحر أحلام الامبرياليين والتوسعيين الايرانيين» .

ومن جهتها أعلنت اليمن الديمقراطية دعمها المطلق صراحة للجبهة الشعبية فقد ذكرت جريدة ١٤ أكتوبر اليمنية بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٥ م أن المؤتمر العام السادس للجبهة القومية الحاكمة في اليمن الديمقراطية أعلن في بيان له «ويوافق المؤتمر اللجنة المركزية في موقفها الذي أتبعته دوما إزاء الثورة المسلحة في عمان وازاء الخط السياسي الرجعي الذي ينهجه نظام قابوس . . . ان المؤتمر يؤيد تأييدا كاملا الكفاح العادل الذى تخوضه الجبهة الشعبية لتحرير عمان من أجل طرد الغزاة الايرانيين والخبراء المستعمرين وتصفية القواعد العسكرية الاجنبية في سبيل قيام عمان متحرر» وفي ١٩٨٠/٥/١٧ م قال الرئيس على ناصر محمد في حديث لجريدة «القبس» الكويتية «نحن لا نخفى تأييدنا ودعمنا لنضال الشعب العماني بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، فقد تشكلت الجبهة قبل حصول بلادنا على الاستقلال ونلتقى باستمرار مع قادة الجبهة»[٦٦] .

أما عن المساعدات التي تقدمها اليمن الديمقراطية لجبهة تحرير عمان فيقول الدكتور عبد الله النفيسي في كتابه «تثمين الصراع في ظفار» تعتبر اليمن الديمقراطية : هي الدولة العربية الرئيسية التي تغدق مساعداتها للجبهة الشعبية وخاصة لعملياتها العسكرية في ظفار وتتمثل هذه المساعدات في الأمور التالية :

أولا : المساعدات العسكرية المباشرة :

- قامت قوات الأمن التابعة لليمن الديمقراطي بعملياتها ضد مواقع قوات السلطة المسلحة في ظفار من قواعد داخل حدود السلطنة وقد تأكد وجود هذه القوات اليمنية منذ نيسان (ايار) ١٩٧٣ م ، وتعتبر مسئولة عن المرابطة في المواقع

الجنوبية باتجاه الشمال ومرورا بالغرب في مواجهة مراكز صرفيت التي توجد فيها القوات العمانية .

- خلال عام ١٩٧٣ م أرسلت عناصر من قوات الأمن لليمن الديمقراطية إلى المناطق القريبة من خط المغسيل غربا تلبية لطلب من الجبهة الشعبية لتقديم الخبرة العسكرية في كيفية اختراق هذا الخط .
- في منتصف شهر نوفمبر ١٩٧٣ م قامت طائرة من نوع اليوشن ٢٨ تابعة لسلاح اليمن الديمقراطية بالقاء ثمان قنابل على «ثكنة شحن» في منطقة نجد شمالي ظفار .
- في نهاية نوفمبر ١٩٧٣ م عبرت عناصر من اليمن الديمقراطية الحدود العمانية في سيارة مصفحة واصطدمت باحدى دوريات السلطنة في وادي متيان شمالي ظفار .
- في وقت متأخر من عام ١٩٧٣ م وكذلك في شهر نيسان ١٩٧٤ م أطلق مدفع ميدان ٨٥ م . م د ـ ٤٤ من صنع سوفيتي منصب في حوض نيرانه صوب موقع صرفيت على الحدود .
- أفادت التقارير أن دورية صحراوية تابعة لشرطة أمن اليمن الديمقراطية تعمل داخل حدود السلطنة في منطقة نجد شمال غربي صرفيت .

ثانيا : حماية المناطق الخلفية :

تقوم اليمن الديمقراطية بحماية المناطق الخلفية للجبهة الشعبية وتسهيل عملياتها العسكرية وغير العسكرية على النحو التالي :

(أ) منطقتا حوف/جادب ويوجد بهما :

(١) مكتب الجبهة الشعبية

(٢) لجنتا التسليح (١) و (٢)

(٣) نقطة تسليح لاعادة التموين باللوازم .

(٤) مستشفى الشهيد حبكوك .

(٥) حماية قاعدة الجبهة الشعبية وتمكينها من مزاولة عملياتها العسكرية واعادة تموين الوحدات العسكرية الامامية في جبل ظفار .

(٦) معسكر التدريب الثوري .

(ب) منطقة الغيضة ويوجد بها:
(١) مكتب للجبهة الشعبية.
(٢) مدرستا لينين و (٩) حزيران .
(٣) نقطة لاخلاء المصابين وللتنقل بين حوف عدن .
(٤) هناك اتجاه لانشاء معسكر للتديب على الاسلحة الثقيلة
(جـ) المكلا ويوجد بها:
(١) مكتب للجبهة الشعبية .
(٢) محطة اذاعة الجبهة الشعبية .

(د) عدن ويوجد بها:
(١) مكتب للجبهة الشعبية .
(٢) تسهيلات في التدريب العسكري .
(٣) علاج طبي للمرضى والجرحى من أفراد الجبهة .

ثالثا: التدريب العسكري :

تمنح تسهيلات للجبهة الشعبية للتدريب العسكري في منطقة عدن وبصورة رئيسية في ثكنات صلاح الدين بعدن الصغرى ، وتشمل هذه التدريبات الامور المتعلقة بحرب العصابات وكيفية استعمال الأسلحة الثقيلة .

رابعا: التمويل: خصصت حكومة اليمن الديمقراطية مبلغ ١٥٫٠٠٠ دينار عدني شهريا للجبهة الشعبية بالإضافة الى ٧٫٠٠٠ دينار عدني عن طريق المساهمات الاختيارية من قبل افراد الجيش والمواطنين الآخرين .

خامسا: تسهيل المواصلات والتنقلات: تستعمل الجبهة الشعبية الحقيبة الدبلوماسية التابعة لليمن الديمقراطية لنقل بريدها، ويتم نقل معظم بريد الجبهة الشعبية المتجه الى منطقة الخليج بواسطة سفارة اليمن الديمقراطية في

الكويت ـ ليسافر ممثلو الجبهة الشعبية الى الخارج بجوازات سفر دبلوماسية تابعة لليمن الديمقراطية في حين يسافر عناصر معينة من الجبهة بجوازات سفر اعتيادية .

سادسا: الدعايـــة

خصصت اذاعة عدن وقتا لاذاعة مواد برامج الجبهة الشعبية، وتعتبر اليمن الديمقراطية همزة وصل للمساعدات السوفيتية المباشرة الى الجبهة الشعبية[٦٧]

ويقول السلطان قابوس في ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ م «ان حكومة عدن تعترف على الدوام وتعلن عن طريق أجهزتها الاعلامية وعلى لسان مسئوليها بانها تضع كل امكانياتها تحت تصرف ما يسمى بالجبهة الشعبية لتحرير عمان، وفي عدن توجد مكاتب للجبهة وتذيع اذاعتهم برنامجا خاصا يزخر بالاباطيل والمغالطات ، ويشن الحملات الدعائية على دول المنطقة. وفي أرض المهرة أو ما يعرف بالمحافظة السادسة التابعة لليمن بلدة تسمى «حوف» تبعد أربعة أميال تقريبا من حدودنا في المقاطعة الجنوبية. هذه البلدة اتخذتها عصابات الشيوعيين مركزا لقياداتهم ومخزنا للمؤن والذخائر ومعسكرا للتدريب على عمليات القتل والتخريب وللتخطيط ونقطة انطلاق للتسلل عبر حدودنا لتنفيذ مخططات الاجرام » .

ويضيف السلطان قابوس «كنا نعلم كل شيء ، ولكن تجنبا للصدام وتفاديا للاشتباكات التزمنا بضبط النفس واكتفينا بملاحقة العصابات داخل حدودنا . حتى جاء يوم الجمعة ٥ مايو ١٩٧٢م حين تعرضت قلعة «حبروت» لنيران المدافع الرشاشة من قوات اليمن الديمقراطية دون مبرر»[٦٨] .

ومن هذا الحديث يتضح لنا العداء المستمر بين السلطنة واليمن الديمقراطية وكما ذكرنا بدأت الثورة في ظفار قبل حكم السلطان قابوس «يوليو ١٩٧٠ م» وبدأت قوية لها وزنها في منطقة ظفار ونفوذها . وتمكنت من السيطرة على سلسلة

الهضاب التي تحيط بصلالة واوشكت أن تحتل ميناء ريسوت، وذلك لأن العناصر الوطنية التي كانت مع الجبهة قبل حكم قابوس كانت تساندها كما أن فئات من الشعب ناصرتها وعلقت عليها الامال والاماني غير أن عدة عوامل شلت قوتها ودفعت بها على دروب الاحتضار ، فالانهيار واصبح عدد اعضاء الجبهة بعد ذلك لا يتجاوز أربعمائة عضو يشكلون وحدات متحركة صغيرة تضرب وتهرب[٦٩] .

واصبح تحركها إعلاميا اكثر منه عسكريا وبدأت الجبهة تضعف شيئا فشيئا حتى تلاشت بتوقيع اتفاقية المصالحة بين عدن وعمان «٢٢ ـ ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٢ م» حيث اتفق الطرفان على ما يلي:

(١) الاتفاق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وقضية الحدود ويلتزم البلدان باقامة علاقات طيبة فيما بينهما على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة الوطنية لكل منهما وحسن الجوار والتعاون بما فيه مصلحة شعبيهما وحل خلافاتهما بالطرق السلمية والودية وعدم السماح لأي اعمال معادية تؤدي الى زعزعة الاستقرار والأمن من أي من البلدين الجارين بالانطلاق من أراضي أي منهما، وفي الوقت الذي يؤكد فيه البلدان عدم وجود أية أطماع في أراضي اي منهما فقد اتفق البلدان على تشكيل لجنة فنية تشارك فيها كل من دولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة تعرض أمامها جميع الوثائق والمستندات لغرض الوصول الى حل نهائي لقضية الحدود بين البلدين في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م .

(٢) التواجد والقواعد العسكرية الاجنبية: يتفق الطرفان على عدم السماح لأي قوات اجنبية باستخدام أراضي أي من البلدين للعدوان والتحريض على البلد الثاني .

(٣) الحملات الاعلامية: اتفق الطرفان على وقف كافة الحملات الاعلامية من وسائل الاذاعة والتلفزيون والصحافة وكافة انواع الدعاية والنشر الرسمية ضد أي منهما .

(٤) تبادل التمثيل الدبلوماسي: أكد الطرفان على ضرورة دعم العلاقات الثنائية وفتح مجالات مثمرة للتعاون، ومن هذا المنطلق فقد اتفقا على مبدأ الاعتراف السياسي ومبدأ إقامة علاقة دبلوماسية لتطوير العلاقات المستقبلية على أن يتفق على اعلان اقامة العلاقات عن طريق الاتصال الثنائي[٧٠].

وقد كان هذا الاتفاق الذي لعبت الكويت والامارات دورا ايجابيا فيه بمثابة انهاء للخلاف اليمني العماني، وهنا تنتهي اسطورة الجبهة الشعبية لتحرير عمان، ولكن هل سيكون هناك أمل بعد هذا الاتفاق في استعادة اليمن الديمقراطية لمناطقها المسلوبة منها والواقعة حاليا بقبضة عمان، أم انها ستضحي بذلك من أجل اقامة علاقات جوار طيبة مع سلطنة عمان وتنسى موضوع الاقاليم المسلوخة منها كما فعل الشطر الشمالي مع السعودية ؟

ان الاجابة على ذلك ليست واضحة حيث لم تنته اللجنة حتى الآن من وضع حدود نهائية للبلدين. ويقول في ذلك الرئيس علي ناصر محمد لمجلة التضامن في ٥ مايو ١٩٨٤ م «في اكتوبر الماضي صدر اعلان مشترك حول اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك في اطار استكمال تطبيع العلاقات الثنائية، وقد باشرت لجنة الحدود المشتركة أعمالها بالنظر في القضايا المطروحة عليها، ومن جانبنا تقدمنا بالوثائق والاراء المتعلقة برسم الحدود ولم تنته اللجنة بعد من اعمالها»[٧١].

وفي نظرنا أنه اذا قام أحد شطري اليمن بالمطالبة بمناطقه سواء مع السعودية أو عمان فان هذا سيجعل أمر تحقيق الوحدة اليمنية مستحيلا واذا غض النظر عن ذلك فسيكون من الأفضل له في نظر القوى الاقليمية، ولكن السكوت عن هذا الأمر يباعد شطري اليمن عن بعضهما ويجعل القوى الاقليمية تتمسك أكثر وأكثر بإبعاد الشطرين عن بعضهما لأن في التقارب بينهما خطراً على مصالحها. ولا ننسى دور السعودية في ذلك في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية بعد مقتل الرئيس الغشمي حيث كانت تصر على أن يؤخذ الحكم الرادع ضد عدن في هذه المسألة.

كذلك اذا اصبح هناك تعميق لرابطة الوحدة بين رئيسي الشطرين كما كانت في عهدي سالم ربيع علي، والمقدم الحمدي فان مصير رئيسي الشطرين سيكون كمصير من سبقهما ، وفي ذلك يقول أحد المسئولين اليمنيين «أن اليمن الشمالي يتلقى الدعم السعودي وذلك بشرط أن يتناسى موضوع الوحدة مع الجنوب، وكذلك تخضع القبائل لنفس المعونة في سبيل السكوت عن موضوع الوحدة .

وكما هو واضح فليس من مصلحة القوى الاقليمية قيام وحدة يمنية ، لأن في ذلك زعزعة لنفوذها لما تمارسه من سيطرة على اقاليم شطري اليمن الواقعة تحت قبضتها ، ولا شك في أن قيام وحدة يمنية قوية سيكون ضمن مطالبها الرئيسية اعادة اجزاء اليمن الطبيعية وفي ذلك خسارة للقوى الاقليمية المسيطرة على تلك المناطق . ومن هنا كان دأب القوى الاقليمية ابعاد شطري اليمن عن بعضهما، وأملها في نشوب خلاف بينهما ، ومساعدة احد شطري اليمن على الآخر ومده بما يحتاج من معونات وإغراقه بالمساعدات ليتناسى موضوع الوحدة .

ولكن . . هل يخفى ذلك على المسئولين المتحمسين للوحدة في كلا الشطرين؟ هل تكون المعونات بديلا عن الوحدة التي يتطلع إليها الشعب اليمني . . تلك الوحدة التي ربط بها أمله ، وعلق عليها مصيره منذ اثني عشر عاما ؟!

وفي صورة أخرى تطرح السؤال : هل يضحي الشعب اليمني في الشطرين بالمعونات وبما يقدم من القوى الاقليمية لأنه يعلم في ذلك خسارة كبرى وهي وحدة اليمن الطبيعية التاريخية ؟!

ان الشعب اليمني مؤمن بالوحدة إيمانا راسخا ، فهي قدره ومصيره ، ولابد أن يكون تفكيره الدؤوب في استعادة وحدة الآباء والاجداد حتى وان ضحى بما يقدم له من معونات ، فان ثمرة ذلك ستعود عليه بالخير وبوحدة راسخة . وفي نفس الوقت ينبغي أن يعلم شعب اليمن شماله وجنوبه أن الابتعاد عن هذا الطريق وعدم التفكير بالوحدة جديا يجعل من السهل تجزئة اقاليمه الى أكثر من شطرين ، وفي ذلك زعزعة لكيان اليمن التاريخي الذي امتد شامخا عبر السنوات الماضية .

(ب) المعوقـــات الدوليـــة:

جاء الموقع اليمني على البحر الأحمر والتحكم في مدخله الجنوبي من خلال السيطرة على جزيرة بريم ومجموعة الجزر حولها، جاء مصاحبا لرغبة القوى الكبرى الدولية في ضرورة مد علاقاتها الى دولتي اليمن تأمينا لمصالحها البحرية في البحر الأحمر.

ويقع باب المندب بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وبين افريقيا ويربط البحر الاحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. وتشطر جزيرة بريم هذا الممر المائي الى قناتين: قناة شرقية عرضها ميلان فقط وعمقها أقل من مائة قدم وقناة غربية عرضها تسعة أميال وعمقها يقارب ألف قدم. وتجرى كل الملاحة عمليا عبر القناة الغربية على طول طريق يبعد مسافة ميلين عن جزيرة بريم وسبعة أميال عن الساحل الافريقي.

ويمتد باب المندب الى المياه الاقليمية لأربع دول هي: اليمن الديمقراطية واليمن العربية على الجانب الشرقي، وجيبوتي واثيوبيا على الجانب الغربي. والخطوط الساحلية لهذه الدول الاربع تحتل مواقع استراتيجية بالنسبة للعمليات الجوية والبحرية في المنطقة. كما أن موانيها الرئيسية، كميناء عدن وجيبوتي والحديدة وأساب ومصوع، تستخدم من قبل الكثير من الدول. وقبل اغلاق قناة السويس كان ميناء عدن وجيبوتي أكبر الموانى الرئيسية في المنطقة من حيث الكفاءة والادارة، ويمثلان المركزين الرابع والسادس بين موانى العالم من حيث ازدحام حركة المرور كما أن للعديد من الجزر التابعة لهذه الدول أهميتها أيضا، نظر لموقعها الذي يمكنها من السيطرة على الملاحة في المنطقة أو التدخل في شؤونها، ومن هذه الجزر جزيرة قمران، وأرخبيل الدهلان وهو تابع لاثيوبيا، وجزر حالب وفاطمة وحنش الكبرى والصغرى، وهما موضع خلاف بين اليمن الشمالي وأثيوبيا. والجزر الواقعة في خليج أساب وهي تابعة لاثيوبيا. وجزيرة سوقطرة التابعة لليمن الجنوبي وتقع على بعد (٢٢٠) ميلا الى لجنوب الشرقي من مضيق باب المندب[٧٢]. وجزيرة بريم وهي الموقع الاستراتيجي داخل المضيق نفسه، وتعد السيطرة على

هذه الجزيرة أمرا حيويا لتأمين سلامة الملاحة الى قناة السويس. غير أن إمكانيات الأمن الضرورية كالتحصينات العصرية على الجزر الاستراتيجية وخاصة جزيرة بريم ليست بالأمر المتوفر كما أنه لا يوجد أية تجهيزات دفاعية، كما لم تقم كل من اثيوبيا أو اليمن الديمقراطية أو اليمن الشمالي بأية اجراءات تهدف الى تطوير قوات بحرية أو أية قواعد عسكرية أخرى بهدف التحكم في حركة الملاحة في المضيق على أن السيطرة على هذه الملاحة ليست خالصة في الأطراف المحلية الساحلية وانما هي في يد القوى الدولية والاقليمية المطلة على البحر الاحمر وبصفة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا ومصر، علما بأن فرنسا قد فرضت وجودها على المضيق من خلال قواعدها في جيبوتي وتتخذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي موقفاً مماثلا من حيث الجوهر ، ويفضلان حرية الملاحة في المضيق نظرا لما لهما من مصالح استراتيجية رئيسية مرتبطة بقدرتهما على تحريك أساطيلهما على امتداد البحر الاحمر والبحر المتوسط والمحيط الهندي وفق الضرورة[٧٣] .

ونظرة سريعة الى تحركات الدول العظمى في السنوات الاخيرة، توضح الى أي مدى احتدم التنافس بينهما خاصة في ضوء المتغيرات الرئيسية وفي مقدمتها ازمة الطاقة وتصاعد درجة التنافس في افريقيا وكثافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والداخلية في بلدان المنطقة، ويمكن أن نميز ثلاثة أنماط من الاستراتيجيات المتبعة في المنطقة:

(١) استراتيجية الاحتواء وتعني التحكم في البحر الأحمر والسيطرة على المنطقة المحيطة به بالقوات المسلحة المباشرة .

(٢) استراتيجية الاقتراب غير المباشر، وتشمل التحكم في المضايق والمنافذ البحرية والجزر الاستراتيجية المتحكمة في الملاحة عبر البحر الاحمر والحصول على قواعد وتسهيلات في الموانى المتاخمة لها أو سيطرة النفوذ السياسي والاقتصادي .

(٣) استراتيجية الملاحظة وتعبر عن نفسها في شكل اصدار التصريحات والتعليمات واعلانات النوايا وقد تبنتها العناصر الضعيفة من الفرقاء[٧٤] .

* * *

وبعد أن ألمحنا بخطوط عريضة لدأب القوى العظمى في السيطرة على منافذ اليمن الرئيسية سوف نستعرض علاقة كلا الشطرين بالقوى العظمى«الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي» ومدى تأثير هذه القوى على مسيرة الوحدة اليمنية .

أولا: الولايـــات المتحـــدة

تتمتع اليمن بشطريها الشمالي والجنوبي بأهمية استراتيجية بالغة فهي تشكل المدخل الطبيعي الى شبه الجزيرة العربية من زاويته الجنوبية الغربية. كما أنها تتحكم بمضايق باب المندب، وهي الموصل بين المحيط الهندي والبحر الاحمر. ومن جهة أخرى فإن امتداد الاراضي اليمنية غربا حتى الحدود العمانية يجعلها على تماس مباشر مع منابع النفط في الخليج العربي ويضع سواحلها على مقربة حيوية من خطوط المواصلات البحرية الخاصة بنقل النفط وايصاله الى الاسواق الدولية.

وعلى صعيد آخر يتميز العامل السكاني في اليمن بأهميته التقليدية نظرا للتداخل التاريخي الذي يربط بين القبائل العربية المقيمة على جانبي الحدود بين اليمن والدول المجاورة لها، وخاصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ويصل هذا التداخل احيانا الى حد الانتماء للقبيلة أو العشيرة نفسها، مما يضعف من التأثير الفاصل للحدود السياسية بين دولٍ المنطقة . ويضاف الى ذلك التأثير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الناتج عن وجود جاليات يمنية كبيرة من العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول المجاورة إذ يقدر عدد اليمنيين العاملين في السعودية وحدها مثلا بحوالي مليون عامل يشكلون نصف اليد العاملة الإجمالية في البلاد تقريبا .

وبالنظر الى هذه العوامل فقد شكل الوضع اليمني وتحولاته السياسية والاستراتيجية محور اهتمام تقليدي على صعيد الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي اذ ارتبط هذا الوضع عموما بامكانية انعكاسه على أوضاع باقي الدول في

المنطقة العربية، بالاضافة الى علاقته بالقرن الافريقي كاثيوبيا والصومال، والاحتمال القائم بامتداد تأثيره ليشمل باقي الدول المحيطة بالبحر الاحمر كمصر والسودان. وقد أضافت التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط خلال الفترة الماضية المزيد من الاهمية والتركيز على العامل الاستراتيجي اليمني وانعكاساته الاقليمية والدولية. كما برز هذا خاصة في اعقاب احداث ايران وافغانستان، بالاضافة الى بروز مسألة توازن القوى الاستراتيجي بين الدولتين العظميين في المحيط الهندي وتعزيز الوجود العسكري الاميركي والغربي في المنطقة بحجة حماية النفط وطرق امداداته. كما أن الاوضاع المحلية في اليمن قد شهدت خلال الفترة نفسها سلسلة من الاحداث والتحولات الهامة على الصعيد الداخلي من جهة، وعلى العلاقات الثنائية بين شطري البلاد من جهة أخرى. وقد شكلت هذه التطورات التي تراوحت في حدتها من درجة المواجهة المسلحة الى الجلوس على طاولة المفاوضات ومحاولة تحقيق الوحدة اليمنية، انعكاسا واضحا لتزايد عوامل الصراع الاستراتيجي في المنطقة، وبروز محاولات استقطاب اقليمي ودولي متبادل، كان الدور الأبرز فيها للولايات المتحدة والسعودية عل صعيد زيادة التعاون مع اليمن الشمالية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وتكريس النفوذ الغربي فيها.

وقد تميزت العلاقات بين اليمن الشمالية من جهة والولايات المتحدة والسعودية من الجهة الأخرى باجتيازها لثلاث مراحل رئيسية في السنوات القليلة الماضية وتميزت كل من هذه المراحل بتحولات وتغيرات هامة عل صعيد التقارب بين الاطراف أو التباعد بينها.

المرحلة الأولى:

تعود المرحلة الأولى في العلاقات اليمنية ـ الامريكية الراهنة الى العام ١٩٧٥ م تقريبا وقد كرستها صفقة تسليح وافقت الادارة الامريكية يومئذ على تزويد اليمن بها مع تكفل السعودية بتمويلها، وقد اشتملت الصفقة التي كانت

الأولى من نوعها التي تعقد بين واشنطن وصنعاء منذ اعلان الجمهورية على بيع هذه الاخيرة ما قيمته ١٣٨ مليون دولار من الأسلحة والمعدات الكافية لتشكيل ٦ ألوية يتألف كل منها من ٣٠٠٠ رجل ، وتضمنت الحصول على ٢٨٠٠ سيارة عسكرية مختلفة، ومدافع من عيار ١٠٥ ملم ومدافع م / ط «فولكان» وهاونات وأسلحة مضادة للدبابات ، وأسلحة فردية متنوعة. وعلى الرغم من ضخامة الصفقة نسبيا الا أن اليمنيين لم يرضوا عنها تماما نظرا لعدم تضمنها أسلحة أكثر تقدما كالطائرات والدبابات، في الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي يزود اليمن الجنوبية بمثل هذه الأسلحة .

وفي إبان الاشتباكات الحدودية التي اندلعت بين اليمنيين في شتاء عام ١٩٧٩ م، شهدت العلاقات مع الولايات المتحدة (عبر السعودية) تطوراً هاما وجذريا في مستوى تقاربها. اذ سارعت الولايات المتحدة، بالحاح من الحكومة السعودية، الى تخصيص مساعدة عسكرية هامة لحكومة صنعاء ، على شكل معونة استثنائية طارئة استخدم الرئيس كارتر حقه آنذاك في منحها دون ضرورة العودة الى مناقشتها في الكونغرس. وقد اشتمل قرار المساعدة، الذي أثار جدلا حاميا في الأوساط الساسية الامريكية وما يزال يتعرض للكثير من الانتقاد حتى الآن تزويد اليمن بـ ٢ مقاتلة «ف ـ ٥ تايغر» و ٦٤ دبابة «م ـ ٦٠» و ٩٠ ناقلة جنود «م ـ ١١٣» وبالمزيد من صواريخ م / د «تاد» ومدافع م / ط «فولكان» كما تضمنت ارسال ٧٠ خبيرا أمريكيا الى اليمن من أجل المساعدة على استيعاب تلك الأسلحة، وذلك للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين، وقد بلغت تكاليف الصفقة ٣٨٣ مليون دولار تكفلت السعودية بتأمينها، مشترطة في الوقت نفسه أن يكون لها الحق الكامل في مراقبة تنفيذها والمشاركة في برامج التدريب عليها . كما أفاد «ويليام كوندت» المستشار السابق للرئيس كارتر في شؤون الشرق الأوسط أن أحد أبرز الشروط السعودية كان أن يتم تزويد الجيش اليمني بالأسلحة عن طريقها وليس مباشرة بواسطة الاميركيين أنفسهم. وقد عكست هذه الشروط اهتمام السعودية بتحقيق نفوذ ذاتي على الساحة اليمنية بمعزل عن النفوذ الامريكي من جهة، بالاضافة الى تركيزها البالغ على احتمال انعكاس

تطور الاوضاع في اليمن على مجريات الوضع في السعودية نفسها، وخاصة في حالة تحقيق الجنوب لمكاسب سياسية أو عسكرية هناك[٧٥].

المرحلة الثانية:

غير أن الوضع تحول بصورة جذرية في خلال وقت قصير اذ اعقب انتهاء الحرب اليمنية ، حصول تقارب سريع ومفاجيء والى حد ما في العلاقات بين اليمنين، بالاضافة الى تخفيف التناقض الى حد معين بين الحكومة والعناصر اليمنية الشمالية المعارضة لها داخليا والموالية لعدن. وفي حين أن أسباب هذا التحول في سياسة صنعاء لم تتضح تماما، الا أن نتائجها انعكست بسرعة على العلاقات اليمنية السعودية، وأدت الى اقناع هذه الأخيرة في الاستمرار بتنفيذ بنود صفقة السلاح الأمريكية ، ومنع تسليم ما تبقى من الأسلحة الى الجيش اليمني. كما عمدت السعودية الى ممارسة ضغوط اقتصادية قوية على حكومة صنعاء تمثلت بالتخفيف من مستوى المساعدات المالية والتهديد بقطعها نهائيا. وقد رجحت أسباب الموقف السعودي الجديد بالشكل التالي:

(١) عدم الارتياح الى خطوات الوفاق المتسارعة بين اليمنين والتخوف من امكانية ان تؤدي هذه الخطوات الى تحقيق وحدة يمنية تكون بحد ذاتها مصدر تهديد للسعودية من زاوية وجود يمن موحد قوي على حدودها من جهة، اضافة الى الاحتمال بأن تؤدي هذه الوحدة الى زيادة النفوذ الجنوبي (وبالتالي السوفيتي) في الشطر الشمالي من الجهة الأخرى.

(٢) الشعور السعودي الكامن بالقلق تجاه أي تعزيز حقيقي للقوة العسكرية اليمنية الشمالية، بغض النظر عن طبيعة النظام القائم فيها ، نظرا لاحتمال أن يؤدي ذلك الى تقوية الموقف اليمني تجاه اتساع النفوذ السعودي في البلاد مما شكل عاملا اضافيا في البرود السعودي حيال اليمن الشمالي.

وفي المقابل استمرت صنعاء في مواجهة الضغوط السعودية بسياستها التقاربية مع عدن والاتحاد السوفيتي وتوجت هذه السياسة بالتوقيع على صفقة اسلحة هامة مع الاتحاد السوفيتي في مطلع عام ١٩٨٢ م قدرت قيمتها ببضع

مئات من ملايين الدولارات وتضمنت تزويد القوات اليمنية بـ ١٢ مقاتلة «ميغ ـ ٢١» و ٢٠٠ دبابة «ت ـ ٥٥» ومدافع وذخائر متنوعة. كما اشتملت على زيادة عدد الخبراء السوفيات في البلاد من حوالي ١٠٠ الى أكثر من ٢٥٠ خبيرا. وفي حين بررت صنعاء هذه الاتفاقية بانها «دون مقابل ولا تتضمن أي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية» وذلك فيما بدا أنه اشارة واضحة الى الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمريكية ، فقد اعتبرتها هذه الأخيرة دليل خطر استراتيجي هام يتمثل باحتمال عودة النفوذ السوفياتي الى اليمن الشمالية وتكريسه .

المرحلة الثالثـــة :

وقد سارعت كل من السعودية والولايات المتحدة الى محاولة ايقاف التوجهات اليمنية الجديدة والعودة بها إلى معسكر الحلفاء الغربيين في المنطقة. وأدت الالحاحات الاميركية في هذا المجال الى اعادة فتح الحوار بين السعودية وحكومة صنعاء في مطلع عام ١٩٨٢ م وكان أهم ما ميز المرحلة الجديدة تراجع السعودية عن سياستها «الترهيبية» تجاه النظام اليمني، والعودة إلى اساليب «الترغيب» فيما بدا على أنها جهود هادفة الى انقاذ ما يمكن انقاذه على صعيد ارتباط ذلك النظام سياسيا واقتصادية وعسكريا بالاتجاهات الغربية في المنطقة. وكان أهم المؤشرات على السياسة السعودية الجديدة موافقتها على متابعة تزويد اليمن بالأسلحة الأمريكية واعادة ضخ المساعدات المالية اليها، ورفع تلك المساعدات من حوالي ٥٠٠ مليون دولار الى ما يقارب ٧٠٠ مليون في العام الحالي. وقد ذكرت المصادر الغربية أن الشرط السعودي الرئيسي تمثل بضرورة طرد اليمن للخبراء السوفيات الموجودين على أراضيها وانهاء اشكال التعاون العسكري مع موسكو ، وبالطبع فانه لا يمكن فصل هذه المواقف من مسألة تخفيف تسارع خطوات الوفاق السياسي مع عدن والعناصر الشمالية المعارضة للحكومة في صنعاء .

العوامل المؤثرة واحتمالات المستقبل في السياسة اليمنية الشمالية تجاه هذا التوازن :

من الواضح أن السياسة اليمنية الشمالية تواجه في الوقت الحاضر عددا من المعضلات الأساسية التي تقف عائقا أمام تحديد التوجهات السياسية والاستراتيجية للنظام وتنعكس بشكل متزايد في حالة التردد والتباين التي ميزت موقفه خلال السنوات القليلة الماضية ويمكن تحديد هذه المعضلات كالتالي:

في المجال الداخلي: تبرز هنا مسألة الانقسام الواضح في الولاءات السياسية الداخلية في البلاد. ففي حين تتميز القبائل القاطنة شمالي البلاد بولائها التقليدي للسعودية من جهة وبنفوذها السياسي العسكري البالغ على مجريات الاوضاع، فان العناصر المعارضة المجتمعة تحت لواء «الجبهة الوطنية الديمقراطية» والموالية للنظام اليمني الديمقراطي في عدن تتمتع بدورها بنفوذ لا بأس به وخاصة في الأوساط المدينية .

في مجالات العلاقات مع الجنوب: يبدو أن كافة الاوساط اليمنية تتفق مع اعتبار الوحدة بين شطري البلاد المصير الاستراتيجي الحقيقي لليمن. وبالتالي فان مسألة العلاقات بين الطرفين تصبح دائما ملحة وحاضرة ، لا يمكن تجاهلها عند التخطيط للسياسة العامة للبلاد. وعلى الرغم من التغيرات السياسية التي طرأت على النظام العدني خلال الفترة الماضية، فان هذه التغيرات لم تؤد، حتى الآن على الأقل الى أي تحول ملموس في المبادىء الأساسية لتوجهات الحكم هناك داخليا وخارجيا .

الدعم الاقتصادي السعودي: تعتمد صنعاء في حوالي ٨٠ بالمائة من موازنتها العامة على المعونة الاقتصادية السعودية ماليا ونفطيا وعسكريا. ويجعلها هذا الواقع بالتالي عرضة بشكل مباشر للضغوط الاقتصادية التي يمكن أن تمارسها السعودية في أي وقت محتمل وبدون توافر مصادر دعم مالي حقيقي بديلة، فانه يصعب التصور بانه تتمكن اليمن الشمالية من كسر نطاق الضغط السعودي الاقتصادي.

العلاقات العسكرية مع الدول الكبرى: وهي محكومة بطبيعتها بالتوجهات السياسية والاستراتيجية المبدئية للنظام. وعلى الرغم من أن الأوساط اليمنية الشمالية متفقة الى حد ما على اعتبار السوفيات «اكثر استعدادا لمواجهة المتطلبات اليمنية الدفاعية بشكل ملائم ماليا وعسكريا» فان اتباع مثل هذا التوجه يصطدم تقليديا بالضغوط السياسية والاقتصادية السعودية.

وفي حين أنه مازال من المبكر القول بأن صنعاء قد قررت نهائيا التوجه نحو السعودية والولايات المتحدة كأساس لتحالفاتها الاقليمية والدولية (وهو الظاهر في هذه المرحلة على الأقل) فان الثابت هو أن محاولات الرئيس علي عبدالله صالح بتحقيق حد ادنى من التوازن بين قوى الاستقطاب في المنطقة والتوصل الى استقلالية القرار اليمني، كما ذكر في مقابلة اذاعية مؤخرا، تواجه صعوبات لا يستهان بجديتها واحتمالات انعكاسها جذريا على المستقبل السياسي لنظامه، وذلك بغض النظر عن احتماله النهائي المحتمل[٧٦].

أما علاقة الشطر الجنوبي من اليمن بالولايات المتحدة فهي علاقة يسودها التوتر ونستطيع القول بأن اليمن الديمقراطية مجمدة علاقتها مع الولايات المتحدة بل انها ترى أن الخطر الحقيقي على أمن الخليج والجزيرة يكمن في الولايات المتحدة وفي ذلك يقول علي ناصر محمد «ان الخطر الحقيقي الذي تتعرض له منطقة الخليج والجزيرة العربية مصدره الولايات المتحدة، وأن امريكا لا تنهب ثرواتنا البترولية فقط.. ولا تدعم عدونا الصهيوني وحسب.. لكنها الى جانب ذلك تعاود باستمرار محاولات الاستعمار وارهاب شعوب المنطقة العربية عن طريق التهديد باحتلال منابع البترول وتشكيل قوة خاصة» وقال ان هذا كله «يؤكد أن امريكا لا تعرف التحضر والتعامل الحضاري في العلاقات الدولية وأن جميع مواقفها تتحدد من زاوية مصالحها الأنانية دون اعتبار لأمن واستقرار ومصالح الآخرين»[٧٧].

وتؤكد صحيفة ١٤ أكتوبر في عددها الصادر في ٤ / ٣ / ١٩٨٤ م المخاطر الامريكية على الخليج والجزيرة بالقول «أن اليمن الديمقراطية تجدد تأكيدها على

مخاطر النشاط الامريكي في هذه الرقعة من وطننا العربي وتعتبره انتهاكا جديدا صارخا لسيادتنا الوطنية وتحديا سافرا لقواعد العلاقات الدولية ومثالا للتدخل الفظ في الشؤون الداخلية لدول المنطقة» ، وتضيف الصحيفة «اننا نرى أنه باستبعاد الوجود والتأثير الامريكي على أحداث المنطقة يتوفر المناخ الملائم لحل المشكلات بين الدول بالطرق السلمية، واحترام الخيارات الوطنية لشعوبها ، كما نرى ايضا، ان لدى شعوب المنطقة وقواها وأحزابها الوطنية والتقدمية امكانية لجم النشاط العدواني الامريكي ومواجهته والحاق الهزيمة بمشاريعه الشريرة. . وانه يتوفر يوميا الدليل على تلك الامكانية[٧٨] .

ويتضح لنا من تصريحات علي ناصر محمد أن حكومة عدن تعادي الامبريالية بجميع انواعها والمتمثلة في الولايات المتحدة وترى في وجود تسهيلات عسكرية لها في الخليج خطرا يهدد كيان الجزيرة العربية كلها ، ومن هنا تأتي مناهضة نظام عدن للولايات المتحدة باعتبارها العدو الحقيقي للعرب ويؤكد ذلك علي ناصر محمد لصحيفة ١٤ اكتوبر اليمنية في ١٣/٧/١٩٨١ م بقوله «اننا ضد التهديدات الامبريالية وسنقف ضد أي خطر يهدد شعوبنا وسنقاوم أي عدوان وسنقف الى جانب اشقائنا في هذه المنطقة في حالة تعرض آبار النفط أو أية منطقة عربية أخرى الى غزو مسلح من قبل قوات التدخل الامريكية. ولقد نبهنا منذ البداية الى هذا الوضع الخطير وحذرنا من مغبة تجاهل الارهاب الذي تمارسه الامبريالية الامريكية في المنطقة العربية من خلال تشكيل قوات التدخل السريع وبناء قواعد عسكرية جديدة في مسقط والصومال ومصر وتطوير وتوسيع قاعدتها الحربية في ديجوجارسيا ودعونا الى عقد مؤتمر قمة لدول الخليج والجزيرة والقرن الافريقي والأطراف المعنية الأخرى بهدف التوصل الى نتيجة حاسمة وملموسة بشأن التصفية الشمالية للقواعد العسكرية الامبريالية في هذه المنطقة . . وفي الوقت الذي استجابت فيه بعض الأطراف لدعوتنا هذه، فان أطرافا أخرى بضغط ونفوذ الامبريالية الامريكية لم تعط رأيا صريحا بصددها على أية حال الموقف من دعوتنا يعني الموقف من الموضوع الذي تضمنته. . . فالذي لا يهمه الأمن ولا

تعز عليه قضية الاستقلال والسيادة لن يتورع عن ارتكاب الحماقات وخيانة المصالح الوطنية لشعبه.. كما هو حال اولئك الذين حولوا أراضيهم الى معسكرات وقواعد للعدوان الامبريالي على شعوبنا»[٧٩] .

ويعلن علي ناصر محمد رفض بلاده للتواجد العسكري في الخليج وأنه خطر على أمن ومستقبل دوله وتهديد لمصالحه حيث يقول للسفير ابيروتيه في ١٨ / ١٠ / ١٩٨٠ م «لقد أعلنا موقفنا بكل وضوح من قضية التواجد الامريكي في المنطقة وكنا قد حذرنا من خطورة التحركات والمخططات الاميركية على أمن واستقرار شعوب منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج بشكل خاص والوطن العربي عموما . خاصة وان الادارة الاميركية لا تخفي اطماعها العلنية في احتلال منابع النفط العربية . ونحن مازلنا نؤمن بأن أمن واستقرار المنطقة يقعان على عاتق دولها وشعوبها وحدها بعيدا عن أي شكل من اشكال الهيمنة الامبريالية والتواجد العسكري الامبريالي»[٨٠] ونستخلص مما سبق ان وجود الولايات المتحدة عائق في سبيل تحقيق الوحدة اليمنيه . ويتضح لنا ذلك منذ توقيع اتفاقية الوحدة ١٩٧٩ م حيث أدى ذلك الى وجود تناقض بين «الامل» الذي دفع بالولايات المتحدة الى ارسال صفقة عاجلة من الاسلحة تقدر بـ ٤٠٠ مليون جنيه دون انتظار موافقة الكونجرس ، وبين نتائج الصدام بين دولتي اليمن ذلك أن الولايات المتحدة توقعت من جراء ارسالها لهذه الصفقة أن تجد لنفسها موضعا لقدم في اليمن الشمالي لمواجهة النفوذ السوفيتي المتزايد في المنطقة سواء في الجزيرة العربية الممثل في اليمن الجنوبي ، أو على الشاطىء الآخر من البحر الاحمر الممثل في النظام الاثيوبي وهو الأمل الذي لا يتوافق مع اتفاقية الوحدة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تلك التصريحات التي قال بها المسئولون في اليمن الشمالي ومعارضتهم لاستغلال القوى للخلافات مع النظام في الجنوب وهو ما أثار دهشة الامريكيين ، وجعل موقفهم يأخذ طابع الرفض والاستنكار والقلق على مصير الأسلحة الامريكية التي تم تزويد اليمن بها .

كما دلت على ذلك معالجة الصحف الامريكية لاتفاقية الوحدة باعتبارها

حدثا غير جاد لا قيمة له، والمبالغة في قوة المعارضة اليمنية في الشمال، وتسريب معلومات عن احتمال سقوط نظام علي عبدالله صالح[٨١] .

وهكذا فليس من صالح الولايات المتحدة قيام وحدة يمنية تفقد معها مصالحها في الشطر الشمالي من اليمن .

فهل يا ترى يتخلى اليمن الشمالي عن مساعدات الولايات المتحدة ليتخطى عقبة في سبيل انجاز الوحدة ؟ المستقبل كفيل بالاجابة على ذلك .

ثانيا: الاتحـــاد السوفيـــتي

للاتحاد السوفيتي علاقات وطيدة مع شطري اليمن فهو يقدم لهما المساعدات الاقتصادية والعسكرية وقد جاءت علاقة الشطر الشمالي من اليمن بالاتحاد السوفيتي في اطار التوازن بين القوى، فعلى مدى عام تقريبا حاولت الولايات المتحدة تطويق النفوذ السوفيتي في اليمن الجنوبي وذلك بتسليح جاره اليمن الشمالي. الا أنه في الفترة الأخيرة بدأ اليمن الشمالي في تسلم شحنات جديدة من الأسلحة السوفيتية من موسكو ايضا. وطار لورمير جينكنز مراسل النيوزويك الى اليمن الشمالي لتقدير حجم سباق الأسلحة الغريب هناك .

لقد كانت واشنطن قد قررت تسليح اليمن الشمالي ليكون ذلك دليلا على عزمها الوقوف في وجه التوسع السوفيتي في العالم الثالث ونقطة تحول في السياسة الخارجية الامريكية، الا أن هذا الالتزام الامريكي لم يؤد إلى النتائج المتوقعة . ففي أواخر صيف ١٩٧٩ م وقع الرئيس علي عبدالله صالح اتفاقية مع موسكو للحصول على أسلحة سوفيتية. ومنذ ذلك الوقت وهو منخرط في محادثات حول الوحدة مع اليمن الجنوبي بل إنه تفاوض مع اليساريين الذين يطالبون باقامة حكم يساري في اليمن الشمالي، ويرى الرئيس علي عبدالله صالح أن التوازن ينبغي أن يقوم على أساس المصالح الوطنية اليمنية ليس على أساس ايدولوجي معين فقد

صرح مؤخرا بأن اليمن الشمالي «ليس مع الشرق ضد الغرب وليس مع الغرب ضد الشرق» .

وكانت الأسلحة الامريكية قد وصلت متأخرة الى حد أنها لم تؤثر في حرب الحدود الاخيرة (١٩٧٩ م) ولوحظ أن السفير السوفيتي فاسيلي كورنيف ـ أثناء مقاومة اليمن الشمالي في الحرب الأخيرة عرض على الرئيس علي عبدالله صالح تقديم مساعدات سوفيتية له . وفيما أصرت الولايات المتحدة في الحصول على ثمن السلاح نقدا فان كورنيف عرض شروطا سهلة. وفيما اعتذرت الولايات المتحدة عن التأخير بسبب العجز في خزين الاسلحة الفائض لديها فان كورنيف وعد بأن تحول السفن السوفيتية التي تحمل الاسلحة عبر البحر الاحمر والمتجهة الى مناطق أخرى طريقها الى صنعاء لتفريغ شحناتها هناك حسب الحاجة وآتت عملية البيع الملحاحة ثمارها .

ويتحدث عبدالله المساجدي الوزير المفوض والقائم باعمال السفارة اليمنية لدى الاتحاد السوفيتي عن علاقة بلاده بالاتحاد السوفيتي قائلا:

«إن علاقة الجمهورية العربية اليمنية مع الاتحاد السوفيتي تعتبر نموذجا جيدا ورائعا للعلاقات لان أساس هذه العلاقات راسخ وقوي فقد كانت اليمن أول دولة عربية أسست علاقات مع الاتحاد السوفيتي ويرجع تاريخ تأسيسها الى عام ١٩٢٨ م ولذلك يعطى الاتحاد السوفيتي مكانة هامة لهذه العلاقة السباقه التي صارت جزءا من تاريخ البلدين والدليل على ذلك هو احياء هذه المناسبة في كل من البلدين الصديقين وقريبا ستقوم اجهزة الاعلام باحياء ذكرى مرور خمسة وخمسين عاما على تأسيس هذه العلاقة».

وعن الاتفاقيات التي وقعت بين اليمن الشمالي والاتحاد السوفيتي يقول «بالنسبة للاتفاقيات التي وقعت فالذي يحضرني الآن أن اليمن قد وقعت اتفاقيات تعاون عام ١٩٥٥ م لبناء ميناء الحديدة والمشروع الزراعي بوادى سردود في عام ١٩٦٤ وقعت اتفاقيات اقتصادية وثقافية ، زراعية وصحية واتفاقيات أخرى لا اذكرها حاليا .

أما بالنسبة للاتفاقيات المتوقعة مستقبلا فانه سيتم توقيع بروتوكول ثقافي جديد تتمكن اليمن من خلاله من الحصول على مقاعد دراسية أكثر ولكن هذا يتوقف على نشاط المسئولين في وزارة التربية والتعليم ».

أما ما يمكن أن يلعبه الاتحاد السوفيتي مستقبلا فاعتقد أنه لا يمكن أن يكون أكثر مما يجب أن نبذله نحن اليمنيين على مستوى القيادتين في الشطرين ، ولا يعني ذلك التقليل من أي دور يبذله الاتحاد السوفيتي في سبيل تحقيق كل ما يتعلق بوحدة اليمن وخير اليمن الموحد فنحن نبارك أي دور يخدم وحدة بلدناوخيره وازدهاره واستقراره»[٨٢] .

أما السفير السوفيتي لدى اليمن الشمالي «اوليج بيري سيكين» فيتحدث عن علاقة بلاده باليمن الشمالي قائلا «اليمن هي الدولة العربية الثانية التي أقمنا معها علاقات دبلوماسية وكان ذلك في أول نوفمبر عام ١٩٢٨ م وصلت أول بعثة دبلوماسية سوفيتية الحديدة واقامت سفارة عامة تهتم بالشؤون السياسية والتجارية . . ومنذ هذا الوقت صارت علاقاتنا جيدة مع الحكومة اليمنية ونقدم للشعب اليمني المساعدات الاقتصادية والفنية منذ ذلك التاريخ وقد ساعدنا في انشاء طريق الحديدة، تعز وأقمنا مصنعا للاسمنت في مدينة باجل بجانب عدد كبير من الأطباء وايضا لدينا عدد من الخبراء العسكريين. . ويواصل السفير حديثه : ان الاتحاد السوفيتي يقدر تقديرا عاليا سياسة عدم الانحياز التي تنتهجها الجمهورية العربية اليمنية ، كما يقدر رغبة الشعب اليمني في أن يعيش في سلام واستقرار مع دول المنطقة ودول العالم ونستطيع أن نقول أنه بعد ثورة سبتمبر ١٩٢٦ م اصبحت علاقاتنا مع العربية اليمنية أفضل مما كانت وتعمقت كثيرا بعد أن كانت سطحية ، واتسعت مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي ، ولدينا رغبة في استمرار هذا التعاون الى أبعد الحدود» .

ويصف هذه العلاقة بقوله : «ليست لنا أي أطماع في هذه المنطقة أو رغبة في التوسع بل إننا نبحث دائما عن الصداقة، واذا كان لنا خبراء في الشؤون

الاقتصادية والعسكرية فان وجودهم بطلب من الحكومة لتدريب اليمنيين واقامة جسر صداقة ولذلك فان للخبراء السوفييت سمعة طيبة لأنهم لا يتدخلون في شؤون اليمن الداخلية» .

ويضيف السفير«اننا في الاتحاد السوفيتي ننظر باهتمام الى كل النزاعات الاقليمية في هذه المنطقة ولذلك فان حديثنا دائما مع المسئولين هنا حول ضرورة الاستقرار وايجاد كل الفرص المتاحة لتحقيق الأمن وابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ومنذ أقمنا علاقاتنا مع دول الشرق الأوسط والادنى قبل ان يكتشف كولمبس الولايات المتحدة الامريكية، ولم يكن لدينا أي أطماع فيها وكنا قريبا من المنطقة فقط لمعرفة ما يجري فيها لرصد التأثيرات الخارجية التي تسبب النزاعات والخلافات فيها . . نحن لدينا سياسات مبدئية نطبقها في تعاملنا مع كل هذه المنطقة وهي قائمة على عدم التدخل ودعم الاستقرار والسلام في هذه المنطقة التي تمس مصالحنا الاستراتيجية» .

ويضيف «نحن نحترم رغبة الحكومة اليمنية في اختيار سياسة عدم الانحياز والحياد بين القوى المختلفة . . وهم أحرار في اختيار القرار والسياسة التي يجدونها تتلاءم مع مصالحهم وتطوير مجتمعهم . . نحن لم نختر طريقة التعاون بل الحكومة اليمنية هي اختارت ذلك وهم اصحاب القرار ونحن في الاتحاد السوفيتي لا نتدخل في سياسة اليمن الداخلية ولا نحاول ممارسة أي نوع من الضغوط عليها . . وقد جئنا الى هنا لتطوير الصداقة وتقديم الخبرات والمعونات اللازمة للشعب اليمني . . واذا كان هذا الوضع يريح الحكومة والشعب اليمني فانه يريحنا أيضا وليس هناك خلاف بيننا . . أما بالنسبة لاي اتفاق مع الولايات المتحدة على مستوى وطبيعة العلاقات مع الجمهورية العربية اليمنية فإن ذلك غير محدد بالشكل الذي تتصوره لكن هناك علاقات وسياسة وفاق بين القوتين العظميين يخضعان لاعتبارات دولية مختلفة ومتشابكة» .

أما عن التعاون بين الاتحاد السوفيتي واليمن الشمالي فيقول السفير «أن

التعاون بيننا شمل جميع المجالات برغبة مشتركة في تطويره وتدعيمه ولقد كانت المشروعات الاقتصادية والتنموية التي قدمناها لليمن تستهدف تحقيق زيادة القدرة الانتاجية وتشغيل العمال والاعتماد الذاتي ـ وقام الاتحاد السوفيتي بإنشاء مشروعات استراتيجية مثل ميناء الحديدة وطريق الحديدة تعز الذي كان عاملا اساسيا في نجاح ثورة ١٩٦٢ م بجانب مشروع انتاج اسمنت في مدينة باجل وبالرغم من زيادة أسعار النفط فقد قمنا بمد هذا المشروع الذي يعتمد على النفط بكل ما يحتاجه دون توقف أما بالنسبة للتعاون العسكري فقد بدأ مع قيام الثورة وقدمنا مساعدات كبيرة من خلال دور الرئيس جمال عبد الناصر وعملنا على تطوير الجيش اليمني والذي كان يعتمد حتى فترة طويلة من الثورة على السلاح السوفيتي وعقدنا معاهدة صداقة عام ١٩٦٤ م ومازلنا نقدم السلاح والطائرات للقوات المسلحة اليمنية التي مازالت تعتمد على السلاح السوفيتي بصفة أساسية ولديها الآن طائرات ميج «٢١» وسوخوي ومعدات مختلفة . وعلى أي حال فنحن على استعداد دائما لتلبية احتياجات اليمن لكي نحافظ على استقلالها وتطورها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية»[٨٣] .

ونرى من خلال حديث المسئولين اليمنيين والسوفييت أن علاقة الشطر الشمالي بالاتحاد السوفيتي علاقة وطيدة تتلقى من خلالها اليمن الشمالية مساعدات عديدة في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها .

أما بالنسبة للشطر الجنوبي من اليمن فانه من بداية الاستقلال أخذ المسؤلون في عدن يعملون على اتباع خط متواز بين تأييد الندين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، كمحاولة من جانب النظام العدني الحصول على أقصى المساعدات الفنية والاقتصادية من كلا الطرفين ، وعبر هذا التوازن عن نفسه في عدم رغبة زعماء الجبهة القومية أن يورطوا أنفسهم في هذا النزاع الصيني السوفيتي فنشرات الحزب الشيوعي السوفيتي توزع على قدم المساواة مع صور ماوتسي تونج والشعارات المؤيدة للثورة الثقافية .

غير أن مركز الصين قد تأثر بعدة مواقف اتخذتها بكين ولم تتفق مع أهداف

مجالات الاقتصاد وكذلك في اعداد الكوادر الوطنية وسوف يوسع الطرفان التجارة والملاحة على أساس مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة وعلى أساس مبدأ نظام الدولة الأكثر رعاية .

(٤) سوف يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على تطوير التعاون بينهما وتبادل الخبرة في مجالات العلم والثقافة والفنون والاداب والتعليم ورعاية الصحة والصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما والسياحة والرياضة وغيرها من المجالات .

(٥) سوف يواصل الطرفان المتعاقدان الساميان التعاون في المجال العسكري على أساس الاتفاقيات المناسبة الجاري عقدها فيما بينهما لصالح تعزيز قدرتهما الدفاعية .

(٦) يعلن كل من الطرفين المتعاقدين الساميين رسميا أنه لن يدخل في احلاف عسكرية أو غيرها من الاحلاف ولن يشترك في أية تكتلات لدول وكذلك في اعمال أو اجراءات موجهة ضد الطرف المتعاقد السامي الآخر .

(٧) ستبقى هذه المعاهدات سارية لمدة عشرين سنة ابتداء من اليوم الذي تصبح فيه نافذة الفعل واذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل انقضاء المدة المشار اليها بستة أشهر رغبته في انهاء فعل المعاهدة ستبقى نافذة المفعول لمدة السنوات الخمس اللاحقة وهكذا تستمر الحال مالم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الساميين الطرف الآخر قبل ستة أشهر من انقضاء السنوات الخمس الجارية بانه ينوي انهاء فعلها وذلك بصورة كتابية[٨٧] .

وهكذا يتضح لنا من المعاهدة السابقة مدى العلاقة والتعاون التي يحظى بها اليمن الجنوبي من الاتحاد السوفيتي .

ويتحدث الرئيس علي ناصر محمد لصحيفة ١٤ اكتوبر اليمنية عن الخطر الذي يواجه الجزيرة العربية «ان الخطر الذي يواجهنا هو الخطر القادم من الذي يدعم اسرائيل وليس من الذي يدعم العرب، لانه فعلا هناك من يريد أن يمارس

الابتزاز السياسي ضد اصدقائنا السوفيت . . بينما يدار الظهر لعدونا الصهيوني الذي يمر في مناطق كثيرة وبحماية طائرات التجسس الامريكية ويدعم من الولايات المتحدة الامريكية وعلى أية حال لقد وعت شعوبنا العربية لقضيتها وأصبحت تدرك الحقيقة وتفرق بين عدوها وصديقها ولم يعد هناك من يستطيع اخفاء الحقيقة وتزييف الواقع»[٨٨] .

ويضيف علي ناصر بأن بلاده خالية من وجود قواعد عسكرية سوفيتية، وأن الاتحاد السوفيتي صديق نضال الشعوب العربية، فيقول في ذلك «اننا حريصون على جعل منطقة البحر الاحمر والخليج العربي وغيرها منطقة سلام واستقرار . وانطلاقا من هذا الحرص، فان بلادنا خالية من القواعد العسكرية السوفياتية ، التي يزعم بوجودها خصومنا . كما أن الاتحاد السوفيتي لا يحتاج الى تسهيلات وقواعد، فلديه من الامكانيات الجبارة ما تجعله يستغني عن الحاجة لليمن الديمقراطي. الامبريالية الامريكية هي التي لديها قواعد في المنطقة، والجميع يعرف أين قواعدها، ومن الذي يمنحها تسهيلات الوقود النفطية ومواد التموين والمستودعات، لماذا التركيز على الاتحاد السوفيتي ، صديق نضال الشعوب العربية، في الوقت الذي يتم السكوت عن سياسة الامبريالية الامريكية ووجودها العسكري، وهي المعروفة بعدائها للقضايا العربية المتبادلة، وتمارس النهب الفاضح لثروتنا النفطية»[٨٩] .

ومن ذلك نفهم مغزى العلاقات الخاصة التي يقيمها الاتحاد السوفيتي مع الشطر الجنوبي من اليمن ، وفي المقابل الولايات المتحدة وقد عززت علاقاتها مع الشطر الشمالي من اليمن، وهكذا تتحدد اطراف اللعبة الدولية في البحر الاحمر وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ولا سيما أن الصراع البحري قد احتدم على شواطىء المحيط الهندي بين القوتين العظميين في السنوات الأخيرة .

وتقوم السياسة الامريكية في المنطقة على نظرية «جوام» التي اعلنها الرئيس

الامريكي السابق نيكسون في يوليو ١٩٦٩ م ، وهي ترتكز على التمسك بالمراكز التي حصلت عليها الولايات المتحدة في الدول التي تطل على المحيط الهندي والتي تشكل العناصر الرئيسية للاستراتيجية الامريكية الجديدة والتي تتيح لواشنطن الحفاظ على اشرافها على الانتاج البترولي في الجزيرة العربية والخليج وتصريفه عبر السويس ورأس الرجاء الصالح واليابان والدفاع عن افريقيا وخاصة شرقها ضد التسلل السوفيتي والصيني على حد سواء ، والوسيلة الجوهرية في ذلك الاعتماد على الدول الصديقة مع الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي لضمان استقرار الاوضاع الراهنة في الجزيرة العربية، وهو ما يعني بالفعل تحييد البحر الاحمر واخراجه من دائرة الصراع الجاري في المحيط الهندي[٩٠] .

أما السياسة السوفيتية فالمصلحتان الأكثر الحاحا واللتان تحكمان توجهاتها وتحركاتها في المنطقة هما:

أولا: المحافظة على مصالح الاتحاد السوفيتي وتطويرها مع أكبر عدد مكن من دول المنطقة.

ثانيا: تحقيق ذلك دون تعريض مصالحه العديدة وصداقاته مع دول اخرى خارج منطقة الخليج والجزيرة للخطر[٩١] .

ولذلك منذ ١٩٥٦ م يعمل السوفييت على التوغل البطيء والمنتظم في المحيط حيث يتيح له وجوده البحري ابرام اتفاقيات جديدة تشمل برامج عمل وتعاون، كما يحصل على تسهيلات ملاحية عسكرية وتتحد واهدافه بجعل البحر الاحمر طريقا دوليا مفتوحا للجميع باعتباره عاملا اساسيا لتقدمهم في اتجاه المحيط الهندي كما يتيح لهم احكام احتوائهم للجزيرة العربية والتحرك في اتجاه الخليج .

وتجاه موضوع الوحدة اليمنية فان الاتحاد السوفيتي لا يتحمس لمثل هذا الموضوع وكعادة الدبلوماسية السوفينية ، لم تفصح صراحة عن الموقف السوفيتي تجاه محاولة الوحدة اليمنية الاخيرة، وظلت في اطار الترقب والانتظار وهنا يواجه الاتحاد السوفيتي بأحد احتمالين:

(١) أن يتقلص دوره في المنطقة اذ يحتمل أن يقلل اليمن الموحد من ارتباطاته مع الاتحاد السوفيتي كتعبير عن حسن النية من قبل الشطر الجنوبي ازاء الدول العربية وكسبا لتأييدها ، وبذلك يفقد دوره الحالي في اليمن الجنوبي وهذا التخوف دفع بالمسئولين في اليمن الجنوبي لزيارة الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية لشرح وجهة نظر الجنوب في علاقات اليمن الموحد الدولية .

(٢) أن يتمكن اليمن الجنوبي من لعب دور أكبر في التأثير على التوجهات الخارجية لدولة اليمن الموحد وبذلك تزداد القاعدة الجغرافية للدور السوفيتي في هذا الجزء من الشرق الأوسط وهو ما يأمله السوفييت[٩٢] .

ونستخلص مما سبق عرضه ان مثل هذا التحالف مع الدولتين العظميين يؤدي الى تباين الهوة الاجتماعية بين النظامين، خاصة وانها اوضحت التناقض الحاد بينهما فأحدهما يسير في طريق التطور الرأسمالي، والآخر في طريق التطور الاشتراكي، الأول يتعاون مع الأوساط الغربية ويربط الاقتصاد اليمني في الشمال بالسوق العالمية ويخلق رأسمالية طفيلية، والثاني يعمل على تحرير الاقتصاد الوطني من تبعية السوق العالمية، ويسلك سلوكا حادا في التقشف والاعتماد على الذات، واحداث ثورة زراعية في الريف وتأميم البنوك والشركات واقامة قطاع عام، وتخطيط الاقتصاد الوطني واقامة الأسس الصناعية والتجارية لاقتصاد ناهض ومستقل الى حد كبير عن تفاعلات السوق الرأسمالية العالمية[٩٣] .

هذه التباينات في الأبنية الاجتماعية التي خلقتها الممارسات الرسمية لكل شطر والتي تستند اليها السلطة الرسمية في كل نظام توضح الى أي مدى تلعب الأبعاد الدولية دورا هاما في تأكيد الهوة بين النظامين من ناحية، ومن ناحية أخرى تضع عقبات عديدة على طريق الوحدة بينهما[٩٤] .

وهكذا يوضح هذا المسح العام خريطة التفاعلات الدولية المحيطة بالبحر الاحمر ومن ثم بدولتي اليمن، ومدى ارتباط حدة الصراع بين دولتي اليمن بالمقارنة بالصراع الدولي على منافذ البحر الاحمر الجنوبية خاصة وأن كلا من دولتي اليمن

له علاقاته الدولية المتميزة، بل يمكن القول أن كلا منهما يمثل مصالح معسكر دولي بعينه . ويعد هذا أحد الاسباب التي تعمق الفجوة بين اليمنين، وتجعل استحالة الوحدة بينهما، ومن ناحية أخرى تعكس الأهمية القصوى التي توليها الدول الكبرى للمنافذ الجنوبية للبحر الاحمر ومدى أهمية استمرار العلاقات الودية مع هاتين الدولتين المتصارعتين، ويبرز ذلك معنى الحديث عن طرف ثالث خارج الحدود الاقليمية بين دولتي اليمن. وهو الطرف الذي يمسك ببعض أوراق الصراع بين دولتي اليمن بحيث أن الحديث عن امكانيات الوصول الى تسوية مقبولة للصراع اليمني لابد أن تعنى بتحقيق حد أدنى من مصالح هذا الطرف الثالث ـ وهو هنا القوتان العظميان معا، وكذلك يجب الا تخل هذه التسوية المقترحة بصيغة التوازن التي يرضيان عنها معا[٩٥] .

وأخيرا ، فإن الدولتين الكبيرتين تعارضان هذه الوحدة ، إذ يخشى الاتحاد السوفيتي والذي يدعم اليمن الديمقراطية وقام اخيرا بدعم الشمال وفتح علاقات معه أن تؤثر الوحدة اليمنية على نفوذه في المنطقة وتؤدي الى تخفيف الاعتماد عليه كما كان الأمر مع اليمن الديمقراطية فقط، بينما تخشى الولايات المتحدة الامريكية من تأثير اليمن الديمقراطي على دولة الوحدة، ولا يعود لها أي نفوذ على دولة الوحدة وهي التي قامت بعد شهر واحد من حرب شباط (فبراير) ١٩٧٩ م بين البلدين بارسال اسلحة الى اليمن الشمالية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار وبدون انتظار موافقة الكونغرس[٩٦] .

الهوامش

(١) د. مصطفى عبود: قضايا وهواجس الوحدة اليمنية، الرأي العام الكويتية ٢٦ / ١١ / ١٩٨٣ م .

(٢) المصدر السابق ذكره .

(٣) حسن أحمد أبو طالب: الصراع بين شطري اليمن وجذوره وتطوراته، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٩ م، ص ٧٦ .

(٤) المصدر السابق ذكره، ص ص ٧٦ ـ ٧٨ .

(٥) المصدر السابق ذكره، ص ٧٨ .

(٦) صنعاء قتال قبلي حول المطار، الرأي العام الكويتية في ١٧ / ٨ / ١٩٨٠ م .

(٧) اشتباكات مسلحة باليمن الشمالي، الاتحاد في ١٦ / ٨ / ١٩٨٠ م .

(٨) فتحي شريف: الظاهرة القبلية في اليمن، السياسة الكويتية في ١٦ / ١ / ١٩٨١ م .

(٩) المصدر السابق ذكره .

(١٠) لماذا تهرب السعادة من اليمن، الخليج في ١٣ / ٦ / ١٩٨٠ م .

(١١) مقابلة مع الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، الخليج في ١٢ / ٦ / ١٩٨٠ م.

(١٢) التقرير السياسي لجريدة الخليج، شطر اليمن والطريق نحو الوحدة ، العدد (٩) ابريل ١٩٨٢، ص ٢٤ .

(١٣) شاكر الجوهري: مفارقة الحرب والحوار بين الدولة واليسار، الخليج في ١٢ / ٦ / ١٩٨٠ م .

(١٤) لماذا تهرب السعادة من اليمن، الخليج في ١٣ / ٦ / ١٩٨٠ م .

(١٥) مخاوف في صنعاء من انتكاسة في العلاقات مع عدن، الخليج في ١٢ / ٦ / ١٩٨٠ م .

(١٦) الاحمر يرفض الحكم الاحمر، الخليج في ١٣ / ٦ / ١٩٨٠ م .

(١٧) شاكر الجوهري: أين فشل المقدم واين نجاح العقيد، الخليج ١٤ / ٦ / ١٩٨٠ م .

(١٨) شاكر الجوهري : حوار ساخن في مقيل عبدالله الاحمر، الخليج ١٧ / ٦ / ١٩٨٠ م.

(١٩) اليمن الشمالي ومصاعب الوحدة مع الجنوب، الوطن الكويتية في ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٠ م .

(٢٠) اليمن الشمالي ومصاعب الوحدة، المصدر السابق ذكره .

(٢١) الظاهرة القبلية في اليمن، السياسة الكويتية في ١٦ / ١ / ١٩٨١ م .

(٢٢) استنتاجات من خلال مقابلة قمت بها مع بعض المسؤولين اليمنيين في الدولة .

(٢٣) لقاء أجريته مع الدكتور أحمد محمد الاصبحي، وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية، أبو ظبي في ١٧ / ٤ / ١٩٨٤ م .

(٢٤) مقابلات قمت بها مع بعض المسؤولين اليمنيين في الفترة من ١٥ / ٣ / ١٩٨٤ م وحتى ٣٠ / ٤ / ١٩٨٤ م .

(٢٥) الظاهرة القبلية في اليمن، السياسة الكويتية ١٦ / ١ / ١٩٨١ م .

(٢٦) فتحي شريف: في محاولة لفك رموز القضية اليمنية، السياسة الكويتية في ٥ / ١ / ١٩٨١ م .

(٢٧) هشام طالب: الرأي العام تسأل عبد القوي مكاوي، الرأي العام الكويتية ٧ / ٤ / ١٩٨٠ م .

(٢٨) عبد القوي مكاوي: نحن نؤمن بالوحدة اليمنية كمطلب جماهيري ولكن ليس مع الماركسيين، صوت الجنوب المحتل، القاهرة، العدد (١٣) ، ابريل ١٩٧٩ م ، ص ٥ .

(٢٩) عبد القوى مكاوي : شهادة للتاريخ ، مطبعة العاصمة القاهرة ، ٧٩ ، ص ٣٦٤ .

(٣٠) التقرير السياسي لجريدة الخليج : شطرا اليمن والطريق نحو الوحدة، العدد (٩) ابريل ١٩٨٢م، ص ٢٥ .

(٣١) د. مصطفى عبود: قضايا وهواجس الوحدة اليمنية، مصدر سابق ذكره .

(٣٢) لقاء اجريته مع الدكتور أحد محمد الاصبحي، وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية في ١٧ / ٤ / ١٩٨٤ م

(٣٣) لقاء اجريته مع الدكتور عبدالعزيز الدالي، وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية في ٥ / ٤ / ١٩٨٤ م .

(٣٤) د. محمد مصطفى الشعبيني: اليمن ـ الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥ م ، ص ١٠٩ .

(٣٥) حسن أحمد أبو طالب: الصراع بين شطري اليمن، جذوره وتطوراته ، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٩ م، ص ٤٤ .

(٣٦) محمد علي الشعبيني: جمهورية اليمن الديمقراطية، دارسات في التنمية الاقليمية ومشاكلها، دار الامم، بيروت، ١٩٧٢ م ، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٣٧) حسن أحمد أبو طالب: مرجع سابق ذكره، ص ٥٢ .

(٣٨) محمود يوسف: اقتصاد اليمن الشمالي بين تخلف الماضي وطموحات المستقبل ، الاتحاد ٣٠ / ٤ / ١٩٨٢ م .

(٣٩) عبد الرزاق حسن: المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لليمن الجنوبية الشعبية، القاهرة، ١٩٧٠ ، ص ص ٥٧ ـ ٥٨ .

(٤٠) محمد علي الشعبيني: مصدر سابق ذكره، ص ص ٢٤٩ـ٢٥٠ .

(٤١) حسن احمد أبو طالب: مصدر سابق ذكره، ص ٥٤ .

(٤٢) عبد الحميد الموافي: الوحدة اليمنية بين تخلف قبلي في الشمال وتنظيمات ماركسية في الجنوب، القبس الكويتية ٣٠ / ٥ / ١٩٨٠ م .

(٤٣) حسن أحمد أبو طالب، مصدر سابق ذكره، ص ٤٢ .
(٤٤) المصدر السابق ذكره، ص ص ٤٦ ـ ٤٧ .
(٤٥) عبد الحميد الموافي: دوافع الوحدة وبواعث الصدام بين شطري اليمن، السياسة الدولية، يوليو ١٩٧٩ م، العدد ٥٧ ، ص ٨٨ .
(٤٦) الرئيس: ابراهيم الحمدي: خطب وتصريحات، وزارة الاعلام والثقافة ، السودان ، ١٩٧٧ م، ص ١٤٢ .
(٤٧) حسن أحمد أبو طالب: مصدر سابق ذكره، ص ص ٦٦ ـ ٦٧ .
(٤٨) عبد الحميد الموافي: الوحدة اليمنية بين تخلف قبلي في الشمال وتنظيمات ماركسية في الجنوب، مصدر سابق ذكره .
(٤٩) راغدة درغام: لا معارضة في الشمال ولا سوفيات في الجنوب، الحوادث في ٤ / ٢ / ١٩٨٣ م .
(٥٠) المصدر السابق ذكره، ص ٢٧ .
(٥١) حسن أحمد أبو طالب: مصدر سابق ذكره، ص ٧٢ .
(٥٢) د. عبدالله أحمد محمد الثور: هذه هي اليمن، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٩ م، ص ٥٣ ـ ٥٥ .
(٥٣) احمد ابراهيم الابراشي: الوحدة بعد الحرب بين صنعاء وعدن، السياسة الدولية، العدد ٣١ يناير ١٩٧٣ م، ص ١٣٥
(٥٤) حسن أحمد أبو طالب: مصدر سابق ذكره، ص ص ٥٩ ـ ٦٠ .
(٥٥) سي جي ل بسولييه و.ل شامبونو: السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية . «مراجعة د. عبدالله الأشعل» ، مجلة دراسات االخليج والجزيرة العربية ، الكويت العدد ١٥ يوليو ١٩٧٨ م .
(٥٦) من حديث لروز اليوسف، القاهرية، ١٨ / ١٢ / ١٩٦٧ م .
(٥٨) المرجع السابق ذكره، ص ص ٩٤ ـ ٩٥ .
(٥٩) المصدر السابق ذكره، ص ١١٣ .
(٦٠) د. عبدالله أحمد محمد الثور، هذه هي اليمن، مصدر سابق ذكره، ص ص ٥٢٧ ـ ٥٢٨ .
(٦١) أ.د. محمود طه أبو العلاء: عمان في القرن العشرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، العدد ٣٢ ، ابريل ١٩٨٠ م ، ص ١٥٧ .
(٦٢) د. عبدالله أحمد محمد الثور: هذه هي اليمن، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٢٩ .
(٦٣) أ. د. محمود طه أبو العلاء: عمان في القرن العشرين، مصدر سابق ذكره، ص ١٥٧ .
(٦٤) د. صلاح العقاد: اليمن الجنوبي والتقدمية الراديكالية في ظل القبلية، السياسية الدولية، العدد ٣١ ، يناير ١٩٧٣ م، ص ٨١ .
(٦٥) التقرير السياسي لجريدة الخليج: الخلاف بين اليمن الديمقراطية وعمان ، العدد ١٢ ، يوليو ١٩٨١ م ، ص ٣ .

(٦٦) نقلا عن التقرير السياسي لجريدة الخليج الخلاف بين اليمن الديمقراطية وعمان، العدد ١٢ ، يوليو ١٩٨١، ص ص ٤ ـ ٧ .

(٦٧) د. عبدالله فهد النفيسي: تثمين الصراع في ظفار، مطابع دار السياسة، بيروت ، ١٩٧٥ م ، ص ص ١٤٩ ـ ١٥٣ .

(٦٨) فؤاد كرم: ثورة ظفار، صراع بين الشيوعية والاسلام، بيروت، ١٩٧٢ م، ص ٥٦

(٦٩) المصدر السابق ذكره، ص ٨٠ .

(٧٠) مرسوم سلطاني صادر في ٣ نوفمبر ١٩٨٢ م عمان ، ١٤ / ١١ / ١٩٨٢ م .

(٧١) بكر عويضة: وحدة اليمن آتية، مجلة التضامن، العدد (٥٦) ٥ مايو ١٩٨٤ م، ص ١٥ .

(٧٢) جون ديوك انطوني: البحر الاحمر والسيطرة على مدخله الجنوبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، يناير ١٩٧٦ م، ص ١٩٠ .

(٧٣) د. السيد عليوه: سياسة اليمن في البحر الاحمر، السياسة الدولية، اكتوبر ١٩٧٨ م ، العدد ٥٤ ، ص ٩٩ .

(٧٤) حسن أحمد أبو طالب: مصدر سابق ذكره، ص ٧٠ .

(٧٥) حسين آغا، احمد سامح الخالدي، قاسم جعفر: قضايا الخليج العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ص ١٠٧ ـ ١١٠ .

(٧٦) المصدر السابق ذكره، ص ص ١١١ ـ ١١٤ .

(٧٧) الفجر الاماراتية ٩ / ٧ / ١٩٨٠ م .

(٧٨) ١٤ اكتوبر اليمنية ، ١٩٨٤/٣/٤م .

(٧٩) لقاء مع علي ناصر محمد، ١٤ اكتوبر اليمنية ١٣ / ٧ / ١٩٨١ م .

(٨٠) لقاء مع علي ناصر محمد، السفير البيروتية ١٨ / ١٠ / ١٩٨٠ م .

(٨١) اليمن الشمالي واللعبة الحذرة بين الشرق والغرب، السياسة الكويتية ٢٢ / ٣ / ١٩٨٠ م .

(٨٢) علي الأشموري: الوزير المفوض القائم باعمال سفارتنا في الاتحاد السوفيتي يتحدث لـ «الثورة» الثورة اليمنية ٢٤ / ١ / ١٩٨٤ م .

(٨٣) فتحي الشريف: السفير السوفيتي في صنعاء، السياسة الكويتية ٩ / ١ / ١٩٨١ م .

(٨٤) د. صلاح العقاد: اليمن الجنوبي والتقدمية الراديكالية في ظل القبلية، السياسة الدولية، يناير ١٩٧٣ م، ص ٨٥ .

(٨٥) انظر السياسة الكويتية ٢٥ / ٣ / ١٩٧٦ م .

(٨٦) حسن أحمد أبو طالب، مصدر سابق ذكره، ص ٦٦ .

(٨٧) نص معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية اليمن الديمقراطية، القبس الكويتية ٢٧ / ١٠ / ١٩٧٩ م .

(٨٨) لقاء مع علي ناصر محمد، ١٤ اكتوبر اليمنية ١٣ / ٧ / ١٩٨١ م .

(٨٩) لقاء مع علي ناصر محمد، القبس الكويتية ١٧ / ٥ / ١٩٨٠ .

(٩٠) مراجعة نبيه الاصفهاني لكتاب الخليج والقناة ـ لابروس، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، اكتوبر ١٩٧٦ م، ص ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٩١) د. وليد الشريف: الاتحاد السوفيتي والخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، يناير ١٩٧٦ م، ص ١٠٢ .

(٩٢) حسن أحمد أبو طالب: مصد سابق ذكره، ص ٩٥ .

(٩٣) جون ديوك، مصدر سابق ذكره، ص ١٩٣ .

(٩٤) حسن أحمد أبو طالب، مصدر سابق ذكره، ص ٤١ .

(٩٥) المصدر السابق ذكره، ص ٧٢ .

(٩٦) التقرير السياسي لجريدة الخليج: شطرا اليمن والطريق نحو الوحدة، مصدر سابق ذكره، ص ص ٢٥ ـ ٢٦ .

الفصل الرابع

مستقبل الوحدة اليمنية

أولا: تطوير مباحثات الوحدة

اعتادت وسائل الاعلام العربية والاجنبية تسمية شطري اليمن باليمنين: الشمالي والجنوبي أو بالجمهوريتين: العربية اليمنية، اليمن الديمقراطية، ومبرر هذه الأقلام أن جزأي اليمن مازالا يشكلان دولتين ذواتي سيادة معترفا بهما دوليا ولهما تمثيل دبلوماسي. على أن الامر يختلف تماما لدى المواطن ووسائل الاعلام والثقافة والفن وادبيات الحركة الوطنية اليمنية، إذ إنها تسمي جزأي اليمن بشطري اليمن أو الشطر الجنوبي والشطر الشمالي من اليمن ـ وليس من شك في أن لهذه التسميات مبرراتها التاريخية والوطنية ودلالاتها الوحدوية، فهي تحفر في عمق وجدان الشعب اليمني وتلهمه مواصلة الكفاح وبذل التضحية لاعادة تحقيق وحدة وطنه المشطور.

وفي ظل الوطن اليمني مجزءا ومحتلا في فترات تاريخية ومنذ القرن التاسع عشر كانت أجزاء من شمال اليمن بما فيها العاصمة التاريخية صنعاء واقعة تحت الاحتلال التركي حتى عام ١٩١٨ م، وعلى أثر خروج الاتراك تكونت مملكة الامام حتى سقوطها في عام ١٩٦٢ م، وكان جنوب اليمن بما فيه عدن الميناء التاريخي الهام لليمن واقعا تحت الحماية والاحتلال البريطاني حتى عام ١٩٦٧ م وفي اثناء هذه الفترة وحتى حوالي منتصف السبعينات «وهي الفترة التي تصادف ابتداء عهد سالم ربيع علي في جنوب اليمن واجراءات معيقة ومانعة لتنقل وسفر ابناء اليمن من الجنوب الى الشمال» فان الشعب اليمني لم يشعر انه مجزأ ومنقسم إذ كان ينتقل بين أجزاء اليمن، ويحل في أي مدينة وقرية فيها كيفما شاء بدون قيود ولا موانع. وانما كان شعوره ووعيه متجسدا في أن وطنه مجزأ فقط وذلك بفعل السيطرة الاجنبية وظروف التخلف واستبدادية الأئمة لهذا تنامت حركة الوطنية فانهت حكم الائمة في عام ١٩٦٢ م واخرجت الاستعمار البريطاني عام ١٩٦٧ م، وبعدها تيقن الشعب أنه قد تنفس الصعداء وانهى الى الأبد العوائق

الرئيسية التي كانت تحول دون تحقيق تراب وطنه، ولكن تبين له وبالمعاناة القاسية أن المراحل مازالت طوالا وأن وجه الليل مازال عابسا[1] .

ومهما يكن من عوامل التقاء بين القطرين في الشمال والجنوب تحتم ضرورة عودتهما يمنا واحدا فان الواقع يقول أن الأوضاع السياسية التي سبقت استقلال كل منهما وطريقة حصوله على الاستقلال ثم ما انجزه كل منهما منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م واستقلال اليمن الجنوبي ١٩٦٧ م قد أوجدت اختلافات واسعة بين طبيعة النظامين ودرجة التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كل منهما .

فبرغم وجود حوالي ست سنوات كفارق بين تخلص الشمال من حكم الامامة وبين تخلص الجنوب من الاستعمار البريطاني، فقد عجز الشمال حتى الآن عن التخلص من القبلية الشديدة التي تعوق الى حد بعيد عمليات التحديث والتطوير هناك . أما في الجنوب، فمهما تكن اختلافات وجهات النظر مع النهج السياسي هناك، الا أن ما أنجز على طريق التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتطوير الحديث لا يمكن انكاره . فالقبيلة في الجنوب ليست بذات تأثير مثلها في الشمال، والبناء الاقتصادي في الجنوب متقدم في خطواته عنه في الشمال، والسلطة المركزية في الجنوب تحكم بحزب سياسي وتبسط سيطرتها بشكل كامل على كافة أرجاء البلاد في حين مازالت السلطة في الشمال غير قادرة على خلق التنظيم السياسي الذي يدعم وجودها في البلاد ويحميها من تقلبات الاوضاع القبلية، وقد حالت هذه الاختلافات، فترة من الوقت، دون تقارب النظامين وجدت صدامات مسلحة بين شطري الوطن الواحد في عامي ١٩٧٢ م، ١٩٧٩ م، ولوقف الأولى التقى وزراء الخارجية العرب في اجتماع تحت سقف الجامعة العربية انتهى بتوقيع اتفاقية القاهرة التي أكدت على الوحدة بين البلدين ثم اتفاق طرابلس الذي أكد على إقامة دولة واحدة بسلطات موحدة وعلم واحد وعاصمة واحدة . أما صدامات عام ١٩٧٩ م فقد كان للكويت دور كبير في وضع حد لها وجلب القيادتين الى مائدة المفاوضات فيما بعد حيث اتفقا على اقامة دولة الوحدة الجمهورية الوطنية الديمقراطية .

غير أن الخطوات العملية تجاه اقامة الوحدة اليمنية كانت تتلكأ لعوامل عديدة لعل في مقدمتها:

(١) خوف الشمال من النظام السياسي والاجتماعي في الجنوب .

(٢) تغلب عوامل الايدلوجية على عوامل السياسة في الجنوب في الفترة السابقة على القيادة الحالية واصرارها على ضرورة تغيير الاوضاع في الشمال حتى يمكن اقامة الوحدة مع الجنوب .

(٣) تصاعد حركة المقاومة المسلحة للجبهة الوطنية في بعض المناطق الجبلية في الشمال وقد أدت حالة التردي العربي وتزايد المطامع الخارجية في البلدان العربية وعمليات الالتفاف حول الانظمة التقدمية المستقبلية في الوطن العربي الى التنازل عن بعض التحفظات لدى الطرفين والايمان بوجود يمن واحد قوي مستقل ديمقراطي هو الضمانة الوحيدة لأمن وسلامة الشطرين .

في ١٥ فبراير عام ١٩٧٧ م التقى المقدم ابراهيم الحمدي الرئيس اليمني السابق والرئيس الجنوبي الراحل سالم ربيع علي في مطار عدن على حدود البلدين حيث اتفقا على تشكيل مجلس تنسيق برئاساتهما الا أن التوقيع على الاتفاق تأجل لاغتيال المقدم الحمدي في ١١ اكتوبر عام ١٩٧٧ م وقبل أن يتوجه الى عاصمة الشطر الجنوبي لتوقيعه بيوم واحد .

وفي ٣٠ مارس ١٩٧٩ م التقى الرئيسان علي عبدالله صالح الرئيس اليمني الشمالي والرئيس الجنوبي السابق عبد الفتاح اسماعيل حيث أكدا على ضرورة اتمام كافة الترتيبات والاجراءات اللازمة لاعلان ـ الجمهورية اليمنية الشعبية ـ والتي تنصهر فيها الدولتان في دولة واحدة تكون عاصمتها صنعاء . وفي ٢٢ فبراير من العام نفسه التقى الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد حيث اصدرا بيانا عرف باسم بيان الكويت ـ أكد على تصميم الشعبين على إقامة الوحدة اليمنية وتذليل كل العقبات التي تحول دون اتمامها . وشدد البيان على خطوات مبرمجة تضمن استمرار الوحدة وتحميها من الانتكاس، وتضمن ضوابط للعمل الوحدوي عبر خطوات تزيد في «توسيع آفاق التعاون والتنسيق بين الشطرين في

جميع المجالات لتحقيق المصلحة العليا للشعب اليمني في اعادة توحيد اليمن العربي أرضا وشعبا» .

وقام الرئيس اليمني الجنوبي علي ناصر محمد بزيارة لليمن الشمالي في يناير ١٩٨٠ م وأصدر رئيسا الشطرين بيانا أكدا فيه على ضرورة توحيد الشطرين لتمكين الشعب اليمني من النهوض الاقتصادي والاجتماعي، على أن تبدأ أولا من خلال اقامة المشروعات المشتركة وتوسيع التعاون الاقتصادي والاعلامي والتربوي والثقافي بين الشطرين، وتشكلت لجان مشتركة بغرض انجاز هذه الأمور[٢] .

اتفاقية ٩ - ١٣ يونيو ١٩٨٠

وفي ١٣ يونيو ١٩٨٠ م اجتمع الرئيسان علي عبدالله صالح، وعلي ناصر محمد في صنعاء لبحث خطوات تحقيق الوحدة اليمنية وجاء اثر هذا الاجتماع اتفاقية نصت على البنود التالية:

(١) التعاون على توطيد الأمن واستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة .

(٢) عودة المواطنين الراغبين في العودة إلى أي شطر من الوطن .

(٣) عدم دعم أي نشاط سياسي أو عسكري أو اعلامي مناهض أو مضاد أو معاد لثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر وللسيادة الوطنية والديمقراطية والتقدم .

(٤) العمل على ازالة المواقع العسكرية في مناطق الاطراف في الشطرين وعلى أن تحل محله قوات الشرطة الاعتيادية أو قوات رمزية عسكرية يتفق عليها الطرفان .

(٥) تكليف الاخوين وزير الدفاع في الشطر الجنوبي من الوطن ورئيس هيئة الاركان العامة في الشطر الشمالي من الوطن بتحديد أماكن تمركز القوات اليمنية .

(٦) وضع خطة للدفاع عن الارض اليمنية والحفاظ على السيادة الوطنية .

(٧) يتم اللقاء الدروي بين رئيسي شطري اليمن مرة كل اربعة اشهر من أجل متابعة تنفيذ الاتفاقيات والقرارات السياسية والثقافية والعسكرية والخطوات اللاحقة[٣] .

وفي ١٧ / ٥ / ١٩٨٠ م ذكرت صحيفة الخليج انه قد اعلن شطرا اليمن عن قيام مشروعات اقتصادية مشتركة وتنسيق خطط تنمية، كخطوة تمهيدية باتجاه وحدة الشطرين ، وجاء ذلك في بيان مشترك بعد نهاية زيارة قام بها الى عدن عبدالعزيز عبدالغني رئيس وزراء اليمن الشمالية[٤] .

وحول الاتفاق الذي تم في يونيو ١٩٨٠ م أعرب الرئيس علي عبدالله صالح «عن امله في أن تكلل عملية اعادة الوحدة بالنجاح ودعا الى نبذ الخلافات وتوحيد الصف العربي» .

وأكد علي ناصر محمد «حتمية توحيد اليمن وأعرب عن سروره لانتهاء بعض لجان الوحدة من انجاز مهامها، وقال أن حسم الخلافات هو الطريق الوحيد لمواجهة اعداء اليمن الذين لا يريدون له الاستقرار ومازالوا يتربصون ويزرعون الشوك في كل خطوة بخطوها نحو الوحدة»[٥] .

وأكد البيان المشترك الذي أذيع في كل من صنعاء وعدن عقب هذه الاتفاقية على أن الوحدة بين الشطرين بقدر ما هي ضرورة تمكن شعب اليمن من النهوض الاقتصادي والاجتماعي فإنها تمكنه من أن يقوم بدوره في النضال العربي المشترك في سبيل القضية العربية[٦] .

وقالت السياسة الكويتية في ٢٥ / ٦ / ١٩٨٠ م أن «نتائج هذه القمة وضعت اللبنات الأساسية القوية على طريق اعادة تحقيق الوحدة اليمنية . كما ذكرت أنه خلال الاجتماع أكد الرئيس علي ناصر محمد بان زيارته للشطر الشمالي

هي لتحقيق اللقاء وزيادة التنسيق مما سيخلق حالة متطورة من العمل الوحدوي الرامي الى اعادة تحقيق الوحدة اليمنية «الهدف النبيل لجماهير الشعب اليمني»[٧] .

وفي ٤ / ١٢ / ١٩٨٠ م وجه الرئيس الشمالي علي عبدالله صالح كلمة الى مندوبي المغتربين اليمنيين جاء فيها «ان مؤتمركم في عاصمة دولة الوحدة صنعاء يعني أننا نسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق هدفنا وهو اعادة الوحدة لانها تتطلب جهودا شعبية متواصلة وليست قاصرة على اعمال اللجان أو اللقاءات الرسمية والاخوية التي نعقدها بصفة متقاربة مع أخي الرئيس علي ناصر محمد والتي تحقق المزيد من الخطوات العملية على درب اعادة الوحدة اليمنية»[٨] .

وصرح علي ناصر محمد الرئيس اليمني الجنوبي في حديث ادلى به للفجر بانه «على الرغم من وجود نظامين سياسيين في اليمن وبرغم التجزئة الا أن حلم الوحدة سوف يتحقق في المستقبل وان أهم ما يواجهنا الآن في الشطرين هو مواصلة الجهود وتوحيد الطاقات لاحباط المحاولات التآمرية للقوى الخارجية المعادية للوحدة والسير في طريق استكمال المهام والواجبات التي حددتها في اتفاقية القاهرة وبياني طرابلس والكويت ولقاء صنعاء الاخير مع الاخ العقيد علي عبدالله صالح»[٩] .

ويضيف الرئيس علي ناصر محمد للاتحاد في ٤ / ٥ / ١٩٨٠ م «لقد تمت حتى الآن خطوات ايجابية على طريق وحدة شعبنا اليمني، وتكاد لجان الوحدة المشتركة تقترب من استكمال المهام المكلفة بها . . ليس انطلاقا من اعلان الكويت فقط انما وفق اتفاقية القاهرة ١٩٧٢ م وزيارة الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء في الشطر الشمالي تأتي في اطار تعزيز الخطوات التي تحققت على طريق الوحدة حتى الآن . انني اصدقك القول عندما أعبر عن تفاؤلنا تجاه مستقبل الوحدة ولدينا ولدى الإخوة في شمال الوطن تصميم مشترك على مواصلة الجهود ووضع الأسس الديمقراطية لقيام اليمن الديمقراطية الموحدة»[١٠] .

ويضيف علي ناصر محمد في حديث للقبس الكويتية في ١٧ / ٥ / ١٩٨٠ م حول ما تحقق من خطوات الوحدة «أستطيع أن أقول أن جهودنا المشتركة في الشطرين، حققت ثمارا ايجابية لمصلحة وحدة شعبنا اليمني، وهذه الثمار تشكل منطلقا متينا لاعادة توحيد شعبنا. . أهم الاشياء التي تحققت باعتقادي، هي وجود ظروف سلمية للوحدة، وتحول هذه الوحدة الى يد اليمنيين أنفسهم، في لجان الوحدة، وتكاد نقترب من استكمال مهامها، وعلى وجه الخصوص اللجنة الدستورية. . كما أننا في الشطرين نواصل التنسيق في مجالات عدة. وقد اكتسبت اللقاء الاخير مع الاخ علي عبدالله صالح في اكتوبر ١٩٧٩ م في صنعاء، ولقاؤنا في عدن مع عبد العزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء في الشطر الشمالي، اهمية كبيرة في مجال التنسيق الاقتصادي والتجاري والسياسي واستطيع ان اقول ان المستقبل سيشهد المزيد من الجهود والنشاط بين الشطرين على طريق وحدتهما، وقيام اليمن الديمقراطي الموحد»[١١].

أما علي عبدالله صالح رئيس الشطر الشمالي فيتحدث للخليج في ٣١ / ٥ / ١٩٨٠ م عن مدى انجاز خطوات الوحدة حتى تلك الفترة فيقول «لقد أنهت لجان الوحدة جزءا كبيرا من اعمالها وفي مقدمتها اللجنة الدستورية التي تقوم باعداد مشروع دستور دولة الوحدة ليسير في طريقه وفق ما جاء في بيان القمة اليمني في الكويت ولقد جاء بيان لقاء صنعاء ليدخل بحوار الوحدة اليمنية الى خطوات الأعمال التنفيذية خاصة فيما يتعلق بالتنسيق الاقتصادي والزراعي والتجاري وتبادل الزيارات الشعبية على المستوى الحكومي وتوسيع حركة الشعب بين الشطرين، وتجاوز كل القيود وتذليلها ولعلكم تابعتم نتائج الزيارة التي قام بها مؤخرا الاخ رئيس الوزراء الى الشطر الجنوبي من الوطن والتي أكدت صدق الانسجام بين خطتي التنمية في الشطرين، وفي تصوري أنه لا يوجد ما يعيق تحقيق اعادة الوحدة اليمنية طالما أن صدق توجهنا اليوم يخدم توجهات الجماهير اليمنية في الشطرين في اعادة وحدتها المنشودة»[١٢].

وقد اعلن علي ناصر محمد في ٩ / ٦ / ١٩٨٠ م «رفضه لأية اجراءات

تجريبية في وحدة شطري اليمن» وقال قبل أن يغادر عدن الى صنعاء «لا أستطيع ان أوفق بين اخلاص المرء لقضية الوحدة وبين دعوته الى المجازفة بخطوات تجريبية لتحقيقها دون أن يعرف المصير الذي ستؤدي اليه هذه الخطوات ودون أن تتوفر لديه ابسط الضمانات لنجاح هذه المجازفة» .

وعلق المراقبون على هذه التصريحات بأن الرئيس مازال يرى أن خطوات وحدة شطري اليمن تتم من فوق وعن طريق اجراءات ادارية بحتة مما يعرضها الى خطر الانهيار في اية لحظة[١٣] .

وفي ٨ / ٧ / ١٩٨٠ م قال علي ناصر في حديث للسياسة الكويتية حول زيارته لصنعاء «هناك اتصالات مكثفة قد جرت ومرد ذلك يعود الى اهتمامنا بقضية الساعة لتوحيد وطننا وهي القضية التي تحتل أهمية كبيرة عند كل ابناء الشعب اليمني في الجنوب والشمال على السواء . . وهناك نتائج ملموسة للقاءات والمباحثات التي أجريناها مع الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وما تم الاتفاق عليه اثناء زيارتنا لصنعاء في مجال التعاون أو التنسيق يشكل دليلا عمليا على مدى نجاح اتصالاتنا ولقاءاتنا الوحدوية»[١٤] .

ويتحدث سالم محمد صالح وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية السابق في ١٦ / ٧ / ١٩٨٠ م للسياسة الكويتية عما توصلت اليه خطوات توحيد شطري اليمن فيقول «خطوات توحيد شطري اليمن تسير سيرا حسنا وقد قطعت لجان الوحدة شوطا كبيرا لارساء الأسس التي ستقوم عليها إعادة توحيد الشطرين، وما الزيارات التي قام بها الأخ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الى صنعاء والزيارات المتبادلة بين المسؤلين في الشطرين الا انعكاساً للخطوات التي خطوناها في مجال وضع الأسس الصحيحة لتحقيق الوحدة»[١٥] .

وفي اطار ما حققته اتفاقية يونيو ١٩٨٠ م في الفترة من (٩ ـ ١٣ يونيو) فقد

كتبت الصحافة اليمنية أن الرئيسين استأنفا بحث ما تم التوصل اليه من انجازات اثر لقائهما الأول في صنعاء اكتوبر عام ١٩٧٩ م، واللقاء الذي تم في عدن خلال زيارة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء في الشطر الشمالي في شهر مايو ١٩٨٠ م بصدد الخطوات التي اتفقت عليها القيادتان والمسئولون في الشطرين لاعادة تحقيق الوحدة بطرق سلمية على أسس ديمقراطية ، وجددا تأكيدهما على الالتزام الكامل بضرورة العمل الجاد في اعادة وحدة الوطن اليمني باعتبارها مسألة قدر ومصير الشعب اليمني وأن هذه المسألة بقدر ما هي ضرورية بما سيتحقق للشعب اليمني من امكانيات للتنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي، فانها ستساهم في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة وستعد الشعب اليمني لان يقوم بفعالية بدوره في النضال العربي المشترك في سبيل القضية العربية والدفاع عن مصير الامة العربية وكيانها ضد الاحتلال الصهيوني والمؤامرات الاستعمارية التي تحاك من قبل اعداء الأمة العربية .

وخلال هذا الاتفاق، تم استعراض ما توصلت اليه اللجان الفنية في الجانب الاقتصادي وتم تدارس الخطوات العملية لتنفيذها على ضوء اتفاق عدن الموقع بتاريخ ٦ مايو ١٩٨٠م بروح عالية من المسئولية الوطنية وسعيا وراء ارساء الأسس الفنية لوحدة الوطن اليمني. فقد تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية سيتم بموجبها انشاء شركة يمنية للنقل البحري وشركة يمنية للنقل البري، وشركة يمنية للسياحة، وسيتم كذلك تعزيز وتوسيع التعاون الثقافي والاعلامي والتربوي بما يكفل التطور المطرد والمتنامي لجوانب البناء الاقتصادي والثقافي للشعب اليمني الواحد .

وبهدف وضع الأسس الصحيحة للتنمية المتكاملة لشطري الوطن، تم الاتفاق على أن تعطى الاولوية عند اداء خطط التنمية للمشروعات التي تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين واتخاذ الاجراءات اللازمة لتوحيد آمال خطتي التنمية في الشطرين ومشاركة اجهزة التخطيط والاحصاء في الشطرين في كل مراحل اعداد ومراجعة وتقييم خطط التنمية ولتحديد القواعد والأسس التي تكفل تحقيق التناسق بينهما .

وفي مجال النقد والمصارف تم الاتفاق على عدد من الاجراءات والتدابير من شأنها أن ترفع من مهام النظام المصرفي في الشطرين في تسهيل وتنشيط حركة التبادل التجاري بينهما، ووضع أسس الوحدة النقدية والتشريعات المصرفية . ويؤكدان على أن التنسيق بين وفود الشطرين في مخ لف المؤتمرات والمحافل الدولية التي يشارك فيها الشطران، تعتبر مسألة ضرورية وهامة ، بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا العربية والدولية بما يتفق ومواثيق الوحدة وعبر الرئيسان والمسؤولون في الشطرين عن ارتياحهما البالغ للخطوات العملية التي انجزت في ظل قيادتي الشطرين على طريق اعادة الوحدة وقيام علاقات متينة وتعاون بين الشطرين بصورة لم يسبق لها مثيل سواء قبل قيام الثورة أو بعدها .

وعبرا عن رضاهما الكامل للانجازات التي حققتها اللجان المشتركة ، ويحثانها على ضرورة الاسراع باستكمال المهام المنوطة بها على طريق تنفيذ مواثيق الوحدة باعتبارها الأساس لكل الخطوات التي تنفذ لتحقيق الغاية المقدسة والهدف المنشود[١٦] .

ويأتي في مقدمة المشروعات التي نص عليها هذا الاتفاق بين الرئيسين :

أولا : «اتفاق لتأسيس الشركة اليمنية للنقل البحري»

وتتحدد اغراض هذه الشركة فيما يلي:

(١) القيام بعملية النقل البحري بغرض نقل صادرات وواردات كلا الشطرين بطريقة منظمة وبقدرة وكفاءة عالية وكما يجوز لها أن تقدم خدماتها للغير .

(٢) يكون للشركة الاولوية في نقل البضائع بين موانى الشطرين .

(٣) للشركة الحق في بيع وشراء وتأجير واستئجار السفن بهدف تحقيق الأغراض المنصوص عليها اعلاه .

(٤) مدة الشركة ثلاثون عاما من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة مالم ينظر في حلها وفقا للاحكام الواردة في النظام الأساسي .

ثانيا: اتفاق حول التنسيق في المجالات الاعلامية والثقافية والتربوية وذلك على الوجه التالي:

(١) يعمل الطرفان على تشجيع وتسهيل وتبادل البرامج والمواد المحلية والاذاعية والتلفزيونية بما يسمح باطلاع الجماهير اليمنية على أوجه الحياة والتقدم في الوطن .

(٢) تبادل زيارات الفرق الفنية والثقافية، ودعم النشاطات المشتركة للأدباء والفنانين والكتاب بما يظهر الفن والأدب في صورة وحدة متكاملة .

(٣) يعمل الطرفان على إحياء المناسبات الوطنية لاي من الشطرين من خلال اجهزة الاعلام والثقافة في الشطرين، بما يظهر تأثير كل شطر باحداث الشطر الآخر .

(٤) يعمل الطرفان على تنسيق المواقف في المؤتمرات الاقليمية والدولية ازاء القضايا الاعلامية والثقافية والتربوية .

(٥) يؤكد الطرفان على تعزيز وتطوير الاتفاقات القائمة فيما يتعلق بتبادل المطبوعات الاعلامية والثقافية، وتعزيز التعاون بين وكالتي الانباء في الشطرين.

(٦) تبادل الخبرات في مختلف المجالات الاعلامية والثقافية والتربوية .

(٨) متابعة تنفيذ ما اتفق عليه في لجان الوحدة في الجانب الثقافي والاعلامي والتربوي .

(٩) تنسيق النشاطات المشتركة ، وتبادل المعلومات الدراسات في مجال التنقيب عن الآثار وصيانتها ووضع خريطة مشتركة للاماكن التي يمكن التنقيب فيها .

(١٠) توحيد الأبحاث والدراسات الخاصة بالحضارة اليمنية والعناية بالآثار والمتحف، وذلك من خلال دراسة انشاء هيئة مشتركة ـ للمركز اليمني للأبحاث ومركز الدراسات اليمنية ، والعمل على عقد اجتماعات دورية للمتخصصين والباحثين في المركزين المذكورين ، واصدار مجلة متخصصة مشركة أو التنسيق في اعداد واصدار احدى المجلات المتخصصة التي

تصدر في الشطر الشمالي من اليمن .

(١١) العمل على اقامة معارض وأسابيع فنية وأدبية مشتركة في داخل الشطرين وخارجهما لنشر ابداعات الفنانين والأدباء اليمنيين في أوسع نطاق .

(١٢) يعمل بهذا الاتفاق حتى اعلان الوحدة بين الشطرين ، وقيام دولة اليمن الموحد .

ثالثا : اتفاقية لتأسيس الشركة اليمنية للسياحة

وأغراض الشركة ما يلي :

(١) تنشيط السياحة الداخلية بين الشطرين .

(٢) تنشيط السياحة الدولية من والى الشطرين .

(٣) فتح مكاتب تسويق سياحي في كلا الشطرين وفي الخارج .

(٤) توفير وسائل النقل السياحي سواء بالتملك أو الاستئجار .

(٥) انشاء وادارة الفنادق والمجمعات السياحية والاستراحات والمطاعم والشاليهات والموتيلات والمرافق السياحية المختلفة والعلاجية والاستفادة من الحمامات الطبيعية .

(٦) تشجيع الصناعات اليمنية التقليدية وتسويق منتجاتها .

(٧) اصدار المطبوعات السياحية التالية :

(أ) كتب سياحية (ب) أدلة سياحية (جـ) خرائط سياحية (د) ملصقات سياحية (هـ) بطاقات بريدية سياحية (و) أفلام سياحية للترويج .

(٨) مدة الشركة ثلاثون عاماً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم ينظر في حلها وفقاً للأحكام الواردة في النظام الأساسي .

رابعاً : اتفاق بين وزارتي الداخلية في الشطرين بشأن انتقال المواطنين بحرية فيما بين شطري اليمن ، واتفق الطرفان على المواد التالية :

(١) يتم انتقال المواطنين فيما بين اطراف الشطرين بحرية تامة ويكتفي بالنسبة

للمواطنين الشماليين تقديم البطاقة الشخصية عند الأطراف المراد العبور منها أو اليها أو الموانى الجوية ويكتفي بالنسبة للمواطنين الجنوبيين تقديم تصريح صادر من الجهات المختصة في الشطر الجنوبي ملصق عليه صورة شخصية .

(٢) تنشأ عند الأطراف المشتركة بين الشطرين نقاط مرور تشكل من رجال الأمن في الشطرين لتسهيل انتقال المواطنين .

(٣) تشكل لجنة مشتركة من رجال الأمن في الشطرين لدراسة الأوضاع في الأطراف ويحدد وزيرا الداخلية للشطرين أعضاء هذه اللجنة ورتبهم ومهامهم ومواعيد اجتماعاتها والاستمارات الواجب استيفاؤها لدى المغادرة أو العودة فيما بين الشطرين .

(٤) يتولى الطرفان اتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تشجيع تسرب الايدي العاملة الى خارج شطري اليمن .

(٥) يلتزم الطرفان باشعار وزيري العمل في الشطرين بعدم منح الكوادر الفنية أو الموظفين رخصاً للعمل مالم يكن بيد طالب الترخيص للعمل اخلاء طرف من الجهة التي كان يعمل بها في كلا الشطرين .

(٦) يلتزم كل من الطرفين بتنفيذ هذا الاتفاق والعمل بمقتضاه وعرض أي خلاف في صدد تنفيذه على رئيسي الشطرين .

خامسا: اتفاق لتأسيس الشركة اليمنية للنقل البري

وتحدد اغراض هذه الشركة فيما يلي:

(١) تقوم الشركة وحدها دون غيرها بنقل البضائع بين شطري الوطن بما ييسر نقل البضائع بشكل دائم وبأفضل السبل ويجوز للشركة أن تشترك بأي وجه مع الأفراد الذين يزاولون اعمالا شبيهة باعمالها التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها ولها في سبيل ذلك أن تستأجر شاحنات الافراد .

(٢) يجوز للشركة أن توسع من أنشطتها في المستقبل لتشمل نقل الافراد بين الشطرين أو المساهمة في شركات ذات اغراض مشابهة في الشطرين بقرار من مجلس الادارة .

(٣) مدة الشركة ثلاثون عاما من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة مالم ينظر في حلها وفقا للاحكام الواردة في النظام الاساسي[١٧] .

كانت هذه أهم الاتفاقيات التي وقعت بين رئيسي الشطرين في اجتماع ٩ ـ ١٣ يونيو ١٩٨٠ م والذي عقد في صنعاء .

ولا شك أن هذه الاتفاقيات تمثل خطوة ملموسة لا بأس بها على طريق الوحدة اليمنية .

ونرى في اتفاق وزارتي الداخلية بشأن انتقال المواطنين بحرية فيما بين الشطرين من أهم المنجزات في هذا الاتفاق وذلك لتخطي الحاجز الذي يقف عائقا في طريق وحدة الوطن الواحد ولكن تبقى اشارة استفهام هل نفذت هذه الاتفاقيات بحذافيرها كما اتفق عليها ؟ أملنا في أن تنفذ اللجان هذه الخطوات بحذافيرها وتلغى الحدود المصطنعة بين الوطن الواحد لتعود لليمن عزتها وكرامتها في ظل دولة الوحدة .

(٢) قمة يمنية في الكويت في ٢٣ سبتمبر ١٩٨١

عقدت في الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٨١ قمة يمنية في الكويت بحضور رئيسي شطري اليمن علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد وبرعاية امير الكويت جابر الاحمد الصباح وتهدف هذه القمة الى تصفية الاجواء بين شطري اليمن، وتأتي هذه القمة اليمنية الثانية بعد قمة ١٩٧٩ م، وتهدف الى تصفية الخلافات التي نشبت بين الشطرين وجعلت من المتعذر عليهما الاجتماع في صنعاء أو عدن . وجاءت هذه المبادرة بطلب من الرئيس علي ناصر محمد الذي زار الكويت قبل هذه الفترة، وتتمثل موضوعات الخلاف التي عالجتها هذه القمة في ازدياد حدة المجابهة العسكرية بين الجيش اليمني الشمالي وقوات الجبهة الوطنية «المعارضة» في الشمال والتي تهتم صنعاء عدن بدعمها، وقد استنزفت هذه المواجهة ميزانية الدولة في الشمال حيث انها كانت تكلف حوالي مليوني ريال يمني يوميا .

وفي اللقاء الذي تم بين رئيسي الشطرين في تعز يوم الخامس عشر من سبتمبر ١٩٨١م هدد الرئيس اليمني الشمالي بشن الحرب على الجنوب أذا لم تتوقف مساندة عدن للجبهة الوطنية الديمقراطية في الشمال . وتتحفظ صنعاء على «معاهدة عدن» وتعتبرها محوراً عسكرياً من شأنه أن يهدد الأوضاع الداخلية في اليمن الشمالية إذا ما وقفت دول المعاهدة الى جانب المعارضة في الشمال .

وأكد الرئيس علي ناصر محمد من جانبه أن حكومته تهتم باستمرار الحوار السلمي مع الشطر الشمالي بهدف توحيد شطري اليمن واتهم بعض الأوساط في اليمن الشمالي بأنها تجد في التوتر بين شطري اليمن وسيلة للاثراء وممارسة الابتزاز وأكد «أننا لن نسمح لتجار الحروب بالوصول الى أهدافهم»[١٨] .

وكان الرئيس علي ناصر محمد يدعو الى حل سلمي للمشكلة معتبراً أنه سيكون من الممكن حل الوضع المتأزم بعودة الجبهة الوطنية الديمقراطية الى المشاركة في الحكم في صنعاء . أما الرئيس علي عبد الله صالح فأصر على أن المفاوضات جارية فعلاً . وإذا أراد لها الرئيس علي ناصر محمد أن تنجح فما عليه إلا ايقاف الدعم للجبهة . كما أظهر خشية من الأخطار التي يمكن أن يشكلها التحالف بين «عدن واديس أبابا وطرابلس» على اليمن الشمالي[١٩] .

والخلاصة فقد كانت قمة الكويت هي القمة الثانية لتصفية الأجواء بين شطري اليمن ، كما سبق وأن شاركت الكويت في قمة ١٩٧٩م ، بين رئيسي الشطرين آنذاك .

وكانت هذه الخطوة تمهيداً لعقد اتفاقية الثالث من ديسمبر ١٩٨١م بين شطري اليمن استكمالاً لأهداف الاتفاقية السابقة بينهما .

(٣) اتفاقية الثالث من ديسمبر ١٩٨١

في الثالث من ديسمبر عام ١٩٨١ أعلن في صنعاء عن اتفاق شطري اليمن على تشكيل هيئات وحدودية كتتويج لسلسلة من الاجتماعات بين رئيسي

البلدين ، على رأس لجان متخصصة . ومن بين هذه اللجان المجلس اليمني الذي يضم رئيسي الشطرين ، ويقوم بمتابعة سير اتفاقيات الوحدة ويشرف على أعمال اللجان المختصة بهذا الأمر وما ترفعه إليه من تقارير والمصادقة على ما تتوصل إليه وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذها .

ونص الاتفاق على تشكيل سكرتارية للمجلس اليمني يكون لها مكتب في كل من عدن وصنعاء . واتفقا على اجتماع المجلس اليمني بصفة دورية كل ستة أشهر أو كلما كان ذلك ضرورياً على أن يعقد اجتماعاته بشكل دوري في كل من عاصمتي الشطرين .

أما اللجنة الوزارية التي اتفقا على تشكيلها هي الأخرى ، فتضم رئيسي وزراء البلدين أو من ينوب عنهما اضافة الى وزيري الخارجية ، ووزيري الداخلية ، ووزيرير التنمية والتخطيط ، ووزيري التربية والتعليم الى جانب رئيسي الأركان في القوت المسلحة للشطرين .

تحددت اختصاصات ومهام اللجنة الوزارية بالآتي :

- التنسيق بين خطط التنمية في الشطرين ، اقتصادياً واجتماعياً .
- تقديم الدراسات والتقارير والاقتراحات التي تدعم وحدة الشطرين الى المجلس الوطني .
- الاشراف على تنفيذ اتفاق ١٣ يونيو ١٩٨٠م والموقع عليه من قبل رئيسي الشطرين . واتفق على أن تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر أوكلما دعت الضرورة في عاصمتي البلدين بالتناوب .

وتضمن الاتفاق بنوداً خاصة بالتنسيق الاقتصادي تنص على اعداد الخرائط الجيولوجية والقيام بعمليات التنقيب والبحث عن مصادر المياه والمعادن ، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الزراعية والصناعية المشتركة وتوحيد برامج الأبحاث والتجارب وسبل الارشاد الزراعي وأجهزته ودراسة انشاء جهاز مشترك

لتسويق المحاصيل الزراعية بين الشطرين وتنفيذ الطرق التي تربط بين الشطرين وبناء المستوصفات المشتركة والقضاء على الأوبئة واقامة المدارس المشتركة وتوحيد المناهج الدراسية وعمل البرامج الاذاعية والتلفزيونية المشتركة وضمان انتقال مواطني الشطرين بالبطاقة الشخصية من شطر لآخر .

أما على المستوى الممارسة السياسية الخارجية ، فقد اتفق على توحيد موقف الشطرين منهجاً وممارسة تجاه القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية والتصدي لاتفاقيات كامب ديفيد وتدعيم وحدة وعروبة لبنان ومساندة دول المواجهة مع العدو الصهيوني والوقوف ضد سياسة زرع القواعد العسكرية في الوطن العربي ومساندة جهود تحسين التضامن العربي والتصدي للأحلاف العسكرية والتدخلات الأجنبية ومساندة الاشراف على تنفيذ المشاريع وانتهاج سياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي ودعم حركة عدم الانحياز[٢٠] .

وفي ١٠ / ٧ / ١٩٨١ صرح عبد العزيز عبد الولي وزير الدولة للشؤون الخارجية في اليمن الديمقراطية «بأن انتقال المواطنين بين شطري اليمن أصبح يتم بشكل طبيعي مما يعتبر خطوة هامة على طريق الوحدة الحتمية بين البلدين»[٢١] .

وفي ١٠ / ١٢ / ١٩٨١م أكد علي ناصر محمد «أن حكومته قررت تهيئة الظروف المواتية لاعادة توحيد شطري اليمن» . وقال في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لاستقلال اليمن الديمقراطية «أن بلاده مصممة على العمل من أجل توحيد الشطرين ، خاصة بإقامة اتصالات دائمة وارساء تنسيق بينهما في مختلف الميادين»[٢٢] .

أما الرئيس علي عبد الله صالح فقد أكد «أن خطوات عملية قد اتخذت لتحقيق مشروع الوحدة بين شطري اليمن» وأضاف «أن أهم هذه الخطوات تمثلت في انشاء عدد من الشركات المشتركة بين شطري اليمن والتنسيق في مجال

التنمية والتبادل التجاري ، ومن المقرر وضع كل ما تتفق عليه لجان الوحدة والقيادتان السياسيتان موضع التنفيذ»[٢٣] .

وفي الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٨١م أعلنت اللجنة الدستورية الفرعية في بيان لها أنها توصلت الى اتفاق تبويب بعض الأسس التي سيقوم عليها دستور دولة اليمن الموحد[٢٤] .

وفي ٣٠ / ١٢ / ١٩٨١م اختتمت لجنة مشتركة العمل في مسودة دستور لاندماج مقترح بين شطري اليمن ، وتتألف المسودة من ١٣٦ مادة ولكنها لم تنشر أية مادة منها . هذا ، وقد بدأت اجتماعات اللجنة بعد أن وقع البلدان على اتفاق في ابريل عام ١٩٧٩م يتعلق بوحدة اندماجية بينهما[٢٥] .

وبدأت اللقاءات والاجتماعات بين شطري اليمن تبحث مشروع دولة الوحدة اليمنية كما بدأت لجنة وزارية اجتماعات لها في عدن ٤ نوفمبر ١٩٨٢م لبحث انشاء مشروعات اقتصادية مشتركة ودعم التبادل التجاري بين الشطرين واتخاذ مزيد من الخطوات تؤدي الى تحقيق الوحدة بينهما وقررت اللجنة في ختام اجتماعاتها تشكيل نقاط مرور مشتركة من رجال أمن الحدود في البلدين ، ووضع تشريع موحد ينظم أعمال الشركات المساهمة ووضع نظام مالي ومحاسبي موحد وهيكل للأجور والمرتبات وتشكيل لجنة رباعية تتولى مراجعة حسابات الشركات وتقييم مركزها المالي .

وأكدت اللجنة على ضرورة اعطاء السلع ذات المنشأ اليمني الأفضلية في التسويق والغاء جميع الرسوم المفروضة عليها ، بخلاف جملة من القرارات والتوصيات في المجالات السياسية والثقافية والتربوية .

(٤) دستور واحد للدمج :

اعلن في عدن في ٩ يناير ١٩٨٢ م عن اتفاق الشطرين على مسروع دستور يرمي الى دمجهما في دولة واحدة، ونص الدستور على أن الاسلام دين الدولة

الرسمي وصنعاء عاصمتها الموحدة واسمها «جمهورية اليمن المتحدة» وقال أمين الرئاسة في اليمن الجنوبي وقتها ووزير الدولة الحالي لشؤون مجلس الوزراء السيد عبدالله غانم أن مشروع الدستور عرض على المجلس التشريعي والتنفيذي في البلدين تمهيدا لابرامه والاعلان عنه رسميا وتنفيذه. واضاف أن الدستور الجديد ينص على فترة انتقالية قبل اقامة الدولة الموحدة[٢٦] .

واضاف عبدالله غانم «ان مسودة الدستور قدمت الى الجهات التشريعية والتنفيذية في كلا البلدين للمصادقة عليه قبل طرحها للمناقشة العلنية وسيتم تحديد موعد لاجراء استفتاء عام في البلدين على المسودة لاقراره نهائيا، وأوضح أن السلطة التشريعية في دولة الوحدة من اختصاص برلمان منتخب وأن النظام القضائي فيها سيكون برئاسة مدع عام منتخب أما السلطة التنفيذية فستمارسها لجنة وزارية» الا أن غانم لم يوضح كيفية تشكيل الحكومة وقال «أن مسودة الدستور تشجع القطاع العام والملكية العامة» لتطوير اقتصاد مبني على التخطيط العلمي» واشار الى أن مسودة الدستور تنص على فترة انتقالية تسبق اقامة الدولة الموحدة التي سيكون لها علم واحد ونشيد واحد[٢٧] .

ويأمل الرئيس علي عبدالله صالح أن يؤدي الاتفاق على الدستور الى وضع حد للقتال المسلح الذي تشنه الجبهة الوطنية الديمقراطية في شمال اليمن، وأن يكون الاتفاق بمثابة علاج للتناقض المتأصل في العلاقات بين الدولتين ، حيث يدور الحديث عن الوحدة فيما تعمل كل دولة ضد الأخرى .

خارجية مشتركة ليمن موحد

أعلن في الأول من أغسطس ١٩٨٣م أن لجنة مشتركة من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي أنهت محادثات استمرت يومين بالموافقة على تشكيل وزارة خارجية مشتركة ، بموجب اتفاق ١٩٧٩م ، وترأس اللجنة أحمد محمد الأرياني وكيل وزارة الخارجية اليمنية الشمالية والسيد محمد علي أنايا نائب وزير خارجية اليمن الجنوبية وقد اتفقت اللجنة على الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية «ليمن موحد» على أن

تمثلها وزارة خارجية مشتركة وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج وكان البلدان قد اتفقا في شهر مايو ١٩٨٣م على تشكيل وزارة داخلية مشتركة[٣١] .

الدورة الأولى للمجلس اليمني الأوعلى المنعقد في صنعاء في الفترة من ١٥ ـ ٢٠ اغسطس ١٩٨٣ :

عقدت في صنعاء في الفترة من ١٥ ـ ٢٠ أغسطس اجتماعات الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى برئاسة كل من الرئيسين علي عبد الله صالح وعلي ناصر محمد وبحصور وفدي شطري اليمن وعنيت هذهالدورة بالموضوعات المقدمة من سكرتارية المجلس اليمني ونتائج أعمال اللجان المشتركة ومنها اللجنة الدستورية التي أنجزت مشرع دستور دولة اليمن الموحد[٣٢] .

وأعرب الرئيسيان في بيانهما عن ارتياحهما لما تم تحقيقه خلال دورة المجلس اليمني مؤكدين علي أن اللقاءات التي تعقد بين شطري اليمن وعلى مختلف المستويات وكذلك التشاور المستمر والتنسيق القائم بين شطري اليمن وعلى مختلف المستويات وكذلك التشاور المستمر والتنسيق القائم إنما يخدم الأهداف والتطلعات التي ناضل ويناضل الشعب اليمني من أجل تحقيقها وفي مقدمتها الوحدة والتقدم والديمقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي مجددين الالتزام بالاستمرار ببذل كافة الجهود للتعجيل بيوم اعادة تحقيق الوحدة ، وقد اتفق الرئيسان على أن يعقد المجلس اليمني دورته القادمة في موعدها كل ستة أشهر[٣٣] .

وعقدت سكرتارية المجلس اليمني الأعلى اجتماعاً في صنعاء في ٧ / ٩ / ١٩٨٣ تم فيه بحث تنفيذ الخطوات الوحدوية بين شطري اليمن والتي اتفق على اتخاذها في الدورة الأولى للمجلس التي عقدت في الخامس عشر من أغسطس ١٩٨٣م وترأس اجتماع السكرتارية حسين الدمعي مستشار الرئيس علي عبد الله صالح لشؤون الوحدة وعبد الله غانم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الأول للمجلس اليمني والمباحثات التي جرت في «صنعاء» و «حجة» و

«تعز» في أغسطس ١٩٨٣م على تنفيذ عدد من الخطوات الوحدوية المهمة وخصوصاً في مجال حرية تنقل المواطنين بين شطري اليمن والغاء الضرائب على التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي ، وتسر خطوات الوحدة حسب تصريحات العديد من المسؤولين اليمنيين في خطوات ثابتة وأن تكن غير سريعة وذلك بهدف تحقيق الوحدة على أسس ثابتة وصلبة ، وتكاد لجان الوحدة بين البلدين حسب قول الرئيس علي ناصر محمد تقترب من الانتهاء من مهامها ، حتى أن اللجنة الدستورية انتهت من اعداد دستور الوحدة الذي يعتبر خطوة بارزة على صعيد اعادة توحيد شطري البلد الواحد .وتوحيد شطري اليمن سيخلق دولة تقدمية ، ذات جيش قوي تقلب موازين القوى في منطقة شبه الجزيرة العربية التي تعد من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم أجمع ، إذ ستبلغ مساحة دولة الوحدة نحو نصف مليون كيلومتر مربع معظمها من الأراض الصالحة للزراعة وعدد سكانها سيكون نحو عشرة ملايين نسمة ، وستشرف هذه الدولة اشرافاً شبه كامل على مداخل البحر الأحمر وبالتالي على قناة السويس ، وكذلك ستشرف حتى على مداخل الخليج العربي

إلا أن السياسة التي تتبعها دولتا اليمن على صعيد العلاقات الخارجية تسهل الى حد كبير تحقيق هذا الهدف وتقليص حجم العداء الخارجية للوحدة . فقد شهد العامان الأخيران انفراجاً كبيراً في العلاقات بين اليمن الديمقراطية الدولة الاشتراكية من جهة وبين كل من السعودية وعمان ، بعد أن كانت العلاقات تتميز بالعداء ، وتوج هذا الانفراج باقامة علاقات دبلوماسية بين اليمن الديمقراطية وعمان .

ومع ذلك فقد علمنا أن عدداً لا يستهان به من اليمنيين الشماليين غير متحمسين لفكرة دولة الوحدة .

وقد تم انجاز مسودة الدستور التي تتضمن ١٣٦ بنداً بحلول عام ١٩٨٢م

وستطرح بشكل استفتاء على سكان اليمنيين اللذين يبلغ تعدادهم حوالي ٩,٥ مليون نسمة وكل ما نعرفه في الوقت الحاضر أن الدولة الجديدة المقترحة ستكون اشتراكية تتبنى الاسلام كدين رسمي ، إلا أن ردة الفعل الخارجية قد اتسمت حتى الآن بالتشكك في امكانية قيام هذه الوحدة وباعتبارها نوعاً من السراب . ففي حين نرى أن الشمال محافظ وغير منحاز تمزقه الانقسامات السياسية والقبلية والدينية نرى الجنوب الماركسي على قدر كبير من التنظيم تربطه بموسكو قواعد عسكرية ومعاهدة صداقة . ونظراً لهذه الفروقات فإن اليمنيين الشماليين على الرغم من رغبتهم في اعادة توحيد اليمن ، لا يعتقدون بامكانية نجاح المحاولة الحالية . إلا أن التفاؤل هو السمة السائدة في الجنوب فقد أعلن وزير الخارجية سالم صالح محمد في باريس في ١٩٨٢م أن «الوحدة بين شطري اليمن ليست حلماً خيالياً» .

ومسودة الدستور هي النتيجة الرسمية للاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل ثلاث سنوات بفضل وساطة الكويت وذلك بعد حرب حدودية قصيرة وعنيفة بين شطري اليمن ، وقد اتفق الجانبان يومها على العمل من أجل تحقيق الوحدة وإقامة العديد من اللجان المشتركة . ومع ذلك فإن غالبية المسئولين اليمنيين الشماليين لم يكونوا يعتقدون بأن هذه المباحثات ستسفر عن نتيجة ملموسة . وكان الدافع الى هذا التشاؤم هو الدعم الذي تقدمه عدن للجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة التي تزداد قوة يوماً بعد يوم والتي يعمل مسلحوها بدون مقاومة تذكر في الجزء الأكبر من جنوب اليمن الشمالي ، وتعتبر المعركة ضد الجبهة أخطر المشاكل التي تواجهها صنعاء ، فالجبهة تسيطر على المناطق المحاذية للحدود مع اليمن الجنوبي ولكنها وسعت من نطاق عملياتها حتى شملت شمالي تعز ، ويرى المراقبون أن مشكلة الجبهة الوطنية الديمقراطية هي التي أرغمت الرئيس علي عبد الله صالح على القبول بمسودة الدستور . . وعلى أية حال فإن مسودة الدستور لا تعني قيام الوحدة واتفاق مارس ١٩٧٩م ليس الأول من نوعه ، إذ سبق التوصل الى اتفاق مماثل أثر الحرب الحدودية التي نشبت عام ١٩٧٢م بين

الدولتين ولكن الاتفاق اختفى في كتب التاريخ وسط مجموعة من الخلافات السياسية والعقائدية[٢٨] .

ويقول علي ناصر محمد حول مسودة دستور الوحدة «من أهم المنجزات الوحدوية التي تمت مؤخراً ، انتهاء تشكيل اللجنة الدستورية وهي واحدة من لجان الوحدة ومن أعمالها اعداد مسودة دستور دولة الوحدة الذي سوف يتم عرضه بعد النظر فيه من قبل رئيسي الشطرين على مجلس الشعب في الشمال والجنوب ، ثم استفتاء الشعب عليه ليقول رأيه النهائي فيه ، ولا شك أن الدستور بصورته النهائية المقررة من قبل الشعب هو الذي يحدد شكل دولة الوحدة»[٢٩] .

وتسير خطوات الوحدة اليمنية الى تقدم ملموس ويؤكد رئيسا الشطرين في ٨ / ٥ / ١٩٨٢ على وجوب التعاون العملي لاعادة تحقيق وحدة الشطرين ، كما أكد الرئيسان عقب اختتام زيارة الرئيس علي ناصر محمد لتعز «أن مسألة الوحدة ستظل الهدف الماثل للبلدين اللذين سيتبعان كل الوسائل وسينهجان مختلف الطرق من أجل تحقيقها على أساس الاتفاقيات الموقع عليها من قبل قيادتي الشطرين» وأشار البيان الى أنه تم بحث قيام سكرتارية المجلس اليمني في المستقبل القريب بمتابعة مهامها المنصوص عليها في اتفاق عدن بما في ذلك خطة عمل المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشتركة ، وأوضح أنه تم الاتفاق على تجاوز حالات عدم الاستقرار والتغلب على كل العراقيل والصعاب التي تحول دون تحقيق تطلعات شعب اليمن بشطريه الى حياة مستقرة آمنة تقود الى اعادة تحقيق الوحدة التي هي الأساس لاستكمال شخصيتها والحفاظ على سيادتها وبناء ذاتها ، ومثل هذا وغيره من اللقاءات بين مسئولي شطري اليمن على مختلف المستويات يساهم مساهمة ايجابية في تقوية وتعزيز التعاون بين شطري اليمن»[٣٠] .

كما أن اليمن الشمالية ـ الدولة المحافظة طورت علاقاتها الى حد كبير مع

الاتحاد السوفيتي حتى أصبحت موسكو المصدر الرئيسي للأسلحة لليمن الشمالية ، في حين أنه يوجد في الاتحاد السوفيتي حالياً ما يزيد عن ١٥٠٠ يمني شمالي يتلقون العلم ، كما أنه يوجد في صنعاء ما يزيد عن ٥٠٠ خبير سوفياتي ، وفي عام ١٩٨١م زود الاتحاد السوفياتي اليمن الشمالية بـ ٤٠٠ دبابة من طراز «تي ـ ٥٥» و بـ «٢٦ طائرة ميغ ـ ٢١ و ١٤ طائرة «سوخوى ـ ٢٢» وفي عام ١٩٨٢ قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة الى موسكو وأجرى محادثات وصفت بأنها مثمرة ، وكذلك تطورت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين اليمن الشمالية واثيوبيا الى حد كبير ، وخلاصة الأمر أن احتفالات ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٨٣م كانت بمثابة بيان جديد على سير شطري اليمن باتجاه هدف الوحدة ، الذي تنتظره الجماهير اليمنية ببالغ الصبر ، على أنه احدى الخطوات على طريق تحقيق الوحدة العربية[٣٥] .

مناهج تربوية موحدة في شطري اليمن

في ١١ / ١ / ١٩٨٤م اتفقت اللجنة المشتركة للتربية والتعليم لشطري اليمن ، على وضع خطة زمنية لوضع مناهج تعليمية موحدة للسنوات الست الأولى من التعليم في البلدين ، وقررت اللجنة تكليف مركزي البحوث التربوية في الشطرين بالقيام بهذه المهمة وتشكيل لجان مشتركة متخصصة للمواد الدراسة .

وجاء في البيان الختامي الصادر في ١٠ / ١١ / ١٩٨٣م عقب ختام اجتماعات الدورة الأولى للجنة في عدن ، أن اللجنة اتفقت كذلك على اعادة طباعة المنهج التربوي اليمن المشترك بعد اجراء التعديلات المتفق عليها[٣٦] .

الدورة الثانية للمجلس اليمني الأعلى المنعقد في عدن عن الفترة من ١٥ ـ ١٧ فبراير ١٩٨٤

في ظل الجهود التي تبذلها قيادتا شطري الوطن لاعادة وحدة الوطن اليمني ، عقد المجلس اليمني الأعلى دورته الثانية في مدينة عدن في الفترة من ١٥ ـ ١٧ / ٢ / ١٩٨٤ برئاسة رئيسي شطري اليمن وقد اطلع الرئيسان على

التقرير المقدم اليهما من سكرتارية المجلس والذي احتوى على ما تم انجازه منذ انعقاد الدورة الأولى في مختلف مجالات التنسيق والتعاون بين الشطرين سواء من خلال اللجان المشتركة أو من خلال التعاون المباشر بين المؤسسات والوزارات والأجهزة المركزية الأخرى في الشطرين ، وقد صادق المجلس اليمني على التوصيات التي قدمتها السكرتارية في تقريرها وكلفها بمتابعة التنفيذ كما استعرضا الوضع العربي الراهن على ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة العربية والوضع الدولي وخاصة ما يهم شطري اليمن .

كما عبر الرئيسان عن رضاهما للخطوات التي تتخذ على صعيد تطوير نشاط الشركات المشتركة وما حققه هذا النشاط من انجازات سيكون لها أثرها الايجابي في خدمة التطور الاقتصادي لشطري الوطن وفي هذا الصدد يحث الرئيسان كافة الأجهزة ذات العلاقة على العمل في سبيل الدفع بالتنسيق والتعاون ليشمل الحياة الاقتصادية في الشطرين بما يضمن تحقيق التكامل في الخطط والمشاريع الاقتصادية .

وقد عبر الرئيسان عن شكرهما للجنة الوزارية ولسكرتارية المجلس لما قدمتا من جهود منذ انعقاد الدورة الأولى للمجلس في متابعة مختلف جوانب التعاون والتنسيق بين الشطرين ويحثان على ضرورة استمرار السكرتارية في تصعيد نشاطها خدمة للأهداف التي أنشيء من أجلها المجلس اليمني الأعلى ، وقد اتفق الرئيسان على أن يعقد المجلس اليمني دورته الثالثة في صنعاء[٣٧] .

لقد كان اجتماع المجلس اليمني الأعلى في دورته الثانية آخر الخطوات والتطورات على ساحة الوحدة اليمنية ، فهل تشهد السنوات القادمة تنفيذاً لما جرى الاتفاق عليه في هذه الاجتماعات ويطرح الدستور للشعب للاستفتاء عليه معلناً بذلك دولة اليمن الموحد ؟

إن ذلك حلم الغد للشعب اليمني ، والمستقبل الذي يتطلع إليه بشغف .

ثانياً : نظرة مستقبلة للوحدة :

تقف الوحدة اليمنية بين مجمل القضايا الخلافية بين نظامي اليمن باعتبارها المحور الرئيسي للصراع بين النظامين للأسباب التالية :

(١) أن هناك اعترافاً من قبل النظامين بضرورة الوحدة مع اختلاف وسيلة بلوغ ذلك الهدف المشترك ، والتنافس حول بلوغ ذلك الهدف هو نقطة التناقض الرئيسية .

(٢) أن اعتراف النظامين بأهمية الوحدة اليمنية يواكبه اصرار بعدم التخلي عن انجازاته الداخلية أو قسط منها في سبيل التقارب مع النظام الآخر .

(٣) أن محاولتي الصدام المسلح بين الشطرين (١٩٧٢م ، ١٩٧٩م) انتهيتا باعلان اتفاق للوحدة اليمنية .

(٤) أن القادة الذين دعوا الى التقارب مع الشطر الآخر ، تعرضوا إما لانقلاب «مثل ما حدث في اليمن الجنوبي حيث أطيح بالرئيس سالم ربيع علي يونيو ١٩٦٨» أو لحوادث اغتيال سياسي (مثل المقدم الحمدي وخلفه الغشمي في اليمن الشمالي) وأخيراً جرت محاولة اغتيال فاشلة استهدفت الرئيس علي عبد الله صالح وعبد الفتاح اسماعيل بعد الاتفاق الأخير للوحدة مارس ١٩٧٩م . .

(٥) أن الصدام المسلح بين الطرفين لم يبعد مناطق الحدود المشتركة ، وكان دائماً مقدمة لجهود وساطة عربية لحصر الأحداث في أضيق نطاق جغرافي وانهاء آثار التراشق العسكري بين الطرفين .

وقضية الوحدة اليمنية تثير أكثر من تساؤل حول المضمون الحقيقي لعملية الوحدة وكيفية قيام اليمن الموحد جغرافيا، وما هي طبيعته الاقتصادية والسياسية واخيرا مؤسساته الداخلية وهياكله السياسية الشعبية والرسمية .

وكل هذه التساؤلات وما يتفرع عنها من جزئيات اخرى، تدفع بكلا النظامين الى وضع الشروط المسبقة ـ معلنة وغير معلنة ـ لقبول صيغة دولة اليمن الموحد، وهي الشروط التي تأخذ من الحفاظ على الفلسفة الداخلية ركيزة

أساسية، بل وجعلها الاطار الأوحد لدولة اليمن الموحد والذي على النظام في الشطر الآخر قبوله بما يعنيه ذلك عمليا من ضرورة تخليه عن فلسفته الخاصة الداخلية والخارجية، ويثير ذلك التساؤل حول امكانية تحقيق الوحدة اليمنية ؟

والاجابة على هذه التساؤلات رهن بحدوث تحولات حقيقية وملموسة في النظامين بما يؤدي معه الى التقارب الفعلي مع النظام في الشطر الاخر وتلك التحولات مرهونة، بدورها، بحدوث تغير في النخبة السياسية الحاكمة في أحد النظامين .

ولا يعد تغير النخبة السياسية الحاكمة وبروز قيادة جديدة وحده امرا كافيا لتسهيل تحقيق الوحدة اليمنية ، بل ان ذلك مرتبط ايضا بالآتي:

أولا: موقف النظام الاخر من هذه القيادة الجديدة ومدى قبوله لها وبالتالي الدخول معها في حوار وحدوي .

ثانياً : طبيعة فلسفة هذه القيادة الجديدة ومدى تقربها من فلسفة الشطر الآخر وبالتالي مدى نجاحها في تقريب الفجوة الاجتماعية القائمة بين الشطرين .

ثالثاً : قدرتها على تقديم التنازلات في سبيل قبول رؤية النظام الآخر ومعنى ذلك حدوث أحد أمرين ، أن تبرز قيادة جديدة في اليمن الديمقراطية تكون على خلاف كامل مع توجهات النخبة اليسارية الحاكمة وتكون أقرب الى توجهات النظام الحاكم في الشمال ، أو أن تبرز قيادة في اليمن الشمالية تقبل بفلسفة النظام في الشطر الجنوبي .

ان القضية الرئيسية التي يجب أن يولى لها الاهتمام في مضمون الوحدة اليمنية هي قضية اتساق البناء الاجتماعي وهياكله الاقتصادية وقيمه الثقافية كخطوة ضرورية لانجاح تجربة الوحدة بين شطري اليمن[٣٨]

ولا شك أن هذه وحدة حال وقوعها ستفتح الطريق أمام توحيد الجزيرة العربية انطلاقا من القول بأن «وحدة اليمن دافع نحو تحقيق وحدة الخليج والجزيرة» .

ويقول الدكتور الاصبحي بهذا الصدد: «ان هذا القول ينطلق من مقولة وحقيقة تاريخية أن أصل العرب هم اليمنيون وأن اليمن هي أصل العرب الأول وعلى هذا الاساس لا يكون بعيدا أن يكون مثل هذا القول متحققاً بفعل وجود وحدة يمنية ، ولا نقول الوحدة اليمنية ولكن نقول اعادة تحقيق الوحدة اليمنية لان الوحدة اليمنية هي قائمة في الاصل وعبر التاريخ ونحن مطالبون الآن بإعادة تحقيق الوحدة»[٣٩] .

ويضيف الدكتور الدالي وزير خارجية الشطر الجنوبي مؤيدا هذا الرأي «اننا نعتبر أية وحدة بين اي قطرين تمهيداً للوحدة بين الاقطار العربية الأخرى ونخص بالذكر الوحدة اليمنية بين الشطرين مما لا شك فيه أنها ستفتح الطريق لتحقيق مزيد من الخطوات الوحدوية بين الاقطار العربية واقطار دول الخليج بصفة خاصة لأن ما يهمنا الآن هو تحقيق هذا الحلم الذي نسعى إليه جميعا وهو اعادة تحقيق الوحدة بين شعب مجزأ واذا ما تم ذلك فانه لا شك سيعطي المثل وسيضع الاسس لأي خطوات وحدوية قادمة ونحن لا نعتقد باستحالة تحقيق الوحدة بين شعوبنا ، وانما ايضا لا نريد أن تكون الوحدة ارتجالية قائمة على أساس غير مدروس حتى نتفادى أي انتكاسة في مثل هذه الخطوة الوحدوية، وبلا شك سنستفيد استفادة من الخطوات الوحدوية التي تمت في الماضي القريب. حيث انتكست بعض الاتجاهات الوحدوية نتيجة لانها لم تضع الأسس الصحيحة لنظام استمراريتها وأي وحدة قادمة يجب أن يكون اساسها فعلا شعبياً بمعنى أن الوحدة تنبني وتؤسس على القاعدة الشعبية من جماهير المواطنين وأن لا تكون الوحدة فوقية وهي أحد الأسس لضمان استمرارية الوحدة لهذا نعتقد أن الشطرين يخطوان خطوات ثابتة ومضمونة للوصول الى تحقيق ذلك اليوم الذي تحلم به جماهيرنا اليمنية وكل الجماهير العربية في المنطقة والخليج بالذات ونعتقد اذا ما تم ذلك ـ وهو إن شاء

الله قريب ـ سيصبح قاعدة متينة وأساسية لتحقيق مزيد من الخطوات الوحدوية في المنطقة»[٤٠] .

أما الدكتور الارياني رئيس المجلس الأعلى لتعمير المناطق المتضررة من الزلازل في الجمهورية العربية اليمنية فيضيف قائلا «دساتير شطري اليمن يؤمنان بالوحدة العربية الشاملة ومن الطبيعي أن تبدأ الوحدة العربية بالأقرب فالاقرب وهذا هو المنطقي وليس العكس»[٤١] .

ونستخلص من هذا أن الشعب اليمني يؤمن بالوحدة ايمانا مطلقا للخلاص من التخلف، لانها تمنحه القوة والثقل المادي والمعنوي، ورغم اصطدام الشطرين في معارك حدودية أكثر من مرة، فانهما بعد هذه الصدامات يبديان تحمساً أكبر للوحدة ويوقعان اتفاقات بتوحيد الشطرين. ويمكن القول انه رغم بطء عملية الوحدة بين الشطرين فان لجانهما حققت تقدما ملموسا في هذا المضمار، خصوصا بعد الفراغ من اعداد مشروع الدستور، والذي من المنتظر عرضه على الشعب للاستفتاء «قريبا» . ولا تعتبر العقبات التي تعترض وحدة الشطرين من النوع الذي يستعصى حله، فمن خلال الحوار الديمقراطي يمكن حل كل الخلافات، وازالة هذه العثرات، والضغط على العناصر الغير حدودية لتغيير مواقفها هذه واقناعها باية وسيلة أن مصلحة الوطن فوق مصلحة أي فئة اخرى[٤٢] .

ولا يعتبر اختلاف نظام الحكم من الامور التي يستعصى حلها فمن خلال وجود اللجان يمكن تذليل كل هذه الصعاب ويقول الدكتور الاصبحى في ذلك «من خلال وجود لجان للوحدة هذه اللجان ستطرح على بساط البحث جملة القضايا التي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار وأن ندرسها الدراسة المستفيضة والمتكاملة وقد خطت خطوات عملية جيدة وتقاربية، ومن خلال لجان الوحدة ايضا كان هناك مناقشة لدستور دولة الوحدة، ومشروع دستور دولة الوحدة وبالتالي سوف يرفع الى القيادتين، ومن ثم الى مجلسي الشعب في الشطرين والشعب هو الذي سيحدد مساره واتجاهه وتوجهه»[٤٣].

ويضيف الدكتور الدالي عن دستور الوحدة «بالنسبة للجان المكلفة لوضع الدستور وغيرها من القواعد الأخرى لدولة الوحدة انجزت أعمالها ، ومما لا شك فيه أن المجلس اليمني الأعلى يتابع هذه المسائل ، وما أنجز حتى الآن يعتبر جزءاً كبيراً مما نريد تحقيقه وارساء القاعدة الركيزة الأساسية لدولة الوحة ولن نتراجع عن هذا الموضوع بالرغم من شعورنا بأن لكل وحدة من يحاربها طبعاً ، وأعداء الوحدة اليمنية هم أولئك الذين لا يريدون أن تتحقق ويعتبرون تحقيقها عائقاً لهم ولكن نقول لهم أن الرهان سيكون خاسراً لأن هذه هي إرادة الشعب اليمني ومصيره وقدره ولن يألو جهداً في العمل لتحقيق هذه الوحدة . ولن نسمح بتخريب الأعمال الكبيرة التي أنجزت من قبل الشعبين والقيادتين والاستفتاء في المشروع متروك للمجلس الأعلى اليمني وللرئيسين في الشطرين واختيار الوقت المناسب لهذه المسألة[٤٤] .

وبلا شك أن آخر خطوات الوحدة اليمنية وهي تشكيل المجلس اليمني الأعلى برئاسة رئيسي الشطرين تعتبر حافزاً كبيراً نحو تحقيق هذا اليوم العظيم للشعب اليمني ، ويقول في هذا الدكتور الدالي :
«إن آخر الخطوات هي تشكيل المجلس اليمني الأعلى بين الشطرين في البلدين برئاسة رئيسي كل من الشطرين ، ويتم اجتماع هذا المجلس اليمني الأعلى كل ستة شهور في كلا الشطرين ويتولى هذا المجلس دراسة كل ما يهم الشطرين من قواعد وأهمها قواعد التنسيق واتخاذ الخطوات الممكن تنفيذها الآن وفي المستقبل القريب حيث تمهد لتحقيق الوحدة ، وبالطبع قطعنا شوطاً كبيرة في وضع كثير من الأسس لدولة الوحدة ويعني انشاء المجلس اليمني الأعلى خطوة كبيرة في تقديرنا للنظر في كيفية تنفيذ هذه الأسس بما يضمن ارساء قواعد قوية وثابتة تقوم عليها الوحدة اليمنية» .

ويضيف الدكتور الأصبحي لهذا القول «أن المجلس اليمني الأعلى وهو آخر الخطوات في طريق الوحدة حيث يلتقي فيه الرئيسان مرة في صنعاء ومرة في عدن ويناقشان أهم المواضيع التي تتصل اتصالاً مباشراً بالخطوات العملية ومن ضمنها

حريةالتنقل بين الشطرين للمواطنين واقامة الشركات المشتركة والمؤسسات المختلفة التي تربط بين الشمال وبين الجنوب في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية» .

ان بناء الحياة المتطورة وضمان استقلال وسيادة الشعب اليمني على ارضه يجب ان تكون من أولى المهمات التي تستأثر باهتمام ونشاط المسئولين في الشطرين، وان السير بثبات في تطوير وتعزيز اشكال التنسيق والتعاون المشترك، واستمرار عمل لجان الوحدة وتنشيط المؤسسات المشتركة ومواصلة اللقاءات الدورية المنتظمة للمجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية، كل ذلك سوف يؤدي في الاخير الى خلق الممكنات والظروف الملائمة للسير على طريق الوحدة اليمنية الديمقراطية[٤٥] .

وإيمان الشعب اليمني بخطوات هذه الوحدة جعله يعقد عليها آماله ومستقبله ، ويقول الدكتور الدالي في ذلك «الشعب اليمني مؤمن إيماناً راسخاً بالوحدة اليمنية ويعتبرها مصيره وضمان مستقبله . وهي مصيره وقدره بالفعل ، بالوحدة في المراحل السابقة أقام الشعب اليمني الحضارات وبدونها عانى الكثير وبها عن قريب إن شاء الله سيبني مستقبله الزاهر» .

ويضيف الدكتور الدالي عن نظرته المستقبلية لهذه الوحدة «أننا نسير بخطوات ناضجة وخطوات ستكفل لنا الوصول الى تحقيق الهدف الذي من أجله ضحى شعبنا اليمني في السابق ومن أجله يعمل الآن ، وإذا أخفقنا في طريق تحقيق الوحدة فلا شك أن أجيالنا ستكمل الطريق لتحقيق الوحدة وهذه مسألة بودن نقاش باعتبار أن حياة ومستقبل شعبنا اليمني مرتبط ارتباطاً مصيرياً باعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، ونحن عندنا الأمل الكبير بل وواثقون جداً بأن الوحدة ستتحقق حتماً . . أما متى يتم ذلك ؟ فهذا نتركه للتاريخ ولمستقبل قريب إن شاء الله .

وهناك سؤال نختتم به حديثنا بعد هذا المسح الشامل لحاضر ومستقبل الوحدة اليمنية :

هل ستشهد الأيام القادمة وحدة يمنية تعانق فيها عدن صنعاء ، وتتجاوز القيادة في الشطرين كل الخلافات الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وترضخ لارادة الشعب اليمني المؤمن ايماناً راسخاً بهذه الوحدة ؟ هذا أملنا نترك الاجابة عليه لمستقبل قريب إن شاء الله .

الهوامش

(١) عبد المولى مرشد: هل سيكون عام ١٩٨١ م عام توحيد اليمن، الخليج ١٣ / ١ / ١٩٨١ م.
(٢) مركز المعلومات والدراسات في الأنباء : عامان على انشاء المجلس اليمني الأعلى ، الانباء الكويتية ٣ / ٢ / ١٩٨٣ م .
(٣) الوحدة تنشر وثيقة اتفاق بين رئيسي شطري اليمن، البيان ١٥ / ٢ / ١٩٨٢ م .
(٤) تنسيق بين عدن وصنعاء باتجاه الوحدة ، الخليج ٧ / ٥ / ١٩٨٠ م .
(٥) بدء جولة جديدة من مباحثات الوحدة بين شطري اليمن، الفجر ١١ / ٦ / ١٩٨٠ م .
(٦) بيان مشترك: وحدة شطري اليمن ضرورة للنضال العربي، الخليج ١٤ / ٦ / ١٩٨٠ م .
(٧) جهود وحدوية بين اليمنين ، السياسية الكويتية ٢٥ / ٦ / ١٩٨٠ م .
(٨) محمد عبدالله فارع: اختتام المؤتمر العام للمغتربين اليمنيين، القبس الكويتية ٤ / ٢ / ١٩٨٠ م .
(٩) وجدي راتب: علي ناصر محمد في حديث خاص للفجر، الفجر ٤ / ٥ / ١٩٨٠ م .
(١٠) طه النعمان: علي ناصر محمد في لقاء مع الاتحاد، الاتحاد ٤ / ٥ / ١٩٨٠ .
(١١) علي ناصر محمد في حديث شامل للقبس، القبس الكويتية ١٧ / ٥ / ١٩٨٠ .
(١٢) الخليج تحاور الرئيس اليمني العقيد علي عبدالله صالح، الخليج ٣١ / ٥ / ١٩٨٠ م .
(١٣) عدن لاتؤيد وحدة تجريبية ، الخليج ١٠ / ٦ / ١٩٨٠ م.
(١٤) علي ناصر محمد في حديث شامل للسياسة، السياسة الكويتية ٨ / ٧ / ١٩٨٠ م.
(١٥) وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية في حديث خاص بالسياسة، السياسة الكويتية ١٦ / ٧ / ١٩٨٠ م .
(١٦) الدائرة الاعلامية بمجلس الوزراء بعدن: على طريق الوحدة اليمنية، يونيو ١٩٨٠ م .
(١٧) انظر المصدر السابق، ص ص ٨٥ - ١٠٦ .
(١٨) قمة يمنية بالكويت اليوم لوقف التصعيد العسكري في الشمال، الخليج ٢٣ / ١١ / ١٩٨١ م.
(١٩) ازالة المعوقات من طريق الوحدة بين شطري اليمن ١٣ / ١٢ / ١٩٨١ م.
(٢٠) مركز المعلومات والدراسات في الأنباء : عامان على انشاء المجلس اليمني الأعلى، مصدر سابق ذكره .
(٢١) مشروع الوحدة النهائي بين شطري اليمن يتم قريباً، الخليج ١٠ / ٨ / ١٩٨١م .
(٢٢) علي ناصر محمد، مصممون على توحيد اليمن، الخليج ١٠ / ١٢ / ١٩٨١ .

(٢٣) علي عبد الله صالح : خطوات عملية لتحقيق الوحدة، الخليج ١٣ / ٢ / ١٩٨١ .
(٢٤) اللجنة الدستورية الفرعية بين شطري اليمن اختتمت أعمالها، الخليج ٢٣ / ١٢ / ١٩٨١م .
(٢٥) وضع مسودة دستور لاندماج شطري اليمن ، البيان ٣١ / ١٢ / ١٩٨١م .
(٢٦) مركز المعلومات والدراسات في الأنباء : عامان على انشاء المجلس الأعلى ، مرجع سابق ذكره .
(٢٧) شطر اليمن يتفقان على مسودة الدولة الموحدة، الخليج ١٠ / ١ / ١٩٨٢م .
(٢٨) مسودة الدستور ودولة الوحدة، الخليج ٤ / ٢ / ١٩٨٢م .
(٢٩) عبد الله رشيد : رئيس الجمهورية العربية اليمنية يتحدث الى الاتحاد ، الاتحاد ، ٢٠ / ٢ / ١٩٨٢م .
(٣٠) شطرا اليمن يؤكدان على وجوب التعاون العملي لتحقيق الوحدة بينهما، الخليج ٨ / ٥ / ١٩٨٢م .
(٣١) صنعاء: خارجية مشتركة ليمن موحد، القبس الكويتية ١ / ٨ / ١٩٨٣م .
(٣٢) المجلس اليمني الأعلى يبدأ اجتماعاتها ليوم ، الاتحاد ١٥ / ٤ / ١٩٨٣م .
(٣٣) بيان شطري اليمن المشترك، الخليج ٢١ / ٨ / ١٩٨٣م .
(٣٤) بحث تنفيذ الخطوات الوحدوية بين شطري اليمن، ٨ / ٩ / ١٩٨٣م .
(٣٥) انجازات جديدة على طريق الوحدة، السفير اللبنانية ١ / ١١ / ١٩٨٣م .
(٣٦) مناهج تربوية موحدة في شطري اليمن، الاتحاد ١١ / ١ / ١٩٨٤م .
(٣٧) المجلس اليمني الأعلى يختتم أعمال دورته الثانية باصدار بيان مشترك، ١٤ اكتوبر اليمنية ١٩ / ٢ / ١٩٨٤م .
(٣٨) حسن أحمد أبو طالب: الصراع بين شطري اليمن، جذوره وتطوراته، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٩م، ص ص ١١٧ ـ ١١٨ .
(٣٩) لقاء اجريته مع الدكتور أحمد محمد الأصبحي وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية وذلك في أبو ظبي بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٤م .
(٤٠) لقاء اجريته مع الدكتور عبد العزيز الدالي وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وذلك في أبو ظبي بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٨٤م .
(٤١) لقاء اجريته مع الدكتور: عبد الكريم الاياني، رئيس المجلس الأعلى لتعمير المناطق المتضررة من الزلازل في الجمهورية العربية اليمنية وذلك في أبو ظبي بتاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٨٤م .
(٤٢) التقرير السياسي لجريدة الخليج : شطرا اليمن والطريق نحو الوحدة، العدد (٩) ابريل ١٩٨٢م، ص ٢٦ .
(٤٣) لقاء اجريته مع الدكتور الأصبحي، مصدر صابق ذكره .
(٤٤) لقاء مع الدكتور الدالي: مصدر سابق ذكره .
(٤٥) عبد الله شرف: الذكر الحادية والعشرون لثورة سبتمبر، المسار العدد (١٠) اكتوبر ١٩٨٣م، ص ٤٥ .

الخاتمـــة
قائمـــة المراجـع
الملاحـــق

الخاتمـــة

لا شك أن الطريق لتحقيق الوحدة يتطلب الكثير من الجهد والعمل الدؤوب المثابر من قبل الشعب اليمني في الشطرين .
لأن تركة وارث التجزئة ثقيلة، وليس من السهل القضاء عليها بالعواطف أو الأماني فقط .

وبالرغم مما أنجز من خطوات تعتبر ايجابية على طريق تحقيق الوحدة فلا بد أن يبذل المسؤلون في الشطرين مزيدا من هذه الخطوات، ويقع على عاتق لجان الوحدة تحقيق المزيد من هذا الجهد.

ان ادراك هذه اللجان لحقيقة ما يتوجب بذله لأهداف الطموح المشروع أدى الى انجاز الخطوات التي تدخل بالوحدة اليمنية مرحلة ارساء دعائمها وأسسها المادية، بالمؤسسات المشتركة التي أقيمت كخطوة أولى، وبخلق المناخات التي تهيىء لكل مواطن يمني في الشطرين أن يعيش في اجواء يمنية بمنأى عن الحواجز الوهمية وقد تحقق ذلك كثمرة لاجتماعات الدورة الأولى للمجلس اليمني الذي انعقد في (صنعاء ١٩٨٣ م) ونتج عنه الاتفاق على حق المواطنين في الانتقال بين الشطرين ومواصلة لجان الوحدة المشتركة مهامها المناطة، ولعل الانجاز الذي أوضح بالخطوات المتواصلة على طريق تحقيق الوحدة اليمنية من الأهمية بحيث تأتي اجتماعات الدورة الثانية للمجلس اليمني في غمرة معطيات وطنية ايجابية تساعد في المضي قدما لتحقيق المزيد من الخطوات الوحدوية، ويتذكر معها الشعب اليمني كم هو صعب طريق البناء ، ولكنه مع ذلك الطريق الذي لا غنى عنه لترجمة طموحات الشعب اليمني الى واقع حقيقي، وهو كما أوضحنا يتطلب المزيد من التنسيق والتعاون والعمل المثابر الدؤوب حتى يتمكن الشعب من تصحيح مسار التاريخ واحتفاظ الوطن اليمني بشخصيته العربية المسلمة الواحدة

التي حاولت الامامة والاستعمار القضاء عليها بتمزيقها، واصابتها، وتعريضها للتجزئة .

ان ادراك هذه الجوانب ليساعد كثيرا في عملية التشخيص السليم المؤدي الى ارساء الأسس والقواعد اللازمة لبناء صرح الوحدة .
وربما كانت المعطيات العربية الراهنة مليئة بما يمكن استخلاصه من الدروس بفعل الاحداث المريرة المؤسفة التي تعرض لها لبنان والشعب الفلسطيني، بما يجعل طريق اعادة تحقيق الوحدة أكثر وضوحا للتغلب على الصعاب التي تعترضه .

ولا شك أن بناء الأسس الاقتصادية للوحدة يعد من أهم مجالات البناء وهو يتطلب البحث عن الأرضية الممكنة، والمجال الممكن لتحقيق القدر الأساسي من التكامل الاقتصادي بين شطري اليمن، نظرا لما تتطلبه الاحتياجات الوطنية للشطرين فان نتائج الدراسات التي يعكف عليها مسئولو الشطرين لابد أن تؤدي الى مزيد من الخطوات، في نفس الوقت الذي يتوجب فيه تقييم أنشطة المؤسسات المشتركة التي أقيمت وتوفير الظروف الملائمة لحمايتها وتوسيع مجالات أنشطتها لما لنجاحها من دور ايجابي بالنسبة لاية خطوات أخرى في هذا المجال وكما نعلم فإن اقامة دولة يتوقف عليها مستقبل شعبين لا تأتي في يوم وليلة، وهناك العديد من التجارب الوحدوية العربية التي قامت وفشلت، ولابد أن يأخذ الشعب اليمني العبر والعظات ليكون وضع حجر الأساس لدولة الوحدة متينا قويا، ولا تكون الوحدة فوقية تنهار بوقوف أية مشكلة امامها.
وأخيرا أملنا كبير في أن تحقق لجان الوحدة الهدف الذي يتوقف عليه مستقبل الشعب اليمني .
ويشهد التاريخ قيام دولة اليمن الموحد .

قائمـــة المراجـــع

أولا: الوثائـــق:

(١) الميثاق الوطني للجمهورية العربية اليمنية .

(٢) دستور الجمهورية العربية اليمنية .

(٣) دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

(٤) أهم الوثائق لحركة ١٣ يوليو .

ثانيا: الكتـــب

(١) محمود كامل المحامي: اليمن شماله وجنوبه: تاريخه وعلاقاته الدولية ـ دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٨ .

(٢) حسن أحمد ابو طالب: الصراع بين شطري اليمن، جذوره وتطوراته ، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٩ .

(٣) د. عدنان ترسيسي: اليمن وحضارة العرب، دار مكتبة الحياة، بيروت ، بدون تاريخ .

(٤) لجنة من تنظيم الضباط الاحرار: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، مطابع الرياضي الكويت ، بدون تاريخ .

(٥) د. عبدالله أحمد محمد الثور: هذه هي اليمن، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٩ .

(٦) د. حسن سليمان محمود: تاريخ اليمن الاسلامي، المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٩ .

(٧) حمزة علي لقمان: معارك حاسمة من تاريخ اليمن، مركز الدراسات اليمنية صنعاء، ١٩٧٨ .

(٨) د. سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن: معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧ .
(٩) د. فاروق عثمان اباظة: الحكم العثماني في اليمن، دار العودة ، بيروت، ١٩٧٦ .
(١٠) القاضي عبدالله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحي: اليمن الانسان والحضارة، عالم الكتب، القاهرة، بدون تاريخ .
(١١) د. عبدالحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩ .
(١٢) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨ .
(١٣) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، عدن، ١٩٧٦ .
(١٤) د. جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩ .
(١٥) د. سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، معهد البحوث والدراسات اليمنية، القاهرة ١٩٧١ .
(١٦) اريك ماكرو: اليمن والغرب (ترجمة: حسين عبدالله العمرى) ، صنعاء ، ١٩٧٨ .
(١٧) حسن محمد جوهر، محمد السيد ايوب، اليمن، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦٧ .
(١٨) مركز الدراسات والبحوث اليمني: ثورة ١٩٤٨ ، دار العودة، بيروت. بدون تاريخ .
(١٩) د. محمد علي الشهاوي: الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، دار ابن خلدون، بيروت، بدون تاريخ .
(٢٠) الرئيس ابراهيم الحمدي: خطب وتصريحات، وزارة الاعلام والثقافة، السودان، ١٩٧٧ .
(٢١) عبدالاله عبدالله: نكسة الثورة في اليمن، مطبعة طريق دمشق ، سوريا ، بدون تاريخ .

(٢٢) د. محمد علي الشهاري: عبد الناصر وثورة اليمن، مؤسسة روزاليوسف، القاهرة، ١٩٧٩ .
(٢٣) الشيخ عبدالله علي الحكيمي: دعوة الاحرار، دار المختار، دمشق، ١٩٨١ .
(٢٤) د. بطرس بطرس غالي: الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، ١٩٧٧ .
(٢٥) عبد القوي مكاوي: شهادتي للتاريخ، مطبعة العاصمة، القاهرة ١٩٧٩ .
(٢٦) د. محمد مصطفى الشعبيني: اليمن، الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥ .
(٢٧) د. محمد علي الشعبيني: جمهورية اليمن الديمقراطية، دراسات في التنمية الاقليمية ومشاكلها، دار الامم، بيروت، ١٩٧٢ .
(٢٨) د. عبدالله فهد النفيسي: تثمين الصراع في ظفار، مطابع دار السياسية، بيروت، ١٩٧٥ .
(٢٩) فؤاد كرم: ثورة ظفار، صراع بين الشيوعية والاسلام، بيروت، ١٩٧٢ م.
(٣٠) حسين آغا، أحمد سامح الخالدي، قاسم جعفر: قضايا الخليج العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢ .
(٣١) الدائرة الاعلامية بمجلس الوزراء بعدن: على طريق الوحدة اليمنية، يونيو ١٩٨٠ .
(٣٢) ابراهيم بشمي: اليمن بوابة الخليج الخلفية، دار الخليج للصحافة والنشر، الشارقة، ١٩٨٢ .

ثالثا: المحاضـــرات

د. عبد الكريم الارياني: مستقبل الوحدة اليمنية، محاضرة القيت في أبوظبي بتاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٨٤ .

رابعا: المقابلات واللقاءات

د. محمد أحمد الاصبحي: وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية، ابو ظبي في ١٧ / ٤ / ١٩٨٤ .

د. عبد العزيز الدالي : وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي ٥ / ٤ / ١٩٨٤ .

د. عبد الكريم الارياني: رئيس المجلس الأعلى لتعمير المناطق المتضررة بالزلازل ، أبو ظبي في ١٣ / ٣ / ١٩٨٤ .

د. محمد عبده غانم: المستشار الثقافي في سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الامارات .

محمد حاتم الخاوي: سفير الجمهورية العربية اليمنية لدى الامارات .

أحمد عوض حيدره: سفير جمهورية اليمن الديمقراطية لدى الامارات .

مقابلات مع المسئولين اليمنيين في الفترة من ١٥ / ٣ / ١٩٨٤ حتى ٣٠ / ٤ / ١٩٨٤ .

خامسا: الدوريـــات

المجـــلات

(١) السياسة الدولية، القاهرة .
(٢) مجلة دراسات الخليج والجزيرة، الكويت .
(٣) التقرير السياسي لجريدة الخليج، الشارقة .
(٤) مجلة دراسات يمنية، صنعاء .
(٥) الكلمة، صنعاء .
(٦) المسار ، عدن .
(٧) معين، صنعاء .
(٨) المستقبل ، باريس .
(٩) الصياد ، بيروت .
(١٠) الموقف العربي، باريس .
(١١) روز اليوسف، القاهرة .
(١٢) الحوادث، بيروت .

(١٣) صوت الجنوب المحتل، القاهرة ،
(١٤) التضامن، فرنسا .
(١٥) اضواء اليمن، صنعاء
(١٦) عمان الانسان والثورة، عدن .
(١٧) المجلة، لندن .
(١٨) الثقافة الجديدة، عدن .
(١٩) التعاون، صنعاء .
(٢٠) اليمن الجديد، صنعاء .
(٢١) الصحافي، عدن .
(٢٢) اليمنية، صنعاء .
(٢٣) الوحدة ، صنعاء .
(٢٤) النهضة، مسقط .

الصحـــف

(١) الخليج	الامارات
(٢) الاتحاد	
(٣) البيان	
(٤) الوحدة	
(٥) الفجر	
(٦) السياسة	الكويت
(٧) القبس	
(٨) الانباء	
(٩) الرأي العام	
(١٠) الوطن	

(١١) الجمهورية	القاهرة
(١٢) الاهرام	
(١٣) ١٤ اكتوبر	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
(١٤) الثورى	
(١٥) ١٦ سبتمبر	الجمهورية العربية اليمنية
(١٦) الثورة	
(١٧) الأمل	
(١٨) الوحدوي	
(١٩) الميثاق .	
(٢٠)عمان	سلطنة عمان
(٢١) السفير	لبنان

الملاحـــق
دستـــوري الشطريـــن والميثـــاق الوطـــني

الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية

مادة ١ : اليمن دولة عربية اسلامية، مستقلة ذات سيادة تامة وهي جمهورية شورية نيابية والشعب اليمني جزء من الأمة العربية .

مادة ٢ : الاسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية .

مادة ٣ : الشريعة الاسلامية مصدر القوانين جميعا .

مادة ٤ : الشعب مصدر السلطات .

مادة ٥ : اليمن كل لا يتجزأ والسعي لتحقيق الوحدة اليمنية واجب مقدس على كل مواطن .

مادة ٦ : التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة اساس المجتمع .

مادة ٧ : الاسرة اساس المجتمع، وقوامها الدين والاخلاق والوطنية .

مادة ٨ : تكفل الدولة الحرية العامة والخاصة في حدود الشريعة والقانون، كما تكفل الامن وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

مادة ٩ : التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية اركان اساسية لبناء المجتمع وتقدمه .

مادة ١٠ : ينظم الاقتصاد اليمني وفقا لخطة تضعها الدولة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية الاسلامية وتهدف الى تنمية الانتاج وتطويره ورفع مستوى المعيشة على ان لا تمس الخطة بسيادة البلاد واستقلالها .

مادة ١١ : النشاط الاقتصادي الخاص حر على ان لا يضر بمصلحة المجتمع .

مادة ١٢ : الملكية الخاصة مصونة، ولا تنزع الا للمصلحة العامة . . ويحدد القانون مقدار وطريقة التعويض .

مادة ١٣ : الثروات الطبيعية على سطح الارض أو في باطنها او في مياهها وجميع مواردها البرية والبحرية ملك للدولة وهي تكفل حسن استغلالها لمصلحة الامة .

مادة ١٦ : تشجع الدولة التعاون والادخار وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها .

مادة ٢٥ : لكل مواطن حق الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير في حدود القانون .

مادة ٣٠ : المصادرة للاموال محظورة الا في حدود القانون .

مادة ٣١ : تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ٣٢ : التعليم حق لليمنيين جميعا، تكفله الدولة بانشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها بحسب الامكانيات وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي .

مادة ٣٣ : الرعاية الصحية حق لليمنيين جميعا ، تكلفه الدولة بانشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها بحسب الامكانيات .

مادة ٣٤ : النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون .

مادة ٣٧ : الحزبية بجميع اشكالها محظورة .

مادة ٤٤ : مجلس الشورى هو الهيئة التشريعية العليا للدولة .

مادة ٤٥ : يتولى مجلس الشورى مراقبة اعمال السلطة التنفيذية .

مادة ٦٣ : يجب أن تتقدم كل وزارة بعد خمسة وعشرين يوما على الاكثر من تشكيلها ببرنامجها الى مجلس الشورى للحصول على الثقة بالاغلبية المطلقة لاعضاء مجلس الشورى ، واذا كان المجلس في غير دور انعقاده العادي فيدعى الى اجتماع غير عادي .

ولمجلس الشورى ان يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة وان يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد برنامج الوزارة .

مادة ٦٥ : لمجلس الشورى حق سحب الثقة من الحكومة ولا يجوز عرض سحب الثقة الا بعد استجواب موجه الى الحكومة ويكون الطلب موقعا من ثلث اعضاء المجلس، ولا يجوز أن يصدر قراره في الطلب قبل مضي اسبوع على الاقل من تقديمه

ويكون سحب الثقة من الحكومة باغلبية ثلثي اعضاء المجلس .

مادة ١٤٤ : القضاء سلطة مستقلة . .

دستور جمهورية اليمن الديمقراطية

المادة ١ : جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وهي دولة تعبر عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة وكافة الشغيلة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد، والانجاز الكامل لمهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تمهيدا للانتقال الى بناء الاشتراكية .

المادة ٢ : الشعب اليمني شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية والجنسية اليمنية واحدة . . وتكون اليمن وحدة تاريخية واقتصادية وجغرافية .

المادة ٣ : الحزب الاشتراكي اليمني المتسلح بنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد والموجه للمجتمع والدولة، وهو الذي يحدد الافق العام لتطوير المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للدولة .
ويقود الحزب الاشتراكي اليمني نضال الشعب ومنظماته الجماهيرية نحو الانتصار التام لاستراتيجية الثورة اليمنية واستكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وصولا الى بناء الاشتراكية .
وتعمل جميع منظمات الحزب في اطار الدستور .

المادة ٦ : يمارس الشعب العامل كل السلطة السياسية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

مادة ٧ : مجالس الشعب المنتخبة هي أساس سلطة الدولة، وتخضع جميع اجهزة الدولة الأخرى للرقابة والمحاسبة امام مجلس الشعب، وتعمل جميع هيئات الدولة على أساس الشرعية الديمقراطية وهي تضمن حماية النظام القانوني ومصالح الشغيلة .

المادة ٨ : يخضع تنظيم سلطة الدولة وادارتها لمبدأ المركزية الديمقراطية . . . الخ .

المادة ٩ : توجه الدولة نشاط المجتمع بهدف استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية تمهيدا للقضاء على استغلال الانسان للانسان كلية، واعتبار العمل وحده وسيلة التمتع بثمار المجتمع . .

المادة ١٠ : توطد الدولة علاقاتها بدول المنظمة الاشتراكية .

المادة ١٢ : تطور الدولة الاقتصاد الوطني على اساس القوانين الموضوعية للاشتراكية العلمي . . . الخ .

المادة ١٤ : الدولة هي المالك الوحيد للارض والثروة الطبيعية بجميع مشتقاتها ومصادر الطاقة الموجودة تحت الارض وفوقها أو في حدود المياه الاقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة .

وتمتلك الدولة ايضا وسائل الانتاج الرئيسية في الصناعة والزراعة، كما تمتلك وتتولى بنفسها خدمات المواني والبنوك والتأمين والبريد المواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات الأخرى التي يتطلبها تطور المجتمع .

وتقر الدولة نظام العملة والنظام المالي والمصرفي وتشجيع الادخار والتوفير. . ويلعب قطاع الدولة الدور القيادي في الاقتصاد الوطني .

المادة ١٥ : تسيطر الدولة على التجارة الخارجية وتوجهها لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتوجه الدولة التجارة الداخلية وتدعم وتطور الدور القيادي لقطاع الدولة فيها .

تنظم الدولة وتراقب نشاط صغار التجار بهدف حماية المستهلكين وتقوم بوضع وتنفيذ سياسة الاسعار لتضمن توفير السلع الاساسية للمواطنين . .

المادة ١٨ : تحمي الدولة الملكية الخاصة الانتاجية التي لا تتناقض من حيث حجمها وطبيعة استخدامها مع المصالح الاجتماعية للكادحين في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . .

المادة ٢٣ : تخدم كل اجراءات الدولة العمال والفلاحين والمثقفين وكافة الشغيلة

بهدف رفع مستواهم في جميع المجالات . . وتهيئة الظروف الكفيلة بممارسة الطبقة العاملة دورها القيادي في المجتمع .

المادة ٣٦ : تضمن الدولة حقوقها متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة . . . الخ .

المادة ٤٧ : الاسلام دين الدولة .

وحرية الاعتقاد باديان اخرى مكفولة . .

وتحمي الدولة حرية الاديان والمعتقدات طبقا للعادات المرعية شريطة أن يتمشى مع مبادىء الدستور .

مادة ١٢٥ : القضاة مستقلون في صلاحياتهم وملزمون بالدستور والقانون في تحقيق الشرعية الديمقراطية . . . الخ .

الميثاق الوطني للجمهورية العربية اليمنية

ينطلق الميثاق الوطني من الاسلام عقيدة وشريعة ويؤكد على شمولية الاسلام ومركزيته في تسيير حياة الشعب اليمني المسلم فيقول:

«ان الاسلام ـ بالنسبة لشعبنا اليمني ـ كان ومايزال ـ اساس تكوينه الفكري والروحي ، فهو بمبادئه وقيمه الاخلاقية ضمير شعبنا، الذي يستحيل تجاهله أو استبداله بضمير آخر، ذلك أن النظرة الاسلامية للكون والانسان تتميز بالشمول لكل جوانب الحياة المادية والروحية .

ونحن ـ بحمد الله ـ شعب مسلم، موحد العقيدة ارتضى الاسلام شرعة ومنهاج حياة ومن ثم فان معالجة الميثاق قضايا الحياة معالجة اسلامية، يعتبر السبيل الوحيد للتعبير عن ضمير الشعب وإرادته وللحفاظ على كرامتنا وكياننا المستقل وشخصيتنا المميزة، وفي اطار المفاهيم العظيمة للاسلام نستطيع ان نتعامل مع التقدم الفكري والعلمي ـ اخذا وعطاء ـ دون أن نكون نهبا للافكار والنظريات المتصارعة الفردية والجماعية .

لذلك فكل تصوراتنا للانسان والكون والحياة ينبغي أن تنبثق من التصور الاسلامي الشامل، وان ننتهج في حياتنا العملية سلوكا مستقيما يؤكد هويتنا الاسلامية انطلاقا من الثقة المطلقة بشمولية المنهج الاسلامي . . (ويقول الميثاق أيضا) اننا نرفض أية نظرية في الحكم او الاقتصاد، أو السياسة او الاجتماع تتناقض مع عقيدتنا وشريعتنا الاسلامية . . ولكننا نعتقد أن من حق أي فرد أو جماعة امتلاك الحرية في اعلان الاراء والافكار وانتهاج العمل الديمقراطي السليم لتحقيقه، بشرط ان لا يخرج عن الاطار الاسلامي، فالاجتهاد في هذا الاطار قاعدة من قواعد الاسلام .

ويؤكد الميثاق على الوحدة الوطنية التي هي أساس الوحدة اليمنية والوحدة العربية قائلا :

ان الوحدة الوطنية هي القوة التي نواجه بها كل المخاطر التي تهدد كياننا واستقرارنا وسيادتنا الوطنية .

ان الوحدة اليمنية هي قدر شعبنا في شمال الوطن وجنوبه ، وضرورة حتمية لتكامل نموه وتطوره وضمانة لقدرته على حماية كيانه وقدرته على اداء دور فعال وايجابي على المستوى القومي والدولي . .

وفي سبيل تجاوز كل التناقضات التي تعوق الوصول الى الوحدة فان الالتزام باساليب الحوار الواعي والسعي لتحقيق الوحدة بالوسائل السلمية وتوفير المناخ الديمقراطي الحر النزيه ، الذي يمكن الشعب من أن يقرر بارادته الحرة شكل الوحدة والاسس الدستورية التي تقوم عليها، وتمكنه من اختيار حكامه بملء ارادته الحرة . . بعيدا عن اساليب القهر والارهاب أو الغش والتزوير . وبذلك نكون قد انتهجنا المسلك الطبيعي لاعادة الوحدة اليمنية بمضمونها الديمقراطي المعبر عن ارادة الشعب مستجيبين لارادة الجماهير اليمنية صاحبة المصلحة الاساسية في الوحدة مجنبين تبعيتها لاي من المعسكرين الكبيرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

أما عن الديمقراطية فيأخذ الميثاق بمبدأ الفصل بين السلطات :

والديمقراطية تتنافى مع تركيز السلطة في يد فرد واحد او في يد مجموعة من الافراد بل يجب أن نقوم على المؤسسات الدستورية المتمثلة في السلطة التشريعية . . وهي مجلس الشورى الممثل للعشب، وفي السلطة التنفذية التي تمثل الحكومة المسئولة امام مجلس الشورى ، وفي السلطة القضائية التي لا تخضع الا لسلطان الشرع والقانون .

وفي مجال ممارستنا للديمقراطية الاقتصادية، فينبغي أن تقوم على اساس عدم الاستغلال وتحريم المغالاة والاحتكار واحترام العمل واحترام الملكية الخاصة ، فلا يجوز اخذها أو مصادرتها الا لمصلحة عامة وتعويض عادل، وعلى تساوى الناس في عدل القانون فلا تكون الفوارق بينهم سببا في استغلال الاقوياء عمل الضعفاء ، أو في اغتصاب المالكين حق المحرومين محكومة باخلاق اسلامية تحرم الربا والاستغلال والاحتكار والغش وكل كسب حرام . لا سيادة فيه لطبقة دون طبقة ولا استئثار بالسلطة لاحد دون أحد .

ويؤكد الميثاق على العدل الاجتماعي والملكية الخاصة من منظور اسلامي على النحو التالي:

اذا كنا نتوخى في العدل الاجتماعي أن يكفل للفرد التحرر من العوز والتحرر من الاستعباد والاستغلال الاقتصادي وايجاد الظروف الملائمة التي يمكن فيها لاي فرد أن يستغل مؤهلاته وامكاناته احسن استغلال، فاننا نحقق في العدل الاجتماعي المصلحة العامة (مصلحة المجتمع من كل فرد لكل فرد) ونشاط الفرد في ظل العدل الاجتماعي لن يخرج عن حقه في (الاستعمال) وحقه في (التصرف) وحقه في (الاستثمار والتنمية) من خلال ضوابط التحليل والتحريم والاختيار ، على نحو ما حددته الشريعة الاسلامية .

ومفهومنا لقضية تذويب الفوارق بين الطبقات إنما يقوم على أساس من ايماننا بمبدأ المساواة المطلقة بين كل أفراد مجتمعنا من حيث القيمة الاجتماعية والكرامة الانسانية علاوة على الحقوق والواجبات . . وهذا لا يعني بالطبع المساواة المطلقة في الدخول والأجور . . إذ لا بد أن يتفاوت المواطنون في ذلك بحسب ما يقوم به كل منهم من جهد وعمل ، نوعاً وحجماً على أنه لا يجوز لأي كان الاثراء بطرق غير مشروعة ولا عادلة من خلال ممارسة أي نوع من أنواع الظلم والاستغلال والاحتكار أو الجشع أو الاختلاس أو الارتشاء أو المراباة والغضب والسرقة . . الى آخر ما حدده الاسلام وحرمه . .

الملكية التي نقرها ونحميها هي تلك التي تعين على تحقيق مقاصد الاسلام، وتقوم قياما مشروعا، وتتحرك حركة مشروعة .

ويتمثل القيام المشروع للملكية في عائد العمل، وعائد الدخول المشروعة الأخرى كالارث والوصية، والهبة، والصدقات. والعلاقة الانتاجية بين العمل ورأس العمال علاقة مشاركة، عمدت فيها الشريعة الاسلامية الى ضمان حقوق المالك في ملكيته، وحقوق العامل في عمله، بحيث تحقق تكافؤ الفرص بين الناس، وتحول دون السيطرة والاستغلال، وتجعل الدخول مشروعة متكافئة مع العمل المنتج، سواء في مجال الزراعة أو التجارة أو الصناعة أو غيرها من الأعمال الاقتصادية .

كما أن العلاقة بين المالك والمجتمع محكومة بأحكام الشريعة الاسلامية . ان الملكية الفردية المشروعة مصونة، ولا تنزع الا بقانون، لمصلحة عامة وبتعويض عادل، وتعتبر وظيفة اجتماعية. ولكي تتمكن الدولة من توزيع الدخول والثروة توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع فمن حقها أن تسعى الى تقوية وتوسيع مؤسسات القطاع العام والمختلط والتعاوني، وسن تشريعات الضرائب التصاعدية، وتنظيم الأجور، وتطبيق مفهوم الضمان الاجتماعي. . فالزكاة بكل أنواعها هي الحق الأدنى في المال، وتوجه في مصارفها المحددة .

والضرائب تفرضها الدولة اذا دعت الحاجة طبقا لاحكام الشريعة «أن في المال حقا سوى الزكاة» .

وفي الوقت الذي يحقق العدل الاجتماعي رعايته للملكية الفردية. فهناك الملكية العامة التي يأذن فيها الشارع للجماعة في الانتفاع بالعين، مثل الطرق والمرافق العامة، والخدمات العامة .

وهناك الملكية الخاصة بالدولة، وهي ما تقتضي المصلحة العامة تملكه كمصادر الثروة الطبيعية أو ما تستهلكه الدولة للمصالح العامة .

المحتـويـات

الموضوع	رقم الصفحة
المقـدمـة	٩
الفصل الأول : التاريخ السياسي لليمن	
(١) أهمية الموقع والواقع السياسي	١٣
(٢) اليمن بين السيطرة العثمانية والاستعمار البريطاني	٢٠
(٣) حكم الأئمة في الشمال وتطور الحركة الوطنية في الجنوب	٢٩
(٤) التطورات السياسية في اليمن بعد ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٤ اكتوبر	٤٠
الفصل الثاني : اليمن نحو طريق الوحدة	
(١) مقومات الوحدة	٥٥
(٢) خطوات الوحدة	٦٠
(٣) مدى تنفيذ خطوات تحقيق الوحدة	٨٩
(٤) محاولات التقريب بين مواقف النظامين	١٠٤
الفصل الثالث : معوقات الوحدة اليمنية	
(١) المعوقات الداخلية في الشطرين	١٣٣
(٢) المعوقات الخارجية :	
(أ) الاقليمية	١٧١
(ب) الدولية	١٩٣
الفصل الرابع : مستقبل الوحدة اليمنية	
(١)تطورات مباحثات الوحدة	٢٢٣
(٢) نظرة مستقبلية للوحدة	٢٤٨
الخاتمة	٢٥٩
قائمة المراجع	٢٦١